

المحاسبة المتوسطة (2)



السنة: الثالثة

القسم: المحاسبة



منشورات جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

المحاسبة المتوسطة (2)

الدكتور

علي يوسف

مدرس في قسم المحاسبة

الدكتور

عبد الرحمن مرعي

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

الدكتور

إسماعيل إسماعيل

أستاذ في قسم المحاسبة



فهرس المحتويات:

رقم الصفحة	الموضوع
9	مقدمة الكتاب
11	الفصل الأول: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود
12	المفاهيم الأساسية للقيمة الزمنية للنقود
22	المتغيرات الأساسية
29	حل مجاهيل أخرى تتعلق بمسائل المبلغ الواحد
31	الدفعات الدورية
39	أمثلة على مشكلات القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية
53	أسئلة على الفصل الأول
55	ملحق : جداول القيمة الحالية
67	الفصل الثاني: الالتزامات المتداولة
69	مقدمة: تحديد مفهوم الالتزامات
70	مفهوم الالتزامات المتداولة
80	الإيرادات المقبوضة مقدماً
83	ضريبة المبيعات المستحقة
87	الأرباح المقرر توزيعها
88	الالتزامات المتداولة المحتملة والطارئة
91	الدعاوى القضائية
95	تكلفة الضمان والكفالة
103	العلاوات والكوبونات
109	أسئلة على الفصل الثاني

113	الفصل الثالث: الالتزامات طويلة الأجل
115	مقدمة
116	السندات
154	تكلفة إصدار السندات
156	إطفاء قرض السندات أو سداده
160	السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة
174	التقرير عن السندات في الميزانية العمومية
175	أوراق الدفع طويلة الأجل
183	حالات خاصة لأوراق الدفع
197	أسئلة على الفصل الثالث
205	الفصل الرابع: المحاسبة عن الاستثمارات
207	مقدمة
209	أغراض الاستثمار في الأوراق المالية
210	تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية
217	المحاسبة عن الاستثمارات في أدوات الدين
250	المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم
270	المحاسبة عن التحويل بين الاستثمارات
273	أسئلة على الفصل الرابع
283	الفصل الخامس: المحاسبة عن ضريبة الدخل
284	أساسيات المحاسبة عن ضريبة الدخل
288	المبالغ الخاضعة للضريبة والضرائب المؤجلة
299	ضرائب الدخل المؤجلة - مخصص التقويم
303	فوارق خاصة محدودة

308	العرض في القوائم المالية
332	قائمة الدخل
335	أسئلة على الفصل الخامس
339	الفصل السادس: حقوق حملة الأسهم وحصة السهم من الأرباح
341	حقوق حملة الأسهم
343	رأس المال في الشركات المساهمة
344	إصدار الأسهم
345	الاستحواذ على الأسهم
351	الوضع المالي وتوزيعات الأرباح
361	توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع
368	اشتقاق الأسهم
372	أثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة
376	توزيع الأرباح المحتجزة
379	توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سورية
381	توزيع الأرباح بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية
383	قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم
387	المبحث الثاني حصة السهم من الأرباح
392	حصة السهم من الأرباح - بنية رأس المال البسيط
395	أسهم المنحة واشتقاق الأسهم
401	حصة السهم من الأرباح - رأس المال المركب
410	إصدار الأسهم (الطائرة) المحتملة
416	مثال شامل عن حصة السهم من الأرباح
419	حصة السهم المخففة من الأرباح

429	الفصل السابع: قائمة التدفقات النقدية
431	مقدمة
433	أساس الاستحقاق والاساس النقدي
440	أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها
442	محتوى قائمة التدفقات وتصنيفها
448	خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
450	عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر
472	عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر
489	أسئلة على الفصل السابع
503	مصطلحات اللغة الانكليزية
505	قائمة المراجع

مقدمة:

يأتي كتاب المحاسبة المتوسطة (2) استكمالاً للجهود العلمية التي بدأناها في كتاب المحاسبة المتوسطة (1) والذي عملنا من خلالهما على توضيح الكثير من قضايا المحاسبة المالية المعاصرة، ومعالجتها بما يسمح لطلابنا (وخصوصاً طلاب السنة الثالثة)، وللمهتمين من إيجاباء الإجابات عن العديد من تساؤلاتهم واستفساراتهم بمسائل تتعلق بالتقرير المالي، كذلك المتعلقة بكيف نقيم أصول المنشأة و التزاماتها؟ كيف يتم الإفصاح عن العمليات خارج الميزانية؟ ما المعالجة المحاسبية الملائمة للاستثمارات التي تقوم بها المنشأة؟ وكيف يتم إعداد التقرير عنها؟

لذلك ركزت المحاسبة المتوسطة على البعد المعلوماتي للتقارير المالية. حيث يجد المهتم الإجابة عن التساؤلات حول مالذي تعنيه الأرقام؟ وإيضاح كيفية تأثير طرائق إعداد التقرير المالي على قرار مستخدمي القوائم المالية. وهكذا لفت هذا الكتاب الانتباه الى أهمية ملاءمة التقرير المحاسبي، حيث إن هناك العديد من المستثمرين بالأسهم إما بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الصناديق المشتركة أو من خلال صناديق التقاعد، كانوا قد بنوا قراراتهم الاستثمارية استناداً لثقتهم بتقارير الشركات المالية تخيل مالذي سيؤول اليه وضع هؤلاء الناس إذا تبين لهم فيما بعد أن الأرقام التي تحتويها هذه التقارير (غير صحيحة أم مضللة).

لذلك نرى أن للمحاسبة والتقرير المالي دوراً رئيسياً ومهماً في اقتصادياتنا حتى تعمل بكفاءة.

حيث يمكن القول: إنه من دون تطبيق معايير محاسبية نوعية ومتطورة، لا يمكن لسوق رأس المال من أن يوزع الأموال المستثمرة لاستخدامها في أفضل مجالات البناء والحفاظ على اقتصادنا ومستوى حياتنا. لذلك بذلنا كل الجهد

والنحرص على أن يكون هذا الكتاب في الاتجاه الصحيح للمحاسبة، و يأتي استكمالاً لما بدأناه في المحاسبة المتوسطة (1) لطلاب السنة الثالثة أيضاً.

يقع هذا الكتاب في سبعة فصول هي كالتالي:

الفصل الأول: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية للالتزامات طويلة الأجل

الفصل الثالث: المعالجة المحاسبية للالتزامات المتداولة

الفصل الرابع: الميزانية المحاسبية للاستثمارات

الفصل الخامس: المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة على الدخل

الفصل السادس: حقوق حملة الأسهم وتوزيع الأرباح

الفصل السابع: قائمة التدفقات النقدية

والله ولي التوفيق

المؤلفون

دمشق 2010/3/8

الفصل الأول

المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

Accounting and time value of money

إن لتوقيت عوائد الاستثمارات أثراً هاماً في قيمة تلك الاستثمارات (أصول)، بالمقابل فإن لتوقيت إعادة دفع الدين أيضاً أثراً مهماً على قيمة ذلك الالتزام. لذلك، يتوقع منك باعتبارك خبيراً مالياً أن تجري قياسات حالية ومستقبلية وتفهم تطبيقاتهم. إن الغرض من هذا الفصل هو تقديم أدوات وتقنيات تساعدك في قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة. لذلك بعد قراءتك لهذا الفصل ستكون قادراً على :

1. تحديد المواضيع المحاسبية التي يكون للقيمة الزمنية للنقود علاقة بها.
2. التفريق بين الفائدة البسيطة والمركبة.
3. استخدام جداول الفائدة المركبة الملائمة.
4. تحديد المتغيرات الأساسية لحل مشكلات الفائدة.
5. حل مشكلات القيمة الحالية والمستقبلية لمبلغ واحد.
6. حل مشكلات القيمة المستقبلية للدفعات الدورية العادية والدفعات الدورية المستحقة.
7. حل مشكلات القيمة الحالية للدفعات الدورية العادية، والدفعات الدورية المستحقة.
8. حل مشكلات القيمة الحالية المتعلقة بالدفعات الدورية المؤجلة والسندات.
9. تطبيقات مقياس القيمة الحالية على التدفقات النقدية المتوقعة.

المفاهيم الأساسية للقيمة الزمنية للنقود:

BASIC TIME VALUE CONCEPTS

يقصد بكلمة "القيمة الزمنية للنقود" في المفهوم المحاسبي والتمويل العلاقة بين الزمن والنقود . أي أن قيمه الليرة التي نستلمها اليوم أكبر من تلك التي سنستلمها في زمن ما في المستقبل. لماذا؟ لأن هناك فرصة لأن تستثمر ليره اليوم، وتحصل بالتالي على عائد عن ذلك الاستثمار. علاوة على ذلك، عند اتخاذ القرار المتعلق بالبدائل الاستثمارية، أو بدائل الاقتراض، من البديهي أن تكون قادراً على المقارنة بين ليره اليوم وليره الغد على الأرضية نفسها (أن تقارن نقاشاً مع تفاح). يقوم المستثمرون بذلك من خلال استخدام مفهوم القيمة الحالية التي لها العديد من التطبيقات المحاسبية.

تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية:

APPLICATIONS OF TIME VALUE CONCEPTS

تستخدم التقارير المالية مقاييس مختلفة لحالات مختلفة - (التكلفة التاريخية بالنسبة للتجهيزات، صافي القيمة القابلة للتحقق بالنسبة إلى بعض المخزون السلعي ، القيمة العادلة للاستثمارات). تركز المعايير الدولية للمحاسبة على قياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة. إلا أن مقياس القيمة العادلة الأكثر فائدة هو المقياس الذي يستند على الأسعار التي تتكون في أسواق نشطة. إلا أنه، بالنسبة إلى العديد من الأصول والالتزامات فإن معلومات القيمة العادلة التي تستند إلى السوق ليست متوافرة دائماً. في حالة كهذه يمكن تقدير القيمة العادلة استناداً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة والمتعلقة بالأصول أو بالالتزامات .

من خلال استخدام تقنيات القيمة الحالية يمكن تحويل هذه الدفعات النقدية المستقبلية إلى قيمتها الحالية. لذلك، أضحي من المهم فهم تقنيات القيمة الحالية.

و هكذا رأينا إدراج بعض التطبيقات لمقاييس القيمة الحالية على مواضيع محاسبية سنناقش العديد منها خلال هذا الفصل.

المقاييس المحاسبية المستندة إلى القيمة الحالية

PRESENT VALUE BASED ACCOUNTING MEASUREMENTS

الأوراق التجارية NOTES: تقويم الذمم المدينة والدائنة غير المتداولة التي لا تحمل معدل فائدة صريحاً أو أن معدلها أقل من معدل فائدة السوق.

عقد الإيجار LEASE: تقويم الأصول والالتزامات التي سترسمل بموجب عقود إيجار طويلة الأجل، وقياس مبلغ الدفعات التأجيرية، واستنفاد الحقوق التأجيرية سنوياً.

التقاعد وغيره من منافع ما بعد التقاعد:

PENSION AND OTHER POSTRETIREMENT BENEFITS

قياس مكونات تكلفة خدمة أرباب العمل و المتعلقة بمصروف و منافع و التزامات و منافع ما بعد التقاعد.

الأصول طويلة الأجل: long term assets: تقويم البدائل الاستثمارية طويلة الأجل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية . تحديد قيمة الأصول المستحوذ عليها بموجب عقود دفع مؤجلة. قياس انخفاض قيمة الأصول.

صناديق استهلاك السندات (الدين): sinking funds:

تحديد الاسهامات اللازمة لتكوين تراكمات مالية لاستدعاء الدين (السند) أو استرداده

اندماج الأعمال: Business combination:

تحديد قيمة الذمم المدينة , الذمم الدائنة , الالتزامات , المستحقات , والتعهدات التي تم الحصول عليها أو المحتملة (المضطلع بها) في عملية الشراء.

الاستكشافات: DISCLOSURES:

قياس قيمة التدفقات النقدية المستقبلية الآتية من احتياطات النفط والغاز للإفصاح عنها بمعلومات مكمله.

عقود التقسيط: INSTALLMENT CONTRACTS:

قياس الدفعات الدورية عن عقود الشراء طويلة الأجل.

بالإضافة إلى التطبيقات المحاسبية والأعمال, الفائدة المركبة, الدفعات الدورية, ومفاهيم القيمة الحالية المطبقة على قرارات التمويل والاستثمار الشخصي. فإنك

تحتاج لفهم القيمة الزمنية للنقود عند شرائك لمنزل أو سيارة، عند التخطيط للتقاعد ، وعند تقويم البدائل الاستثمارية.

طبيعة الفائدة : THE NATURE OF INTEREST

الفائدة هي المكافأة (الدفعة) مقابل استخدام النقود. فهي الزيادة النقدية المستلمة أو المعاد دفعها علاوة (فوق) على المبلغ المقرض أو المقرض (المبلغ الأساس). على سبيل المثال، أقرض المصرف التجاري السوري شركه قاسيون مبلغ 1000,000 ل.س. مع العلم أنها ستعيد دفعها بمبلغ 1150,000 ل.س. إن المبلغ الزائد عن 1000000 ل.س. أو 150,000 ل.س. يمثل مصروف فائدة بالنسبة لشركه قاسيون.

غالبا ما يضع المقرض مبلغ الفائدة كنسبة مئوية على فتره من الزمن. على سبيل المثال، إذا اقترضت شركه قاسيون مبلغ 1000,000 ل.س. لمدته سنة قبل أن تدفع 1150,000 ل.س. يكون معدل الفائدة 15% سنوياً $\frac{150,000}{1,000,000}$ إن التعبير عن الفائدة باعتباره معدلاً مئويةً هو عرفاً تكون من خلال الممارسات اليومية لمنشآت الأعمال. في الحقيقة، يتخذ مديرو الأعمال قراراتهم للاقتراض والاستثمار على أساس معدلات الفائدة ذات العلاقة ، وليس على أساس مبلغ الفائدة الذي سيتم استلامه أو دفعه . كيف يتم تحديد معدل الفائدة ؟ ذي العلاقة . عندما تكون العوامل الأخرى متساوية ، كلما كان خطر الائتمان مرتفعاً كان معدل الفائدة مرتفعاً.

إن مبلغ الفائدة لأي عملية تمويلية هو ناتج لثلاثة متغيرات:

1. أصل المبلغ PRINCIPAL: المبلغ المقرض أو المستثمر.
2. معدل الفائدة INTEREST RATE: نسبة من مبلغ الدين المستحق.
3. الزمن TIME: عدد السنوات، أو جزء السنة التي سيبقى أصل الدين مستحقاً (غير مسدد) لذلك يتم تطبيق العلاقات الثلاث الآتية:

- 1- كلما كان مبلغ الدين كبيراً، كان مبلغ الفائدة النقدي كبيراً.
- 2- كلما كان معدل الفائدة كبيراً، كان مبلغ الفائدة النقدي كبيراً.
- 3- كلما كانت المدة الزمنية طويلة، كان مبلغ الفائدة النقدي كبيراً.

الفائدة البسيطة : SIMPLE INTEREST

تحتسب الشركات الفائدة البسيطة على المبلغ الأساسي للقرض فقط. إنه العائد عن مبلغ القرض الأساسي عن فترة زمنية واحدة . المعادلة الآتية تعبر عن الفائدة البسيطة:

$$\text{مبلغ الفائدة} = \text{المبلغ} \times \text{معدل الفائدة} \times \text{الزمن}$$

$$F = N \times i \times P$$

حيث إن :

$$P = \text{المبلغ الأساسي} .$$

$$i = \text{معدل الفائدة} .$$

$$N = \text{عدد دورات دفع الفائدة} .$$

لتوضيح ذلك ، اقترضت شركة الربيع 100,000 ل.س. لمدة ثلاث سنوات بفائدة بسيطة 8% سنوياً . تحسب الشركة إجمالي مبلغ الفائدة الذي ستدفعه على الشكل التالي:

$$\text{مبلغ الفائدة} = 3 \times 8\% \times 100,000$$

$$F = 24000 \text{ ل.س.}$$

بفرض أن الشركة اقترضت المبلغ لثلاثة أشهر بمعدل 8% يكون مبلغ الفائدة 2000 ل.س. وحسبت على الشكل التالي:

$$\text{الفائدة} : 12 \div 3 \times 8\% \times 100,000$$

$$F = 2000 \text{ ل.س.}$$

Compound interest

الفائدة المركبة:

يتم حساب الفائدة المركبة على المبلغ الأصلي، وعلى أي مبلغ فائدة تحققت ولم يتم سحبها أو دفعها حتى تاريخه، أنها العائدة ليس فقط عن أصل المبلغ في دورة زمنية أو أكثر، بل عن الفائدة المتحققة لتاريخه عن أصل المبلغ، على فرض أن الفائدة لم يتم سحبها من الإيداع.

لتوضيح الفرق بين الفائدة البسيطة والمركبة، بفرض إن شركة الأحمدى أودعت مبلغ 100,000 ل.س. في المصرف التجاري السوري، حيث أنها ستحصل على فائدة مركبة بمعدل 9% سنوياً. كما أنها أودعت مبلغاً آخر قدره 100,000 ل.س. في مصرف التسليف الشعبي، حيث ستحصل على فائدة بسيطة بمعدل 9% سنوياً. في كلا الحالتين، لن تسحب شركة الأحمدى أي مبلغ من الفائدة حتى مضي ثلاث سنوات من تاريخ الإيداع. والآتى يوضح المبلغ الذي ستحصل عليه شركة الأحمدى، بنفس الوقت الذي تراكم فيه الشركة رصيد آخر المدة.

مصرف التسليف الشعبي

حساب الفائدة البسيطة	الفائدة البسيطة	الرصيد المتراكم آخر المدة
سنة أولى $100,000 \times 9\%$	9000	109000
سنة ثانيه $100,000 \times 9\%$	9000	118000
سنة ثالثة $100,000 \times 9\%$	<u>9000</u>	127000
	27000	

المصرف التجاري السوري

حساب الفائدة المركبة	الفائدة المركبة	الرصيد المتراكم آخر المدة
سنة أولى $100,000 \times 9\%$	9000	109000
سنة ثانيه $109000 \times 9\%$	9810	118810
سنة ثالثة $118810 \times 9\%$	<u>10962</u>	129502
	29502.9	
	2905.9	
← الفرق		

لاحظ إنه وفق مثالنا السابق بموجب أسلوب الفائدة البسيطة تم استخدام المبلغ الأصلي 100,000 ل.س. لحساب الفائدة على مدى ثلاث سنوات . بموجب الفائدة المركبة ثم استخدام الرصيد المتراكم (المبلغ الأصلي بالإضافة لمبلغ الفائدة لتاريخه) في نهاية كل عام لحساب الفائدة عن السنة التالية . وهذا يفسر الرصيد الأكبر في حساب الفائدة المركبة.

من البديهي أن يختار أي مستثمر عقلائي الفائدة المركبة، إذا كانت ممكنة بدلاً من الفائدة البسيطة. بموجب مثالنا السابق، تقدم الفائدة المركبة مبلغ 2502,9 ل.س. باعتباره إيراد فائدة إضافياً. من حيث المبدأ تفترض الفائدة المركبة أن الفائدة المتحققة تصبح جزءاً من أصل المبلغ . الأكثر من ذلك يصبح الرصيد المتراكم بنهاية كل عام المبلغ الأصلي الجديد الذي سيتم تحقق الفائدة عنه في العام القادم . يقوم المديرون الماليون فرصهم الاستثمارية على أساس سلسلة من العوائد الدورية، التي سيعيدون استثمار كل منها لخلق إيرادات إضافية. يتم تطبيق الفائدة البسيطة فقط على الاستثمارات والديون قصيرة الأجل التي تتطلب مدة زمنية سنة أو أقل.

جداول الفائدة المركبة : COMPOUND INTEREST TABLES

سوف نقدم خمسة نماذج مختلفة لجداول الفائدة بنهاية هذا الفصل. يجب أن تساعدك هذه الجداول في دراسة هذا الفصل، وبالوقت نفسه في حل مشاكل أخرى تتعلق بالفائدة.

جداول الفائدة ومحتوياتها

1. جدول القيمة المستقبلية لمبلغ (1) : يحتوي على المبالغ التي سيتراكم لها مبلغ (1) إذا تم إيداعه الآن وبمعدل فائدة محدد وبقي مودعا لعدد من الدورات .

2. جدول القيمة الحالية لمبلغ (1) : يحتوي على المبالغ التي يجب إيداعها الآن بمعدل فائدة محدد لتساوي مبلغ (1) بنهاية عدد محدد من الدورات .

3. جدول القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية من مبلغ (1) : يحتوي على المبالغ التي ستتراكم لها دفعات دوريه (أجار) و المكونة من مبلغ (1) إذا تم استثمار الدفعات بنهاية كل دورة بمعدل فائدة محددة لعدد محدد من الدورات

4- جدول القيمة الحالية لجملة دفعات عادية من مبلغ (1) : يحتوي على المبلغ الذي يجب إيداعه الآن بمعدل فائدة محدد ليسمح بسحب مبلغ (1) بنهاية كل فترة زمنية عادية ولعدد محدد من الدورات.

5- جدول القيمة الحالية لجملة دفعات مستحقة من مبلغ (1) : تحتوي على المبالغ التي يجب إيداعها الآن بمعدل فائدة محددة لتسمح بسحب مبلغ (1) في بداية فترة زمنية عادية لعدد محدد من الدورات .

الشكل الآتي يوضح الشكل العام ، ومحتويات هذه الجداول. أنه يوضح المبلغ الذي سيتراكم له المبلغ الأصلي والفائدة بنهاية كل دورة من الدورات الخمس ، حسب ثلاثة معدلات مختلفة للفائدة المركبة .

القيمة المستقبلية لمبلغ (1) بمعدل فائدة مركبة			
الدورة :	%9	%10	%11
1	1,09000	1,10000	1,11000
2	1,18810	1,21000	1,23210
3	1,29503	1,33100	1,36763
4	1,41158	1,46410	1,51807
5	1,53862	1,61051	1,68506

تعتمد الجداول المركبة هذه على المعادلة الرئيسية التالية . على سبيل المثال ،
المعادلة اللازمة لتحديد معامل القيمة المستقبلية ($FVF_{N,i}$) لمبلغ واحد هي :

$$FVF_{N,i} = (1+i)^n$$

حيث إن :

$FVF_{N,i}$ = معامل القيمة المستقبلية لعدد من الدورات N بمعدل فائدة i

N = عدد الدورات .

i = معدل الفائدة لدورة واحدة .

لتوضيح استخدام جداول الفائدة لحساب المبالغ المركبة ، نفترض أن لدينا معدل فائدة 9% الآتي يبين القيمة المستقبلية التي يتراكم لها مبلغ (1) بمعدل 9% :

الدورة	المبلغ في بداية الدورة	× المضاعف (1+i)	= مبلغ نهاية الدورة	المعادلة $(1+i)^n$
1	1,00000	1,09	1,09000	$^1(1,09)$
2	1,09000	1,09	1,18810	$^2(1,09)$
3	1,18810	1,09	1,29503	$^3(1,09)$

لاحظ أنه خلال مناقشاتنا لجداول الفائدة المركبة ، استخدمنا عبارة دورات بدلاً من سنوات، عموماً يتم التعبير عن الفائدة على أساس معدل سنوي . إلا أن العديد من منشآت الأعمال تستخدم دورات للفائدة المركبة أقل من سنة واحدة . في حالات كهذه ، على الشركات تحويل معدل الفائدة السنوي ليتطابق مع المدة

الزمنية للدورة . لتحويل معدل الفائدة السنوي لمعدل فائدة دوري مركبة ، تقوم الشركة بتقسيم معدل الفائدة السنوي على عدد الدورات التي يتم فيها دفع الفائدة المركبة في السنة .

بالإضافة لذلك ، تحدد الشركات عدد دورات دفع الفائدة من خلال ضرب عدد السنوات ذات العلاقة بعدد دورات دفع الفائدة المركبة في كل عام . لتوضيح ذلك ، نفترض أن الشركة الوطنية استثمرت مبلغاً قدره (1000 ل س) لمدة ست سنوات بمعدل فائدة مركبة سنوي 8% تحتسب بشكل ربعي (ربع سنة) .

$$\text{معدل الفائدة عن كل دورة} = 8\% \div 4 = 2\% .$$

عدد دورات احتساب الفائدة المركبة = 6 سنوات $\times 4 = 24$ دورة .

على اعتبار أن كافة جداول الفائدة المركبة تستخدم مصطلح دورات ، وليس سنوات ، للتعبير عن احتساب N ، لذلك لإيجاد معامل الفائدة الملانم ، نعود لجدول القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية بمعدل فائدة 2% ، وعدد دورات 24 دورة فنجد أن المعامل المقابل هو 1,60844

الجدول الآتي يبين كيف يتم تحديد :

(1) معدل الفائدة المركبة عن كل دوره و

(2) عدد دورات الفائدة المركبة وفق أربع حالات مختلفة للفائدة

عدد دورات الفائدة المركبة	معدل الفائدة المركبة عن كل دورة	معدل فائدة مركبة سنوي 12% على مدى 5 سنوات
5 سنوات $\times$ مركبة لمرة واحدة كل عام = 5 دورات	$12\% \div 5 = 2.4\%$	سنوي (1)
5 سنوات $\times$ مركبة مرتين في السنة = 10 دورات	$12\% \div 2 = 6\%$	نصف سنوي (2)
5 سنوات $\times$ مركبة أربع مرات في السنة = 20 دورة	$12\% \div 4 = 3\%$	ربع سنوي (4)
5 سنوات $\times$ مركبة 12 مرة في السنة = 60 دورة	$12\% \div 12 = 1\%$	شهري (12)

عدد المرات التي يتم فيها احتساب الفائدة المركبة في السنة يؤثر في معدل الفائدة . على سبيل المثال ، معدل فائدة سنوي مركبه 9% يحتسب يومياً يقدم عائداً قدره 9,42% أو فارقاً قدره 0,42 ، حيث إن 9,42 % يمثل العائد الفعال¹ إن معدل الفائدة السنوي 9% هو المعدل الاسمي . عندما يتكرر احتساب دفع الفائدة لأكثر من مره في العام يكون معدل الفائدة الفعال أكثر من الفائدة المسجلة .

الشكل الآتي يبين تأثير الفائدة المركبة لخمس دورات مختلفة على العائد الفعال وعلى المبلغ المتحقق من خلال استثمار مبلغ قدره 10000 ل س . لسنة واحدة.

الدورات المركبة مقاسه على أساس سنوي					
معدل الفائدة	سنوي	نصف سنوي	ربع سنوي	شهري	يومي
8 %	8 %	8,160 %	8,24 %	8,30 %	8,33 %
	800 ل س.	816 ل س.	824 ل س.	830 ل س.	833 ل س.
9 %	9 %	9,20 %	9,31 %	9,38 %	9,42 %
	900 ل س.	920 ل س.	931 ل س.	933 ل س.	942 ل س.
10 %	10 %	10,25 %	10,38 %	10,47 %	10,52 %
	1000 ل س.	1025 ل س.	1038 ل س.	1047 ل س.	1052 ل س.

¹ إن معادله حساب الفائدة الفعالة في الحالات التي تحتسب فيها الفائدة المركبة أكثر من مره في العام هي على الشكل التالي :

$$\text{الفائدة الفعالة} = (1 + \frac{r}{n})^n - 1$$

لتوضيح ذلك ، إذا كان معدل الفائدة المركبة السنوي المسجل عن الورقة المالية هو 8% تحتسب بشكل شهري تكون الفائدة الفعالة السنوية على

$$\text{الشكل التالي: } \frac{0,08}{12} = 0,00667$$

$$\text{الفائدة الفعالة} = (1 + 0,006667)^{12} - 1$$

$$= 1,0830 - 1$$

$$= 0,0830$$

المتغيرات الأساسية : fundamental variables

تعدّ المتغيرات الأربعة الآتية متغيرات أساسية لكل مشاكل الفائدة المركبة .

- 1- معدل الفائدة : يعدّ هذا المعدل معدلاً سنوياً إلا إذا كان هناك نص يشير إلى غير ذلك، لذلك يجب تعديله ليعكس مدة الدورة المركبة التي تم احتساب الفائدة على أساسها إذا كانت أقل من عام
- 2- عدد الفترات الزمنية : تمثل عدد الدورات التي تحتسب الفائدة المركبة على أساسها (الدورة يمكن أن تكون مساوية أو أقل من عام)
- 3- القيمة المستقبلية : تعكس قيمة مبلغ أو مبالغ تم استثمارها لفترة محددة مستقبلاً وفق أسلوب الفائدة المركبة
- 4- القيمة الحالية : هي القيمة الآتية (في الوقت الحالي) لمبلغ أو مبالغ مستقبلية خصمها بفائدة مركبة

في بعض الأحيان تكون كافة هذه المتغيرات الأربع معروفة، إلا أنه في العديد من الحالات التشغيلية أحد هذه المتغيرات على الأقل لن يكون معروفاً حتى تتمكن بشكل أفضل من حل المشكلات التي يمكن أن تواجهك في هذا الفصل فإننا ننصحك برسم مشكلات الفائدة المركبة وفق الصيغة التالية :

القيمة الحالية	الفائدة	القيمة المستقبلية
0	2	2
2	3	4
3	4	5
4	5	
5		

عدد الدورات

مشكلات المبلغ الواحد (المفرد) : Single-sum problems

العديد من القرارات المتعلقة بمنشآت الأعمال أو بالاستثمارات ذات علاقة بمبلغ واحد من النقود إما أنه موجود الآن أو أنه سيوجد في المستقبل. غالباً ما تقع مشكلات المبلغ الواحد في واحد من التصنيفين التاليين :

1- احتساب القيمة المستقبلية غير المعروفة من مبلغ واحد معروف تم استثماره الآن ولعدد محدد من الدورات وبمعدل فائدة محدد

2- احتساب القيمة الحالية غير المعروفة من مبلغ واحد معروف مستقبلاً و تم خصمه على عدد محدد من الدورات، وبمعدل فائدة محدد.

عند تحليل المعلومات المقدمة لك عليك ان تحدد أولاً ما إذا كانت المسألة تتعلق بالقيمة المستقبلية، أو بالقيمة الحالية، بعد ذلك ابدأ بتطبيق القواعد العامة التالية، وذلك حسب الحالة .

❖ إذا كانت المسألة تتعلق بحل القيمة المستقبلية راكم كافة التدفقات النقدية الى الفترة المستقبلية، في هذه الحالة ستزيد الفائدة من المبالغ أو القيم عبر الزمن، وبالتالي تصبح القيمة المستقبلية أكبر من القيمة الحالية

❖ إذا كانت المسألة تتعلق بحل القيمة الحالية اخضم كافة التدفقات النقدية من المستقبل حتى الفترة الحالية، في هذه الحالة تخفض عملية الخصم هذه المبالغ أو القيم، وبالتالي تصبح القيمة الحالية أقل من المستقبلية

يساعد إعداد الرسم البياني في تحديد العنصر المجهول باعتباره عنصراً مستقبلياً أو حالياً في بعض الأحيان لا تتعلق المشكلة بالقيمة المستقبلية ولا بالقيمة الحالية بدلاً من ذلك يكون العنصر غير المعروف هو معدل

الفائدة، أو معدل الخصم، أو عدد دورات مضاعف الفائدة، أو عدد دورات الخصم.

القيمة المستقبلية لمبلغ واحد : Future value of a single sum :

للوصول إلى القيمة المستقبلية يتم حساب ناتج ضرب معامل القيمة

المستقبلية بالقيمة الحالية (أصل المبلغ)، وذلك كمايلي:

القيمة المستقبلية = القيمة الحالية × معامل القيمة المستقبلية

$$Fv = pv (FVF_{n,i})$$

حيث إن Fv = القيمة المستقبلية

Pv = القيمة الحالية

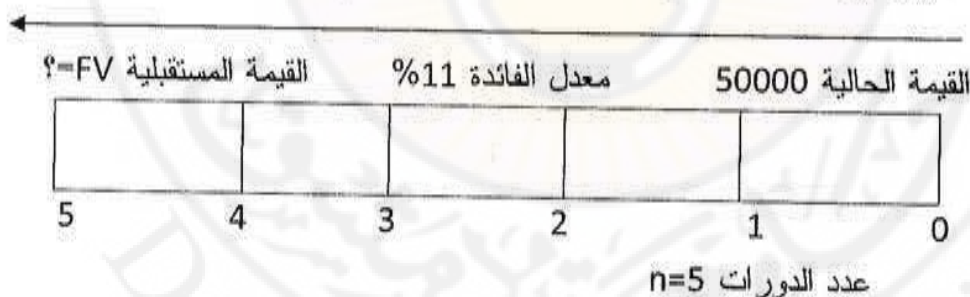
$FVF_{n,i}$ = معامل القيمة المستقبلية لعدد من الدورات (n)

وبمعدل فائدة سنوي (i)

ولتوضيح ذلك نفترض أن شركة الوليد ترغب بتحديد القيمة المستقبلية لمبلغ

50000 ل.س تم استثمارها لمدة خمس سنوات بفائدة مركبة 11%، الشكل

الآتي يظهر حالة الاستثمار هذه حسب المخطط الزمني :



باستخدام معادلة القيمة المستقبلية يمكن لشركة الوليد حل مشكلة الاستثمار هذه

على الشكل التالي :

$$(FVF_{5,0.11}) PV = FV$$

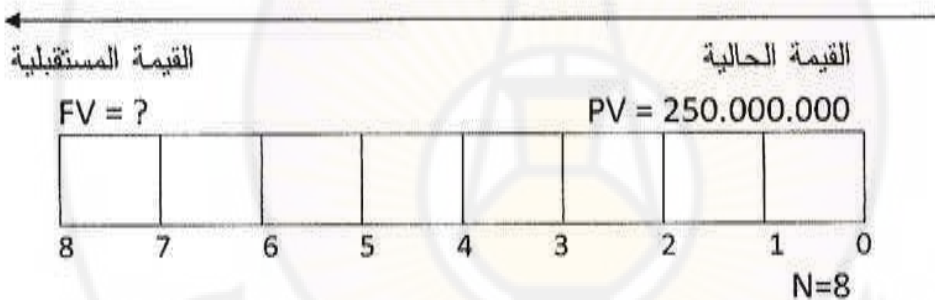
$$(FVF_{5,0.11}) 50000 =$$

$$= 50000 (1 + 0.11)^5$$

$$= 50000 (1.68506)$$

$$= 84253$$

لتحديد معامل القيمة المستقبلية ($FVF_{n,i} = 1.68506$) وفق هذه المعادلة تستخدم شركة الوليد آلة حاسبة مختصة بالتمويل، أو تقرأ الجدول المناسب ضمن جداول الفائدة. يمكن للشركة أن تطبق هذا الرسم البياني والمعادلة في الحالات العادية لأعمالها. لتوضيح ذلك، نفرض أن شركة الأهرام أودعت لدى مصرف التمويل مبلغ 250 مليون ليرة سورية في 1/1/2007 ضماناً لإقامة محطة كهربائية سينتهي العمل فيها 31/12/2010 فكم سيكون هذا المبلغ في نهاية 4 سنوات إذا كان معدل الفائدة 10% تحسب بشكل نصف سنوي.



$$= 250,000,000 (FVF_{8,0.05}) \text{ القيمة المستقبلية}$$

$$FV = 250,000,000 (1 + 0.05)^8$$

$$= 250,000,000 (1.47746)$$

$$= 369,365,000 \text{ ل.س.}$$

باستخدام معامل القيمة المستقبلية الموجودة في الجدول المخصص لذلك (في عمود 5% وسطر 8 دورات) نجد أن المبلغ المودع البالغ 250 مليون سينتراكم ليصل إلى 369.365.000 ل.س وذلك في نهاية كانون الأول 2010

القيمة الحالية لمبلغ واحد: Present value of a single sum

بالعودة إلى مثالنا السابق المتعلق بشركة الوليد الذي يبين أن استثمار مبلغ 50,000 ل.س بفائدة مركبة 11% سيساوي 84,253 ل.س بنهاية العام الخامس. بعدئذ ينتج عن ذلك إن 84,253 ل.س قبل خمس سنوات من الآن يساوي الآن 50,000 ل.س، وهذا يعني إن مبلغ 50,000 هو القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي 84,253 ل.س، فالقيمة الحالية هي المبلغ الذي تحتاج لاستثماره الآن لإيجاد قيمة مستقبلية معروفة.

تكون القيمة الحالية دائماً مبلغاً أصغر من القيمة المستقبلية المعروفة، وذلك بسبب الفائدة المتحققة أو المتراكمة. عند تحديد القيمة المستقبلية، تسير الشركة إلى الأمام زمنياً لإنجاز عملية التراكم. عند تحديد القيمة الحالية تسير الشركة إلى الوراء زمنياً لإنجاز عملية الخصم كما اشرنا سابقاً، فإن جدول القيمة الحالية لمبلغ (1) الذي يظهر بنهاية هذا الفصل يبين طبيعة جدول كهذا. إنه يُظهر القيمة الحالية ل (1) لخمس فترات مختلفة، وبثلاثة معدلات فائدة مختلفة. (جدول يبين معامل القيمة المالية لمبلغ (1) و لثلاثة معدلات فائدة مختلفة)

الفترة	القيمة الحالية لمبلغ 1 معدل فائدة مركبة 9%	القيمة الحالية لمبلغ 1 معدل فائدة مركبة 10%	القيمة الحالية لمبلغ 1 معدل فائدة مركبة 11%
1	0.91743	0.90909	0.90090
2	0.84168	0.82645	0.81162
3	0.77218	0.75132	0.73119
4	0.70843	0.68301	0.65873
5	0.64993	0.62092	0.59345

يتم استخدام المعادلة التالية لتحديد القيمة الحالية ل (1) (معامل القيمة الحالية)

$$PVF_{n,i} = \frac{1}{n(1+i)}$$

حيث إن $PVF_{n,i}$ = معامل القيمة الحالية لعدد من الدورات n وبمعدل فائدة i.

لتوضيح ذلك على فرض أن معدل الفائدة 9%، فإن القيمة الحالية ل(1) مخصصة لثلاث دورات مختلفة هي على الشكل التالي :

الدورة	1	$\div$	$n(i + 1)$	=	القيمة الحالية	المعادلة $\frac{1}{n(i+1)}$
1	1,00000		1.09		0.91743	.
2	1,00000		$^2-(1.09)$		0.84168	
3	1,00000		$^3-(1.09)$		0.77218	

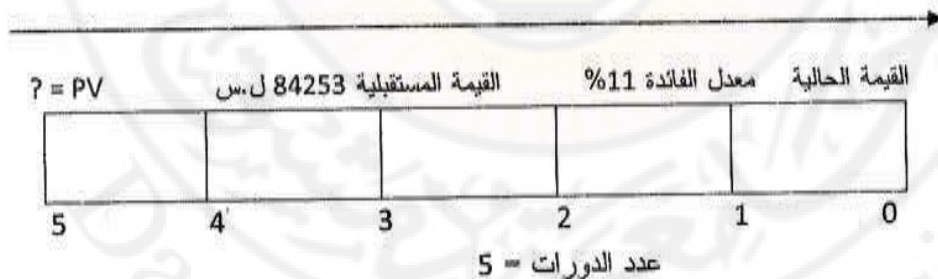
إن القيمة الحالية لأي مبلغ واحد (القيمة المستقبلية) بعدد n هي على الشكل التالي: $FV = pv (PVF_{n,i})$

حيث إن pv = القيمة الحالية

Fv = القيمة المستقبلية

$PVF_{n,i}$ = معامل القيمة الحالية لعدد من الدورات N ، ولمعدل فائدة i .

ولتوضيح ذلك ما القيمة الحالية لمبلغ 84253 الذي سيتم استلامه أو دفعه بعد خمس سنوات من الآن مخصوصا بمعدل فائدة مركبة 11% سنوية. الرسم الآتي يبين كيفية حل هذه المشكلة :



يمكننا حل هذه المسألة من خلال استخدام معادلة القيمة الحالية على الشكل التالي:

القيمة الحالية = $pv (PVF_{n,i})$

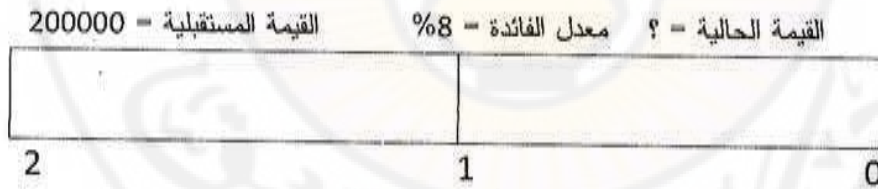
$$= 84253 (PVF_{5,0.11})$$

$$= 84253 (0.59345)$$

$$= 50000$$

حتى يتم تحديد معامل القيمة الحالية 0.59345 يمكننا استخدام الآلات الحاسبة للبرامج الحالية، أو يمكننا قراءة المعامل من جداول القيمة الحالية (العمود 11% والسطر 5 فترات)

يمكن تطبيق أسلوب المعادلة والرسم البياني في العديد من الحالات، على سبيل المثال بفرض أن والدك قرر أن يقدم لك مبلغ 200000 ل.س لتقوم برحلة إلى أوروبا عند تخرجك بعد سنتين من الآن. هو يفترض أن يمول رحلتك من خلال استثمار مبلغ من النقود الآن بفائدة مركبة 8% حيث تقدم لك 200000 بعد سنتين من الآن. كان شرط والدك هو أن تتخرج وأن تخبره عن المبلغ الذي عليه أن يستثمره الآن. حتى تبهر والدك قمت برسم المخطط الزمني وحللت المسألة على الشكل التالي:



$$\text{القيمة الحالية} = 200000 (PVF_{2,0.08})$$

$$= \frac{1}{2(0.08+1)} 200000$$

$$= 171478 (0.85734) 200000$$

انصح والدك أن يستثمر مبلغ 171468 من الآن حتى يتمكن من تقديم مبلغ 200000 عند تخرجك لذلك حتى ترضي والدك عليك أن تتجح بهذه المادة وغيرها من المواد...

حل مجاهيل أخرى تتعلق بمسائل المبلغ الواحد

Solving for other unknown in single – sum problems

عند حساب القيمة الحالية أو المستقبلية في مثالنا السابق الذي يتعلق بالدفعة الواحدة كان كل من معدل الفائدة وعدد الدورات معروفاً، في العديد من قضايا الأعمال يكون كل من القيمة الحالية والمستقبلية معروفتين إلا أن عدد الدورات أو معدل الفائدة يكونان غير معروفين

المثالان الآتيان يتعلقان بمسائل الدفعة الواحدة (القيمة المستقبلية والحالية) حيث إن أحد عنصري عدد الدورات (n) ، أو معدل الفائدة (i) غير معروفين. بموجب هذين المثالين والحلول المتعلقة بهما يتبين أن معرفة أي ثلاث قيم من القيم الأربعة (القيمة المستقبلية fv ، القيمة الحالية pv ، عدد الدورات n ، معدل الفائدة i) يسمح لك باشتقاق المتغير غير المعروف.

مثال 1: حساب عدد الدورات n

Computation of the number of periods

رغبت بلدية قرية القلعة بتجميع مبلغ 7 ملايين ليرة من أجل إقامة نصب تذكاري في ساحة القرية في بداية العام أودعت بلدية القلعة مبلغ 4781100 ليرة في صندوق ادخار لهذا الهدف يحقق إيراد فائدة مركبة 10 % سنوياً، كم عدد السنوات اللازمة لتراكم مبلغ 7 ملايين ليرة في الصندوق.

بموجب هذا المثال تعلم قرية القلعة كلا من القيمة الحالية 4751100 والقيمة المستقبلية 7 ملايين، وكذلك الأمر معدل الفائدة 10 %

إن معرفة كل من القيمة الحالية والمستقبلية يسمح لقرية القلعة بالبحث عن عدد الدورات غير المعروف، يمكن للقرية استخدام إما معادلة القيمة الحالية، أو المستقبلية حسب الشكل الآتي:

أسلوب القيمة المستقبلية	أسلوب القيمة الحالية
$FV = PV(PVF_{n,0.10})$ $(FVF_{n,0.10}) 4781100 = 7000000$ $1.46410 = \frac{7000000}{4781100} = FVF_{n,0.10}$	$PV = FV(PVF_{n,0.10})$ $(PVF_{n,0.10}) 7000000 = 4781100$ $0.68301 = \frac{4781100}{7000000} = PVF_{n,0.10}$

باستخدام معامل القيمة المستقبلية 1,46410، و بالعودة لجدول القيمة المستقبلية و بقراءة عمود النسب 10% تجد هذا المعامل مقابل الدورة 4. وهكذا فإن قرية القلعة تحتاج لأربع سنوات حتى يتراكم استثمارها البالغ 4781100 ل.س ليصل إلى 7000000 ل.س، وذلك إذا تم استثماره بمعدل فائدة مركبة سنوية 10%، أو باستخدام معامل القيمة الحالية 0,68301، و بالعودة إلى جدول القيمة الحالية و بقراءة عمود النسب 10% نجد ذلك المعامل مقابل الدورة 4.

مثال 2 - حساب معدل الفائدة

Example 2 – Computation of the interest rate

تحتاج جامعة دمشق لمبلغ 140987000 ل.س بعد خمس سنوات من الآن لإجراء بحوث علمية ضرورية، لدى الجامعة الآن مبلغ 80000000 ل.س ترغب باستثماره لهذا الغرض. ما معدل الفائدة الذي على الجامعة أن تستثمر به هذا المبلغ لتمويل مشروعات البحث الضرورية البالغة 140987000 ل.س، ولمدة خمس سنوات من الآن.

يمكن لجامعة دمشق أن تحدد معدل الفائدة غير المعروف إما من خلال أسلوب القيمة المستقبلية أو استخدام أسلوب القيمة الحالية على الشكل التالي:

أسلوب القيمة المستقبلية	أسلوب القيمة الحالية
$FV = PV(PVF_{5,i})$ $(FVF_{5,i}) 80000000 = 140987000$ $1.76234 = \frac{140987000}{80000000} = FVF_{5,i}$	$PV = FV(PVF_{5,i})$ $(PVF_{5,i}) 140987000 = 80000000$ $0.56743 = \frac{80000000}{140987000} = PVF_{5,i}$

باستخدام معامل القيمة المستقبلية 1.76243، و بالعودة لجدول القيمة المستقبلية و بالقراءة عبر السطر 5 دورات، نجد أن المعامل مقابل عمود الفائدة 12%، لذلك على الجامعة أن تستثمر مبلغ 80000000 ل.س بمعدل فائدة مركبة 12% لتراكم 140987000 ل.س بعد خمس سنوات من الآن، باستخدام معامل القيمة الحالية 0.56743، و بالعودة لجدول القيمة الحالية تجد أن هذا المعامل في السطر 5 دورات مقابل الفائدة 12% .

الدفعات الدورية: annuities

مناقشتنا السابقة تعلقت فقط بتراكم أو خصم مبلغ واحد، إلا أن هنالك العديد من الحالات التي يتم فيها دفع أو استلام سلسلة من المبالغ النقدية دورياً مثل مبيعات النقسيط، أو القروض التي تسدد على دفعات، الأموال المستثمرة التي يتم استردادها جزئياً

على سبيل المثال تتطلب عقود التأمين سلسلة من الدفعات المتساوية خلال فترات دورية متساوية من حيث الزمن. عملية كهذه من الدفعات الدورية تمثل تراكماً لمبلغ من النقود تتراكم دورياً. تتطلب الدفعات الدورية (annuities) من حيث التعريف مايلي :

1- دفعات أو متحصلات دورية (تسمى إيجار) من المبلغ نفسه

2- الفترة الزمنية نفسها الفاصلة بين الدفعات

3- تراكم للفائدة لمرة واحدة خلال كل فترة زمنية

لذلك فالقيمة المستقبلية لجملة دفعات هي إجمالي الدفعات الإيجارية، بالإضافة إلى مبلغ الفائدة المركبة المتراكمة على أصل المبلغ المتراكم لا بد من الإشارة إلى أن الدفعات الإيجارية يمكن أن تدفع في بداية الفترة الزمنية أو في نهاية الفترة إذا تمت الدفعات الإيجارية في نهاية الفترة تسمى تلك

المثال أن الدفعة الثالثة تحقق فائدة عن فترتين فقط: الرابعة والخامسة أنها لا تحقق أي فائدة عن الدورة الثالثة على اعتبار أنها لم تودع حتى نهاية الدورة الثالثة، لذلك عند حساب القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية فإن عدد دورات الفائدة المركبة سيكون دائماً عدد الدفعات الإيجارية ناقصاً واحداً.

يقدم الأسلوب السابق لحساب القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية دائماً الإجابة الصحيحة، إلا أن هذا الأسلوب يمكن أن يصبح مزعجاً إذا كان عدد الدفعات كبيراً. إن هناك معادلة تقدم أسلوباً أكثر كفاءة للتعبير عن القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية لـ (1). تعمل هذه المعادلة على جمع كل من الدفعات الإيجارية الفردية مع الفائدة المركبة على الشكل التالي

$$\frac{1 - (1+i)^{-n}}{i} = FVF - OA_{n,i}$$

حيث إن $FVF - OA_{n,i}$ = معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية

i = معدل الفائدة كل دورة

N = عدد دورات احتساب الفائدة

على سبيل المثال $FVF - OA_{5,0.12}$ تعود إلى القيمة التي ستتراكم لها دفعات دورية عادية من 1ل.س في خمس سنوات بمعدل فائدة مركبة 12% باستخدام المعادلة السابقة توصلنا إلى إيجاد جداول مشابهة لتلك المستخدمة في معالجة القيمة الحالية بمبلغ واحد، و القيمة المستقبلية لمبلغ واحد بموجب كل من الدفعة الدورية العادية والدفعة الدورية المستحقة. الشكل الآتي يبين القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية من (1).

القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية من (1)			
الدورة	%10	%11	%12
1	10000	10000	10000
2	21000	211000	212000
3	331000	334210	33744
4	464100	470973	477933
5	610510	622780	635285
لاحظ أن المعامل وفق الجدول هو الناتج نفسه كمجموع القيمة المستقبلية لمعامل (1) الذي حسبناه سابقاً			

لتفسير الجدول إذا تم استثمار (1ل.س) بنهاية كل عام من الأعوام الأربعة بمعدل فائدة مركبة سنوياً 11%، فإن قيمة هذه الدفعات بنهاية العام الرابع هي 4.71 ل.س (1.0×4.70973)، الآن يمكنك ضرب المعامل من أي سطر أو عمود ملائم من الجدول بالمبلغ النقدي للدفعة الإيجارية ذات العلاقة بالدفعة الدورية، تحصل على مجموع الدفعات الإيجارية ومجموع الفائدة المركبة حتى تاريخ آخر دفعة.

المعادلة الآتية تقدم حساباً للقيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية

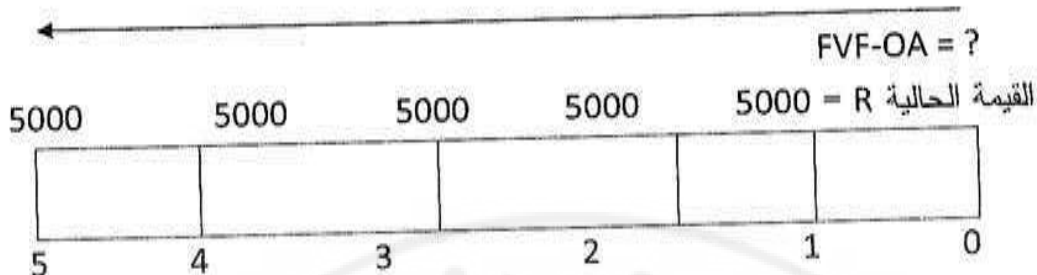
$$\text{القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية} = R (FVF-OA_{n,i})$$

حيث إن $R =$ الدفعات الدورية

$$(FVF-OA_{n,i}) = \text{معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية للزمن}$$

n بمعدل فائدة i

لتوضيح ذلك ما القيمة المستقبلية لخمسة إيداعات تتكون كل منها من 5000 ل.س تدفع بنهاية كل عام من الأعوام الخمس القادمة تحقق فائدة مركبة 12%. الشكل الآتي يوضح بالرسم هذه المشكلة :



باستخدام المعادلة يمكن حل هذه المشكلة على الشكل الآتي

القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية = $(FVF-OA_{n,i}) R$

$$(FVF-OA_{5,0.12}) 5000 =$$

$$\frac{1 - \frac{5(0.12+1)}{0.12}}{0.12} 5000 =$$

$$(6.35285) 5000 =$$

$$31764.25 =$$

لتحديد معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية 6.35285 بموجب المعادلة السابقة يمكنك العودة إلى جداول القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية، أو استخدام الآلة الحاسبة المالية.

لتوضيح هذه المسألة في منشأة الأعمال نفترض إن شركة الخلود قامت بإيداع مبلغ 75000 بنهاية كل 6 أشهر من السنوات الثلاث القادمة، وذلك لتراكم نقدية كافية لمواجهة ديون تستحق بعد ثلاثة سنوات، ما القيمة المستقبلية التي ستحصل عليها الشركة من هذه الإيداعات بنهاية السنة الثالثة إذا كان معدل الفائدة هو 10% .

القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية = $(FVF-OA_{n,i}) R$

$$(FVF-OA_{6,0.05}) 75000 =$$

$$\frac{1 - \frac{6(0.5+1)}{0.05}}{0.05} 75000 =$$

$$= 75000 (6.80191)$$

$$= 510143.25$$

وهكذا فإن ودیعة مقدارها 75000 كل ستة أشهر تحصل على فائدة 5% ستتمو
لتصبح 510143.25.

القيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة (معجلة) :

Future value of an annuity due:

بتحليلنا السابق لجملة دفعات دورية عادية افترضنا أن الدفعة الإيجارية لكل
دورة تتم بنهاية كل دورة، أما بالنسبة للدفعات الدورية المستحقة نفترض أن
الدفعة الإيجارية الدورية تتم في بداية كل دورة ذلك يعني أن الدفعة الدورية
المستحقة ستراكم فائدة خلال الدورة الأولى بالمقارنة مع الدفعات الدورية العادية
التي لم تراكم فائدة بكلمة أخرى يختلف نوعا الدفعات الدورية من حيث عدد
الدورات التي تراكم فائدة.

إذا تم دفع الإيجار بنهاية الدورة (دورة عادية) عند تحديد القيمة المستقبلية
لدفعات دورية فإن هناك فائدة عن دورة واحدة أقل مقارنة فيما لو تم دفع الإيجار
في بداية الدورة (دورية مستحقة).

بموجب الدفعة الدورية المستحقة فإن التدفق النقدي يأتي مبكرا دورة واحدة عما
هو عليه بموجب الدفعة الدورية العادية، نتيجة لذلك فإن معامل القيمة المستقبلية
لجملة دفعات دورية مستحقة هو أعلى 12% مما هو عليه المعامل في الدفعات
الدورية العادية. على سبيل المثال إن قيمة معامل الدفعات الدورية العادية بنهاية
الدورة الأولى ل 12% هو 1.0000 في حين أنه بالنسبة إلى الدفعات المستحقة
1.12000، المثال الآتي يبين الفارق مقارنة القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية
مع جملة دفعات مستحقة.

القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية من (1) بمعدل 12%					
أول أيداع هنا					
دفعات عادية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	الفترة الخامسة
القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية	لا يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة
10,000	2,12000	3,37440	4,77933	6,3528	7,115519
أول أيداع هنا					
دفعات مستحقة	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة	الفترة الرابعة	الفترة الخامسة
يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة	يوجد فائدة
10,000	2,12000	3,37440	4,77933	6,35285	7,115519

بموجب هذا المثال، يأتي التدفق النقدي من الدفعات الدورية المستحقة بدورة واحدة قبل الدفعات الدورية العادية. نتيجة لذلك، فإن معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة هو أعلى بـ 12% مما هو عليه معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية. على سبيل المثال، قيمة معامل جملة دفعات دورية عادية بنهاية الدورة الأولى هو (1,000)، في حين إن معامل جملة دفعات مستحقة هو 1,12000

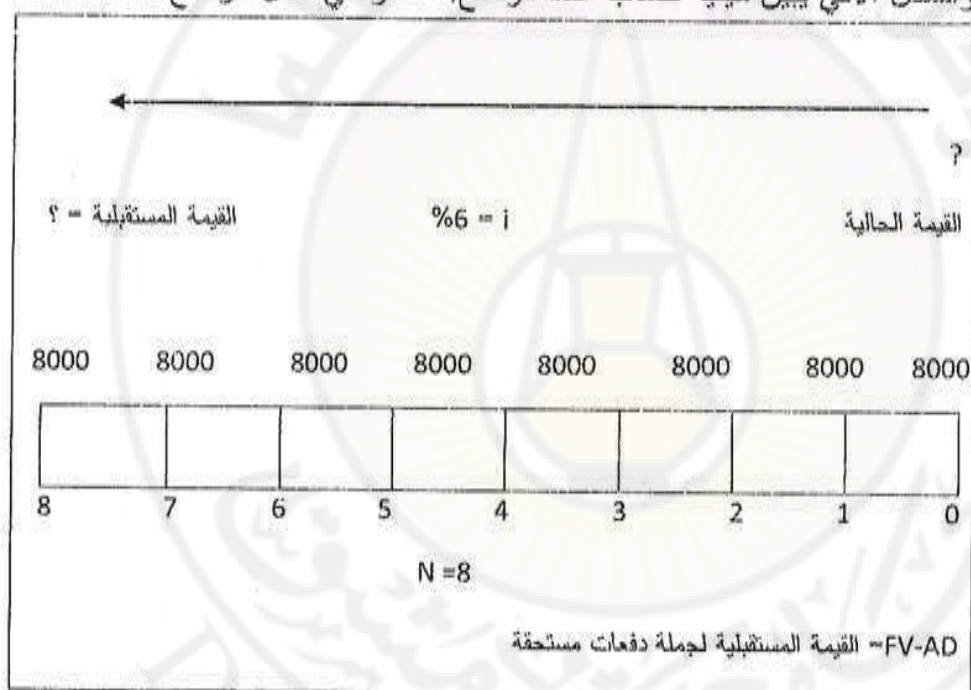
حتى تجد معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية مستحقة اضرب معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية بـ (1 + معدل الفائدة). على سبيل المثال لتحديد معامل الفائدة للقيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة لخمس دورات بمعدل فائدة سنوية مركبة 12% ببساطة اضرب معامل الفائدة لجملة دفعات عادية لخمس دورات (6.35285) بـ 1 زائد معدل الفائدة (1 + 0.12)، وذلك للوصول إلى معامل فائدة القيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة 7.11519 (6.35285×1.12)، لتوضيح طريقة استخدام جداول الدفعات الدورية العادية

وتحويلها إلى دفعات دورية مستحقة نفترض أن والدك قام بإيداع 8000 ل.س سنوية في كل عيد ميلاد لك وقد أجرى والدك أول دفعة في عيد ميلادك العاشر بمعدل فائدة مركبة 6% سنويا. ما المبلغ الذي ستحصل عليه في عيد ميلادك

18

على اعتبار أن أول إيداع تم في عيد ميلادك العاشر سيكون لديك ثماني ودائع خلال عمر تلك الدورات المستحقة (نفرض أن ليس هناك ودبة في عيد ميلادك الثامن عشر)

والشكل الآتي يبين كيفية حساب عدد الودائع، هذه والتي تمثل الودائع المستحقة



بالعودة إلى القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية ل (1) ثماني دورات بمعدل 6%, يمكنك أن تجد معامل قدره 9.89747 تقوم عندها بضرب هذا المعامل (1 + 0.06) للوصول إلى معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات

مستحقة بالنتيجة فإن المبلغ المتراكم في حسابك في عيد ميلادك الثامن عشر هو 83930.5 وحسبت على الشكل التالي

1- القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية 8 دورات 6% 9.89747

2- معامل (1+6%) $1.09 \times$

3- معامل القيمة المستقبلية لجملة دفعات

مستحقة ل 8 دورات 6% 10.49132

4- الدفعة الدورية 8000 الإيجار $8000 \times$

5- القيمة المتراكمة في عيد ميلادك الثامن عشر 83930.5

أمثلة على مشكلات القيمة المستقبلية لجملة دفعات الدورية

Example of future value of annuity problems

تعتمد أمثلتنا السابقة حول الدفعات الدورية على ثلاث قيم معروفة - مبلغ كل دفعة إيجارية، ومعدل الفائدة، وعدد الدورات. باستخدام هذه المتغيرات الثلاثة يمكننا تحديد المتغير الرابع غير المعروف، القيمة المستقبلية للمشكلتان الأوليتان للقيمة المستقبلية التي قدمناهما تبرزان عملية حساب كل من :

1- مبلغ الدفعات الإيجارية The amount of rents

2- عدد الدفعات الإيجارية The numbers of rents

المشكلة الثالثة توضح عملية حساب القيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة .

1- حساب الدفعة الإيجارية :Computation of rent

بفرض أنك تخطط لتراكم مبلغ 1.400.000 لتستخدمها دفعة أولى لشراء شقة سكنية بعد خمس سنوات من الآن. على مدى السنوات الخمس حققت عائداً سنوياً مركباً قدره 8%، تم تراكمه بشكل نصف سنوي، فكم المبلغ الذي ستودعه بنهاية كل ستة أشهر ؟

إن 1400000 تمثل القيمة المستقبلية لعشر دفعات نصف سنوية (5 سنوات × 2)،
 بنهاية كل دورة لدفعة غير معروفة بمعدل فائدة 4% (8% ÷ 2)، باستخدام
 معادلة القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية يمكنك تحديد مبلغ كل دفعة إيجارية
 على الشكل التالي :

$$(FVF-OA_{n,i}) R = \text{القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية}$$

$$(FVF-OA_{10,0.04}) R = 1400000$$

$$\frac{1-10(0.04+1)}{0.04} R = 1400000$$

$$(12.00611)R = 1400000$$

$$\frac{1400000}{12.00611} = R$$

$$116607.3 = R$$

وهكذا عليك أن تجري عشر دفعات نصف سنوية قدر الواحد منها 116604.3
 حتى تتمكن من الحصول على مبلغ 1400000 لاستخدامها دفعة أولى من أجل
 الشقة

2- حساب عدد دورات الدفعات الإيجارية :

Computation of the numbers of periodic rent

نفترض أن هدف والدك تراكم مبلغ قدره 1173320 ل.س من خلال إجراء
 دفعات دورية قدر الواحدة منها 200000 بنهاية كل عام، حيث ستحقق فائدة
 مركبة سنوية قدرها 8% فكم عدد الإيداعات التي عليك إجراؤها.
 إن مبلغ 1173320 تمثل القيمة المستقبلية لجملة دفعات قدر الواحدة منها
 200000 بمعدل فائدة سنوية مركبة 8%.

$$(FVF-OA_{n,i}) R = \text{القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية}$$

$$(FVF-OA_{n,0.08}) 200000 = 1173320$$

$$\frac{1173320}{200000} = FVF-OA_{n,0.08}$$

$$5.8666 =$$

بالعودة لجدول القيمة المستقبلية لجملة الدفعات الدورية العادية العمود 8% تجد
المعامل 5.8666 مع السطر 5 دورات
لذلك على والدك أن يجري خمسة ايداعات كل منها 200000
3- حساب القيمة المستقبلية لجملة دفعات مستحقة (معجلة):

Computation of future value

من أجل تكوين تمويل لتقاعدك أودعت مبلغ 25000 ل.س الآن في حساب
ادخار يحقق إيراد فائدة 9%. إنك تخطط لإجراء هكذا إيداع كل عام، ولفترة
30 عاماً. كم ستراكم نقداً في حساب التقاعد هذا بعد 30 عاماً من الآن، باستخدام
جدول القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية يمكنك حساب القيمة المستقبلية لجملة
دفعات دورية مستحقة

$$(FVF-AD_{n,i}) R = \text{القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية}$$

$$(FVF - OA_{30,0.09}) R = FV-AD$$

$$(i+1) \frac{1 - \frac{n(i+1)}{i}}{i} 25000 = FV - AD$$

$$1.09 \times \frac{1 - \frac{30(0.09+1)}{0.09}}{0.09} 25000 =$$

$$148.5752 \times 25000 =$$

$$3714380 = FV-AD$$

القيمة الحالية لجملة دفعات دورية:

Present value of an ordinary annuity

القيمة الحالية لجملة الدفعات هي مبلغ مفرد (Single sum) إذا استثمر بمعدل
فائدة مركبة الآن يقدم جملة محددة من الدفعات لفترات زمنية مقبلة (سلسلة من

المسحوبات (بكلمة أخرى فان القيمة الحالية لجملة دفعات عادية هي القيمة الحالية لجملة دفعات إيجارية متساوية ستسحبها خلال فترات زمنية متساوية. احد أساليب إيجاد القيمة الحالية لجملة دفعات هو تحديد القيمة الحالية لكل دفعة إيجارية بشكل متسلسل، ومن ثم اجمع قيمها الحالية الفردية على سبيل المثال يمكن أن ننظر إلى جملة دفعات من الليرة السورية على أن تستلم كلاً منها في نهاية كل عام من الأعوام الخمسة القادمة باعتباره مبلغاً منفرداً. عندها نحسب القيمة الحالية لكل دفعة باستخدام جداول القيمة الحالية، أو باستخدام الآلة الحاسبة المالية، بفرض أن معدل الفائدة هو 12% على الشكل التالي.

نهاية الفترة التي سيتم فيها استلام ليرة واحدة

5	4	3	2	1	
				1 ل.س. →	0.89286
			1 ل.س. →		0.79719
		1 ل.س. →			0.71178
	1 ل.س. →				0.63552
1 ل.س. →					0.56743

إجمالي القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية ل 1ل.س، ولخمس دورات بمعدل 12 %

يشير هذا المثال إلى أنه إذا استثمرنا مبلغاً مفرداً قدره 3.60 اليوم بمعدل 12% ولخمس فترات. سيكون بإمكاننا سحب ليرة سورية بنهاية كل فترة زمنية ولخمس فترات. يمكننا حل هذه المعضلة من خلال تطبيق المعادلة التالية :

$$\frac{\frac{1}{n(i+1)} - 1}{i} = PV - OA_{n,i}$$

حيث إن $PV - OA_{n,i}$ هي القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية تدفع في نهاية الدورة

$N =$ هي عدد دورات دفع الفائدة أو احتسابها

$i =$ معدل الفائدة (معدل الخصم)

المعادلة العامة للقيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية هي على الشكل التالي

القيمة الحالية لجملة دفعات الدورية العادية $= (PVF - OA_{n,i}) R$ حيث أن

$R =$ الدفعات الإيجارية الدورية (الدورية العادية)

$PVF - OA_{n,i} =$ القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية ل 1.س

ولعدد من الدورات (n) بمعدل فائدة i

لتوضيح ذلك بمثال ما القيمة الحالية لدفعات إيجارية مقدار الواحدة منها 60000 مستلمة بنهاية كل دورة من السنوات الخمس القادمة إذا تم خصمها من معدل فائدة 12%

القيمة الحالية لجملة دفعات الدورية العادية $= (PVF - OA_{n,i}) R$

$= (PVF - OA_{5,0.12}) 60000$

$$= \frac{\frac{1}{n(i+1)} - 1}{i} 60000$$

$$= \frac{1 - \frac{1}{(1+0.12)^5}}{0.12} 60000 =$$

$$= (3,60478) 60000 =$$

$$= 216286.8$$

وهكذا فإن القيمة الحالية لخمس دفعات إيجارية عادية مقدار الواحدة 60000 هي 216286.8 للوصول إلى معامل القيمة الحالية لجملة دفعات عادية متساوية 3.60478 يمكنك استخدام الآلة الحاسبة الحالية، أو استخدام الجدول الملانم من جداول القيمة الحالية العمود 12%، والسطر خمس دورات.

القيمة الحالية لجملة دفعات مستحقة (معجلة) :

Present value of annuity due

عند مناقشتنا للقيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية قمنا بخصم الدفعة الإيجارية الأخيرة استناداً إلى عدد الدورات المستلم خلالها تلك الدفعات الإيجارية أما عند حساب القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة، فإن هناك دائماً دورة خصم أقل على اعتبار أن كل تدفق نقدي يأتي عند بداية الدورة بالنسبة إلى القيمة الحالية لجملة دفعات مستحقة تكون عندها القيمة الحالية للتدفقات النقدية أعلى ب 12% بالضبط (12% فرضياً)، مما هي القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية، لذلك حتى تجد القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة عليك ضرب معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية ب 1 + معدل الفائدة أي (1+i)

لتحديد معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة، خمس دورات، بمعدل فائدة 12% استخدام معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية خمس

دورات 12% معدل فائدة (3.60478) ومن ثم اضربه (1+12%) للوصول إلى القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة $(1,12 \times 3,60418)4.03735$ لتوضيح ذلك على فرض أن السورية للاتصالات استأجرت قمراً صناعياً للاتصالات لمدة 4 سنوات، وبدفعات متساوية 48 مليون للدفعة الواحدة تدفع في بداية كل عام من الأعوام الأربعة إذا كان معدل الفائدة ذي العلاقة 11% ما القيمة الحالية لإجمالي هذا الالتزام ؟

1- القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية لليرة واحدة خلال 4 سنوات 11%	3.10245
2- المعامل (1 + 0.11)	1.11 ×
3- القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة لليرة 4 سنوات 11%	3.44372
4- الوديعة كل دورة	48000000
القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة	165298560 ل.س

أو يمكن استخدام المعادلة التالية

$$R = (PVF - AD_{n,i}) \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

$$(1.11) \frac{1 - \frac{1}{(1.11+1)^4}}{0.11} 48,000,000 =$$

$$3,44372 \times 48,000,000 =$$

$$165297560 = (PVF - AD_{n,i})$$

يمكن الوصول إلى معامل القيمة الحالية لجملة دفعات دورية مستحقة إما من خلال استخدام جداول القيمة الحالية، أو من خلال استخدام الآلات الحاسبة المالية.

أمثلة على القيمة الحالية لجملة دفعات دورية: من خلال الأمثلة الثلاثة الآتية
نبين عملية حساب كل من

1- القيمة الحالية *Present value*

2- معدل الفائدة *Interest rate*

3- مبلغ كل دفع إيجارية *Rent*

1- حساب القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية :

على فرض أنك ربحت ورقة يانصيب قدرها 40 مليون ليرة سورية، وقد علمت أنك ستستلم شيكاً قدره 2,000,000 ل.س. بنهاية كل عام من الأعوام العشرين القادمة ما المبلغ الذي ربحتَه فعلاً ؟ هذا يعني ما القيمة الحالية لمبلغ 2 مليون ستستلمه بنهاية كل عام، ولمدة 20 عاماً على فرض أن معدل الفائدة المركبة (معدل الخصم) 10% يمكن حساب القيمة الحالية على الشكل التالي :

القيمة الحالية لجملة دفعات دورية عادية = $(PVF - OA_{n,i}) R$

$$= (PVF - OA_{20,0.08}) 2000000$$

$$= \frac{1 - \frac{1}{(1+0.10)^{20}}}{0.10} \times 2,000,000$$

$$= 8.51356 \times 2,000,000$$

$$= 17,027,120$$

نتيجة لذلك إذا وضعت مبلغ 17027120 الآن بفائدة 10% يمكنك سحب مبلغ

2 مليون بنهاية كل عام ولمدة 20 عاماً

2- حساب معدل الفائدة : يستخدم العديد من المتسوقين بطاقة الائتمان

لشراء حاجاتهم، عند استلامهم للفاتورة يمكن أن يدفعوا إجمالي المبلغ

المستحق، أو يمكن أن يدفعوا الرصيد في عدد محدد من الدفعات. على سبيل المثال:

بفرض أنك استلمت فاتورة من شركة ماستركارد برصيد مستحق قدره 528.77 يمكنك على سبيل المثال دفع هذا المبلغ على مدى 12 دفعة شهرية متساوية قدرها 50 ل تستحق الدفعة الأولى منها بعد شهر من الآن ما معدل الفائدة الذي ستدفعه ؟ إن مبلغ 528.77 يمثل القيمة الحالية لاثني عشرة دفعة قدر الواحدة منها 50 بمعدل فائدة غير معروف يمكنك حساب معدل الفائدة على الشكل التالي.

$$(PVF - OA_{n,i}) R = \text{القيمة الحالية لجملة الدفعات الدورية عادية}$$

$$(PVF - OA_{12,i})50 = 528.77$$

$$\frac{528.77}{50} = PVF - OA_{n,i}$$

$$10,57540 =$$

بالعودة لجدول القيمة الحالية للسطر 12 دورة، يمكنك أن تجد المعامل 10,57534 مع معدل الفائدة بالعمود 2%. على اعتبار أن المعدل 2% هو معدل شهري، لذلك فإن معدل الفائدة السنوي هو 24% (2% × 12) أما معدل الفائدة الفعال 26.82413% $\{1 - 12(0.02 + 1)\}$

3- حساب الدفعة الإيجارية الدورية:

Computation of periodic rent

على فرض أن والديك وفرا مبلغ (360000) ل.س لتمويل دراستك الجامعية. من أجل ذلك، قاما بإيداع النقود في حساب ادخار في المصرف التجاري السوري بمعدل فائدة مركبة سنوية 4% تحسب بشكل نصف سنوي. ما المبلغ الذي يمكنك سحبه بنهاية كل سنة أشهر خلال السنوات الأربع لدراستك.

للإجابة عن هذا السؤال من خلال تقسيم 360000 ل.س على 8 سحبوبات دورية خطأ لماذا؟ لأن إجابة كهذه لا تأخذ بالاعتبار الفائدة المتحققة عن النقود الباقية في الإيداع عليك أن تأخذ بالاعتبار أن الفائدة يتم تراكمها بشكل نصف سنوي بمعدل 2% ($4\% \div 2$) ولمدة ثماني دورات (2×4). وهكذا، باستخدام معادلة القيمة الحالية لجملة دفعات دورية متساوية، يمكنك تحديد مبلغ كل عملية سحب يمكنك إجراؤها على الشكل التالي:

$$(PVF-OA_{n,i}) R = \text{القيمة الحالية لجملة دفعات دورية}$$

$$(PVF-OA_{8,0.02}) R = 360000$$

$$\frac{1}{\frac{1 - (1 + 0.02)^{-8}}{0.02}} R = 360000$$

$$(7,3255) R = 360000$$

$$\frac{360000}{7,3255} = R$$

$$49143,4 = R$$

مشكلات أكثر تعقيداً:

إن حل مشكلات القيمة الزمنية غالباً ما يتطلب استخداماً لأكثر من جدول من جداول القيمة الزمنية على سبيل المثال المشكلات المتعلقة بمنشأة الأعمال يمكن أن تتطلب حساب كل من القيمة الحالية لمبلغ واحد، والقيمة الحالية لجملة دفعات، هناك حالتان شائعتان حول هذه المسألة هما:

1. الدورات المؤجلة Deferred annuities

2. مشكلات السندات Baud prqialeys

1. **الدورات المؤجلة:** هي الدورة التي تبدأ فيها الدفعات الإيجارية بعد عدد محدد من الدورات. الدفعة المؤجلة لا ينتج عنها دفعات إيجارية إلا بعد المرور مدة من الزمن قد تكون دورتين أو أكثر. على سبيل المثال الدفعة الدورية العادية المكونة من ست دفعات إيجارية مؤجلة لأربع سنوات، يعني أنه ليس هناك وجود للدفعات الإيجارية خلال السنوات الأربع الأولى، وأن أول دفعة من الدفعات الإيجارية الستة ستبدأ بنهاية السنة الخامسة في حين إن الدفعات الدورية المستحقة المكونة من ست دفعات إيجارية مؤجلة 4 سنوات تعني أن الدفعات الإيجارية سوف لن تبدأ خلال السنوات الأربع الأولى، والدفعة الأولى ستبدأ في بداية العام الخامس.

القيمة المستقبلية لجملة الدفعات المؤجلة :

Future value of a deferred annuity

إن حساب القيمة المستقبلية للدفعات المؤجلة مسألة واضحة، ولا مشاكل تذكر فيها لأنه ليس هناك استثمارات أو تراكمات يتحقق عليها فائدة. إن القيمة المستقبلية لجملة الدفعات المؤجلة هي القيمة المستقبلية للدفعات العادية غير المؤجلة نفسها. ذلك يعني، أنه لحساب القيمة المستقبلية عليك أن تتجاهل فترة التأجيل.

لتوضيح ذلك: تخطط الشركة العقارية لشراء موقع لبناء مركز جديد للشركة بعد ست سنوات، وبسبب مشكلات التدفق النقدي تخطط الشركة بإيداع مبلغ 800000 ل.س بنهاية كل من الدورات 4-5-6 وبمعدل فائدة مركبة 5% ماهي القيمة المستقبلية التي ستحصل عليها الشركة العقارية بنهاية السنة السادسة؟ تحسب الشركة العقارية المبالغ المتراكمة من خلال استخدام المعادلة العامة المعروفة للقيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية.

القيمة المستقبلية لجملة دفعات دورية عادية = $(FVF-OA_{n,i}) R$

$$(FVF - OA_{3,0.05})800000 = PVF-OA$$

$$\frac{3(0.05+1)-1}{0.05} = FVF-OA$$

$$(3.15250)800000 =$$

$$2522000 = FVF-OA$$

Present value of a deferred annuity : القيمة الحالية للدفعة المؤجلة :

عند حساب القيمة الحالية للدفعة المؤجلة، يجب حساب الفائدة المستحقة (المتركمة) على الاستثمار الأصلي خلال فترة التأجيل. لذلك، لحساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة نقوم بحساب القيمة الحالية للدفعة العادية الدورية لـ (1). كما لو أن الدفعات الإيجارية قد وقعت لكامل الفترة. نقوم بعدها بتخفيض القيمة الحالية للدفعات الإيجارية التي لم يتم استلامها خلال فترة التأجيل و بالتالي يبقى لدينا القيمة الحالية للدفعات الإيجارية التي تم استلامها بعد فترة التأجيل.

لتوضيح ذلك، تم الاتفاق بينك وبين كليتك على أن تبيعها برنامج كمبيوتر لتسجيل الطلاب كنت قد قمت بتطويره، وتم الاتفاق على أن تدفع لك الكلية قيمته على ست دفعات دورية سنوية كل منها 50000 ل.س على أن تبدأ الدفعة الأولى بعد خمس سنوات من الآن

إذا كان معدل الفائدة 8 % ما القيمة الحالية للدفعات الستة؟ هناك خياران لحل هذه المسألة ..

الأول: أن تستخدم جدول القيمة الحالية لجملة دفعات عادية

50000 ل.س

1- الدفعة الإيجارية الواحدة

2- القيمة الحالية لجملة دفعات دورية

عادية لـ (1) لعدد من الدورات

مجمليها عشر دورات {عدد الدفعات

الإيجارية 6+ عدد الدورات المؤجلة

4 بمعدل فائدة 8 %

3- ناقص القيمة الحالية لجملة

دفعات دورية عادية مؤجلة لعدد من

الدورات 4 معدل فائدة 8 %

4- الفارق

5- القيمة الحالية لست دفعات

إيجارية قدر

الواحدة 50000 ل.س مؤجلة

لأربع دورات

معامل القيمة الحالية لجملة دفعات عادية $(PVF-OA_{n,i}) =$

$(PVF-OA_{10,0.08}) = PVF-OA$

$$\frac{1 - \frac{1}{10^{(0.08+1)}}}{0.08} = PVF-OA$$

$= PVF-OA$

معامل القيمة الحالية لجملة دفعات عادية

4 دفعات و 8% فائدة مركبة $(PVF-OA_{n,i}) =$

$(PVF-OA_{4,0.08}) = PVF-OA$

$$\frac{1 - \frac{1}{4^{(0.08+1)}}}{0.08} = PVF-OA$$

$= PVF-OA$

3.31213

3.39795

الفارق

$$169897.5 = 3.39795 \times 50000 = \text{القيمة الحالية لجملة دفعات عادية مؤجلة}$$

إن عملية تخفيض القيمة الحالية لجملة دفعات لـ (1) عن الفترات المؤجلة يتطلب حذف الدفعات الإيجارية غير الموجودة (المؤجلة) خلال فترة التأجيل. وبالتالي يؤدي إلى تحويل القيمة الحالية لجملة دفعات عادية لـ (1) و لعشر دورات إلى القيمة الحالية لست دفعات إيجارية مؤجلة

الثانية: يمكنك اللجوء لخيار آخر يتعلق

1- استخدام جداول القيمة الحالية لمبلغ واحد

2- استخدام جداول القيمة الحالية لجملة دفعات.

وذلك من أجل حساب القيمة الحالية لـ 6 دفعات إيجارية يمكنك أولاً خصم الدفعات الدورية السنوية الستة. إلا أنه و على اعتبار أن الدفعات أجلت أربع دورات عليك أن تعالج القيمة الحالية للدفعات الدورية كما لو أنها مبلغ مستقبلي يتم خصمه لأربع دورات أخرى لذلك عليك أولاً.

1- حساب القيمة الحالية لجملة دفعات عادية $(PVF - OA_{n,i}) R$

$$PV - OA = 50000 (PVF - OA_{6,0.08})$$

$$231144 = 50000 (4.62288)$$

ثانياً : حساب القيمة الحالية لمبلغ واحد $Fv = (PVF_{n,i})$

$$PVF = 231144 (PVF_{4,0.08})$$

$$PVF = 231144 (0.73503)$$

$$= 169897.8$$

لاحظ أن القيمة الحالية (169897.8) التي تم حسابها هي القيمة الحالية نفسها التي حسبت وفقاً للطريقة الأولى (الفارق البالغ 3% يعود لتدوير الأرقام بعد الفاصلة).

أسئلة على الفصل الأول

- 1- ما القيمة الزمنية للنقود؟ لماذا على المحاسبين أن يفهموا الفائدة المركبة، الدفعات السنوية، ومفاهيم القيمة الحالية؟
- 2- ما طبيعة الفائدة؟ مُميز بين الفائدة البسيطة، و الفائدة المركبة؟
- 3- ما مكونات معدل الفائدة؟ لماذا من المهم بالنسبة للمحاسبين أن يفهموا هذه المكونات؟
- 4- يفكر السيد حسين بخيارين استثماريين لمبلغ قدره 100000 ل.س حصل عليه هدية تخرجه من كلية الاقتصاد، كلا الاستثمارين يقدمان معدل فائدة سنوي مركبة 8% إلا أن أحدهما يحسب الفائدة بشكل ربع سنوي و الآخر بشكل نصف سنوي؟
أي من الاستثمارين على حسين ان يختار؟ ولماذا؟
- 5- أودعت السيدة ميرفت مبلغ 180000 ل.س في شهادة إيداع نقدي تقدم فائدة مركبة 10%، و تحسب بشكل ربع سنوي. بفرض أن السيدة ميرفت احتفظت بالشهادة لمدة ثلاث سنوات.
ما المبلغ الذي ستحصل عليه السيدة ميرفت بنهاية السنوات الثلاث؟
- 6- سيحصل السيد إبراهيم على مبلغ 500000 ل.س في 2014/12/31 (خمس سنوات من الآن 2010/1/1) من صندوق استثماري كان والده قد أودعه لصالحه. بفرض أن معدل الفائدة المناسب للخصم 12% (حسبت بشكل نصف سنوي) ما القيمة الحالية لهذا المبلغ الآن؟
- 7- أجرت الشركة العقارية بناء لشركة الحلبي، وبسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها شركة الحلبي، وافقت الشركة العقارية على استلام المبلغ على خمس دفعات إيجارية قدر الواحدة منها 10000 ل.س بنهاية

كل عام, مع تأخير الدفع لمدة ثلاث سنوات ما القيمة الحالية للدفعات
الخمس إذا خصمت بمعدل فائدة مركبة 12%؟

8- يفكر حالياً السيد شوقي بشراء سيارة هوندا. أخبره مدير المبيعات أن
سعر السيارة إما 1350000 ل.س نقداً أو 345000 ل.س تدفع بنهاية
كل عام من الأعوام الخمس القادمة. احسب معدل الفائدة الفعال لأقرب
نسبة على السيد شوقي أن يدفعه إذا هو اختار الدفعات الخمس السنوية؟



ملحق

جداول القيمة الحالية و القيمة المستقبلية

الجدول رقم (1) القيمة المستقبلية لمبلغ واحد (1ل.س)

(n) Periodo	FVF _{n,i} = (1 + i) ⁿ					
	2%	2½%	3%	4%	5%	6%
1	1.02000	1.02500	1.03000	1.04000	1.05000	1.06000
2	1.04040	1.05083	1.06090	1.08160	1.10250	1.12360
3	1.06121	1.07689	1.09273	1.12486	1.15763	1.19102
4	1.08243	1.10361	1.12551	1.16986	1.21551	1.26248
5	1.10408	1.13141	1.15927	1.21665	1.27628	1.33823
6	1.12616	1.15969	1.19405	1.26532	1.34010	1.41852
7	1.14869	1.18869	1.22987	1.31593	1.40710	1.50363
8	1.17166	1.21840	1.26677	1.36857	1.47746	1.59385
9	1.19509	1.24866	1.30477	1.42331	1.55133	1.68948
10	1.21899	1.28008	1.34392	1.48024	1.62889	1.79085
11	1.24337	1.31209	1.38423	1.53945	1.71034	1.89830
12	1.26824	1.34489	1.42576	1.60103	1.79586	2.01220
13	1.29361	1.37851	1.46853	1.66507	1.88565	2.13293
14	1.31948	1.41297	1.51259	1.73168	1.97993	2.26090
15	1.34587	1.44830	1.55797	1.80094	2.07893	2.39656
16	1.37279	1.48451	1.60471	1.87298	2.18287	2.54035
17	1.40024	1.52162	1.65285	1.94790	2.29202	2.69277
18	1.42825	1.55966	1.70243	2.02592	2.40662	2.85434
19	1.45681	1.59865	1.75351	2.10685	2.52695	3.02560
20	1.48595	1.63862	1.80611	2.19112	2.65330	3.20714
21	1.51567	1.67958	1.86029	2.27877	2.78696	3.39956
22	1.54598	1.72157	1.91610	2.36992	2.92526	3.60354
23	1.57690	1.76461	1.97359	2.46472	3.07152	3.81975
24	1.60844	1.80873	2.03279	2.56330	3.22510	4.04893
25	1.64061	1.85394	2.09378	2.66584	3.38635	4.29187
26	1.67342	1.90029	2.15659	2.77247	3.55567	4.54938
27	1.70689	1.94780	2.22129	2.88337	3.73346	4.82235
28	1.74102	1.99650	2.28793	2.99870	3.92013	5.11169
29	1.77584	2.04641	2.35657	3.11865	4.11614	5.41839
30	1.81136	2.09757	2.42726	3.24340	4.32194	5.74349
31	1.84759	2.15001	2.50008	3.37313	4.53804	6.08810
32	1.88454	2.20376	2.57508	3.50806	4.76494	6.45339
33	1.92223	2.25885	2.65234	3.64838	5.00319	6.84059
34	1.96068	2.31532	2.73191	3.79432	5.25335	7.25103
35	1.99989	2.37321	2.81386	3.94609	5.51602	7.68609
36	2.03989	2.43254	2.89828	4.10393	5.79182	8.14725
37	2.08089	2.49335	2.98523	4.26809	6.08141	8.63609
38	2.12290	2.55569	3.07478	4.43881	6.38548	9.15425
39	2.16474	2.61957	3.16703	4.61637	6.70475	9.70351
40	2.20804	2.68506	3.26204	4.80102	7.03999	10.28572

جدول القيمة المستقبلية لمبلغ واحد (1 ل. س)

8%	9%	10%	11%	12%	15%	(n) Periods
1.08000	1.09000	1.10000	1.11000	1.12000	1.15000	1
1.16640	1.18810	1.21000	1.23210	1.25440	1.32250	2
1.25971	1.29503	1.33100	1.36763	1.40493	1.52088	3
1.36049	1.41158	1.46410	1.51807	1.57352	1.74901	4
1.46933	1.53862	1.61051	1.68506	1.76234	2.01136	5
1.58687	1.67710	1.77156	1.87041	1.97382	2.31306	6
1.71392	1.82804	1.94872	2.07616	2.21068	2.68002	7
1.85093	1.99256	2.14359	2.30454	2.47596	3.05902	8
1.99800	2.17189	2.35795	2.55803	2.77308	3.51788	9
2.15892	2.36736	2.59374	2.83942	3.10585	4.04556	10
2.33164	2.58043	2.85312	3.15176	3.47855	4.65239	11
2.51817	2.81267	3.13843	3.49845	3.89598	5.35025	12
2.71962	3.06581	3.45227	3.86328	4.36349	6.15279	13
2.93719	3.34173	3.78750	4.31044	4.88711	7.07571	14
3.17217	3.64248	4.17725	4.78459	5.47357	8.13706	15
3.42594	3.97031	4.59497	5.31089	6.13039	9.35762	16
3.70002	4.32763	5.05447	5.89509	6.86604	10.76126	17
3.99602	4.71712	5.55992	6.54355	7.68997	12.37545	18
4.31570	5.14166	6.11591	7.26334	8.61276	14.23177	19
4.66096	5.60441	6.72750	8.06231	9.64629	16.36654	20
5.03383	6.10981	7.40025	8.94917	10.80385	18.82152	21
5.43654	6.65860	8.14028	9.99357	12.10031	21.64475	22
5.87146	7.25767	8.95430	11.02627	13.55235	24.89146	23
6.34118	7.91108	9.84973	12.23910	15.17863	28.62519	24
6.84847	8.62308	10.83471	13.58548	17.00000	32.91895	25
7.39635	9.39916	11.91818	15.07986	19.04007	37.85680	26
7.98806	10.24508	13.10999	16.73665	21.32489	43.53532	27
8.62711	11.16714	14.42099	18.57990	23.88387	50.06561	28
9.31727	12.17218	15.86309	20.62369	26.74993	57.57545	29
10.06266	13.26768	17.44940	22.89230	29.95992	66.21177	30
10.86767	14.46177	19.19434	25.41045	33.55511	76.14354	31
11.73708	15.76333	21.11378	28.20560	37.58173	87.56507	32
12.67605	17.19203	23.22515	31.30821	42.09153	100.69983	33
13.69013	18.72841	25.54767	34.75212	47.14252	115.80480	34
14.78534	20.41397	28.10244	38.57485	52.79962	133.17552	35
15.96817	22.25123	30.91268	42.81808	59.13557	153.15185	36
17.24563	24.25384	34.00395	47.52807	66.23184	176.12463	37
18.62528	26.43668	37.40434	52.75616	74.17966	202.54332	38
20.11530	28.81598	41.14479	58.55934	83.08122	232.92482	39
21.72452	31.40942	45.25926	65.00087	93.05097	267.86355	40

جدول رقم (2) القيمة الحالية لمبلغ واحد (1 ل. س)

$$PVF_{n,i} = \frac{1}{(1+i)^n} = (1+i)^{-n}$$

(n) Periods	2%	2½%	3%	4%	5%	6%
1	.98039	.97561	.97067	.96154	.95238	.94340
2	.96117	.95181	.94260	.92456	.90703	.89000
3	.94232	.92860	.91514	.88900	.86384	.83962
4	.92385	.90595	.88849	.85480	.82270	.79209
5	.90573	.88385	.86261	.82193	.78353	.74726
6	.88797	.86230	.83748	.79031	.74622	.70496
7	.87056	.84127	.81309	.75992	.71068	.66506
8	.85349	.82075	.78941	.73069	.67684	.62741
9	.83676	.80073	.76642	.70259	.64481	.59190
10	.82035	.78120	.74409	.67556	.61391	.55839
11	.80426	.76214	.72242	.64958	.58468	.52679
12	.78849	.74356	.70138	.62460	.55684	.49697
13	.77303	.72542	.68095	.60057	.53032	.46884
14	.75788	.70773	.66112	.57748	.50507	.44230
15	.74301	.69047	.64186	.55526	.48102	.41727
16	.72845	.67362	.62317	.53391	.45811	.39365
17	.71418	.65720	.60502	.51337	.43630	.37136
18	.70016	.64117	.58739	.49363	.41552	.35034
19	.68643	.62553	.57029	.47464	.39573	.33051
20	.67297	.61027	.55368	.45639	.37689	.31180
21	.65976	.59539	.53755	.43983	.35894	.29416
22	.64684	.58086	.52189	.42196	.34185	.27751
23	.63416	.56670	.50669	.40573	.32557	.26180
24	.62172	.55288	.49193	.39012	.31007	.24698
25	.60953	.53939	.47761	.37512	.29530	.23300
26	.59758	.52623	.46369	.36069	.28124	.21981
27	.58586	.51340	.45019	.34682	.26785	.20737
28	.57437	.50088	.43708	.33348	.25509	.19563
29	.56311	.48866	.42435	.32065	.24295	.18456
30	.55207	.47674	.41199	.30832	.23138	.17411
31	.54125	.46511	.39999	.29646	.22036	.16425
32	.53063	.45377	.38834	.28506	.20987	.15496
33	.52023	.44270	.37703	.27409	.19987	.14619
34	.51003	.43191	.36604	.26355	.19035	.13791
35	.50003	.42137	.35538	.25342	.18129	.13011
36	.49022	.41109	.34503	.24367	.17266	.12274
37	.48061	.40107	.33498	.23430	.16444	.11579
38	.47119	.39128	.32523	.22529	.15661	.10924
39	.46195	.38174	.31575	.21662	.14915	.10306
40	.45289	.37243	.30656	.20829	.14205	.09722

جدول (2) القيمة الحالية لمبلغ واحد (1 ل. س)

8%	9%	10%	11%	12%	15%	(n) Periods
.92593	.91743	.90909	.90090	.89286	.86957	1
.85734	.84168	.82645	.81162	.79719	.75614	2
.79383	.77218	.75132	.73119	.71178	.65752	3
.73503	.70843	.68301	.65873	.63552	.57175	4
.68058	.64993	.62092	.59345	.56743	.49718	5
.63017	.59627	.56447	.53404	.50663	.43233	6
.58349	.54703	.51316	.48166	.45235	.37594	7
.54027	.50187	.46651	.43393	.40390	.32690	8
.50025	.46043	.42410	.39092	.36061	.28426	9
.46319	.42241	.38554	.35218	.32197	.24719	10
.42888	.38753	.35049	.31728	.28748	.21494	11
.39711	.35554	.31863	.28584	.25668	.18691	12
.36770	.32618	.28966	.25751	.22917	.16253	13
.34046	.29925	.26333	.23199	.20462	.14133	14
.31524	.27454	.23930	.20900	.18270	.12289	15
.29189	.25187	.21763	.18829	.16312	.10687	16
.27027	.23107	.19785	.16963	.14564	.09293	17
.25025	.21199	.17986	.15282	.13004	.08081	18
.23171	.19440	.16351	.13768	.11611	.07027	19
.21455	.17843	.14864	.12403	.10367	.06110	20
.19866	.16370	.13513	.11174	.09256	.05313	21
.18394	.15018	.12285	.10067	.08264	.04620	22
.17032	.13776	.11168	.09069	.07379	.04017	23
.15770	.12641	.10153	.08170	.06588	.03493	24
.14602	.11597	.09230	.07361	.05882	.03038	25
.13520	.10639	.08391	.06631	.05252	.02642	26
.12519	.09761	.07628	.05974	.04689	.02297	27
.11591	.08955	.06934	.05382	.04187	.01997	28
.10733	.08216	.06304	.04849	.03738	.01737	29
.09938	.07537	.05731	.04368	.03338	.01510	30
.09202	.06915	.05210	.03935	.02960	.01313	31
.08520	.06344	.04736	.03545	.02661	.01142	32
.07889	.05820	.04308	.03194	.02376	.00993	33
.07305	.05340	.03914	.02878	.02121	.00864	34
.06763	.04899	.03558	.02592	.01894	.00751	35
.06262	.04494	.03235	.02335	.01691	.00653	36
.05799	.04123	.02941	.02104	.01510	.00568	37
.05369	.03783	.02674	.01896	.01348	.00494	38
.04971	.03470	.02430	.01708	.01204	.00429	39
.04603	.03184	.02210	.01593	.01075	.00373	40

الجدول رقم (3) : القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية متساوية (1 ل.س)

$$FVF-OA_{n,i} = \frac{(1+i)^n - 1}{i}$$

(n) Periods	2%	2½%	3%	4%	5%	6%
1	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000
2	2.02000	2.02500	2.03000	2.04000	2.05000	2.06000
3	3.06040	3.07563	3.09090	3.12160	3.15250	3.18360
4	4.12161	4.15252	4.18363	4.24646	4.31013	4.37462
5	5.20404	5.25633	5.30914	5.41632	5.52563	5.63709
6	6.30812	6.38774	6.46841	6.63298	6.80191	6.97532
7	7.43428	7.54743	7.66246	7.89829	8.14201	8.39384
8	8.58297	8.73612	8.89234	9.21423	9.54911	9.89747
9	9.75463	9.95452	10.15911	10.58280	11.02856	11.49132
10	10.94972	11.20338	11.46338	12.00611	12.57789	13.18079
11	12.16872	12.48347	12.80780	13.48635	14.20679	14.97184
12	13.41209	13.79555	14.19203	15.02591	15.91713	16.86994
13	14.68033	15.14044	15.61779	16.62684	17.71298	18.88214
14	15.97394	16.51895	17.08632	18.29191	19.59863	21.01507
15	17.29342	17.93193	18.59891	20.02359	21.57856	23.27597
16	18.63929	19.38022	20.16688	21.82453	23.65749	25.67253
17	20.01207	20.86473	21.76159	23.69751	25.84037	28.21288
18	21.41231	22.38635	23.41444	25.64541	28.13238	30.90565
19	22.84056	23.94601	25.11687	27.67123	30.53900	33.75999
20	24.29737	25.54466	26.87037	29.77808	33.06595	36.78559
21	25.78332	27.18327	28.67649	31.96920	35.71925	39.99273
22	27.29898	28.86286	30.53678	34.24797	38.50521	43.39229
23	28.84496	30.58443	32.45288	36.61789	41.43048	46.99583
24	30.42186	32.34904	34.42647	39.08260	44.50200	50.81558
25	32.03030	34.15776	36.45926	41.64591	47.72710	54.86451
26	33.67091	36.01171	38.55304	44.31174	51.11345	59.15638
27	35.34432	37.91200	40.70963	47.08421	54.66913	63.70577
28	37.05121	39.85980	42.93092	49.96758	58.40258	68.52811
29	38.79223	41.85630	45.21885	52.96629	62.32271	73.63980
30	40.56808	43.90270	47.57542	56.08494	66.43885	79.05819
31	42.37944	46.00027	50.00268	59.32834	70.76079	84.80168
32	44.22703	48.15028	52.50276	62.70147	75.29883	90.8978
33	46.11157	50.35403	55.07784	66.20953	80.06377	97.34316
34	48.03380	52.61289	57.73018	69.85791	85.06696	104.18376
35	49.99448	54.92821	60.46208	73.65222	90.32031	111.43478
36	51.99437	57.30141	63.27594	77.59831	95.83632	119.12087
37	54.03425	59.73395	66.17422	81.70225	101.62814	127.26612
38	56.11494	62.22730	69.15946	85.97034	107.70955	135.90421
39	58.23724	64.78298	72.23423	90.40915	114.09502	145.05846
40	60.40198	67.40255	75.40126	95.02552	120.79977	154.76197

الجدول رقم (3) القيمة المستقبلية لجملة دفعات عادية متساوية (1 ل. س.)

8%	9%	10%	11%	12%	15%	(n) Periods
1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1
2.08000	2.09000	2.10000	2.11000	2.12000	2.15000	2
3.24640	3.27810	3.31000	3.34210	3.37440	3.47250	3
4.50611	4.57313	4.64100	4.70973	4.77933	4.99338	4
5.86660	5.98471	6.10510	6.22780	6.35285	6.74238	5
7.33502	7.52334	7.71561	7.91286	8.11519	8.75374	6
8.92280	9.20044	9.48717	9.78327	10.08901	11.06680	7
10.63663	11.02947	11.43589	11.85943	12.29969	13.72682	8
12.48750	13.02104	13.57948	14.16397	14.77566	16.78584	9
14.48656	15.19293	15.93743	16.72201	17.54874	20.30372	10
16.64549	17.56029	18.53117	19.56143	20.65458	24.34928	11
18.97713	20.14072	21.38426	22.71319	24.13313	29.00167	12
21.49530	22.95339	24.52271	26.21164	28.02911	34.35192	13
24.21492	26.01919	27.97498	30.09492	32.39260	40.50471	14
27.15211	29.36032	31.77248	34.40536	37.27972	47.58041	15
30.32428	33.00340	35.94973	39.18995	42.75328	55.71747	16
33.75023	36.87371	40.54470	44.50084	48.88367	65.07509	17
37.45024	41.00134	45.59917	50.39593	55.74972	75.83636	18
41.44026	45.01846	51.15909	56.93949	63.43968	88.21181	19
45.73190	51.10012	57.27500	64.20283	72.05244	102.44358	20
50.42292	56.76453	64.00250	72.26514	81.69874	118.81012	21
55.45676	62.07334	71.40275	81.21431	92.50258	137.63164	22
60.89330	68.53194	79.54302	91.14788	104.60289	159.27638	23
66.76476	76.76981	88.49733	102.17415	118.15524	184.16784	24
73.10594	84.70090	98.34705	114.41331	133.33397	212.79302	25
79.95442	93.32398	109.18177	127.99877	150.33393	245.71197	26
87.35077	102.72314	121.09994	143.07864	169.37401	283.56877	27
95.33883	112.96822	134.20994	159.81729	190.69889	327.10408	28
103.96594	124.13536	148.63093	178.39719	214.58275	377.16969	29
113.28321	136.30754	164.49402	199.02088	241.33268	434.74515	30
123.34837	149.57522	181.94343	221.91317	271.29261	500.95692	31
134.21354	164.03599	201.13777	247.32362	304.84772	577.10046	32
145.95062	179.80032	222.25154	275.52922	342.42945	644.86553	33
158.62667	196.98234	245.47670	306.83744	384.52098	765.36535	34
172.31680	215.71076	271.02437	341.58955	431.66350	881.17016	35
187.10215	236.12472	299.12681	380.16441	484.46312	1014.34568	36
203.07032	258.37595	330.03949	422.98249	543.59869	1167.49753	37
220.31595	282.62978	364.04343	470.51056	609.83053	1343.62216	38
238.94122	309.06646	401.44778	523.26673	684.01020	1546.16549	39
259.05652	337.88245	442.59256	581.82607	767.09142	1779.09031	40

الجدول رقم (4) القيمة الحالية لجملة دفعات عادية متساوية (1 ل. س)

$$PVF-OA_{n,i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

(n) Periods	2%	2½%	3%	4%	5%	6%
1	.98039	.97561	.97087	.96154	.95238	.94340
2	1.94156	1.92742	1.91347	1.88609	1.85941	1.83339
3	2.88388	2.85602	2.82861	2.77508	2.72325	2.67301
4	3.80773	3.76197	3.71710	3.62990	3.54595	3.46511
5	4.71346	4.64583	4.57971	4.45182	4.32948	4.21236
6	5.60143	5.50813	5.41719	5.24214	5.07569	4.91732
7	6.47199	6.34939	6.23028	6.00205	5.78637	5.58238
8	7.32548	7.17014	7.01969	6.73274	6.46321	6.20979
9	8.16224	7.97087	7.78611	7.43533	7.10782	6.80169
10	8.98259	8.75208	8.53020	8.11090	7.72173	7.36009
11	9.78685	9.51421	9.25262	8.76048	8.30641	7.88687
12	10.57534	10.25776	9.95400	9.38507	8.86325	8.38384
13	11.34837	10.98319	10.63496	9.98565	9.39357	8.85268
14	12.10625	11.69091	11.29607	10.56312	9.89864	9.29498
15	12.84926	12.38138	11.93794	11.11839	10.37966	9.71225
16	13.57771	13.05500	12.56110	11.65230	10.83777	10.10590
17	14.29187	13.71220	13.16612	12.16567	11.27407	10.47726
18	14.99203	14.35336	13.75351	12.65930	11.68959	10.82760
19	15.67846	14.97889	14.32380	13.13394	12.08532	11.15812
20	16.35143	15.58916	14.87747	13.59033	12.46221	11.46892
21	17.01121	16.18465	15.41502	14.02916	12.82115	11.76408
22	17.65805	16.76541	15.93692	14.45112	13.16300	12.04158
23	18.29220	17.33211	16.44361	14.85884	13.48857	12.30338
24	18.91393	17.88499	16.93554	15.24696	13.79864	12.55036
25	19.52346	18.42438	17.41315	15.62208	14.09394	12.78336
26	20.12104	18.95061	17.87684	15.98277	14.37519	13.00317
27	20.70690	19.46401	18.32703	16.32959	14.64303	13.21053
28	21.28127	19.96489	18.76411	16.66308	14.89813	13.40616
29	21.84430	20.45355	19.18845	16.98371	15.14107	13.59072
30	22.39646	20.93029	19.60044	17.29203	15.37245	13.76483
31	22.93770	21.39541	20.00043	17.58849	15.59281	13.92909
32	23.46833	21.84918	20.38877	17.87355	15.80268	14.08404
33	23.98856	22.29188	20.76579	18.14765	16.00255	14.23023
34	24.49859	22.72379	21.13184	18.41120	16.19290	14.36814
35	24.99862	23.14516	21.48722	18.66461	16.37419	14.49825
36	25.48884	23.55825	21.83225	18.90828	16.54685	14.62099
37	25.96945	23.95732	22.16724	19.14258	16.71129	14.73678
38	26.44064	24.34860	22.49246	19.36786	16.86789	14.84602
39	26.90259	24.73034	22.80822	19.58448	17.01704	14.94907
40	27.35548	25.10278	23.11477	19.79277	17.15909	15.04630

الجدول رقم (4) القيمة الحالية لجملة دفعات عادية متساوية (1 ل. س)

8%	9%	10%	11%	12%	15%	(n) Periods
.92593	.91743	.90909	.90090	.89286	.86957	1
1.78326	1.75911	1.73554	1.71252	1.69005	1.62571	2
2.57710	2.53130	2.48685	2.44371	2.40183	2.28323	3
3.31213	3.23972	3.16986	3.10245	3.03735	2.85498	4
3.99271	3.88965	3.79079	3.69590	3.60478	3.35216	5
4.62288	4.48592	4.35526	4.23054	4.11141	3.78448	6
5.20637	5.03295	4.86842	4.71220	4.56376	4.16042	7
5.74664	5.53482	5.33493	5.14612	4.96764	4.48732	8
6.24689	5.99525	5.75902	5.53705	5.32825	4.77158	9
6.71008	6.41766	6.14457	5.88923	5.65022	5.01877	10
7.13896	6.80519	6.49506	6.20652	5.93770	5.23371	11
7.53608	7.16073	6.81369	6.49236	6.19437	5.42062	12
7.90378	7.48690	7.10336	6.74987	6.42355	5.58315	13
8.24424	7.78615	7.36669	6.98187	6.62817	5.72448	14
8.55948	8.06069	7.60608	7.19087	6.81086	5.84737	15
8.85137	8.31256	7.82371	7.37916	6.97399	5.95424	16
9.12164	8.54363	8.02155	7.54879	7.11963	6.04716	17
9.37189	8.75563	8.20141	7.70162	7.24967	6.12797	18
9.60360	8.95012	8.36492	7.83929	7.36578	6.19823	19
9.81815	9.12855	8.51356	7.96333	7.46944	6.25933	20
10.01880	9.29224	8.64889	8.07507	7.56200	6.31248	21
10.20074	9.44243	8.77154	8.17574	7.64465	6.35866	22
10.37106	9.58021	8.88322	8.26643	7.71843	6.39884	23
10.52878	9.70661	8.98474	8.34814	7.78432	6.43377	24
10.67473	9.82258	9.07704	8.42174	7.84314	6.46415	25
10.80998	9.92897	9.16095	8.48806	7.89568	6.49056	26
10.93516	10.02659	9.23722	8.54780	7.94255	6.51353	27
11.05108	10.11613	9.30657	8.60162	7.98442	6.53351	28
11.15841	10.19828	9.36961	8.65011	8.02181	6.55088	29
11.25778	10.27365	9.42691	8.69379	8.05518	6.56598	30
11.34980	10.34280	9.47901	8.73315	8.08499	6.57911	31
11.43500	10.40624	9.52638	8.76860	8.11159	6.59053	32
11.51389	10.46444	9.56943	8.80054	8.13535	6.60048	33
11.58693	10.51784	9.60858	8.82932	8.15656	6.60910	34
11.65457	10.56682	9.64416	8.85524	8.17550	6.61661	35
11.71719	10.61176	9.67651	8.87859	8.19241	6.62314	36
11.77518	10.65299	9.70592	8.89963	8.20751	6.62882	37
11.82887	10.69082	9.73265	8.91859	8.22099	6.63375	38
11.87858	10.72552	9.75697	8.93567	8.23303	6.63805	39
11.92461	10.75730	9.77905	8.95105	8.24378	6.64178	40

الجدول رقم (5) القيمة الحالية لجملة دفعات عادية متساوية مستحقة (معجلة) (1 ل. س)

$$PVF-AD_{n,i} = 1 + \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

(n) Periods	2%	2½%	3%	4%	5%	6%
1	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000
2	1.98039	1.97561	1.97087	1.96154	1.95238	1.94340
3	2.94156	2.92742	2.91347	2.88609	2.85941	2.83339
4	3.88388	3.85602	3.82861	3.77509	3.72325	3.67301
5	4.80773	4.76197	4.71710	4.62990	4.54595	4.46511
6	5.71346	5.64583	5.57971	5.45182	5.32948	5.21236
7	6.60143	6.50813	6.41719	6.24214	6.07569	5.91732
8	7.47199	7.34939	7.23028	7.00205	6.78637	6.58238
9	8.32548	8.17014	8.01969	7.73274	7.46321	7.20979
10	9.16224	8.97087	8.78611	8.43533	8.10782	7.80169
11	9.98259	9.75206	9.53020	9.11090	8.72173	8.36009
12	10.78685	10.51421	10.25262	9.78048	9.30041	8.88687
13	11.57534	11.25776	10.95400	10.38507	9.86325	9.38384
14	12.34837	11.98319	11.63496	10.98565	10.39357	9.85268
15	13.10625	12.69091	12.29607	11.56312	10.89864	10.29498
16	13.84926	13.38138	12.93794	12.11839	11.37966	10.71225
17	14.57771	14.05500	13.56110	12.65230	11.83777	11.10590
18	15.29187	14.71220	14.16812	13.16567	12.27407	11.47726
19	15.99203	15.35336	14.75351	13.65930	12.68959	11.82760
20	16.67846	15.97889	15.32380	14.13394	13.08532	12.15812
21	17.35143	16.58916	15.87747	14.59033	13.46221	12.46992
22	18.01121	17.18455	16.41502	15.02916	13.82115	12.76408
23	18.65805	17.76541	16.93692	15.45112	14.16300	13.04158
24	19.29220	18.33211	17.44361	15.85684	14.48857	13.30338
25	19.91393	18.88499	17.93554	16.24696	14.79884	13.55036
26	20.52346	19.42438	18.41315	16.62208	15.09394	13.78336
27	21.12104	19.95061	18.87684	16.98277	15.37519	14.00317
28	21.70690	20.46401	19.32703	17.32959	15.64303	14.21053
29	22.28127	20.96469	19.76411	17.66306	15.89813	14.40616
30	22.84438	21.45355	20.18845	17.98371	16.14107	14.59072
31	23.39646	21.93029	20.60044	18.29203	16.37245	14.76483
32	23.93770	22.39541	21.00043	18.58849	16.59281	14.92909
33	24.46833	22.84918	21.38877	18.87355	16.80268	15.08404
34	24.98856	23.29188	21.76579	19.14765	17.00255	15.23023
35	25.49859	23.72379	22.13184	19.41120	17.19290	15.36814
36	25.99862	24.14516	22.48722	19.66461	17.37419	15.49925
37	26.48984	24.55625	22.83225	19.90828	17.54685	15.62099
38	26.96945	24.95732	23.16724	20.14258	17.71129	15.73678
39	27.44064	25.34860	23.49246	20.36786	17.86789	15.84602
40	27.90259	25.73034	23.80822	20.58448	18.01704	15.94907

الجدول رقم (5) القيمة الحالية لجملة دفعات عادية متساوية مستحقة (معجلة) (1 ل. س)

8%	9%	10%	11%	12%	15%	(n) Periods
1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1.00000	1
1.92593	1.91743	1.90909	1.90090	1.89286	1.86957	2
2.78326	2.75911	2.73554	2.71252	2.69005	2.62571	3
3.57710	3.53130	3.48685	3.44371	3.40183	3.28323	4
4.31213	4.23972	4.16986	4.10245	4.03735	3.85498	5
4.99271	4.88965	4.79079	4.69590	4.60478	4.35216	6
5.62288	5.48592	5.35526	5.23054	5.11141	4.78448	7
6.20637	6.03295	5.86842	5.71220	5.56376	5.16042	8
6.74664	6.53482	6.33493	6.14612	5.96764	5.48732	9
7.24689	6.99525	6.75902	6.53705	6.32825	5.77158	10
7.71008	7.41766	7.14457	6.88923	6.65022	6.01877	11
8.13896	7.80519	7.49506	7.20652	6.93770	6.23371	12
8.53608	8.16073	7.81369	7.49236	7.19437	6.42062	13
8.90378	8.48690	8.10336	7.74987	7.42355	6.58315	14
9.24424	8.78615	8.36669	7.98187	7.62817	6.72448	15
9.55948	9.06069	8.60608	8.19087	7.81086	6.84737	16
9.85137	9.31256	8.82371	8.37916	7.97399	6.95424	17
10.12164	9.54363	9.02155	8.54878	8.11963	7.04716	18
10.37189	9.75563	9.20141	8.70162	8.24967	7.12797	19
10.60380	9.95012	9.36492	8.83929	8.36578	7.19823	20
10.81815	10.12855	9.51356	8.96333	8.46944	7.25933	21
11.01680	10.29224	9.64869	9.07507	8.56200	7.31246	22
11.20074	10.44243	9.77154	9.17574	8.64465	7.35886	23
11.37106	10.58021	9.88322	9.26643	8.71843	7.39884	24
11.52876	10.70661	9.98474	9.34814	8.78432	7.43377	25
11.67478	10.82258	10.07704	9.42174	8.84314	7.46415	26
11.80998	10.92897	10.16095	9.48806	8.89566	7.49056	27
11.93518	11.02658	10.23722	9.54780	8.94255	7.51353	28
12.05108	11.11613	10.30657	9.60162	8.98442	7.53351	29
12.15841	11.19828	10.36961	9.65011	9.02181	7.55088	30
12.25778	11.27365	10.42691	9.69379	9.05518	7.56598	31
12.34980	11.34280	10.47901	9.73315	9.08499	7.57911	32
12.43500	11.40624	10.52638	9.76860	9.11159	7.59053	33
12.51389	11.46444	10.56943	9.80054	9.13535	7.60046	34
12.58693	11.51784	10.60858	9.82932	9.15656	7.60910	35
12.65457	11.56682	10.64416	9.85524	9.17550	7.61661	36
12.71719	11.61176	10.67651	9.87859	9.19241	7.62314	37
12.77518	11.65299	10.70592	9.89963	9.20751	7.62882	38
12.82887	11.69082	10.73265	9.91859	9.22090	7.63375	39
12.87858	11.72552	10.75897	9.93567	9.23303	7.63805	40



الفصل الثاني

الالتزامات المتداولة Current Liabilities

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على:

- أولاً تحديد مفهوم الالتزامات
- ثانياً التمييز بين أنواع الالتزامات المتداولة
- ثالثاً تحديد طبيعة الالتزامات المؤكدة
- رابعاً تحديد المعالجة المحاسبية للالتزامات المؤكدة
- خامساً تحديد مفهوم الالتزامات المحتملة والطارئة
- سادساً إثبات المعالجة المحاسبية للالتزامات المحتملة والطارئة



مقدمة: مفهوم الالتزامات

يتحدد مفهوم الالتزامات بكونها تضحيات مستقبلية من قبل المنشأة، ناشئة عن أحداث ماضية. وتنقسم عموماً إلى التزامات متداولة والتزامات طويلة الأجل. وقد يسهل في معظم الأحيان تحديد العناصر التي تدخل ضمن الالتزامات، إلا أنه في بعض الحالات قد يصعب تصنيف بعض العناصر ضمن التزامات الملكية أو حقوقها، وقد يظهر هذا الأمر بوضوح في حالة الأسهم الممتازة، إذ قد يعتقد البعض أن الأسهم الممتازة وللوهلة الأولى حقوق ملكية وليست ديون (التزامات)، وبالتالي يجب أن تعرض ضمن مكونات حقوق الملكية في الميزانية. إلا أن الأسهم الممتازة تتضمن العديد من عناصر الدين، إذ غالباً ما يكون لمصدر الأسهم الممتازة (وفي بعض الأحيان حاملها) الحق باستدعاء الأسهم الممتازة خلال فترة زمنية محددة - هذا يجعلها مماثلة لإعادة المبلغ الأصلي للقرض، كما أنه وفي أغلب الأحيان تكون أرباح الأسهم الممتازة مضمونة (شرط تجميع الأرباح) - ذلك يجعل أرباح الأسهم كالفائدة على السندات، لذلك فالأسهم الممتازة ما هي إلا واحدة من الأدوات المالية التي يصعب تصنيفها.

ولذلك يجدر بنا الأمر تحديد مفهوم الالتزامات وبوضوح، ومن ثم التمييز بينها وبين حقوق الملكية. فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB الالتزامات على أنها تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات حاضرة لمنشأة ما، وذلك بأن تنقل أو تنتازل عن أصول أو تقدم خدمات إلى منشآت أخرى في المستقبل نتيجة لعمليات أو صفقات أو أحداث ماضية. أما حقوق الملكية فهي الحصة المتبقية من أصول المنشأة بعد خصم التزاماتها، وتعني

حقوق الملكية في المنشآت حقوق الملاك (المساهمين). وبناءً على ذلك يمكننا أن نحدد خصائص الالتزامات فيما يلي:

- أ- إنها تعهد حاضر يستلزم تسوية مستقبلية محتملة من خلال نقل أو استخدام النقود، البضائع أو الخدمات.
- ب- إنها تعهد لا يمكن تجنبه.
- ت- العملية أو الحدث الذي خلق الالتزام يكون قد حدث في ذلك الحين.

مفهوم الالتزامات المتداولة:

بما أن الالتزامات تستدعي دفعات مستقبلية لأصول أو خدمات، فإن أحد أهم ميزاتها هو التاريخ الذي تصبح فيه مستحقة. وقد توافق المحاسبون على استخدام السنة معياراً للتمييز بين الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل، بما يعني أن الالتزام المستحق خلال فترة سنة يعدّ التزاماً متداولاً، في حين أن الالتزام المستحق خلال فترة تزيد عن السنة يعدّ التزاماً طويل الأجل، إلا أن هذه القاعدة وبالرغم من بساطتها فإنها تعدّ عشوائية، وقد يؤدي الأخذ بها كما هي إلى نتائج غير مقبولة في بعض الحالات ولاسيما في المنشآت التي تمتد فيها الدورة التشغيلية لأكثر من سنة.

ويركز الاتجاه المعاصر للتمييز بين الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل على أساس أن الالتزامات المتداولة أو الجارية *Current liabilities* هي:

- أ- التزامات من المتوقع أن يتطلب تسويتها أو سدادها استخدام أصول متداولة موجودة، مصنفة على أنها أصولاً متداولة، أو
- ب- خلق التزامات متداولة أخرى.

نلاحظ أن هذا التعريف يأخذ في الحسبان الدورات التشغيلية في الصناعات المتنوعة كما أنه يركز على أهمية العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات

المتداولة. ويقصد بالدورة التشغيلية الفترة الزمنية الممتدة بين الحصول على البضائع والخدمات ذات العلاقة بالعملية التصنيعية والتحقق النهائي للنقود الآتي من المبيعات والتحصيلات التالية. وقد تمتد الدورة التشغيلية في بعض الصناعات لأكثر من عام، من ناحية أخرى لبعض المنشآت دورات تشغيلية متنوعة خلال العام كما في مؤسسات التجزئة والمؤسسات الخدمية.

ومن ناحية أخرى، يعدّ الفصل بين الالتزامات المتداولة أو الجارية، والالتزامات طويلة الأجل مهماً وجزءاً رئيسياً من العملية المحاسبية في مختلف المنشآت، وله دور أساسي في الحصول على قوائم مالية سليمة. فيترتب على عدم التفرقة السليمة بين الالتزامات المتداولة، والالتزامات طويلة الأجل حدوث أخطاء في قياس رأس المال العامل وحسابه من الميزانية.

فالالتزامات المتداولة تمثل مصدر تمويل مهماً للمنشأة، وقد يكون نشوء هذه الالتزامات أمراً عادياً يتفق مع طبيعة المنشأة وعملياتها اليومية المستمرة، كما هو الحال في حسابات الدائنين، وقد تنشأ هذه الالتزامات عن قرارات الإدارة بالحصول على الائتمانات قصيرة الأجل من المصارف وبيوت الاقتراض لتمويل أنشطتها المختلفة.

وطالما أن الالتزامات هي مدفوعات مستقبلية، فإن عدم التأكد يكون له دور مهم في عملية المحاسبة عنها، ومن هنا يتم التفرقة بين الالتزامات المؤكدة والالتزامات المحتملة والطارئة.

الالتزامات المؤكدة:

تنتج الالتزامات المؤكدة أو المحددة تحديداً قاطعاً عادة عن العقود التي ترتبط بها المنشأة أو من القوانين، حيث يحدد، وبدقة، بدرجة كبيرة من التأكد توقيت الالتزام وقيمه في المستقبل، كما هو الحال في أوراق الدفع التي تستحق في أجل محدد، أو الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل.

الدائنون Payables:

الدائنون

ينشأ الالتزام المستحق للدائنين نتيجة عمليات المشتريات التي تقوم بها المنشأة دون سداد القيمة مباشرة، وتستخدم معظم المنشآت إجراءات رقابية على تسجيل المعاملات التي تتم مع الدائنين ورقابتها، بحيث يكون من السهل التحقق من وجود الالتزام، ومن قيمته وتاريخ استحقاقه. ولذلك لا يمثل قياس الدائنين أية صعوبة من الناحية المحاسبية، إذ إن مقدار الالتزام محددة عادة بعملية معينة، وينطوي على تعهد بالدفع في تاريخ لاحق.

ويجب الأخذ بالحسبان أن حساب الدائنين يتضمن الالتزامات الناشئة عن مزاوله النشاط العادي للمنشأة، والمرتبطة بعمليات الشراء الأجلة للبضاعة والمواد وغيرها، أو ما يعرف بالموردين. إذ إن هذه العمليات تتصف بالتكرار والاستمرار، أما الالتزامات التي تنشأ عن شراء أصول ثابتة فلا تدخل في حساب الدائنين، وإنما يتم إثباتها والإفصاح عنها في شكل مستقل في الميزانية، بشكل يمكن من الوصول إلى فهم أفضل لعناصر الميزانية.

أوراق الدفع قصيرة الأجل Short Term Notes Payable:

تمثل أوراق الدفع تعهداً كتابياً أو التزاماً محرراً من قبل المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد مستقبلاً، ولأمر شخص محدد. وقد يأخذ هذا الالتزام أو التعهد الكتابي وفق قانون التجارة السوري رقم 33/ لعام 2007/ أحد الشكلين التاليين:

- 1- سند لأمر، وهو ما يعرف بالسند الأذني (وأحياناً بالكمبيالة)، ويتضمن تعهداً صادراً من المدين (المشتري)، بدفع مبلغ معين في تاريخ محدد، ولأمر شخص آخر (المستفيد أو البائع).

2- سند السحب، وقد يعرف بالسفتجة، وهو صادر من البائع (الدائن أو الساحب) إلى شخص آخر، وهو المسحوب عليه، بأن يدفع إلى شخص ثالث، وهو المستفيد، مبلغاً محدداً في تاريخ محدد.

ويمكن أن تنشأ أوراق دفع نتيجة عمليات تمويل تقوم بها المنشأة، أو قد تنشأ عن عمليات المشتريات العادية، أو عن عمليات أخرى. في بعض الصناعات تعدّ أوراق الدفع جزءاً من عمليات البيع والشراء، (وغالباً ما تسمى أوراق الدفع التجارية) عوضاً عن حساب الدائنين.

وغالباً ما تنشأ أوراق الدفع المستحقة للمصارف، أو لشركات الإقراض لقاء حصول المنشأة على قروض نقدية من تلك الأطراف، ومن ناحية أخرى يمكن أن تصنف أوراق الدفع على أنها قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، وذلك استناداً إلى تاريخ استحقاق سدادها، كما يمكن أن تكون أوراق الدفع أيضاً حاملة للفائدة أو غير حاملة للفائدة.

ومن الناحية المحاسبية تعدّ أوراق الدفع وبغض النظر عن الشكل القانوني لها التزاماً محرراً يثبت في الدفاتر المحاسبية، وينطوي على ديون محددة مستحقة على المنشأة تجاه الآخرين، إلا أنه - ومن ناحية أخرى - تختلف المعالجة المحاسبية بحسب ما إذا كانت أوراق الدفع تحمل فائدة، أو لا تحمل فائدة.

أولاً: أوراق دفع تحمل فائدة تسدد لاحقاً:

تنشأ أوراق الدفع التي تحمل فائدة تسدد لاحقاً Interest bearing note issued عن عمليات الشراء الأجل المرتبطة بمزاولة المنشأة للأنشطة الاعتيادية، أو نتيجة حصول المنشأة على نقدية من المصارف وإصدار أوراق دفع لقاء ذلك تستحق في تاريخ لاحق محدد. وفي هذه الحالة تكون الفائدة مسجلة على متن ورقة الدفع، وتصدر الورقة عندها بقيمتها الاسمية (بمبلغ الاستحقاق).

كما تظهر في الميزانية أيضاً بهذا المبلغ، ويثبت مصروف الفائدة عن سداد ورقة الدفع.

وإذا كانت ورقة الدفع تستحق في تاريخ لاحق لتاريخ الميزانية، فإن الأمر يتطلب تسوية مصروف الفائدة، وإثبات الفوائد المستحقة عن الفترة المنصرمة من تاريخ إصدار ورقة الدفع حتى تاريخ الميزانية.

مثال:

في 2009/6/1 وافق أحد المصارف التجارية على منح إحدى المنشآت قرضاً قدره 150000 ل.س، وقامت المنشأة بالتوقيع على ورقة تجارية بقيمة القرض تحمل فائدة 10%، تستحق بعد ثمانية شهور.

في هذه الحالة يكون الإثبات المحاسبي كما يلي:

1 - إثبات الحصول على النقدية من المصرف:

2009/6/1		150000
من حـ / النقدية		
إلى حـ / أوراق دفع	150000	
إثبات أوراق دفع 10 % لمدة ثمانية شهور		

2 - بتاريخ الميزانية في 2009/12/31:

يتم إثبات مصروف الفائدة المستحق عن المدة الواقعة بين 2009/12/31 و 2009/6/1 (سبعة شهور)، حيث تبلغ الفائدة المستحقة:

7	10	
12	100	
$\text{الفائدة المستحقة} = 150000 \times \frac{7}{12} \times \frac{10}{100} = 8750 \text{ ل.س}$		

2009/12/31	8750	8750
من حـ/ مصروف الفائدة إلى حـ/ مصروف الفائدة المستحقة إثبات الفائدة المدينة المستحقة عن 7 شهور	8750	

بتاريخه:

يتم قفل حساب مصروف الفائدة في ملخص الدخل وذلك من أجل مقابلة النفقات مع الإيرادات والقيد المحاسبي:

2009/12/31	8750	8750
من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ مصروف الفائدة قفل مصروف الفائدة في ملخص الدخل	8750	

وفي تاريخ استحقاق ورقة الدفع 2010/2/1 يتم إثبات سداد قيمة الورقة الاسمية مع فوائد بها، حيث تبلغ الفوائد المتبقية 1250 ل.س (150000 $\times$ 100/10 $\times$ 12/1) وذلك من خلال القيد التالي:

2010/2/1		
من مذكورين		150000
حـ/ أ. دفع		8750
حـ/ مصروف الفائدة المستحقة		1250
حـ/ مصروف الفائدة (عن شهر)		
إلى حـ/ النقدية	160000	
إثبات سداد أ. دفع مع فوائدها		

ثانياً: أوراق دفع لا تحمل فائدة:

يمكن إصدار ورقة دفع لا تحمل فائدة (بفائدة صفر) Zero interest bearing note عوضاً عن ورقة الدفع بفائدة، إذ إنه في هذه الحالة لا يتم وضع الفائدة بشكل صريح على ورقة الدفع، إلا أن الفائدة لا تزال تحمل لأن على المقترض أن يدفع بتاريخ الاستحقاق مبلغاً أكبر من المبلغ الذي حصل عليه نقداً بتاريخ الإصدار.

بكلمات أخرى يكون المقترض قد حصل على القيمة الحالية لورقة الدفع، التي تساوي قيمتها الاسمية بتاريخ الاستحقاق ناقصاً الفائدة، أو أعباء الخصم التي فرضها المقرض عن عمر الورقة، ومن حيث الأساس، يأخذ المصرف أتعابه مباشرة عوضاً أن ينتظر استحقاق الورقة التجارية.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت في 2009/9/1 ورقة دفع من دون فائدة قيمتها الاسمية (سعر استحقاقه) 248000 ل.س لمدة أربعة أشهر لصالح أحد المصارف، والقيمة الحالية لهذه الورقة هي 240000 ل.س.

وهنا يتم إثبات عملية إصدار ورقة الدفع من قبل المنشأة بقيمتها الاسمية التي تزيد 8000 ل.س عن المبلغ الذي تم الحصول عليه، ويثبت الفرق في حـ/ الخصم على أوراق الدفع، الذي يمثل الفرق بين القيمة الاسمية للورقة والمبلغ المستلم من المصرف، ويكون قيد الإثبات المحاسبي في 2009/9/1 كما يلي:

2009/9/1	من المذكورين حـ/ النقدية حـ/ الخصم على أ. الدفع	240000 8000
إلى حـ/ أوراق الدفع إثبات إصدار ورقة دفع لمدة أربعة أشهر لا تحمل معدل فائدة لصالح مصرف...	248000	

وبعد حـ/ الخصم على أوراق الدفع حساباً مقابلاً Contra Account لأوراق الدفع يظهر محسوماً من أوراق الدفع في الميزانية. حيث يتم الإفصاح عن ورقة الدفع في الميزانية بتاريخ 2009/9/1 كما يلي:

ل.س	البيان	ل.س	ل.س	البيان
	التزامات متداولة			
	أوراق الدفع	248000		
	(-) الخصم على أ. الدفع	(8000)	240000	

وبعد مبلغ الخصم 8000 ل.س في هذه الحالة تكلفة اقتراض مبلغ 240000 ل.س لمدة 4 أشهر. وبالاستناد لذلك، يتم تحميل مبلغ الخصم على مصروف الفائدة على مدى عمر الورقة. ويعني ذلك أن مبلغ الخصم يمثل مصروف الفائدة القابل للتحميل على الفترات القادمة. لذلك، سيكون غير صحيح إذا جعلت حساب مصروف الفائدة مدينياً بمبلغ 8000 ل.س بتاريخ الحصول على القرض، لأن هذه الفائدة لم تتحقق بعد ليتم الاعتراف بها محاسبياً.

الاستحقاق الجاري من الديون طويلة الأجل:

Current maturities of long-term debt الاستحقاق الجاري من الالتزامات طويلة الأجل هو الجزء المستحق من هذه الالتزامات خلال العام المالي القادم، كما في المبلغ المستحق في الفترة القادمة من قرض السندات، السندات برهن وغيرها من الأوراق التجارية طويلة الأجل.

إذ إنه يمكن تحويل الالتزامات من تصنيف الالتزامات طويلة الأجل إلى التزامات متداولة مع مرور الزمن، فإذا كان سداد دين طويل الأجل يتطلب استخدام الأموال المتداولة في الفترة القادمة، فإن المعالجة المحاسبية السليمة تقتضي تصنيف هذا المبلغ على أنه التزاماً متداولاً. فعندما يكون هناك جزء من الدين طويل الأجل مستحق الدفع خلال الاثني عشر شهراً القادمة، كما هو الحال في السندات المتسلسلة (Serial bonds) التي يجب استدعاؤها خلال سلسلة من الأقساط السنوية، فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يتم التقرير عنه على أنه التزاماً متداول، أما الرصيد الباقي فيبقى ديناً طويل الأجل.

ويجب عدم التقرير عن الاستحقاقات الجارية للديون طويلة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة عندما يتعلق الأمر في الحالات التالية:

1- إذا كانت ستستدعى من خلال أصول تم تراكمها لهذا الغرض، و ربما لم يفصح عنها باعتبارها أصولاً متداولة، كالحساب الخاص بسداد السندات طويلة الأجل. حيث يرد هذا الحساب باعتباره عنصر من عناصر الاستثمارات طويلة الأجل في جانب الأصول بقائمة المركز المالي.

2- إذا تطلب إعادة تمويلها أو استدعاؤها إصدار دين جديد.

3- إذا كان سيتم تحويلها إلى أسهم رأس المال.

بموجب هذه الحالات، على اعتبار أنه ليس هناك استخدام لأصول متداولة أو خلق للالتزامات متداولة أخرى، فإن تصنيف تلك الاستحقاقات الجارية ضمن الالتزامات المتداولة أمر غير مناسب. لذلك، يجب الإفصاح عن الخطط الموضوعية لتصفية هكذا ديون إما بين قوسين، أو بملاحظة مرفقة بالقوائم المالية.

وعلى أية حال، يجب تصنيف الالتزامات المستحقة القابلة للاستدعاء من قبل المقرض أو التي ستكون مستحقة عند الطلب خلال عام (أو الدورة التشغيلية، إذا كانت أطول) باعتبارها التزامات متداولة.

وتصبح الالتزامات مستحقة الاستدعاء من قبل الدائنين عندما يكون هناك مخالفة لاتفاق الدين المبرم بين المنشأة والدائنين. على سبيل المثال، أغلب اتفاقيات الدين تتطلب أن تحتفظ الشركة بمستوى ملكية بالنسبة إلى الدين المستخدم في تمويل أعمال المنشأة، أو أن يكون رأس المال العامل في حده الأدنى. وإذا تمت مخالفة الاتفاق، فإنه يجب تصنيف الدين على أنه متداول. وأن رأس المال العامل يُتوقع أن يستخدم لتسوية الدين. أما إذا تبين أن المخالفة يمكن معالجتها خلال فترة السماح (Grace Period) المعطاة بموجب الاتفاق، عندئذ يمكن تصنيف الدين على أنه دين غير متداول.

مثال:

بفرض أن إحدى الشركات حصلت على قرض قدره 3500000 ل.س. بفائدة 10% في 2009/7/1 يستحق السداد على مدى خمس سنوات بأقساط متساوية. وفي 2009/12/31 يظهر رصيد هذا القرض في الميزانية على الشكل التالي:

الميزانية العمومية في 2009/12/31

البيان	ل.س	ل.س	البيان	ل.س
التزامات متداولة				
المستحق من قرض السندات	700000			
التزامات طويلة الأجل				
قرض السندات 10%		2800000		

الإيرادات المقبوضة مقدماً Deferrals:

تعد الإيرادات المقبوضة مقدماً عموماً نوعاً من الالتزامات التي تتطلب تسويتها أداء خدمات بدلاً من دفع أموال، فهي إيرادات غير مكتسبة لم تحقق شروط الاعتراف المحاسبي بالإيراد Unearned Revenue، إذ تكون المنشأة استملت المبالغ قبل تقديم الخدمة، أو بيع البضاعة بالمفهوم المحاسبي للاعتراف بالإيراد، ولذلك تسجل كالتزامات على المنشأة لحين الاعتراف بالإيراد محاسبياً. وتقوم المعالجة المحاسبية للإيرادات غير المكتسبة على الاعتراف بالمبالغ المستلمة في تاريخ الحصول عليها باعتبارها إيراداً غير مكتسب، أو إيراداً مقبوضاً مقدماً، ومن ثم إثبات ما يتحقق من هذه الإيراد في تاريخ اكتسابه كما يلي:

بتاريخ الحصول على المبلغ		
من حـ/ النقدية		xxx
إلى حـ/ الإيراد المقبوض مقدماً		
استلام إيرادات مقدماً	xxx	

بتاريخ الاعتراف بالإيراد من حـ/ الإيراد المقبوض مقدماً إلى حـ/ الإيراد إثبات الإيرادات المتحققة	XXX	XXX
--	-----	-----

ويتم الاعتراف بالإيرادات المتحققة باعتبارها إيرادات في حسابات النتائج، إذ يتم إقفال الإيرادات بمقدار ما يتحقق منها خلال الفترة في حـ/ ملخص الدخل:

في تاريخ القوائم المالية من حـ/ الإيراد إلى حـ/ ملخص الدخل إقفال الإيرادات		
---	--	--

وهناك العديد من أنواع الإيرادات المقبوضة مقدماً تختلف باختلاف المنشآت وطبيعة عملها، إذ قد يتطلب طبيعة عمل المنشأة في بعض الأحيان الحصول على قيمة الخدمات مقدماً قبل تقديمها فعلياً، ويمكن بيان أنواع من الإيرادات غير المتحققة باختلاف طبيعة نشاط المنشأة كما يلي:

اسم الحساب		نوع المنشأة
الإيراد المتحقق	إيراد غير متحقق (مقبوض مقدماً)	
إيراد الزبائن	إيراد بطاقات الزبائن المقبوضة مقدماً	الخطوط الجوية
إيراد الاكنتاب	إيراد الاكنتاب المقبوض مقدماً	ناشرو المجلات
إيراد إيجار	إيراد الإيجار المقبوض مقدماً	الفنادق
إيراد الضمان	إيراد الضمان مقبوض مقدماً	تاجر السيارات

مثال:

قامت إحدى الشركات السياحية في 2009/9/1 ببيع 1500 تذكرة سفر نقداً، قيمة التذكرة الواحدة 10000 ل.س، وهي تغطي ثلاثة مواسم (مدة الموسم 4 شهور)، بمعدل 500 تذكرة لكل موسم.

نلاحظ هنا أن الشركة حصلت على كامل المبلغ مقدماً قبل تقديم الخدمة، وفي 2009/12/31 تكون الشركة قدمت جزءاً من الخدمة، ولذلك يتم إثبات المبالغ المستلمة في 9/1 باعتبارها إيراد غير مكتسب:

2009/9/1		15000000
من حـ/ النقدية		
إلى حـ/ إيراد تذاكر مقبوض مقدماً	15000000	
استلام إيرادات مقدماً		

وفي نهاية الفترة يتم إثبات الإيرادات المتحققة، وإقفالها في قائمة الدخل (ملخص الدخل) ورصيد الإيراد المقبوض مقدماً يبقى في الميزانية ضمن الالتزامات المتداولة.

ففي 2009/12/31 يتم إثبات ما يكتسب من هذه الإيرادات كما يلي:

2009/12/31		5000000
من حـ/ إيراد تذاكر مقبوض مقدماً		
إلى حـ/ إيراد التذاكر	5000000	
إثبات الإيرادات المتحققة		
بتاريخه		
من حـ/ إيراد التذاكر		5000000
إلى حـ/ ملخص الدخل	50000000	
إقفال إيرادات التذاكر		

ويتم التقرير عن الإيراد المقبوض مقدماً بوصفه التزاماً متداولاً على الميزانية
في 2009/12/31:

الميزانية العمومية في 2009/12/31

ل.س	البيان	ل.س	البيان
	التزامات قصيرة الأجل		
	إيرادات مقبوضة مقدماً	10000000	

ضريبة المبيعات المستحقة:

ضريبة المبيعات مستحقة الدفع Sales taxes payable هي الضرائب المستحقة على المبيعات، إذ تحصل هذه الضريبة عند البيع وتضاف إلى سعر البيع للزبائن، كما في المبيعات في محلات التجزئة، حيث تخضع المشتريات من هذه المحلات إلى ضريبة المبيعات، ويتم التعبير عن هذه الضريبة بنسبة مئوية من سعر البيع.

فيقوم البائع بتحصيل الضريبة مباشرة من المستهلك بإضافتها إلى ثمن البيع، لصالح الجهات الحكومية المختصة، ويفترض أن يقوم بتوريدها إلى تلك الجهات، ولذلك تعد هذه الضريبة عند البيع بمنزلة التزاماً على المنشأة تجاه الجهات الحكومية المختصة.

وهناك طريقتان لتسجيل الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات مباشرة وغير مباشرة:

1 - الطريقة المباشرة:

وفق هذه الطريقة يتم الفصل بين ثمن البيع ومبلغ الضريبة على المبيعات عند التحصيل، حيث يجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائماً بحيث يعكس الالتزام الذي تخلقه ضريبة المبيعات المستحقة.

فإذا فرضنا أن المبيعات 80000 ل.س. وأن الضريبة على المبيعات 5%، ففي هذه الحالة يكون الإثبات المحاسبي:

84000	من حـ/ النقدية أو حـ/ الزبائن
	إلى المذكورين
80000	حـ/ المبيعات
4000	حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة
	إثبات المبيعات وضريبة المبيعات المستحقة

وقد يحدث اختلاف بين مقدار ضريبة المبيعات وفق الطريقة التي تستخدمها الجهات الحكومية لحساب هذه الضريبة عن مقدار الضريبة المحسوب من قبل المنشأة والمسجل في حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة. وفي مثل هذه الحالات، يتم إجراء قيد تسوية يأخذ بالحسبان المكاسب أو الخسائر عن ضريبة المبيعات، ويتم معالجة هذا الفرق في حـ/ الأرباح المحتجزة (صافي من الضريبة) باعتبارها خطأ في التقديرات المحاسبية.

2 - الطريقة غير المباشرة:

قد لا يتم الفصل بين حساب ضريبة المبيعات وحساب المبيعات عند حدوث عملية البيع، بحيث إن سعر البيع أو حـ/ المبيعات يتضمن سعر البيع مضافاً إليه مقدار ضريبة المبيعات، وفي هذه الحالة يجب بيان قيمة المبيعات بشكل صحيح، ومقدار الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات، وذلك بجعل حساب المبيعات مدينياً بمبلغ ضريبة المبيعات المستحقة عن تلك المبيعات، وجعل حساب ضريبة المبيعات المستحقة دائناً بالمبلغ نفسه.

بحيث يتم تحليل المبيعات إلى مبيعات وضريبة مبيعات، وفق العلاقة التالية:

$$\text{إيرادات البيع (المبيعات)} = \text{إجمالي المتحصل من عملية البيع} \div (1 + \text{معدل الضريبة})$$

وهنا يتم تحديد مقدار ضريبة المبيعات كما يلي:

أ- إما بطرح إيرادات البيع من إجمالي المتحصلات من عملية البيع.

ب- أو بضرب إيرادات البيع بمعدل ضريبة المبيعات

مثال:

بفرض أن رصيد حساب المبيعات بلغ 210000 ل.س متضمناً ضريبة مبيعات قدرها 5%. بما أن المبلغ المسجل في حساب المبيعات مساوٍ المبيعات بالإضافة إلى 5% من المبيعات (105% من إجمالي المبيعات)، عندئذٍ تكون المبيعات $(210000 / 105\%) = 200000$. وبالتالي فإن الالتزام الناشئ عن ضريبة المبيعات المستحقة هو:

$$200000 \times 0.05 = 10000 \text{ ل.س أو } (210000 - 200000)$$

عندها يتم إجراء القيد التالي لتسجيل الضريبة المستحقة.

10000	من حـ/ المبيعات
10000	إلى حـ/ ضريبة المبيعات المستحقة
	إثبات ضريبة المبيعات المستحقة

ويتم الإفصاح عن ضريبة المبيعات هذه باعتبارها التزاماً على المنشأة ضمن الالتزامات المتداولة في الميزانية لحين سدادها للجهات الحكومية.

الالتزامات المتعلقة بالموظفين:

تقوم المنشآت بالتقرير في نهاية الفترة المحاسبية عن الالتزامات المتداولة المرتبطة بالرواتب والأجور، وإضافة إلى الرواتب والأجور المستحقة التي تمثل التزاماً على المنشأة لم تدفعه بعد نتيجة خدمات حصلت عليها خلال الفترة المحاسبية، فإن هناك التزامات أخرى تنشأ نتيجة دور المنشأة باعتبارها وسيطاً

فيما يتعلق بمدفوعات الضرائب على الرواتب والأجور، وأقساط التأمينات الاجتماعية المستحقة على رواتب الموظفين لديها.

فتدفع المنشأة الرواتب والأجور لموظفيها بعد اقتطاع الضرائب وأقساط التأمينات على أن تقوم بتوريد هذه الاقتطاعات إلى الجهات الضريبية ومؤسسة التأمينات الاجتماعية خلال الأيام الأولى للشهر الذي يلي الشهر الذي يتم فيه التحصيل. لتوضيح ذلك بفرض أن مصروف الرواتب و الأجور في إحدى الشركات عن شهر كانون الأول من عام 2009 / 1,400,000 ل.س، منها /120,000 ل.س/ رواتب و أجور مستحقة، /180000 ل.س/ ضريبة رواتب و أجور، و 90000 ل.س تأمينات اجتماعية، أما الباقي فتم دفعه نقداً بتاريخه. هنا يتم إثبات الرواتب والأجور عن شهر كانون الأول كما يلي:

1400000	من -/ الرواتب والأجور	إلى مذكورين
180000	-/ ضريبة رواتب وأجور	
90000	-/ التأمينات الاجتماعية	
120000	-/ الرواتب والأجور المستحقة	
1010000	-/ النقدية	
	إثبات الرواتب والأجور المستحقة عن شهر .. والحسومات	

ويتم إقفال حـ/ الرواتب والأجور المستحقة عند سداد الرواتب والأجور، أما ضريبة الرواتب والأجور والتأمينات الاجتماعية فتبقى التزاماً على المنشأة لحين سدادها، ولذلك ستظهر في ميزانية 2009/12/31 باعتبارها التزامات متداولة.

الأرباح المقرر توزيعها:

يقترح مجلس الإدارة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة، وتعتمد الجمعية العمومية إجراء تلك التوزيعات، وعندما يتم اعتماد توزيعات الأرباح فإن المنشأة تتحمل التزاماً قانونياً بدفعها في الوقت المحدد لحملة الأسهم إلا إذا كان التوزيع سيتم بأسهم منحة، ويتم الإفصاح عنها باعتبارها التزاماً متداولاً إلى حين سدادها لأصحابها، على أساس أن المدة بين تاريخ إقرار التوزيعات أو تاريخ الإعلان عنها، وتاريخ حصولها تكون قصيرة نسبياً. وسنتعرض لتوزيعات الأرباح في الجزء الخاص بحقوق المساهمين في الفصل السادس من هذا المقرر.

ودائع متوجبة الرّد Returnable deposits:

يمكن أن تتضمن الالتزامات المتداولة ودائع نقدية مستلمة من الغير (الزبائن والعاملين)، كما في حالة استلام ودائع من الزبائن من أجل ضمان إنجاز العقد أو الخدمة، أو بوصفه ضماناً يغطي دفعه التزامات متوقعة مستقبلاً. على سبيل المثال، الوديعة التي تتطلبها شركة الهاتف عن تركيب خط الهاتف، الودائع التي تستلم من الزبائن ضماناً عن أضرار يمكن أن تقع لممتلكات باستلام الزبون، كالضمان المستلم مقابل سيارات التأجير. ويعتمد تصنيف هذه العناصر ضمن الالتزامات المتداولة أو غير المتداولة على المدة الزمنية بين تاريخ الوديعة وتاريخ انتهاء العلاقة التي تطلبت الوديعة.

الالتزامات المتداولة المحتملة والطارئة:

ناقشنا فيما سبق الالتزامات المتداولة المؤكدة من حيث حدوثها ومن حيث مبلغ الالتزام، إلا أن هناك نوعاً آخر من الالتزامات المتداولة تكون محتملة Contingent Liabilities. فالالتزامات المحتملة تمثل تعهدات Obligations ترتكز إلى حدوث أو عدم حدوث واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية الذي يأتي ليؤكد القيمة المستحقة للالتزام، أو الجهة المستحق لها، أو تاريخ استحقاقه، أو حتى ليؤكد وجود الالتزام نفسه. وقد حددت معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (37) [المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة]، بأن الالتزام المحتمل هو:

أ- التزاماً محتمل يمكن أن ينجم من أحداث سابقة، وسيتم تأكيد وجوده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد غير مؤكد أو أكثر، ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة.

ب- أو أنه التزاماً حالي ينشأ من أحداث سابقة إلا أنه غير معترف به بسبب:

- من غير المحتمل أن يتطلب تدفقات صادرة للموارد المجسدة للمنافع الاقتصادية لتسديد الالتزام.

- أو أنه لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية.

وبناء عليه فإن الالتزامات المحتملة والطارئة يرافقها عنصر عدم التأكد وذلك من ناحية:

أ- وجود الالتزام أو عدم وجوده.

ب- (أو) تحديد مبلغ الالتزام.

ت- (أو) التاريخ المتوقع أن يتم فيه الوفاء بالالتزام.

ومن ناحية أخرى، تقسم الاحتمالات الطارئة إلى أحداث تؤدي إلى مكاسب طارئة، وأخرى تؤدي إلى نشوء التزامات طارئة:

1 - المكاسب الطارئة Gain contingencies:

هي حق الحصول على أصول (أو تخفيض الالتزامات) وجودها غير مؤكد إلا أنها يمكن أن تصبح حقيقة أو أكيدة في آخر الأمر. المكاسب النموذجية الطارئة هي:

- أ- إمكانية الحصول على نقود من الهدايا، التبرعات، والمكافآت، الخ.
- ب- إمكانية الحصول على مرتجعات ضريبية مختلف عليها مع الحكومة.
- ت- الدعاوى القضائية المتعلقة التي يمكن أن تكون نتائجها لصالح المنشأة.

2 - الخسائر الطارئة Loss contingencies:

الخسائر الطارئة أو الخسائر المحتملة هي حالات من غير المؤكد أن ينتج عنها خسارة، ويسمى الالتزام الحاصل نتيجة لوقوع خسارة طارئة التزاماً طارئاً "Contingencies". فالالتزامات الطارئة هي تعهدات أو التزامات يستند وجودها على وقوع أو عدم وقوع حدث أو أحداث مستقبلاً ويؤكد أو يدل على حدوثها إما المبالغ المستحقة، الدافع، تاريخ الدفع، أو وجودها. ذلك يعني أن أحد هذه العوامل أو أكثر يعتمد على الحدث أو الأحداث الطارئة.

وقد تبني المحاسبون مبدأ الحيطة والحذر في التعامل مع المكاسب والخسائر الطارئة أو المحتملة، فلا يتم الاعتراف بالمكاسب المحتملة الحدوث، إنما يتم الإفصاح عنها بملاحظات عندما يكون هناك احتمال كبير من أن هناك مكاسب طارئة يمكن أن تحصل، بالنتيجة، من غير المعتاد أن تجد معلومات عن المكاسب الطارئة في القوائم المالية والملاحظات المرافقة.

وعند وقوع خسارة طارئة، فإن الحدث أو الأحداث المستقبلية التي يمكن أن تؤكد حدوث الالتزامات يمكن أن تتدرج من المحتمل Probable إلى بعيد الاحتمال Remote:

- 1 - الاحتمال المرجح Probable: ويشير إلى وجود احتمال كبير بوقوع الأحداث المستقبلية، وبالتالي يمكن تقدير مقدار الخسائر أو المصروفات المستقبلية، لذلك يجب إثباتها في الدفاتر المحاسبية، كما في حالة المصروفات الناجمة عن الالتزامات بالضمان Guarantee and Warranty Expense في حالة بيع السلع المعمرة كالبرادات، وهنا يمكن تقدير تلك المصروفات المستقبلية في ضوء خبرة المنشأة، ويتم الاعتراف المحاسبي بالمصروف أو الخسارة في قائمة الدخل والاعتراف بالالتزام المحتمل في الميزانية.
- 2 - الاحتمال الممكن والمعقول Reasonably Possible: ويعني أن فرصة وقوع الحدث أو الأحداث مستقبلاً أكثر من ضعيفة لكنها أقل من مرجحة أو محتملة، أي تمثل هذه الحالة حالة "الوسط" بين الاحتمالات.
- 3 - الاحتمال البعيد الوقوع (المستبعد) Remote Possibility: وهنا تكون فرصة وقوع حدث أو أحداث مستقبلاً ضعيفة.

يجب الاعتراف بالخسائر المقدرة الناتجة عن الخسارة الطارئة واعتبارها مستحقة وأن تحمل على أنها مصروفاً وأن تسجل بصفحتها التزاماً عند تحقق الشرطين التاليين:

- 1- أن تشير المعلومات المتوفرة قبل إصدار القوائم المالية إلى احتمال وقوع الالتزام بتاريخ القوائم المالية.
- 2- يمكن تقدير مبلغ الخسارة بشكل معقول.

ولإثبات الالتزام الناتج عن الخسارة الطارئة فإن من غير الضروري معرفة المدفوع له بالضبط ولا تاريخ استحقاق الدفع، وإنما من الضروري معرفته ما إذا كان وقوع الالتزام بتاريخ القوائم المالية محتملاً Probable فقط.

يشير الشرط الثاني إلى أن مبلغ الالتزام يمكن تحديده بشكل معقول، وإلا لا يمكن عدّه مستحقاً باعتباره التزاماً، ويمكن أن يعتمد تقدير الالتزام على خبرة المنشأة الذاتية، خبرات منشآت أخرى من الصناعة نفسها، دراسات بحثية أو هندسية، نصائح قانونية، أو تقديرات شخصية تستند على العلم والمعرفة والموقع.

وقد تنوع الإفصاح عن الحالات الطارئة واستحقاقها بشكل كبير من الناحية العملية، لأنها اعتمدت على لغة المحامين التي في الغالب تكون لغة محتفظة متميزة وليست تنبؤية .

ومن أبرز الالتزامات المحتملة والطارئة التي سنتعرض لها في هذا الفصل:

- 1- الدعاوى القضائية.
- 2- المطالبات والتعويض عن الأضرار Litigation, Claims, and Assessments.
- 3- تكلفة الضمان والكفالات Guarantee and Warrantee Cost.
- 4- القسائم (الكوبون) والعلاوات Premiums and Coupon.

الدعاوى القضائية:

يقصد بالالتزامات المحتملة هنا تلك الالتزامات التي قد تنتج عن خسارة المنشأة للدعاوى القضائية المرفوعة ضدها، وعند تحديد ما إذا كان يجب الاعتراف بالالتزامات المحتملة المتعلقة بالدعاوى القضائية المرفوعة ضد المنشأة والمهددة بالخسارة، يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من العوامل أبرزها:

1- الفترة الزمنية التي وقع فيها الحادث الذي سبب الدعوى.

2- نسبة احتمال أن تكون نتائج الدعوى غير مرضية.

وحتى يتم التقرير في القوائم المالية عن خسائر أو التزامات في هذه الحالة، يجب أن يكون السبب الذي أدى إلى قيام الدعوى قد حدث قبل إعداد القوائم المالية أو بتاريخ إعدادها، ومن غير المهم عدم معرفة المنشأة بقيام الدعوى أو إمكانية قيامها، وإنما المهم هو أن تعلم المنشأة بذلك قبل إصدار القوائم المالية وليس بتاريخ تلك القوائم.

ومن ناحية أخرى، حتى تتمكن المنشأة من تقييم المخاطر الناتجة من الدعوى يجب عليها أن تأخذ في الحسبان العوامل الآتية:

أ- طبيعة الدعوى وصفاتها المميزة.

ب- تطورات الدعوى.

ت- رأي المستشار القانوني للشركة.

ث- خبرة الشركة والشركات المماثلة في حالات مماثلة.

ج- أي استجابة من قبل الإدارة بالنسبة للدعوى.

وعلى أية حال، يندر أن تنتبأ المنشأة بشكل مؤكد عن الدعاوى المعلقة، حتى وإن كانت الدلائل بتاريخ الميزانية تدل على أن النتائج غير مرضية، حيث إن ذلك يضعف موقف المنشأة في خلافها ويشجع المدعي لتكثيف جهوده، وغالباً ما يتم الإفصاح عن ذلك بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية. أما فيما يتعلق بالدعاوى غير المقامة والمطالبات غير المؤكدة، فإن على المنشأة أن تحدد:

أ- درجة احتمال إقامة الدعوى، ومبلغ التعويض المقدر المؤكد.

ب- احتمال أن تكون النتائج غير مرغوب فيها.

مثال:

أقام أحد المؤلفين دعوى قضائية على شركة للطباعة والتأليف في 2009/1/1 مطالباً بتعويض نقدي قدره 345000 ل.س بسبب مخالفة الشركة لشروط العقد الموقع بينهما. حيث نص الاتفاق على أن تقوم دار النشر بطباعة 3500 نسخة من كتاب المؤلف، مع العلم أن الشركة قامت بطباعة 5500 نسخة. وقد أكد محامي الشركة أن نتيجة الدعوى ستؤول لصالح المؤلف.

المطلوب:

إثبات المعالجة المحاسبية اللازمة في دفاتر الشركة مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

1- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بكامل المبلغ المطالب به في 2010/2/15.

2- كان قرار الحكم بالتعويض للمؤلف بنسبة 40%.

3- كان قرار الحكم لصالح الشركة.

الحل:

في 2009/12/31 يتم جعل المبلغ المقدّر للخسائر الطارئة مصروفاً مدينياً على الفترة الحالية، وجعل حساب الالتزام المقدّر عن الدعاوى القضائية دائناً. ويقلل حساب مصروف تكلفة الدعوى في حساب الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل:

2009/12/31		345000
من -/ مصروف الدعوى المقدرة		
إلى -/ الالتزام المقدّر المستحق عن الدعوى	345000	
إثبات مصاريف الدعوى والالتزام المقدّر المستحق		
عن الدعوى		

بتاريخه		
من حـ/ ملخص الدخل أو حـ/ أ.خ		345000
إلى حـ/ مصروف الدعوى المقدر	345000	
تحميل الفترة بمصروف الدعوى المقدر		

عند صدور قرار المحكمة، وقبل إصدار القوائم المالية، يجب إثبات المبلغ المسدد من قبل المنشأة للمؤلف، من خلال استخدام حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى:

1 - إذا تم سداد كامل المبلغ للمؤلف حسب قرار المحكمة (الحالة 1):

من حـ/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى.		345000
إلى حـ/ النقدية	345000	
السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة		

2 - إذا تم سداد 40 % من قيمة المطالبة للمؤلف (الحالة 2) [435000 $\times$ 0.4]:

من حـ/ الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى		138000
إلى حـ/ النقدية	138000	
السداد للمؤلف حسب قرار المحكمة		

وبعد ذلك يتم إعادة الزيادة في حساب الالتزام المقدر المستحق عن الدعاوى إلى حـ/ الأرباح المحتجزة باعتبارها خطأ في التقدير، وهنا يجب الأخذ في الحسبان أن تكون صافية من ضريبة الدخل، على فرض أن الضريبة كانت 20%.

297000		من حـ/الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى إلى حـ/ المذكورين حـ/ الأرباح المحتجزة حـ/ ضريبة الدخل المستحقة إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى حـ/ الأرباح المحتجزة 297000 - 138000 = 159000 ل.س. الضريبة 297000 × 0.2 = 59400 ل.س.
	237600 59400	

3 - إذ كان قرار المحكمة لصالح الشركة (الحالة 3)، يجب إعادة مبلغ الالتزام المقدر للضمان إلى حساب الأرباح المحتجزة صافي من ضريبة الدخل:

435000		من حـ/الالتزام المقدر المستحق عن الدعوى إلى حـ/ المذكورين حـ/ الأرباح المحتجزة حـ/ ضريبة الدخل المستحقة إعادة مبلغ الالتزام المقدر إلى حـ/ الأرباح المحتجزة 435000 × 0.2 = 87000 ل.س.
	348000 87000	

تكلفة الضمان والكفالة:

Guarantee and warranty costs

الضمان (ضمان السلع) هي وعد يقدم من بائع السلعة إلى الشاري بأن يضمن السلعة المباعة من عيوب الكمية، النوعية، أو الصنع، وغالباً ما يستخدم الضمان من قبل البائع باعتباره أحد تقنيات ترويج المبيعات.

وترتب الكفالات والضمانات تكاليف مستقبلية، تسمى أحياناً تكاليف ما بعد المبيعات. وعلى الرغم من أن التكاليف المستقبلية غير مؤكدة من حيث المبلغ، تاريخ الاستحقاق، وحتى الزبون، إلا أنه يجب الاعتراف بحدوث الالتزام في أغلب الحالات إذا كان من الممكن تقديرها بشكل معقول. وهنا يعدّ مبلغ الالتزام تقديراً لكل التكاليف التي يمكن أن تحصل بعد البيع والتوزيع، والتي لها علاقة بإصلاح الخلل والعيوب المطلوبة بموجب شروط الضمان، وتعدّ تكلفة الضمان مثلاً نموذجياً للخسائر الطارئة. وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (37) إلى أن الضمانات تعدّ إحدى الالتزامات المدأولة. حيث إنه هناك:

- أ- التزاماً حالياً نتيجة حدث إلزامي سابق، فالحدث الإلزامي هو بيع المنتج مع ضمان، مما ينشأ عنه التزاماً قانوني.
 - ب- تدفق صادر للموارد الاقتصادية محتمل بالنسبة للضمانات ككل.
- هناك أسلوبان أساسيان للمحاسبة عن تكلفة الضمان:
- 1- الأسلوب النقدي.
 - 2- أسلوب الاستحقاق.

Cash basis

أولاً: أسلوب الأساس النقدي

بموجب أسلوب الأساس النقدي، تحمل تكاليف الضمان على المصروفات عند حدوثها. بكلمات أخرى، تحمل تكاليف الضمان على المدة الزمنية التي يكون فيها البائع والمصنع ملتزمين بالضمان، ولا يتم تسجيل التزامات تتعلق بتكاليف مستقبلية ناشئة عن الضمان، كما أنه ليس من الضروري تحميل الفترة الزمنية التي نشأ فيها البيع بتكاليف صنع البضاعة عن ضمانات قائمة.

ويتم استخدام هذا الأسلوب لأغراض ضريبية، وغالباً ما يكون مسوَّغاً محاسبياً على أساس ملاءمته عندما تكون تكاليف الضمان غير كبيرة، أو عندما تكون

مدة الضمان قصيرة نسبياً. ويستخدم الأساس النقدي في تسجيل الضمان عندما لا ينشأ التزام عن الضمان في السنة التي حصل فيها البيع وذلك بسبب:

أ- من غير المحتمل أن ينشأ الالتزام عن الضمان.

ب- لا يمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل معقول.

ثانياً: أسلوب أساس الاستحقاق **Accrual basis**:

يستخدم أسلوب أساس الاستحقاق إذا كان احتمال قيام الزبائن بتقديم مطالبات (ادعاءات) بموجب الضمانات المتعلقة بالبضائع والخدمات المباعة كبيراً، ويمكن تقدير التكاليف ذات العلاقة بشكل معقول.

وبموجب أسلوب الاستحقاق يتم تحميل تكاليف الضمان إلى المصروفات التشغيلية في العام الذي حصل فيه البيع. ويعد هذا الأساس مقبولاً عموماً، ويجب أن يطبق عندما يكون الضمان جزء من البيع لا يفصل عنه ويمكن عده خسارة طارئة. يسمى هذا الأسلوب أسلوب مصروف الضمان.

مثال عن طريقة مصروف الضمان:

تقوم شركة الشام بإنتاج التلفزيونات وبيعها، وقد باعت 600 جهاز تلفزيون خلال عام 2009، سعر بيع الجهاز الواحد 10000 ل.س، وكل جهاز مشمول بالضمان لمدة عام، وقد تبين من الخبرة السابقة أن مصروفات الضمان تبلغ بالمتوسط 5% من قيمة المبيعات.

وقد تكبدت الشركة مصاريف إصلاح بعض الأجهزة عام 2009 بمبلغ 125000 ل.س منها 85000 ل.س قطع غيار والباقي سدد نقداً. وفي عام 2010 تكبدت المنشأة 100000 ل.س مصاريف إصلاح لنفس المبيعات وصيانتها، منها 60000 ل.س قطع غيار والباقي نقداً.

الحل:

أولاً: بموجب أساس الاستحقاق:

1 - إثبات المبيعات بفرض كونها نقداً:

6000000	من حـ/ النقدية في الصندوق	
6000000	إلى حـ/ المبيعات	
	بيع 5000 جهاز × 10000 ل.س	

2 - إثبات تكلفة الضمان المقدرة:

تبلغ مصاريف الضمان المقدرة 5% من سعر البيع، أي $6000000 \times 5\% = 300000$ ل.س، وهنا يتم إثباتها باعتبارها التزاماً متداولاً:

300000	من حـ/ مصروفات الضمان	
300000	إلى حـ/ التزامات الضمان المقدرة	
	إثبات تكاليف الضمان المقدرة $600000 \times 5\%$	

3- بتاريخه يتم قفل مصروف الضمان بملخص الدخل لمقابلة النفقات بالائرادات على اعتبار أن مصروف الضمان هذا ناشئ عن ضمان مبيعات حصلت من 2009/12/31 و القيد المحاسبي:

300000	300000	من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ مصروف الضمان
		إقفال مصروف الضمان المتعلق بملخص الدخل

4 - إثبات مصروفات الضمان خلال عام 2009:

125000	من حـ/ التزامات الضمان المقدرة	إلى مذكورين
40000	حـ/ النقدية في الصندوق	
85000	حـ/ مواد ومهمات (قطع غيار)	
	إثبات مصروفات الضمان المدفوعة	

5 - التقرير عن الالتزامات المقدرة:

في 2009/12/31 سيتم التقرير في الميزانية عن التزامات مقدرة بموجب الضمان تحت بند التزامات متداولة مبلغ 175000 ل.س (300000 - 125000):

الميزانية في 2009/12/31

ل.س	البیان	ل.س	البیان
			<u>التزامات متداولة</u>
		175000	التزامات ضمان مقدرة

7 - إثبات مصاريف الضمان عن عام 2010 والخاصة بمبيعات عام 2009:

100000	من حـ/ التزامات الضمان المقدرة	إلى مذكورين
40000	حـ/ النقدية في الصندوق	
60000	حـ/ مواد ومهمات (قطع غيار)	
	إثبات مصروفات الضمان المدفوعة	

نلاحظ أن المصروفات الفعلية التي تكبدتها المنشأة من أجل الضمان هذا كانت 225000 ل.س (125000 عام 2009 و 100000 عام 2010)، و على اعتبار أن مصروف الضمان المقدر من مبيعات 2009 كان 300000 ل.س و

الذي تم تحميله لإيرادات 2009. لذلك سيتم إعادة هذا الفارق البالغ 75000 ل.س (300000 - 225000 ل.س) إلى حساب الأرباح المحتجزة مع الأخذ بعين الاعتبار لضريبة الدخل المستحقة التي نفترض أنها 20%. لذلك يكون القيد المحاسبي:

75000	من حـ/ الالتزام المقدر للضمان
	إلى المذكورين
60000	حـ/ الأرباح المحتجزة
15000	حـ/ ضريبة دخل مؤجلة التزاماً
إعادة الزيادة في مصروف الضمان المقدر لحساب الأرباح المحتجزة	

ثانياً: بموجب الأساس النقدي

بموجب الأساس النقدي تقوم المنشأة بإثبات مصاريف الضمان المدفوعة فعلياً خلال الفترة المالية. وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

1 - إثبات مصاريف الضمان المدفوعة عام 2009:

125000	من حـ/ مصروفات الضمان
	إلى مذكورين
40000	حـ/ النقدية في الصندوق
85000	حـ/ مواد ومهمات (قطع غيار)
إثبات مصروفات الضمان المدفوعة	

2 - تحميل الفترة المالية بما دفع من مصاريف الضمان:

125000	من حـ / ملخص الدخل (حـ / أ. خ)
125000	إلى حـ / حـ / مصروفات الضمان
	إثبات المصروفات المدفوعة عن عام 2009

ولا يظهر أي اثر لتكاليف الضمان في ميزانية عام 2009 بموجب الأساس النقدي.

3 - إثبات المصروفات المدفوعة عام 2010:

100000	من حـ / مصروفات الضمان
	إلى مذكورين
40000	حـ / النقدية في الصندوق
60000	حـ / مواد ومهمات (قطع غيار)
	إثبات مصروفات الضمان المدفوعة

ويجب الأخذ بالحسبان أن تطبيق أساس الاستحقاق في العديد من الحالات، لا يؤدي إلى مقابلة سليمة بين تكاليف الضمان المتعلقة بالمنتجات المباعة خلال مدة البيع والإيرادات المتحققة عن تلك المنتجات، وبالتالي فهي تخالف مبدأ المقابلة (مقابلة النفقات بالإيرادات).

بيع الضمان:

يمكن بيع الضمان بشكل منفصل عن المنتج المباع، على سبيل المثال، عند شراء تلفزيون أو فيديو، يكون للشاري الحق في ضمان صادر عن المنشأة المصنعة للمنتج، كما أن البائع يمكن أن يعرض على الشاري فترة ضمان إضافية على المنتج بتكلفة إضافية أيضاً. وفي هذه الحالة، على البائع أن يأخذ

يعين الاعتبار بيع المنتجات مع الضمان المقدم من المنشأة المصنعة وبيع الضمان الإضافي. يسمى هذا الأسلوب بطريقة بيع الضمان. وفي مثل هذه الحالات، يتم تأجيل الاعتراف ببيع الضمان الإضافي، وعموماً يتم الاعتراف به على أساس القسط الثابت على مدى عمر عقد الضمان، ويتم تأجيل الاعتراف بالإيراد، لأنه على بائع الضمان التزاماً (تعهد) بأن يقدم خدمات على مدى عمر عقد الضمان.

مثال:

إحدى شركات بيع السيارات تبيع السيارة بمبلغ 500000 ل.س بضمان عادي (ممثل بإجراء كافة الإصلاحات من قبل الشركة المصنعة عن 36000 كم أو لمدة سنتين، أيهما يتحقق أولاً)، إضافة إلى ضمان إضافي قيمته 10000 ل.س مدته سنتين إضافيتين أو 36000 كم أخرى. تتضمن المعالجة المحاسبية في هذه الحالة ما يلي:

1 - إثبات بيع السيارة مع الضمان الإضافي بفرض أنه تم بيع سيارة في 2007/1/2:

510000	من حـ/ النقدية	
	إلى المذكورين	
500000	حـ/ مبيعات	
10000	حـ/ إيرادات ضمان غير متحقق	
	بيع سيارة مع تكلفة ضمان إضافية	

2 - في عام 2009 (بعد مرور ثلاث سنوات) يتم الاعتراف بإيرادات الضمان (باستخدام القسط الثابت لتوزيع الإيراد):

5000	من حـ/ إيرادات ضمان غير محقق	5000
	إلى حـ/ إيراد الضمان	
	إثبات إيراد الضمان المتحقق	

فعلى اعتبار أن مدة الضمان لا تبدأ إلا بعد انتهاء فترة الضمان العادي، فإن الاعتراف بإيراد الضمان لا يتم حتى تبدأ السنة الثالثة، وبنهاية عام 2009 يبقى هناك مبلغ 5000 ل.س، ضمان مقبوض مقدماً يظهر في الميزانية تحت بند التزامات متداولة.

ل.س	البيان	ل.س	البيان
	التزامات متداولة		
	إيراد ضمان غير متحقق	5000	

أما مبلغ الـ 5000 ل.س من إيراد الضمان عن عام 2009 يظهر في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات أخرى:

5000	من حـ/ إيراد الضمان	5000
	إلى حـ/ ملخص الدخل (أو حـ / أ. خ)	
	إقفال إيراد الضمان في حـ/ أ. خ أو ملخص الدخل	

العلاوات والكوبونات Premium and Coupons:

تعرض العديد من الشركات (إما بشكل مستمر أو بشكل محدود) علاوات وهدايا للزبائن عن مشترياتهم مقابل إعادة سدادات تغليف، شهادات، قسائم كوبونات، ماركات أو أغلفة. ويمكن أن تكون العلاوات والمكافآت على شكل ألعاب، صحون، أدوات كهربائية صغيرة، أو رُحل مجانية. أما قسائم

الكوبونات فهي من أجل الحصول على حسومات نقدية مقابل استرجاعها من قبل الشركة. وهناك شكل آخر من أشكال تشجيع المبيعات وهو المردودات النقدية "Cash Rebate" التي يمكن للزبون أن يحصل عليها من خلال إعادة فاتورة المحل، قسيمة الخصم، والرمز العالمي للمنتج للمصنع.

ومن الناحية المحاسبية، يتم تحميل تكلفة هذه الكوبونات والقسائم والعلاوات باعتبارها مصروفاً عن الفترة التي حصل فيها البيع التي استوفت من خطة العلاوة، وفي نهاية الفترة المحاسبية قد يأتي إلى المنشأة العديد من هذه العروض، وعند تقديمها خلال المراحل التالية، فإن على الشركة استردادها. لذلك، يجب تقدير عدد الهدايا والعلاوات المعروضة التي يمكن أن تقدم للاسترداد من أجل إظهار ما تحقق من الالتزام المتداول، ومقابلة المصروفات والإيرادات.

يجب تحميل تكلفة العلاوات المقدمة لحساب مصروف العلاوة والتعهدات المصروفة أو القائمة مقابل ذلك لحساب التزام الهدايا المقدرة.

مثال:

تقوم إحدى المنشآت بإنتاج أجهزة الخلطات المنزلية، عرضت لربائنها صحن خلط كبير غير قابل للكسر مقابل 25 ل.س نقداً، وإعادة عشر من علب الخلطات، تكلفة صحن الخلط هذا على الشركة 75 ل.س، وقدرت الشركة أن 60% من علب الخلطات المباعة سوف تسترد. ابتداء العرض في حزيران 2009 وكانت النتيجة كالتالي:

- اشترت المنشأة 3000 صحن، وتم بيع 18000 خلط بسعر 1500 ل.س، وتم استرداد كامل العلب المقدرة.

الحل :

1 - إثبات بيع الخلطات :

من حـ/ النقدية	27000000	27000000
إلى حـ/ المبيعات		
بيع 18000 علبة بسعر 1500 ل.س		

2 - إثبات شراء الصحن بكلفة 75 ل.س للصحن:

من حـ/ مخزن الهدايا	225000	225000
إلى حـ/ النقدية		
شراء 3000 صحن بسعر 75 ل.س للصحن		

3 - إثبات إرسال الهدايا مقابل استرداد العلب المقدرة، والحصول على 25 ل.س مع كل عشر علب.

عدد العلب المستعادة = $18000 \times 0.60 = 10800$ غطاء.

$\text{عدد صحن الهدايا} = \frac{10800}{10} = 1080 \text{ صحن}$
--

تكلفة صحن الهدايا = $75 \times 1080 = 81000$ ل.س.

$\text{المبلغ المستعاد 25 ل.س عن كل 10 علب ويساوي} \frac{25 \times 10800}{10} = 27000 \text{ ل.س}$
--

من المذكورين		
حـ/ النقدية		27000
حـ/ مصروف العلاوات والهدايا		54000
إلى حـ/ مخزون الهدايا	81000	
إثبات مصروف الهدايا واستلام النقدية المستردة		

فيود تسوية آخر المدة للالتزام المقدّر الباقي وبحسب على الشكل التالي:

إجمالي الخلطات التي بيعت خلال العام	18000	علبة
إجمالي الأغطية المتوقعة استردادها	10800	غطاء
الأغطية المستلمة	10800	
الاسترداد المتوقع مستقبلاً	0 0 0	
تكلفة التزامات الهدايا مستقبلاً	0 0 0	

بفرض أنه تم استلام أغطية خلطات عددها 8000 غطاء فقط. تكون المعالجة:

- القيد الأول والثاني لا يتغيران.

- القيد الثالث يتغير بحيث يصبح على الشكل التالي:

عدد العلب المستعادة = 8000 غطاء.

$$\begin{array}{r} 8000 \\ \text{عدد صحن الهدايا} = \frac{\quad}{10} = 800 \text{ صحن} \end{array}$$

كافة صحن الهدايا = $75 \times 800 = 60000$ ل.س.

$$\begin{array}{r} 25 \times 8000 \\ \text{المبلغ المستعاد 25 ل.س عن كل 10 علب ويساوي} \frac{\quad}{10} = 20000 \text{ ل.س} \end{array}$$

من المذكورين		
حـ/ النقدية		20000
حـ/ مصروف العلاوات والهدايا		40000
إلى حـ/ مخزون الهدايا	60000	
إثبات مصروف الهدايا واستلام النقدية المستردة		

– قيد التسوية آخر العام للالتزامات المقدرة للعلاوات:

إجمالي الخلطات المباعة:	18000	علبة
إجمالي الأغطية المتوقع استعادتها	10800	
الأغطية المستعادة فعلاً	8000	
الأغطية المتوقع استردادها مستقبلاً	2800	

2800
تكلفة الالتزامات المقدرة مستقبلاً = $\frac{2800}{10} \times (75 - 25) = 14000$ ل.س

ويتم إثبات الالتزام المقدر للهدايا ومصروف الهدايا من خلال القيد التالي:

14000	من حـ/ مصروف العلاوات والهدايا
14000	إلى حـ/ الالتزامات المقدرة للهدايا

في آخر المدة الزمنية تعرض الشركة على ميزانيتها مخزوناً سلعياً من الهدايا وهو مبلغ مقداره 165000 ل.س (225000 - 60000) أصولاً متداولة، والالتزامات مقدرة للهدايا مبلغ 14000 ل.س ضمن الالتزامات المتداولة.

أما على قائمة الدخل، يتم تحميل المصروفات التشغيلية بمبلغ قدره 54000 ل.س هي عبارة عن مبلغ 40000 تم صرفها فعلاً من مصرف الهدايا ومبلغ 14000 يمثل الالتزام المقدّر الذي سيتم تحقيقه خلال الدورة الآتية، إلا أنه يحمل على الدورة الحالية.



أسئلة على الفصل الثاني

السؤال رقم (1):

ما العلاقة بين الالتزامات المتداولة والأصول المتداولة.

السؤال رقم (2):

ناقش مفهوم الالتزامات محاسبياً.

السؤال رقم (3):

ناقش الاختلافات بين الالتزامات المتداولة المؤكدة والالتزامات المتداولة المحتملة.

السؤال رقم (4):

ناقش مداخل التعامل مع مصروف الضمان.

السؤال رقم (5):

اقتضت إحدى المنشآت مبلغ 150000 ل.س في 2009/8/1، وقامت بتوقيع ورقة دفع مدتها 10 شهور بدون فوائد.
المطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

2 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (6):

في 2009/10/1 اشترت إحدى المنشآت لتجارة الأدوات الكهربائية بضاعة على الحساب بمبلغ 450000 ل.س بخصم تجاري 4%، وقبلت في نفس اليوم سنداً أذنيّاً بالمبلغ يستحق في 2010/1/31 بفائدة 10 % سنوياً، وفي تاريخ الاستحقاق سددت كافة التزاماتها.
المطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

2 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (7):

أصدرت إحدى المنشآت في 2009/10/1 ورقة دفع من دون فائدة قيمتها الاسمية 180000 ل.س لمدة ستة أشهر لصالح أحد المصارف، والقيمة الحالية لهذه الورقة هي 158400 ل.س.

المطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

2 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (8):

حصلت إحدى المنشآت في 2009/10/1 على مبلغ 250000 ل.س من أحد المصارف، وقامت لقاء ذلك بإصدار ورقة دفع بقيمة 265000 ل.س (10%) تستحق بعد ستة أشهر.

المطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة بافتراض أن المنشأة سددت الفوائد في موعدها.

2 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (9):

اقترضت إحدى المنشآت من المصرف مبلغ 200000 ل.س في 2009/4/1 مقابل قبولها كميالة تستحق الدفع بعد سنة وبفائدة 12 % سنوياً، وقد احتجز المصرف الفائدة المحسوبة على أساس القيمة الاسمية.

والمطلوب:

1 - تحديد المبلغ الذي حصلت عليه الشركة.

2 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة بفرض أن الشركة سددت ورقة الدفع في موعدها.

3 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (10):

بلغت مبيعات إحدى المنشآت 600000 ل.س عن شهر كانون الأول من عام 2009، وإذا علمت أن معدل ضريبة المبيعات يبلغ 6%.
فالمطلوب: إثبات المبيعات والضرائب المستحقة.

السؤال رقم (11):

فيما يلي بعض العمليات التي قامت بها إحدى المنشآت خلال شهر كانون الأول من عام 2009:

1 - في 12/5 تم التوقيع على ورقة دفع بقيمة 340000 ل.س لصالح المصرف التجاري بفائدة 10 % سنوياً، وتستحق السداد في 2010/5/5، وقام المصرف باقتطاع الفوائد مسبقاً.

2 - بلغت الرواتب عن الشهر 850000 ل.س، وتبلغ الضريبة على الرواتب 12%.

3 - بلغت المبيعات خلال الشهر 1500000 ل.س وتتضمن ضريبة مبيعات بمعدل 7%. علماً أن جزءاً من المبيعات يباع بضمان صيانة مجاني، وبلغت التكاليف المقدرة للضمان 45000 ل.س.

المطلوب:

1 - إثبات القيود اللازمة.

2 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (12):

تنتج إحدى المنشآت مدافئ كهربائية، وخلال الفترة من 7/1 حتى 12/31 من عام 2008 باغت 1500 مدفأة بسعر 2000 ل.س للمدفأة الواحدة، وكل مدفأة مشتمولة بالضمان لمدة عام.

واعتماداً على خبرتها قدرت الشركة أن متوسط تكلفة الضمان 300 ل.س عن كل مدفأة. كما باعت الشركة شهادات ضمان إضافية مدتها سنتان بتكلفة قدرها 200 ل.س عن كل مدفأة.

وقد قامت المنشأة بإصلاح عدد من المدافئ المضمونة بلغ 200 مدفأة عام 2008 و 300 مدفأة في عام 2009.

المطلوب:

1 - إثبات القيود اللازمة لتسجيل تكلفة الضمان حسب أسلوب مصروف الضمان.

2 - إثبات القيود اللازمة لتسجيل الضمان وفق مبيعات الضمان.

الفصل الثالث

الالتزامات طويلة الأجل

Long-Term Liabilities

الأهداف التعليمية:

- بعد قراءة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على:
- أولاً تحديد مضمون قرض السندات وكيفية إصداره.
 - ثانياً التمييز بين سندات القرض، وأوراق الدفع طويلة الأجل.
 - ثالثاً تحديد أنواع السندات.
 - رابعاً إثبات المعالجة المحاسبية لإصدار قرض السندات.
 - خامساً إثبات المعالجة المحاسبية لاستنفاد خصم الإصدار وعلاوته.
 - سادساً التقرير عن السندات في الميزانية.
 - سابعاً المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل.



مقدمة:

ناقشنا في الفصل السابق طبيعة المحاسبة عن الالتزامات المتداولة، كما تعرضنا في بداية الفصل السابق إلى التمييز بين الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل، وحددنا معيار التمييز بينهما على أساس السنة المالية أو الدورة التشغيلية أيهما أطول. وبناء على ذلك المعيار فإن الالتزامات طويلة الأجل هي ديون على المنشأة ينبغي سدادها بعد انتهاء السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول.

فالالتزامات طويلة الأجل Long-Term Liabilities تتكون من تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية ناشئة عن تعهدات (الالتزامات) حالية (حاضرة) ليست مستحقة الدفع خلال عام، أو خلال الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول. وعادة ما تكون الالتزامات طويلة الأجل في شكل أوراق دفع طويلة الأجل، أوراق دفع برهن عقاري، قروض تحصل عليها المنشأة من الغير، سواء كان هذا الغير ممثلاً من خلال مؤسسات متخصصة كالمصارف (قروض مصرفية) أو من خلال المستثمرين والجمهور عموماً (قروض سندات). أو من خلال تمويل الأصول طويلة الأجل عن طريق موردي هذه الأصول.

من ناحية أخرى، عادة ما تكون الالتزامات طويلة الأجل مرتبطة بعمليات تمويل Financing Activities، بينما ترتبط الالتزامات قصيرة الأجل بعمليات التشغيل Operating Activities.

وفي جميع الأحوال يجب التحقق من وجود الالتزام، وقيمه، واستيفائه للشروط المحددة، وذلك عن طريق الرجوع إلى عقد الالتزام (عقد إصدار السندات، عقد القرض، أو عقد التمويل)، ويجب أن يظهر ضمن الالتزامات المتداولة ما يستحق السداد من هذه الالتزامات خلال السنة المالية بتاريخ إعداد الميزانية أو خلال الدورة التجارية القادمة أيهما أطول، كما يجب القيام

بإجراءات التحقق من سداد الفوائد المستحقة عن السنة المالية، وأنه تم تحميل الفوائد التي تخص الفترة بغض النظر عن موعد استحقاق الدين.

السندات Bonds:

تعد السندات المصدرة من قبل منشآت الأعمال بمنزلة أدوات دين يتم طرحها في السوق المالي لأجل طويلة قد تصل إلى عشرات السنين (30 سنة مثلاً). وتمثل السندات عقداً أو اتفاقاً أو قرضاً Indenture بين المنشأة "المقرض" والمستثمر "المقرض". إذ يقوم المستثمر بإقراض المنشأة مبلغاً محدداً، وتقوم المنشأة بالمقابل برد أصل الدين، إضافة إلى فوائد دورية محددة بنسبة معينة من القيمة الاسمية للسند، يتم دفعها في تواريخ استحقاق محددة. ومن الناحية القانونية، يوجد ترتيبات قانونية محددة لحماية مشتري السندات، حيث يتم حماية حملة السندات والقروض أو الاتفاقات، إضافة إلى الرهن في بعض الحالات، أو من خلال الأمين Trustee. حيث إنه ونظراً إلى تعدد المستثمرين والصعوبات المتعلقة بمتابعة سداد المنشأة لشروط عقد إصدار السندات، تنص التشريعات على دخول طرف ثالث - قد يكون أحد البنوك التجارية - باعتباره وكيلاً أو أميناً Trustee يعهد إليه تلك المهمة. وتصدر السندات عن منشآت الأعمال، كما قد تصدر عن الحكومات. فتصدر منشآت الأعمال السندات لاقتراض الأموال من المستثمرين وفق شروط محددة في عقد قرض السندات. أما السندات التي تصدرها الحكومات فتتمثل بصكوك مديونية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل، وذلك بهدف الحصول على موارد مالية إضافية لتغطية العجز في الموازنة أو لمواجهة التضخم، ومن أبرز السندات الحكومية سندات الخزنة Treasury Bonds التي يتراوح استحقاقها

بين 5 سنوات وثلاثين سنة. وستعرض في هذا المقرر للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال.

وتعدّ السندات التي تصدرها منشآت الأعمال النموذج الأكثر شيوعاً للديون طويلة الأجل المعروضة ضمن الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية، والغرض الرئيسي منها هو الاقتراض طويل الأجل عندما يكون مبلغ المال اللازم أكبر من استطاعة مقرض واحد. فمن خلال إصدار سندات من فئات 1000 ل.س مثلاً يمكن الحصول على مبلغ كبير من الدين طويل الأجل الذي يمكن تقسيمه إلى وحدات استثمارية صغيرة تسمى السند، وهكذا يمكن لأكثر من مقرض واحد من الأسهم في تمويل القرض. وقد ورد في المادة (121) من قانون الشركات في سورية لعام 2008:

- أ- يحق للشركة المساهمة أن تصدر سندات القروض.
- ب- تعدّ سندات القروض أوراقاً مالية ذات قيمة اسمية قابلة للتداول، وغير قابلة للتجزئة، تصدرها الشركة بغرض الحصول على قرض تتعهد الشركة بموجبه بسداد القرض وفوائده وفقاً لشروط الإصدار.
- ت- يتم طرح سندات القروض عن طريق دعوة للاكتتاب موجهة إلى الجمهور.
- ث- يجوز عرض سندات القروض بقيمتها الاسمية أو بخصم أو علاوة إصدار، وفي جميع الحالات يتم قيد السند في سجلات الشركة بقيمته الاسمية.

ويمثل السند الناتج عن عقد السندات وعداً بدفع:

- أ- مبلغ من النقود بتاريخ استحقاق محدد.
- ب- فائدة دورية بمعدل محدد من القيمة الاسمية (مبلغ الاستحقاق) Maturity Amount.

يتم إثبات كل سند من السندات المصدرة بشهادة السند التي غالباً ما تحمل قيمة اسمية، وغالباً ما تكون دفعات الفائدة على السند نصف سنوية، بالرغم من أن معدل الفائدة على متن السند يُعبر عنها بمعدل سنوي.

إصدارات السندات:

يترافق إصدار السندات غالباً مع إجراءات شكلية، وإجراءات قانونية، فغالباً ما تتطلب الأنظمة الداخلية للشركات موافقة مجلس الإدارة، وحملة الأسهم، قبل إصدار قرض السندات أو إجراء أي دين طويل الأجل، كما يتطلب الأمر الحصول على موافقة الجهة المشرفة على عمل السوق المالية (في سورية تسمى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية). فعلى سبيل المثال، حدد قانون الشركات في سورية رقم 3 لعام 2009 [المادة 123] شروط إصدار السندات بما يلي:

- أ- أن يكون رأس مال الشركة مسدداً بالكامل.
 - ب- أن لا يتجاوز القرض رأس مال الشركة.
 - ت- موافقة الهيئة العامة العادية عند إصدار سندات قروض عادية، وموافقة الهيئة غير العادية عند إصدار سندات قرض قابلة للتحويل إلى أسهم.
 - ث- الحصول على موافقة الوزارة وموافقة هيئة الأوراق المالية.
- ومن ناحية أخرى، غالباً ما يكون على الديون طويلة الأجل الكثير من القيود والتعهدات من أجل حماية المقرضين والمقرضين، وينص على هذه التعهدات وغيرها من الشروط التي تحكم علاقة المقرض بالمقرض في عقد إصدار القرض أو السند التجاري، ويرافق إصدار السندات نوعان من الوثائق:
- 1 - شهادة السند Bond Certificate، التي تمثل دليل ملكية الحقوق التي يتضمنها السند، وتتضمن معلومات محددة مثل: متى يتم سداد الفوائد وأصل

القرض، وكيف؟ وقد يكون السند مسجلاً باسم صاحبه في دفاتر المنشأة، حيث يتم إرسال الفوائد الدورية له (سندات اسمية)، كما قد يكون السند لحامله، وهنا تكون الفوائد على شكل كوبونات يجب تسليمها للمنشأة، أو إلى المصرف الذي بخدم القرض للحصول على قيمتها.

2 - وثيقة (عقد) إصدار السند Indenture: وهي وثيقة تتضمن تفاصيل الاتفاق بين المقرض (المنشأة المصدرة) Bond Issuer وبين الدائنين Bond Holders، وتشمل بيانات هذه الوثيقة مثلاً:

- أ- سداد القرض.
 - ب- معدل الفائدة.
 - ت- شروط الاستدعاء.
 - ث- الأملاك الموضوعة رهناً.
 - ج- تحديد مسؤوليات القائم بإدارة الإصدار وخدمته (قد يكون أحد المصارف، أو أحد الأقسام داخل المنشأة).
 - ح- الشروط التي تقيد إدارة المنشأة، مثل: عدم السماح بإصدار ديون جديدة، قيود توزيعات الأرباح، و تحديد حجم معين من رأس المال العامل لخدمة السيولة ... الخ.
- ويجب الإفصاح عن هذه الشروط في القوائم المالية أو بملاحظات مرفقة، للوصول إلى فهم كامل للوضع المالي، وللنتائج التشغيلية للمنشأة. وعلى الرغم مما يبدو على أن هذه التعهدات تقدم حماية كافية لحامل السند طويل الأجل، إلا أن الكثير من حملة السندات يعانون من خسائر لا بأس بها عند إضافة ديون جديدة على بنية تمويل الشركة، وبالرغم من وجود نصوص واتفاقات لحماية حملة السندات إلا أن هذه النصوص تكتب بأسلوب قد يحتمل التفسيرات المختلفة.

ويمكن بيع كامل السندات المصدرة إلى بنوك الاستثمار التي تتصرف بدورها باعتباره وكيل بيع في عملية تسويق السندات، ووفقاً لهذه الإجراءات، يمكن لبنوك الاستثمار أن تغطي كامل الإصدار من خلال ضمان مبلغ محدد للشركة المصدرة، وبالتالي تتحمل بنوك الاستثمار مخاطر بيع السندات مقابل أي سعر يمكن أن تحصل عليه، أو يمكن لبنوك الاستثمار أن تبيع السندات المصدرة مقابل عمولة تخصم من مبلغ البيع المتحقق، كما يمكن أن تختار الشركة المصدرة أن تتولى بنفسها طرح السندات للاكتتاب من خلال بيع الإصدار مباشرة لمؤسسة كبيرة، مالية أو غير مالية، من دون مساعدة متعهد الإصدار.

أنواع السندات وتصنيفاتها Type and rating of bonds:

هناك العديد من أنواع السندات في الواقع العملي، تختلف فيما بينها وفقاً لأسس متنوعة، ونبين فيما يلي الأنواع الأكثر شيوعاً للسندات التي تصدرها منشآت الأعمال:

أولاً: السندات المضمونة والسندات غير المضمونة:

يكون السند مضموناً Secured bond من خلال دعمه بنوع من أنواع الرهون، وتكون سندات الرهن مضمونة بأحقيتها بأصول عقارية، وقد تكون السندات مضمونة بضمانات إضافية، قد يكون الضمان الإضافي أوراقاً مالية (أسهم، سندات) لشركة أخرى.

ومن ناحية أخرى، تدعى السندات التي تكون غير مدعومة برهن سندات غير مضمونة Unsecured أو Debenture bond، وهذا السندات بالإضافة إلى أنها غير مضمونة فإنها عالية المخاطرة، لذلك فهي تدفع معدل فائدة عالي، وتستخدم هذه السندات عادة لتمويل عملية شراء شركة بأموال مقترضة.

ثانياً: السندات ذات الأجل، السندات المتسلسلة، والسندات القابلة للاستدعاء: السند الصادر بتاريخ استحقاق واحد يسمى سناً ذا أجل Term Bond. والسندات المصدرة بتاريخ استحقاق متسلسلة (أي التي يتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات) تسمى السندات المتسلسلة Serial bonds. أما السندات القابلة للاستدعاء Callable Bonds، فتعطي الحق لمصدرها باستدعائها وسحبها من التداول قبل تاريخ استحقاقها إذا وجد أن من مصلحته ذلك، كما هو الحال عند انخفاض معدلات الفائدة في السوق عن الفائدة التي يدفعها على تلك السندات مع توافر المال اللازم لاستدعاء تلك السندات.

ثالثاً: السندات القابلة للتحويل، المضمونة بالبضائع، وسندات الخصم الكبير:

السندات القابلة للتحويل Convertible Bonds هي السندات التي يمكن تحويلها إلى أوراق مالية أخرى من الأوراق التي تصدرها المنشأة خلال فترة محددة بعد الإصدار. وعلى اعتبار أن عملية تحويل سندات إلى أسهم تمثل زيادة في رأس مال الشركة، فقد اشترط قانون الشركات في سورية رقم (3) لعام 2008 موافقة الهيئة العامة غير العادية على إصدار سندات القروض القابلة للتحويل، وورد في المادة (129) من القانون المذكور يجوز للشركة إصدار سندات قروض قابلة للتحويل إلى أسهم وفق الأحكام التالية:

أ- أن يتضمن قرار الهيئة غير العادية جميع القواعد والشروط التي يتم على أساسها تحويل سندات القرض إلى أسهم.

ب- أن يبدي مالك السند رغبته بالتحويل في المواعيد التي تنص عليها شروط الإصدار، وإذا لم يبدي رغبته خلال هذه المدة فقد حقه في التحويل.

أما السندات المضمونة بالبضائع Commodity backed bonds فهي سندات يمكن استردادها مقابل بضائع، مثل براميل من النفط، أطنان من الفحم، أو مقابل

أونصات من المعادن الثمينة. مثال على ذلك، أن تباع إحدى شركات التعدين إصدارين من السندات القابلة للاستدعاء إما مقابل \$1000 نقداً، أو مقابل 50 أونصة من الفضة، أي منها الأكبر قيمة بتاريخ الاستحقاق، علماً أنها تحمل معدل فائدة محدودة قدره 8.5%، وتتمثل المشكلة المحاسبية هنا في كيفية تقدير قيمة استحقاق تلك السندات (القيمة الاسمية) خصوصاً أن أسعار الفضة تتباين بين \$4 و \$40 للأونصة منذ الإصدار.

والسندات بخصم كبير Deep discount bonds هي سندات طويلة الأجل لا تحمل معدل فائدة، ويمكن أن تسمى سندات بفائدة صفر، وتباع هذه السندات بخصم، وتقدم لمشتريها مبلغ فائدة مدفوعة بكاملها بتاريخ الاستحقاق، مثال على ذلك، أن تقترض من البنك مبلغ 100000 ل.س. وتوقع على سند يستحق بعد مدة من الزمن بمبلغ 130000 ل.س.، وهنا يوجد خصم بمبلغ 30000 ل.س.، إذ على المستثمر أن يسدد بتاريخ الاستحقاق 130000 ل.س.

ثالثاً: السندات الاسمية والسندات لحاملها:

السندات الاسمية Registered Bonds هي السندات التي تصدر باسم مالكيها، وتتطلب لإتمام عملية البيع التنازل عن شهادة السند، وإصدار شهادة جديدة. ومن ناحية أخرى السندات بكيوبون أو لحاملها Bearer (Coupon) Bonds، هي السندات التي لا يسجل عليها اسم مالكيها، ويمكن تحويلها من مالك لآخر بالتسليم والاستلام.

رابعاً: سندات الدخل وسندات الإيرادات

سندات الدخل Income Bonds لا تدفع فائدة إلا إذا كانت الشركة المصدرة شركة رابحة. أما سندات الإيراد Revenue Bonds، فسميت هكذا لأن الفائدة عليها تدفع من مصادر إيراد محددة، غالباً ما تصدر من قبل المطارات، منشآت

المدارس، الهيئات الحكومية. وبالتالي فإن الفائدة على هذه السندات تدفع مع الإيرادات المتحققة من هذه المنشآت.

تقويم السندات المستحقة - خصم الإصدار، علاوة إصدار:

غالباً لا تتم عملية إصدار السندات وتسويقها للجمهور في وقت واحد، فقد يحتاج الأمر إلى مدة من الزمن، قد تصل إلى أسابيع، وأحياناً إلى أشهر. وعلى الرغم من أن شروط السندات توضع بشكل مدروس قبل طرحها للاكتتاب، ويطلب الأمر الحصول على موافقات (مثل موافقة الهيئة المشرفة على تداول الأوراق المالية)، وقد يتم اللجوء إلى ضامن أو متعهد لتصريف السندات، إلا أنه وخلال الفترة بين إصدار السندات والحصول على الموافقات اللازمة، وبين تاريخ تسويقها وطرحها في السوق، يمكن أن تحدث مجموعة من التغيرات التي تؤثر في سعر بيع السند وفي تسويقه، فقد تتغير الأوضاع المالية للمنشأة المصدرة، أو قد تحدث تغيرات في السوق المالية.

ويتم تحديد سعر بيع السندات استناداً للعديد من المحددات والمتغيرات، أبرزها: قوانين العرض والطلب للبائع والمشتري، المخاطر ذات العلاقة، وضع السوق، والوضع الاقتصادي. ويعتمد مجتمع الاستثمار على تقويم السندات على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الاستثمار في هذه السندات، حيث تتكون هذه القيمة من:

أ- مبلغ الفائدة النقدي المدفوع عن كل دورة.

ب- رأس مال السند (القيمة الاسمية).

ومعدل الفائدة المستخدم لحساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية هو معدل الفائدة التي يقدم عائدًا مقبولاً عن استثمار مكافئ أو معادل للمخاطر التي يتعرض لها مصدر السند (غالباً الفائدة السوقية). أما معدل الفائدة المكتوب وفق

شروط السند (تطبع على شهادة السند) تعرف على أنها فائدة اسمية، أو محددة، أو قسيمة (كوبون)، وتوضع هذه الفائدة من قبل مصدر السندات، ويعبر عنها بنسبة من القيمة الاسمية، أو قيمة استحقاق السند (مثلاً 9% أو 10%). وفي الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة المطبق من قبل مجتمع الاستثمار (المشترون) يختلف عن معدل الفائدة الموضوع، فإن القيمة الحالية للسندات المحسوبة من قبل المشتريين (وسعر الشراء الحالي) سوف تختلف قيمتها الاسمية.

والفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للسندات إما أن يكون خصم إصدار، أو علاوة إصدار، فعند بيع السندات بأقل من قيمتها الاسمية، فإنها تباع بخصم إصدار، أما إذا بيعت السندات بأعلى من قيمتها الاسمية، فعندها تباع بعلاوة إصدار.

ويسمى معدل الفائدة الذي يحققه حملة السندات العائد الفعال أو معدل السوق، وعند بيع السند بخصم، يكون العائد الفعال أعلى من العائد المحدد على السند. على عكس ذلك إذا بيعت السندات بعلاوة، يكون العائد الفعال أقل من العائد المحدد على السندات. ومن ناحية أخرى، تتأثر أسعار السند خلال المدة التي يكون فيها السند متداولاً بمتغيرات متعددة، أهمها معدل الفائدة السوقي. فالعلاقة بين معدل الفائدة السوقي وسعر السند علاقة عكسية، فكلما ارتفع معدل الفائدة السوقي انخفض سعر السند.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت سندات بقيمة 400000 ل.س بمعدل فائدة سنوية 10% تدفع سنوياً لمدة 6 سنوات، وفي تاريخ الإصدار كانت الفائدة في السوق على سندات مماثلة 12%.

في هذه الحالة يكون سعر إصدار قرض السندات يساوي مجموع القيمة الحالية لمبلغ القرض مضافاً إليه القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة الدورية.

1 - القيمة الحالية لمبلغ القرض:

تحتسب القيمة الحالية لمبلغ القرض من خلال استخدام معادلة القيمة الحالية لمبلغ واحد مخصوصاً بمعدل فائدة سوقي ولعدة دورات وهي:

$$\text{القيمة الحالية لمبلغ} = \frac{\text{المبلغ}}{(1 + \epsilon)^n} \times 1$$

حيث أن:

ع : معدل الفائدة .

ن : عدد دورات دفع الفائدة.

وبالتالي فالقيمة الحالية لقرض السندات في المثال السابق =

$$= \frac{1}{(1 + 0.12)^6} \times 200000 - 0.50663 \times 200000 = 101326 \text{ ل.س.}$$

$$2 - \text{القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = \text{الفائدة المدفوعة نقداً} \times \left[\frac{1}{(1 + \epsilon)^n} - 1 \right]$$

$$\text{القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة} = 20000 \times \left[\frac{1}{0.12} - \frac{1}{(1 + 0.12)^6} \right]$$

$$= 4.11141 \times 20000 = 82228.2 \text{ ل.س.}$$

وبالتالي فإن سعر إصدار السندات = $101326 + 82228.2 = 183554.2$.
ويمكن الوصول إلى النتيجة نفسها من خلال استخدام جداول القيمة الحالية:

	القيمة الحالية لمبلغ القرض: (200000 ل.س. $\times 0.50663$) (بالعودة لجدول القيمة الحالية لمبلغ واحد) الجدول (أ) نجد أن معامل القيمة الحالية لمعدل الفائدة 12% لمبلغ يستلم بعد ست سنوات هو 0.50663
101326 ل.س.	
	+ القيمة الحالية لجملة دفعات الفائدة: (بالعودة لجدول القيمة الحالية لجملة دفعات) الجدول (ب) نجد أن معامل القيمة الحالية لمعدل فائدة 12% لمبلغ يستلم دورياً لمدة 6 سنوات هو 4.11141 (3.69590×20000)
82228.2 ل.س.	
183554.2 ل.س.	القيمة الحالية للسندات (سعر بيع السندات)

من خلال دفع مبلغ 183544.2 ل.س. بتاريخ إصدار السندات، سيحقق المستثمر عائداً فعالاً قدره 12% خلال السنوات الست من عمر السندات، وسوف تتابع هذه السندات بخصم إصدار قدره 16445.8 ل.س. (200000 - 183554.2 ل.س.).

و غالباً ما يتم وضع السعر الذي تتابع به السندات نسبة مئوية من قيمتها الاسمية، مثلاً، عندما تتبيع المنشأة السند بـ 103%، فهذا يعني أن المنشأة حصلت على 103% من القيمة الاسمية للسندات (إذا كانت القيمة الاسمية للسندات 150000 ل.س. فستحصل المنشأة على 154500 ل.س.). وبالمقابل إذا كان سعر البيع 145500 ل.س. فإنه يمكن القول إن سعر السندات يمثل 97% من القيمة الاسمية.

وعندما تباع السندات بأقل من قيمتها الاسمية، ذلك يعني أن المستثمرين يطلبون معدل فائدة أعلى من المعدل المحدد على السند، بما يعني أن المستثمرين ليسوا راضين بمعدل الفائدة الموضوع لأنه يمكنهم الحصول على معدل فائدة أعلى على استثمارات بديلة بمخاطر مماثلة، كما أنه لا يمكنهم تغيير معدل الفائدة الموضوع، إلا أنهم يرفضون دفع القيمة الاسمية التي على السند، وبالتالي من خلال تغيير المبلغ المستثمر (المدفوع لشراء السند) يمكنهم تعديل معدل الفائدة الفعال.

ويستلم المستثمرون فائدة محددة محسوبة على أساس القيمة الاسمية، إلا أنهم يحققون معدل فائدة أعلى من المعدل الموضوع لأنهم يدفعون أقل من القيمة الاسمية التي على السند.

السندات المصدرة بالقيمة الاسمية بتاريخ الفائدة:

تصدر السندات في هذه الحالة بقيمتها الاسمية وبتاريخ الفائدة Bonds issued at par on interest date، حيث يتوافق تاريخ استحقاق الفائدة مع السنة المالية للمنشأة، مثلاً سندات مصدرة بقيمة اسمية في 1/1 وبفائدة سنوية، في هذه الحالة تستحق الفوائد في 12/31 كما تدفع في نفس التاريخ.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت في 2009/1/1 قرض سندات قيمته الاسمية 1000000 ل.س، يحمل فائدة معدلها السنوي 10%، مستحقة الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، ولمدة عشر سنين (علماً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو 10%).

تكون المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والفائدة كما يلي:

1 - إثبات إصدار السندات بقيمتها الاسمية:

2009/1/1		1000000
من حـ/ النقدية		
إلى حـ/ سندات القرض المستحقة	1000000	
إصدار سندات قرض بقيمتها الاسمية		

2- إثبات الدفعة النصف سنوية الأولى للفائدة⁽¹⁾:

تساوي هذه الدفعة $50000 = [12 \div 6 \times \%10 \times 1000000]$

2009/1/1		50000
من حـ/ مصروف الفائدة على السندات		
إلى حـ/ النقدية	50000	
إثبات مدفوعات الدفعة الأولى للفائدة		

3 - إثبات مصروف الفائدة المستحقة في 2009/12/31 (نهاية العام):

2009/12/31		50000
من حـ/ مصروف الفائدة على السندات		
إلى حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	50000	
إثبات استحقاق الدفعة الثانية من الفائدة على السندات		

ومن ثم إقفال مصروف الفائدة عن الفترة كلها على حـ/ ملخص الدخل:

2009/12/31		100000
من حـ/ ملخص الدخل		
إلى حـ/ مصروف الفائدة على السندات	100000	
تحميل إيرادات الدورة بمصروف الفائدة		

1- لا بد من الإشارة هنا إلى أنه يستحق على هذه الفوائد ضريبة تسمى ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة التي تحجز من المنبع وتُدفعها الشركة إلى الدوائر المالية ومقدارها 7.5 % من مبلغ الفائدة.

سندات القرض المصدرة بخصم أو علاوة إصدار بتاريخ الفائدة:

Bonds issued السندات المصدرة بخصم أو علاوة إصدار بتاريخ الفائدة

at discount or premium on interest date هي سندات مصدرة بسعر أقل أو أكثر من قيمتها الاسمية، حيث يكون معدل الفائدة الاسمي أكثر أو أقل من معدل الفائدة في السوق، وبالتالي يكون لدينا خصم إصدار أو علاوة إصدار يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية على أساس الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسندات. كما أن استحقاق الفائدة يتوافق مع السنة المالية للمنشأة، بحيث تستحق في نهاية الفترة المالية.

أولاً: إصدار السندات بخصم إصدار

يكون خصم الإصدار مساوياً للفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسندات، ويثبت عند إصدار السندات على أنه حساباً ذا طبيعة مدينة، بحيث يتم إثبات النقدية المتحصلة فقط من المقرضين.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت في 2009/1/1 سندات القرض بـ 94، علماً أن قيمتها الاسمية 500000 ل.س (94 % من 500000 ل.س). تحمل فائدة معدلها السنوي 10% مستحقة الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام ولمدة عشر سنوات (علماً أن معدل الفائدة السنوي في السوق عن السندات المماثلة هو 12%).

في هذه الحالة يكون سعر الإصدار 470000 ل.س (0.94×500000) ، بحيث أن المنشأة تستلم هذا المبلغ من المستثمرين، ويتم إثبات إصدار السندات بالقيد التالي:

2009/1/1		
من المذكورين		
حـ/ النقدية		470000
حـ/ خصم الإصدار		30000
إلى حـ/ سندات القرض المستحقة	500000	
إصدار السندات بخصم إصدار		

وبما أن لخصم الإصدار علاقة بالفائدة على السندات (حيث هي فائدة تحملها مصدر السند مسبقاً)، يتم استنفاد خصم الإصدار وتحمله على مصروف الفائدة على مدى الدورات التي يبقى فيها القرض متداولاً. وهناك طريقتان لاستنفاد خصم الإصدار، إما على أساس استنفاد مبلغ ثابت سنوياً من خصم الإصدار، أو ما يعرف بطريقة القسط الثابت، أو على أساس طريقة الفائدة الفعلية، وسنتعرض فيما يلي إلى طريقة القسط الثابت على أن نتعرض لطريقة الفائدة الفعلية لاحقاً.

وفق طريقة القسط الثابت لاستنفاد خصم الإصدار، يكون المبلغ المستنفذ من هذا الخصم ثابتاً سنوياً. ففي المثال السابق يبلغ خصم الإصدار 30000 ل.س. ومدة القرض عشر سنوات، بالتالي فإن المبلغ المستنفذ سنوياً يساوي 3000 ل.س. ويثبت ذلك محاسبياً من خلال القيد التالي:

2009/12/31		
من حـ/ مصروف الفائدة على سندات القرض		3000
إلى حـ/ خصم إصدار السندات	30000	
إثبات استنفاد خصم الإصدار وتحمله للفائدة		

في نهاية عام 2009 يكون رصيد خصم الإصدار 27000 ل.س. بعد إثبات المستنفذ من هذا الخصم عن عام 2009.

ويختلف المبلغ المستنفذ من خصم الإصدار إذا لم يكن هناك توافق بين تاريخ إصدار السندات، وتاريخ السنة المالية، بحيث يحمل على حـ/ ملخص الدخل ما يخص العام، فإذا فرضنا أن قرض السندات أصدر بتاريخ 2009/9/1 في هذه الحالة فإن المستنفذ من الخصم عن عام 2009 يبلغ 1000 ل.س (3000 × 12/4).

وفي هذه الحالة يتم إثبات مصروف فائدة مستحقة عن أربعة أشهر في 2009/12/31، وتساوي $500000 \times 0.09 \times 12/4 = 15000$ ل.س، ويتم إثبات مصروف الفائدة المستحقة والمستنفذ من خصم الإصدار (ما يخص عام 2009) كما يلي:

2009/12/31 من حـ/ الفائدة على السندات	16000	
إلى المذكورين حـ/ الفائدة المستحقة على السندات حـ/ خصم إصدار السندات تسجيل الفائدة المستحقة والمستنفذ من خصم الإصدار	15000 1000	
بتاريخه من حـ/ ملخص الدخل	16000	16000
إلى حـ/ الفائدة على السندات تحميل ملخص الدخل بمصروف الفائدة على السندات		

ثانياً: علاوة الإصدار

يكون لدينا علاوة إصدار عندما تصدر السندات بسعر أكثر من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة يكون معدل الفائدة الاسمي أكثر من معدل الفائدة في السوق. فإذا فرضنا أن المنشأة أصدرت السندات في المثال السابق بـ 104 (500000 × 104 %)، بمعدل فائدة اسمي 10 % تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، ولمدة 10 سنوات، علماً أن معدل الفائدة في السوق على سندات مماثلة يبلغ 8 %.

في هذه الحالة تستلم المنشأة من إصدار السندات 520000 ل.س (500000 × 1.04)، وتكون علاوة الإصدار تساوي 20000 ل.س (520000 - 500000).

وتكون القيود المحاسبية لإصدار السندات وإثبات مصروف الفائدة كما يلي:

2009/1/1	520000	
من حـ/النقدية		
إلى المذكورين		
حـ/سندات قرض مستحقة	500000	
حـ/علاوة إصدار سندات قرض	20000	
إثبات إصدار سندات قرض بـ 104%		

وفي 12/31 من كل عام من فترة قرض السندات، يتم إثبات استنفاد علاوة الإصدار بموجب القسط الثابت بمبلغ 2000 ل.س، كما يلي:

2009/12/31	2000	
من حـ/علاوة إصدار السندات		
إلى حـ/مصروف الفائدة على السندات	2000	
تسجيل استنفاد علاوة إصدار		

نلاحظ أن الفائدة على السندات تزداد بالمستنفذ من خصم الإصدار، وتتقص بالمستنفذ من علاوة الإصدار. وبعض السندات تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصدر بعد تاريخ محدد وبسعر محدد، وهكذا يمكن أن يكون لدى الشركة المصدرة فرصة لتخفيض ديونها، أو الحصول على مزايا فائدة أقل. وسواء أكانت السندات قابلة للاستدعاء أم غير قابلة للاستدعاء، فإنه يجب استنفاد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على مدى عمر القرض أي إلى تاريخ الاستحقاق لأن الاستدعاء المبكر ليس مؤكداً.

السندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة:

يتم دفع الفائدة على السندات بشكل نصف سنوي غالباً، ووفقاً لتواريخ محددة بعقد إصدار السندات. إلا أنه قد يتم إصدار السندات بتواريخ غير تواريخ استحقاق الفائدة، فتعرف عندئذ بالسندات المصدرة بين تواريخ استحقاق الفائدة Bonds issued between interest dates، مثلاً سندات تحمل تاريخ إصدار في 1/1، وتم بيعها في 4/1، بينما تستحق الفائدة في 1/1 و 7/1 من كل عام. وفي هذه الحالة سيقوم المقرض أو مصدر السندات بدفع الفائدة المستحقة من آخر تاريخ استحقاق بموجبه دفع الفائدة وحتى تاريخ الإصدار.

ويقوم مشتري السندات مسبقاً بدفع الجزء من الفائدة المستحق عن الفترة (الأشهر) المنقضية بين آخر تاريخ استحقاق بموجبه دفع الفائدة عن السندات و تاريخ بيعها، بحيث يحصل حملة السندات عند استحقاق الفائدة على مبلغ مستحق عن ستة أشهر. مثلاً إذا تم بيع السندات في 2009/4/1 بفائدة تدفع دورياً في 2009/1/1 و 2009/7/1، ففي 7/1 ستقوم المنشأة المصدرة بدفع فوائد عن ستة أشهر، إلا أن المدة الفعلية بين تاريخ السندات وتاريخ بيعها فعلياً هي 3 شهور (من 4/1 حتى 7/1)، وبالتالي يتم تحصيل الفائدة عن الثلاثة أشهر

الأولى من المشتري (من 1/1 حتى 4/1)، بحيث يدفع للمشتري في 7/1 فائدة عن ستة أشهر.

مثال: بفرض أن إحدى المنشآت أصدرت سندات قرض مؤرخة في 2009/1/1 تم طرحها وبيعها إلى الجمهور في 2009/6/1 بقيمتها الاسمية البالغة 400000 ل.س، ولمدة 5 سنوات، بفائدة سنوية 9 % تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام.

في هذه الحالة، وفي تاريخ إصدار السندات (6/1) يتم تحصيل فائدة عن خمسة أشهر من 2009/1/1 حتى 2009/6/1 وتبلغ $(12/5 \times 0.09 \times 400000) = 15000$ ل.س، ويتم إثبات إصدار السندات وتحصيل الفائدة مسبقاً كما يلي:

2009/6/1		
من حـ/ النقدية		415000
إلى المذكورين		
حـ/ سندات قرض مستحقة	400000	
حـ/ مصروف الفائدة على السندات	15000	
إصدار سندات قرض بالقيمة الاسمية بين تواريخ استحقاق الفائدة ⁽¹⁾ .		

وفي تاريخ استحقاق الفائدة 2009/7/1 سيحصل حملة السندات على فائدة عن ستة أشهر قدرها 18000 ل.س. ففي 2009/7/1 يتم إثبات دفع الفائدة لحملة السندات كما يلي:

(¹) ملاحظة : يمكن جعل حساب فائدة السندات المستحقة دائماً موجباً عن جعل حساب مصروف الفائدة على السندات دائراً.

2009/7/1		18000
من حـ/ مصروف الفائدة على السندات	18000	
إلى حـ/ النقدية		
إثبات مدفوعات الفائدة عن ستة أشهر		

وبناءً عليه رصيد مصروف الفائدة في 2009/7/1 يبلغ 3000 ل.س (18000 - 15000)، وهو مقدار مصروف الفائدة الذي تحمّلته المنشأة المصدرة (400000 × 0.09 × 12/1)، حيث يكون حـ/ مصروف الفائدة كما يلي:

حـ/ مصروف الفائدة على السندات

البيان	ل.س	البيان	ل.س
من حـ/ النقدية 6/1	15000	إلى حـ/ النقدية 7/1	18000
رصيد 2009/7/1	3000		
	18000		18000

تقوم المنشأة المصدرة بتحميل المبلغ 3000 ل.س باعتباره مصروف فائدة لإيراداتها عند إعداد حساباتها الختامية في 66/30 إذا كانت تعد حساباتها كل ستة أشهر بالقيد المحاسبي التالي:

3000 من حـ/ ملخص الدخل

3000

إلى حـ/ مصروف الفائدة على السندات

يحمل مصروف الفائدة الفعلي لإيرادات الشركة

وإذا تم إصدار سندات القرض بين تواريخ استحقاق الفائدة بخضم إصدار أو علاوة إصدار، يجب الأخذ بالحسبان استهلاك الخصم أو العلاوة من تاريخ بيع السندات، وليس من تاريخ إصداره.

بفرض أن السندات في المثال السابق أصدرت بـ 106 %، (علاوة الإصدار تساوي 24000 ل.س.)، ففي هذه الحالة يتم إثبات إصدار قرض السندات والفائدة المحصلة في 6/1/2009 كما يلي:

2009/6/1		439000
من حـ/ النقدية		
إلى المذكورين		
حـ/ سندات القرض المستحقة	400000	
حـ/ علاوة الإصدار للسندات	24000	
حـ/ مصروف الفائدة على السندات	15000	
إصدار سندات قرض بعلاوة بين تواريخ		
استحقاق الفائدة		

ويتم استنفاد علاوة الإصدار من تاريخ بيع السندات 2009/6/1 وليس من تاريخ إصدارها 2009/1/1، وبناءً عليه يكون مبلغ علاوة الإصدار المستنفذ عن شهر واحد 400 ل.س (بموجب القسط الثابت لاستنفاد العلاوة، القسط السنوي 4800 ل.س (24000 ÷ 5 سنوات)، بالتالي المستنفذ عن الفترة = $[(12/1) \times 4800]$.

إذا كانت الشركة تعد حساباتها الختامية في نهاية السنة يكون المبلغ المستنفذ من العلاوة 2800 ل.س [القسط السنوي 4800 ل.س × 7 شهور (من 5/1 حتى 12/31) ÷ 12]، ويكون القيد المحاسبي لاستنفاد العلاوة كما يلي:

2800	من حـ/ علاوة إصدار	
2800	إلى حـ/ الفائدة على سندات القرض	
	استنفاد علاوة إصدار عن سبعة أشهر خلال العام	
	الأول من عمر القرض	

أسلوب الفائدة الفعالة Effective interest method:

تعرضنا خلال الفقرات السابقة لاستنفاد خصم أو علاوة الإصدار بموجب طريقة القسط الثابت، حيث يتم توزيع مقدار العلاوة أو الخصم على فترات قرض السندات بشكل متساوٍ، إلا أنه هناك طريقة أخرى لاستنفاد علاوة أو خصم الإصدار تعرف بطريقة أو أسلوب الفائدة الفعالة، أو أسلوب القيمة الحالية.

ويأخذ أسلوب الفائدة الفعالة في حسابه نوعين من معدلات الفائدة، ونوعين من القيم لقرض السندات، فهو يأخذ بمعدل الفائدة الفعال أو معدل الفائدة في السوق إضافة إلى معدل الفائدة الاسمي، أو المعدل المحدد على متن السندات، كما يأخذ بالقيمة الاسمية للسندات إضافة إلى قيمتها التحويلية، كما يلي:

1 - حساب مصروف الفائدة على السندات التي تساوي حاصل ضرب القيمة التحويلية⁽¹⁾ للسندات في بداية الفترة الزمنية في الفائدة الفعالة (السوقية). بحيث أن:

مصروف الفائدة على السندات = القيمة التحويلية للسندات × معدل الفائدة الفعالة

2 - حساب الفائدة النقدية المدفوعة على السندات، والتي تساوي حاصل ضرب القيمة الاسمية للسندات بمعدل الفائدة الاسمي المحدد على متن السند، بحيث إن:

الفائدة المدفوعة نقداً = القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة الاسمي

3 - تحديد المستنفذ من العلاوة أو الخصم، على أساس الفرق بين مصروف الفائدة (التي كان يجب دفعها) مع مصروف الفائدة المدفوعة فعلاً، بحيث أن:

المستنفذ من الخصم أو العلاوة = مصروف الفائدة على السندات - الفائدة المدفوعة نقداً

1- تسمى أيضاً القيمة الدفترية، وهي تساوي المبلغ الاسمي ناقصاً أي مبلغ غير مستنفذ من خصم الإصدار، أو المبلغ الاسمي زائداً أي مبلغ غير مستنفذ من علاوة الإصدار.

يمكن توضيح عملية احتساب المستنفذ من العلاوة أو الخصم على الشكل التالي:

المبلغ المستنفذ من علاوة الإصدار أو من خصم الإصدار	الفائدة المدفوعة نقداً على السندات	ناقص	مصرفوف الفائدة على السندات
	القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة المسجل على قيد السند		الرصيد التحميلي للسندات في بداية كل فترة زمنية × معدل الفائدة الفعال

ويعد أسلوب الفائدة الفعالية أفضل من أسلوب القسط الثابت من أجل تحقيق مقابلة سليمة بين الإيرادات والمصروفات، فيؤدي أسلوب الفائدة الفعالية إلى خلق مصرفوف فائدة دوري يساوي نسبة ثابتة من القيمة التحميلية للسندات، حيث تمثل الفائدة المحسوب على أساسها هذا مصرفوف الفائدة المتكبدة فعلياً من قبل المقترض بتاريخ الإصدار.

إلا أنه يجب الأخذ بالحسبان، أن كلاً من أسلوب الفائدة الفعالية وأسلوب القسط الثابت يصلان إلى مبلغ إجمالي واحد لمصرفوف الفائدة خلال عمر السندات، وأن المبالغ السنوية لمصرفوف الفائدة على الغالب متماثلة، وعلى أية حال، عندما تكون المبالغ السنوية مختلفة كثيراً، فإن الأسلوب المطلوب بموجب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هو أسلوب الفائدة الفعالية.

أولاً: السندات المصدرة بخصم إصدار: Bond issued at discount

عند إصدار السندات بخصم إصدار يكون معدل الفائدة الاسمي المحدد على متن السند أقل من معدل الفائدة الفعال، وفي هذه الحالة يكون مصرفوف الفائدة المحسوب على أساس معدل الفائدة الفعالية، والمبلغ التحميلي أكبر من الفائدة المدفوعة نقداً، وبالتالي فإن مقدار المستنفذ من خصم الإصدار يساوي مصرفوف الفائدة مطروحاً منه الفائدة النقدية المدفوعة.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت سندات قرض بقيمة اسمية 600000 ل.س، تحمل معدل فائدة 10 %، تستحق الدفع مرتين في السنة في 1/1 و 7/1، والسندات مؤرخة في 2009/1/1، وتستحق الدفع في 2014/1/1، مع العلم أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات 12 % . وحيث إن معدل الفائدة الذي يطلبه المشترون أكبر من معدل الفائدة الاسمي لذلك دفعوا مبلغ 570496 ل.س. بالتالي فإن خصم الإصدار يساوي $600000 - 555840 = 44160$ ل.س.

يمكن احتساب مبلغ الخصم كما يلي:

600000	مبلغ استحقاق السندات (القيمة الاسمية للسندات) (1)
335040	القيمة الحالية لمبلغ قدره 600000 يستحق بعد خمس سنوات، بفائدة سنوية مركبة 12% تدفع بشكل نصف سنوي (الجدول أ) (6% لمدة 10 فترات) معامل القيمة الحالية لمبلغ واحد (0.5584×600000) (2)
220800	القيمة الحالية لمبلغ قدره (30000 ل.س) فائدة مستحقة بشكل نصف سنوي عن خمس سنوات (10 دورات) بمعدل فائدة سنوي مركبة 12% سنوياً (6% عن كل فترة). (الجدول ب) معامل القيمة الحالية لجملة دفعات (7.36×30000) (3)
555840	المبلغ المتحقق من بيع السندات (أو القيمة الحالية للسندات) $(2) + (1) = (4)$
44160	خصم إصدار السندات $(4) - (1) = (5)$

ويمكن إعداد جدول استيفاء الخصم على مدى خمس سنوات بفائدة 10% تدفع بشكل نصف سنوي ليحقق عائداً قدره 12%:

التاريخ	مبلغ الفائدة النقدي % 5	مصرف الفائدة التحميلي 6 %	المستنفذ من خصم الإصدار	المبلغ التحميلي
2009/1/1				555840
2009/7/1	^a 30000	^b 33350	^c 3350	^d 559190
2010/1/1	30000	33551	3551	562741
2010/7/1	30000	33764	3764	566505
12011/1	30000	33990	3990	570495
2011/7/1	30000	34230	4230	574725
2012/1/1	30000	33484	4484	579209
2012/7/1	30000	34753	4753	583962
2013/1/1	30000	35038	5038	589000
2013/7/1	30000	35340	5340	594340
2014/1/1	30000	35660	5660	600000
	300000	343160	44160	
$0.05 \times 600000 = a$		$30000 - 34229.76 = c$		
$0.06 \times 570496 = b$		$4229.76 + 570496 = d$		

ملاحظات على الحل:

- 1 - مبلغ الفائدة النقدي هو مقدار الفائدة المدفوعة على القيمة الاسمية للسندات، ويساوي معدل الفائدة الاسمي (10 % مرتين في السنة 5%) $\times$ القيمة الاسمية للسندات (600000 ل.س.).
- 2 - مصرف الفائدة الفعال أو الحقيقي يساوي معدل الفائدة الفعال 6% (12 % سنوياً لفائدة تدفع مرتين في السنة) $\times$ المبلغ التحميلي (القيمة الحالية للسندات مضافاً إليها مقدار المستنفذ من خصم الإصدار).

3 - في نهاية مدة القرض يجب أن يكون مقدار المستنفذ من خصم الإصدار مضافاً إلى المبلغ التحميلي للسندات مساوياً للقيمة الاسمية لقرض السندات. وتكون المعالجة المحاسبية لإصدار السندات وإثبات الفوائد عن السنة الأولى كما يلي:

أ - يتم إثبات إصدار السندات في 2009/1/1 من خلال القيد التالي:

2009/1/1		
من المذكورين		555840
حـ/ النقدية		44160
حـ/ خصم إصدار السندات	600000	
إلى حـ/ سندات القرض المستحقة		
إصدار سندات بخصم إصدار		

ب - إثبات الدفعة الأولى من الفائدة في 2009/7/1 مع الجزء المستنفذ من خصم الإصدار (من بيانات الجدول السابق):

2009/7/1		33350
من حـ/ مصروف الفائدة على السندات		
إلى المذكورين		
حـ/ النقدية	30000	
حـ/ خصم إصدار السندات	3350	
إثبات مدفوعات الفائدة عن الستة شهور الأولى مع		
المستنفذ من خصم الإصدار		

ج - إثبات الفوائد المستحقة والمستنفذ من الخصم في 2009/12/31:

2009/12/31		
من حـ/ مصروف الفائدة على السندات		33551
إلى المذكورين		
حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	30000	
حـ/ خصم الإصدار	3551	
إثبات الفائدة المستحقة مع الجزء المستنفذ من خصم الإصدار		

ويمكن استنفاد خصم الإصدار بموجب القسط الثابت، وفي هذه الحالة يبلغ الجزء المستنفذ سنوياً من خصم الإصدار 8832 (وكل ستة أشهر 1766.4) واستنفاد خصم الإصدار باتباع طريقة القسط الثابت يتم وفق ما يلي:

جدول استنفاد الخصم- بطريقة القسط الثابت- فائدة 10% تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عائداً قدره 12%:

المبلغ التحويلي للسندات	مصروف الفائدة	المستنفذ من الخصم	مبلغ الفائدة النقدي	التاريخ
555840				2009/1/1
^d 560256	^c 34416	^b 4416	^a 30000	2009/7/1
564672	34416	4416	30000	2010/1/1
569080	34416	4416	30000	2010/7/1
573504	34416	4416	30000	12011/1
577920	34416	4416	30000	2011/7/1
582336	34416	4416	30000	2012/1/1
586752	34416	4416	30000	2012/7/1

591168	34416	4416	30000	2013/1/1
595584	34416	4416	30000	2013/7/1
600000	34416	4416	30000	2014/1/1
	344160	44160	300000	
$4416 + 30000 = c$		$12 \div 6 \times \% 10 \times 600000 = A$		
$4416 + 555840 = d$		$10 \div 44160 = b$ دورات		

ثانياً: السندات المصدرة بعلاوة إصدار: **Bonds issued at premiums**
 وفق طريقة الفائدة الفعالة يتم احتساب مصروف الفائدة على المبلغ التحويلي
 للسندات على أساس معدل الفائدة الفعالة، وحساب الفائدة النقدية المدفوعة على
 أساس معدل الفائدة الاسمية على المبلغ الاسمي لقرض السندات، ويحدد المستنفذ
 من علاوة الإصدار بمقدار الفرق بين الفائدة النقدية ومصروف الفائدة.

مثال:

إذا فرضنا أن مشتري السندات المصدرة في المثال السابق قبلوا بمعدل فائدة 8
 %، وفي هذه الحالة يكون سعر إصدار السندات 648666 ل.س، أو علاوة
 إصدار قدرها 48666، تحسب حسب ما يلي:
 سعر إصدار السندات - القيمة الحالية للسندات = $600000 - 648666$
 طريقة حساب علاوة إصدار سندات القرض:

600000	- مبلغ استحقاق سندات القرض
405336	القيمة الحالية لمبلغ 600000 يستحق بعد خمس سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 8% تدفع مرتين في السنة (الجدول أ) معدل الفائدة 4% و- 10 فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو 0.67556 0.67556×600000
243330	- القيمة الحالية للفائدة 30000 ل.س تدفع بشكل نصف سنوي على مدى خمس سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 8% سنوياً (الجدول ب) (30000×8.111)
648666	القيمة الحالية للقرض
48666	علاوة الإصدار

ويمكن إعداد جدول استنفاد الخصم على مدى خمس سنوات بفائدة 10% تدفع بشكل نصف سنوي لتحقيق عائد قدره 8%:

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقدي	مصرف الفائدة	المستنفذ من العلاوة	المبلغ التحصيلي للسندات
2009/1/1	-	-	-	648666
2009/7/1	^a 30000	^b 25947	^c 4053	^d 644613
2010/1/1	30000	25785	4215	640397
2010/7/1	30000	25616	4384	636013
12011/1	30000	25441	4559	631454
2011/7/1	30000	25258	4742	626712

621780	4932	25068	30000	2012/1/1
616651	5129	24871	30000	2012/7/1
611317	5334	24666	30000	2013/1/1
605770	5547	24453	30000	2013/7/1
600000	5770	24230	30000	2014/1/1
$12 \div 6 \times \% 4 \times 648666 = b$		$12 \div 6 \times \% 5 \times 600000 = A$		
$4053 - 648666 = d$		$25947 - 30000 = c$		

المعالجة المحاسبية لإصدار السندات وإثبات الفوائد عن السنة الأولى:
من خلال بيانات الجدول السابق يمكن إعداد القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل
قيود إصدار سندات القرض والفائدة على السندات واستنفاد علاوة إصدار
السندات في السجلات المحاسبية، وذلك كما يلي:

1 - إثبات إصدار السندات:

2009/1/1	من حـ/ النقدية	648666
إلى المذكورين		
حـ/ سندات قرض مستحقة	600000	
حـ/ علاوة إصدار سندات قرض	48666	
إصدار سندات قرض بعلاوة إصدار		

2 - القيود المحاسبية لإثبات الدفعة الأولى للفائدة في 2009/7/1 واستنفاد
علاوة الإصدار:

2009/7/1		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة على السندات		25947
حـ/ علاوة إصدار السندات		4053
إلى حـ/ النقدية	30000	
إثبات سداد الفائدة واستنفاد علاوة إصدار السندات		

3 - القيود المحاسبية لإثبات الدفعة الثانية للفائدة المستحقة في 2009/12/31 واستنفاد علاوة الإصدار:

2009/12/31		
من المذكورين		
حـ/ مصروف الفائدة على السندات		25785
حـ/ علاوة إصدار السندات		4215
إلى حـ/ الفائدة المستحقة على السندات	30000	
إثبات الفائدة المستحقة واستنفاد علاوة إصدار السندات		

وفي 2009/12/31 يتم تحميل حـ/ ملخص الدخل بعبء الفائدة الحقيقي (مصروف الفائدة) عن عام 2009 (25785 + 25947):

2009/12/31		
من حـ/ ملخص الدخل		51732
إلى حـ/ الفائدة على السندات	51732	
إقفال مصروف الفائدة على السندات		

وبالتالي فإن مبلغ الفائدة المدفوعة نقداً يبلغ 60000 ل.س [0.1 × 600000]، دفع منها 30000 ل.س في 2009/7/1 و 30000 ل.س تدفع في 2010/1/1.

بالمقابل فإن مصروف الفائدة الحقيقي المحمل على حـ/ ملخص الدخل عن عام 2009 يبلغ 51732 ل.س، والفرق 8268 ل.س هو المستنفذ من علاوة الإصدار خلال عام 2009.

وبالتالي فإنه لا يتم تحميل علاوة الإصدار أو بشكل أكثر تحديداً المقدار المستنفذ من علاوة الإصدار خلال الفترة على حـ/ ملخص الدخل، إذ إن المنشأة مصدرة السندات كانت قد حصلت على علاوة الإصدار مسبقاً عند إصدار السندات، مقابل إصدار سندات بمعدل فائدة اسمية أقل من الفائدة الفعالة، وبناء عليه فإنه عند استنفاد علاوة الإصدار فإن المنشأة المصدرة تعيد (تدرجياً وبمقدار المبلغ المستنفذ من العلاوة) إلى حملة السندات ما كانت قد حصله منهم مسبقاً عند الإصدار.

ومن ناحية أخرى، وكما في حالة خصم الإصدار، يمكن استنفاد علاوة الإصدار بموجب طريقة القسط الثابت، حيث يبلغ المقدار المستنفذ سنوياً من علاوة الإصدار في المثال السابق 9733.2 ل.س (48666 ÷ 5 سنوات)، والمبلغ المستنفذ كل فترة (سنة أشهر) يبلغ 4866.6 ل.س، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي، حيث تبلغ الفائدة الاسمية 10 % (تدفع مرتين) لمدة 5 سنوات لتحقيق عائداً فعالاً قدره 8 %:

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	المستنفذ من العلاوة	مصروف الفائدة	المبلغ التحويلي للسندات
2009/1/1	-	-	-	648666
2009/7/1	^a 30000	^b 4866.6	^c 25133.4	^d 643799.4
2010/1/1	30000	4866.6	25133.4	638932.8
2010/7/1	30000	4866.6	25133.4	634066.2
12011/1	30000	4866.6	25133.4	629199.6

624333	25133.4	4866.6	30000	2011/7/1
619466.4	25133.4	4866.6	30000	2012/1/1
614599.8	25133.4	4866.6	30000	2012/7/1
609733.2	25133.4	4866.6	30000	2013/1/1
604866.6	25133.4	4866.6	30000	2013/7/1
600000	25133.4	4866.6	30000	2014/1/1
	251334	48666	600000	
$b = 48666 \div 10 \text{ دورات}$		$A = 600000 \times 10\% \times 6 \div 12$		
$d = 648666 - 4866.6$		$c = 30000 - 4866.6$		

أما بالنسبة إلى القيود اليومية المتعلقة بإصدار السندات، والفائدة على السندات، واستنفاد علاوة الإصدار، فلا تختلف عما هي عليه عند اتباع أسلوب الفائدة الفعالة، إنما الذي يختلف هو أرقام المستنفذ من العلاوة ومصرف الفائدة.

ثالثاً: الفائدة المستحقة (المتركمة) **Accruing interest**:

غالباً ما تتوافق تواريخ دفع الفائدة مع تواريخ القوائم المالية كما في الأمثلة التي تعرضنا لها سابقاً، إلا أنه قد لا يتفق تاريخ دفع الفائدة مع تاريخ القوائم المالية، كما لو أصدرت المنشأة سندات القرض في 2009/1/1 وقامت بإعداد قوائمها المالية في 2009/3/31، مع العلم أن الفائدة تدفع في 7/1 و 1/1 من كل عام. وفي هذه الحالة يتم تخصيص علاوة الإصدار وفقاً لعدد الأشهر للوصول إلى الفائدة المناسبة عن الفترة التي تعد عنها القوائم المالية، ويمكن بيان ذلك كما يلي باستخدام بيانات المثال السابق:

المستحق من الفائدة (300000×3÷6)	15000
المستنفذ من العلاوة (4053×3÷6)	(2026.5)
مصرف الفائدة (ثلاثة أشهر من 1/1 حتى 3/31)	12973.5

وتكون القيود المحاسبية لإثبات هذا الاستحقاق كما يلي:

2009/3/31		
من المذكورين		
حـ/مصرف الفائدة على السندات		12973.5
حـ/علاوة إصدار السندات		2026.5
إلى حـ الفائدة المستحقة على السندات	15000	
تسجيل الفائدة المستحقة عن ثلاثة أشهر كانون 2		
وشباط وإذار واستنفاد العلاوة		

ويكون احتساب استنفاد علاوة الإصدار أكثر سهولة وبساطة إذا تم استخدام طريقة القسط الثابت.

فإذا فرضنا أن السندات في المثال السابق أصدرت في 2009/1/1 بقيمة اسمية 600000 ل.س، وسعر إصدار 648666 ل.س، بما يعني أن علاوة الإصدار تبلغ 48666 ل.س، وبموجب القسط الثابت فإن مقدار الاستنفاد من العلاوة يساوي 4866.6 ل.س سنوياً، و 405.55 ل.س شهرياً (4866.6 ÷ 12).

ويمكن بيان المستنفذ من العلاوة خلال فترة قرض السندات (10 فترات) من خلال الجدول التالي على فرض أن السنة المالية للشركة تنتهي في 2/28 من كل عام:

التاريخ	مبلغ الفائدة المدفوع نقداً	مصرف الفائدة	المستنفذ من علاوة الإصدار	الرصيد التحويلي للقرض	
2009/1/1	-	-	-	648666	
1/1 لغاية 2009/03/31	^A 15000	^B 12973.32	^C 2026.68		نهاية السنة المالية
4/1 لغاية 2009/7/1	15000	12973.32	2026.68	^D 644612.64	تاريخ دفع الفائدة
7/1 لغاية 2009/12/31	^E 30000	^F 25784.51	^G 4215.49	^H 640397.15	تاريخ دفع الفائدة
1/1 لغاية 2010/3/31	15000	12807.94	219.06		
4/1 لغاية 2010/7/1	15000	12807.94	2192.06	636013.03	تاريخ دفع الفائدة
7/1 لغاية 2010/12/31	30000	25440.52	4559.48	631451.55	تاريخ دفع الفائدة
1/1 لغاية 2011/3/31	15000	25440.52	2370.93		
4/1 لغاية 2011/7/1	15000	1269.07	2370.93	626709.69	تاريخ دفع الفائدة
7/1 لغاية 2011/12/31	30000	25068.39	4931.61	621778.08	تاريخ دفع الفائدة
1/1 لغاية 2012/3/31	15000	12435.56	2564.44		
4/1 لغاية 2012/7/1	15000	12435.56	2564.44	616649.2	تاريخ دفع الفائدة
7/1 لغاية 2012/12/31	30000	24665.97	5334.03	611315.17	تاريخ دفع الفائدة
1/1 لغاية	15000	12226.3	2773.7		

					2013/3/31
تاريخ دفع الفائدة	605767.77	2773.7	12226.3	15000	4/1 لغاية 2013/7/1
	600,000	5769.28	24230.72	30000	7/1 لغاية 2013/12/31
$0.02 \times 648666 = b$			$0.025 \times 600000 = A$		
$C - 648666 = d$			$12973.32 - 15000 = c$		
$0.04 \times 644613 = F$			$0.04 \times 600000 = E$		
$G - D = H$			$F - E = G$		

القيود المحاسبية عن السنة الأولى من عمر السندات:

2009/3/31			
إلى حـ/ الفائدة المستحقة	من حـ/ مصروف الفائدة	15000	15000
احتساب الفائدة عن ثلاثة أشهر بتاريخه			
إلى حـ/ مصروف الفائدة	من حـ/ علاوة الإصدار	2026.68	2026.68
استنفاد العلاوة و تحميلها للفائدة بتاريخه			
إلى حـ/ مصروف الفائدة	من حـ/ ملخص الدخل	12973.32	12973.32
في 2009/7/1 تاريخ دفع الفائدة			
إلى حـ/ النقدية	من المذكورين	30000	
	حـ/ الفائدة المستحقة		15000
	حـ/ مصروف الفائدة		15000
دفع الفاتورة على السندات بتاريخه			
استنفاد العلاوة			
إلى حـ/ م. الفائدة على السندات	من حـ/ علاوة الإصدار	2026.68	2026.68

استنفاذ العلاوة			
في 2009/12/31			
إلى حـ/النقدية	من حـ/م.الفائدة	30000	30000
بتاريخه			
استنفاذ العلاوة			
إلى حـ/م.الفائدة على السندات	من حـ/ علاوة الإصدار	4215.49	4215.49
في 2010/3/31			
إلى حـ/الفائدة المستحقة	من حـ/م.الفائدة	15000	15000
بتاريخه			
إلى حـ/م.الفائدة	من حـ/ العلاوة	2192.06	2192.06
بتاريخه			
إلى حـ/م.الفائدة على السندات	من حـ/ملخص الدخل	51565.77	51565.77

يظهر حساب الفائدة في 2010/3/31 على الشكل التالي:

2009/7/1	2026.68	2009/7/1	15000
2009/12/31	4215.49	2009/12/31	30000
2010/3/31	2192.06	2010/3/31	15000
رصيد	51565.77		
	60000		60000

تصنيف علاوة الإصدار وخصم الإصدار:

لا يعد خصم إصدار السندات من أصول المنشأة لأنها لا تقدم أي منفعة اقتصادية مستقبلية، فالمنشأة تستخدم الأموال المقترضة، وفي مقابل ذلك تدفع فائدة. فخصم الإصدار يعني أن الشركة تقترض أموالاً بأقل من القيمة الاسمية

التي ستدفعها بتاريخ استحقاق السندات، لذلك فهي تتحمل معدل فائدة (حقيقي) أعلى من المعدل المحدد على متن المستند. ومن المفهوم أن خصم إصدار السندات هي عملية حساب تقويم للالتزام، ذلك يعني أنه تخفيض من المبلغ الاسمي، أو مبلغ الاستحقاق للالتزام ذي العلاقة، ويعود هذا الالتزام إلى ما يسمى حساب مقابل "Contra account".

ومن ناحية أخرى، لا توجد علاوة إصدار السندات بشكل منفصل عن الدين ذي العلاقة، حيث ينتج عن ذلك مصروف فائدة أقل لأن المبلغ المتراكم من الاقتراض يتجاوز المبلغ الاسمي، أو مبلغ استحقاق الدين. كما أنه من المعروف أن علاوة إصدار السندات هي حساب تقويم للالتزام، حيث يعني ذلك أن العلاوة تضاف إلى المبلغ الاسمي أو مبلغ استحقاق الالتزام ذي العلاقة. يعود هذا الحساب إلى ما يسمى حساب ملحق "Adjunct Account". بالنتيجة تطلب مهنة المحاسبة أن يتم التقرير عن علاوة الإصدار أو خصم الإصدار كإضافة مباشرة أو تخفيض مباشر للقيمة الاسمية لقرض السندات.

تكلفة إصدار السندات Cost of issuing bonds :

يتطلب إصدار السندات حدوث تكاليف طباعة وزخرفة، أجور محاسبة وقانونية، عمولات، تكاليف إعلان ودعاية، أعباء أخرى مماثلة. واستناداً لرأي هيئة المبادئ المحاسبية رقم 20 يجب جعل حساب أعباء مؤجلة (Deferred charge) (أصول) مديناً بتكلفة إصدار السندات غير المستنفذة على مدى عمر الدين، بأسلوب مماثل للأسلوب المستخدم في استنفاد خصم إصدار السندات. وعلى أية حال ترى هيئة معايير المحاسبة المالية FASB بقائمة مفاهيمها رقم 3 أن يتم معالجة تكلفة إصدار الدين إما مصروف أو تخفيضاً من الدين ذي العلاقة. ولا تعدّ تكلفة إصدار الدين أصلاً لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية، حيث تؤدي تكلفة إصدار الدين إلى تخفيض العائد المتراكم من الدين المصدر، وزيادة

معدل الفائدة الفعال، وبالتالي يمكن معالجتها بنفس أسلوب معالجة خصم الإصدار غير المستنفذ، أي معالجة تكلفة إصدار الدين باعتباره عبئاً مؤجلاً وأن يتم استنفاده على مدى عمر الدين.

مثال:

نفترض أن إحدى الشركات المساهمة باعت قرض سندات 2000000 ل.س. 10 سنوات بمبلغ 2079500 ل.س. في 2009/1/1 (وهو أيضاً تاريخ إصدار الدين). تكلفة إصدار الدين كانت 24500 ل.س. وتكون القيود المحاسبية في 2009/1/1 وفي 2009/12/31 لإصدار الدين واستنفاد تكلفة إصدار الدين على الشكل التالي:

2009/1/1		
من المذكورين		2055000
من حـ/ النقدية		24500
حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذة		
إلى المذكورين		
حـ/ قرض السندات.	2000000	
حـ/ علاوة إصدار السندات	79500	
إثبات إصدار السندات		
2009/12/31		
من حـ/ تكلفة إصدار السندات		2450
إلى حـ/ تكلفة إصدار السندات غير	2450	
مستنفذة		
استنفاد تكلفة إصدار سندات عن سنة باستخدام		
أسلوب القسط الثابت		

حيث إنه من المفترض استنفاد تكلفة إصدار السندات وفق أسلوب الفائدة الفعالة، إلا أنه يتم استخدام أسلوب القسط الثابت عموماً لأنه أسلوب أسهل ولا يؤدي إلى اختلاف كبير في النتائج.

سندات الخزينة Treasury bonds:

سندات الخزينة هي السندات التي تقوم الشركة بإعادة شرائها أو استحوادها، ومن ثم تقوم بإلغائها. ويتم عرض هذه السندات في الميزانية بقيمتها الاسمية مطروحة من قيمة الأسهم المصدرة، وعندما يتم بيعها أو إلغائها يكون حـ/ سندات الخزينة دائناً بقيمة السندات المباعة أو الملغاة.

إطفاء قرض السندات أو سدادها:

يعرف إطفاء الديون بعملية سدادها أو تصفيتيها Extinguishments of Debts، وإطفاء السندات هو سداد قيمتها لأصحابها. ويختلف الوضع بين حالة الاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ استحقاقها، وحالة استدعاء السندات قبل تاريخ استحقاقها.

فإذا احتفظت المنشأة بالسندات حتى تاريخ استحقاقها، فإنها لا تحقق أية مكاسب أو خسائر، إذ يتم إطفاء علاوة أو خصم الإصدار أو تكاليف إصدار السندات - كما لاحظنا سابقاً - خلال فترة قرض السندات. وبناء عليه، فإن القيمة الاسمية للسندات (القيمة الدفترية) في تاريخ الاستحقاق ستكون مساوية لقيمتها السوقية في تلك المدة. أما إذا تم إطفاء أو سداد قرض السندات قبل تاريخ استحقاقه، فإن المنشأة قد تحقق خسائر أو مكاسب نتيجة ذلك، من خلال مقارنة سعر الاستحواذ مع صافي المبلغ التحويلي للسندات.

وسعر الاستحواذ أو إعادة الاستحواذ "Reacquisition Price" هنا هو المبلغ المدفوع لسداد القرض، بما فيه أية علاوة استدعاء (إذا وجدت)، أو مصاريف إعادة استحواد. وفي أي تاريخ محدد، فإن المبلغ التحويلي للسندات هو المبلغ

المستحق الدفع بتاريخ السداد معدلاً بعلاوة الإصدار أو خصم الإصدار، وبتكلفة الإصدار غير المستنفذة. وتعد أية زيادة في صافي المبلغ التحميلي عن سعر إعادة الاستحواذ بمثابة مكاسب ناتجة عن تصفية الدين، أما إذا كان سعر إعادة الاستحواذ أكبر من صافي المبلغ التحميلي للسندات، فإن مقدار الفرق في هذه الحالة يعدّ سائر ناتجة عن تصفية الدين. وعند حدوث الاستحواذ، يجب استنفاد علاوة أو خصم الإصدار وأية تكاليف إصدار غير مستنفذة بعد.

مثال:

أصدرت إحدى الشركات قرض سندات في 2006/1/1 قيمته الاسمية 1000000 ل.س، بـ 96%، يستحق بعد عشر سنوات، تكلفة إصداره 30000 ل.س. وبعد ست سنوات، تم استدعاء الإصدار كاملاً بسعر 100 %، حيث تم تصفية الدين.

تحتسب المكسب أو الخسارة الناتجة من استدعاء (تصفية الدين) على الشكل التالي (بافتراض تم استخدام القسط الثابت في عملية الاستنفاد للسهولة):

1000000		سعر إعادة الاستحواذ $(100\% \times 1000000)$
		يطرح: صافي المبلغ التحميلي للسندات المستحقة:
	1000000	القيمة الاسمية
	(16000)	خصم إصدار غير مستنفذ $(10 \div 4 \times 40000)$
	(12000)	تكلفة إصدار غير مستنفذة $(10 \div 4 \times 30000)$
<u>972000</u>		= صافي المبلغ التحميلي للسندات
<u>28000</u>		خسارة استدعاء السندات

- 1- هناك نوعان من الإطفاء (تصفية الدين) لا يتم التقرير عنهما على أنها عناصر استثنائية "Extraordinary"
 أ- المكسب والخسارة الناتجة من اتفاقيات التحويل، وهي جزء من عقد الدين الأساسي. ب- المكسب والخسارة الناتجة من شراء دين نقداً تحقيقاً لمتطلبات صندوق استهلاك الدين حالياً أم مستقبلاً.

فقد حققت الشركة خسائر نظراً إلى أن سعر إعادة الاستحواذ أكبر من صافي المبلغ التحميلي للسندات. وتكون قيود الإثبات المحاسبي لذلك كما يلي:

من المذكورين		
حـ/ سندات القرض		1000000
حـ/ خسارة استدعاء السندات (غير عادية)		28000
إلى المذكورين		
حـ/ النقدية	1000000	
حـ/ خصم إصدار السندات غير مستنفذ	16000	
حـ/ تكلفة إصدار السندات غير مستنفذ	12000	
إثبات استدعاء سندات وإلغائها		

ولا يختلف الوضع كثيراً عن حالة السندات المصدرة بعلاوة إصدار، بفرض أن ذلك السند مصدر بسعر إصدار 104%، وتم استدعاء تلك السندات بعد ست سنوات أيضاً بسعر استدعاء 100% يتم حساب المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الاستدعاء كما يلي:

1000000		سعر إعادة الاستحواذ
		المبلغ التحميلي للسندات المستحوذ عليها:
	1000000	القيمة الاسمية للسنوات المستحوذة
	16000	علاوة إصدار غير مستنفذة $(10 \div 4 \times 40000)$
	(12000)	-تكلفة إصدار غير مستنفذة $(16000 \times 20 \div 12)$
1004000		القيمة التحميلية للسندات المستحوذة
4000		مكاسب الاستدعاء

و القيود المحاسبية لإستدعاء السندات المصدرة بعلاوة إصدار هي:

إلى المذكورين	من المذكورين		
حـ/النقدية	حـ/قرض السندات	1000000	1000000
حـ/تكلفة إصدار غير مستنفذة	حـ/علاوة إصدار غير مستنفذة	12000	16000
حـ/مكسب استدعاء السندات		4000	

وعند استدعاء السندات، إما أن تقوم المنشأة باستدعاء هذه السندات وتصفية الدين، أو أن تقوم باستبدال السندات وبإعادة إصدار سندات جديدة تحمل معدل فائدة أقل من معدل فائدة السندات المستدعاة، وتسمى هذه الحالة الأخيرة إعادة تمويل "Refunding". وفي جميع الحالات، فإنه يجب على المنشأة الاعتراف بمكاسب الاستدعاء أو خسائره على أساس الفرق بين سعر الاستدعاء والمبلغ التحميلي للسندات المستدعاة، باعتبارها خسارة أو دخلاً في الفترة التي حصل فيها الاستدعاء، وأن يصنّف على أنه عنصر غير عادي (ضمن العمليات غير المستمرة).

ويتم التقرير عن مكاسب الاستدعاء وخسائره ضمن العناصر الاستثنائية (غير العادية) حتى يمكن لقارئ القوائم المالية تقدير أهميتهما، ويجب الإفصاح عما يلي:

- وصف عمليات الإطفاء (تصفية الدين)، بما فيها مصادر أي أموال مستخدمة لإطفاء الدين إذا كان تحديد مصادر الإطفاء ممكناً.
- أثر ضريبة الدخل في الفترة التي تم فيها الإطفاء (تصفية الدين).
- حصة كل سهم من المكاسب أو الخسائر، صافية من الضريبة ذات العلاقة.

السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة:

السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة Serial bonds هي السندات التي سيتم سداد أصل الدين الناشئ بسببها على دفعات يستحق كل منها في تاريخ استحقاق. مثلاً إذا أصدرت المنشأة سندات قيمتها الاسمية 500000 ل.س، تحمل فائدة اسمية 10 %، لتحقق فائدة فعالة 12% تدفع في 1/1 من كل عام، وتستحق السداد على ثلاث دفعات، فتستحق الدفعة الأولى البالغة 200000 ل.س بعد ثلاث سنوات، والدفعة الثانية البالغة 200000 ل.س بعد أربع سنوات، والدفعة الثالثة والأخيرة بعد خمس سنوات.

في مثل هذه الحالات، لا تختلف المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والفائدة على السندات واستيفاء خصم الإصدار أو علاوته عما هو متبع بالنسبة إلى السندات التي تستحق دفعة واحدة. إلا أنه يؤخذ بعين الاعتبار تحديد سعر الإصدار على أساس القيمة الحالية لمجموع دفعات قرض السندات ذات تواريخ الاستحقاق المختلفة، فبالنظر إلى المثال السابق تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

1 - تحديد سعر الإصدار:

سعر الإصدار لقرض السندات يساوي مجموع القيمة الحالية للدفعات ذوات تاريخ الاستحقاق المتسلسل المختلف، كما يلي:

أ - سعر إصدار الدفعة الأولى البالغة 200000 ل.س التي تستحق بعد ثلاث سنوات:

142356	القيمة الحالية لمبلغ 200000 يستحق بعد ثلاث سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 12% تدفع مرة في السنة (الجدول 2) معدل الفائدة 12% ولـ 3 فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو 0.71178 0.71178×200000
48040	القيمة الحالية للفائدة 20000 ل.س تدفع سنوياً على مدى ثلاث سنوات لتحقيق عائداً فعالاً قدره 12% سنوياً (الجدول 4) (2.402×20000)
190396	القيمة الحالية للدفعة الأولى

ب - سعر إصدار الدفعة الثانية البالغة 200000 ل.س التي تستحق بعد أربع سنوات:

127100	القيمة الحالية لمبلغ 200000 يستحق بعد أربع سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 12% تدفع مرة في السنة (الجدول 2) معدل الفائدة 12% ولـ 5 فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو 0.6355 0.6355×200000
60746	القيمة الحالية للفائدة 20000 ل.س تدفع سنوياً على مدى أربع سنوات لتحقيق عائداً فعالاً قدره 12% سنوياً (الجدول 4) (3.0373×20000)
187846	القيمة الحالية للدفعة الثانية

ت - سعر إصدار الدفعة الثالثة البالغة 100000 ل.س التي تستحق بعد خمس سنوات:

	القيمة الحالية لمبلغ 100000 يستحق بعد خمس سنوات مخصومة بمعدل فائدة فعال 12% تدفع مرة في السنة (الجدول 2) معدل الفائدة 12% و 10 فترات) معامل القيمة الحالية المناسب هو 0.567 0.567×100000
56740	
	القيمة الحالية للفائدة 10000 ل.س تدفع سنوياً على مدى عشر سنوات لتحقيق عائداً فعالاً قدره 12% سنوياً (الجدول 4) (3.605×10000)
36050	
92790	القيمة الحالية للدفعة الثالثة

وبناءً عليه، فإن سعر إصدار السندات يساوي مجموع القيمة الحالية لدفعات
القرض المتسلسلة والمختلفة كما يلي:

190396	القيمة الحالية للدفعة الأولى
187846	القيمة الحالية للدفعة الثانية
92790	القيمة الحالية للدفعة الثالثة
471032	سعر إصدار السندات

خصم الإصدار = $500000 - 471032 = 28968$ ل.س.

استنفاد علاوة وخصم الإصدار :

عند استنفاد خصم الإصدار أو علاوته ، هناك أسلوبان أسلوب القسط الثابت
وأسلوب الفائدة الفعالة:

1 - أسلوب القسط الثابت:

كما نعلم، حسب أسلوب القسط الثابت يتم استنفاد علاوة الإصدار أو خصمه من
خلال قسمة علاوة الإصدار الخاص بكل جزء من السندات أو خصمه على عدد

فترات الفائدة الخاصة به، ثم يتم تحديد المستنفذ من خصم الإصدار لكل مدة بناءً على ذلك.

حسب مثالنا السابق يتم تحديد خصم الإصدار المستنفذ لكل مدة فائدة عن الجزء الأول، من خلال تحديد خصم إصدار الجزء الأول أولاً، ومن ثم تقسيمه على عدد دورات الفائدة على الشكل التالي:

خصم إصدار الدفعة الأولى (الإصدار الأول) =

$$200000 - 190396 = 9604 \text{ ل.س.}$$

المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة ثلاث سنوات) =

$$9604 \div 3 = 3201.3 \text{ ل.س.}$$

ويتم تحديد المستنفذ من الدفعة الثانية والثالثة كل سنة بنفس الطريقة مع الأخذ بالحسبان عدد سنوات كل دفعة، مثلاً يمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار المتعلق بالدفعة الثانية كل سنة كما يلي:

$$\text{خصم إصدار الدفعة الثانية (الإصدار الثاني)} = 200000 - 187846 = 12154$$

المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة أربع سنوات) =

$$12154 \div 4 = 3038.5$$

ويمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار المتعلق بالدفعة الثالثة كل سنة كما يلي:

$$\text{خصم إصدار الدفعة الثانية (الإصدار الثاني)} = 100000 - 92790 = 7210$$

المستنفذ من خصم الإصدار كل سنة (لمدة خمس سنوات) =

$$7210 \div 5 = 1442$$

وبموجب القسط الثابت يكون المستنفذ من خصم الإصدار متساوياً من سنة لأخرى، مع الأخذ بالحسبان عدد الفترات لكل دفعة، فيمكن تحديد المستنفذ من

خصم الإصدار عن كل سنة من السنوات الثلاث الأولى (حتى انتهاء الدفعة الأولى) كما يلي:

3201.3	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الأولى
3038.5	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
1442	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
7681.8	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الأولى و الثانية و الثالثة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال السنة الرابعة يساوي:

3038.5	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
1442	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
4480.5	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال السنة الخامسة والأخيرة يساوي:

1442	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
1442	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة

بناءً عليه، يمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار خلال سنوات القرض كما يلي:

7681.8	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الأولى
7681.8	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثانية
7681.8	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثالثة
4480.5	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة
1442	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة
28968	إجمالي المستنفذ من خصم الإصدار

وإذا لم تكن علاوة الإصدار أو خصمه مخصصة على أجزاء الإصدار كما هو في مثالنا السابق، وكانت محددة باعتبارها مبلغاً إجمالياً لقرض السندات ككل. في هذه الحالة يتم تحديد نصيب كل دفعة (جزء) من علاوة الإصدار أو خصمه بطريقة تقريبية، وذلك على أساس نسبة القيم الاسمية للدفعة مرجحة بالمدة الزمنية.

ففي المثال السابق بلغ خصم الإصدار 28968 ل.س، يتم توزيعه هذا الخصم على كل دفعة من الدفعات الثلاث مرجحة بالمدة الزمنية كما يلي:

1 - الدفعة الأولى مرجحة بالمدة الزمنية (أي بعدد فترات الفائدة من تاريخ استحقاق الدفعة الأولى):

$$= 200000 \times 3 \text{ فترات} = 600000 \text{ ل.س.}$$

2 - الدفعة الثانية مرجحة بالمدة (أربع دورات فائدة) =

$$4 \times 200000 = 800000 \text{ ل.س.}$$

3 - الدفعة الثالثة مرجحة بالمدة (خمس سنوات) = $5 \times 100000 = 500000$

حساب نصيب إجمالي الدفعات مرجحة بالمدة الزمنية لكل منها، حيث بلغ إجمالي الدفعات مرجحاً بالمدة الزمنية 1900000 ل.س (600000 + 800000 + 500000).

$\text{نصيب الدفعة الأولى من خصم الإصدار} = \frac{600000}{1900000} \times 28968 = 9148$

ووفقاً لطريقة القسط الثابت، فإن المستفد سنوياً من هذا الخصم الخاص بالدفعة الأولى = $9148 \div 3 \text{ سنوات} = 3049 \text{ ل.س.}$

$\text{نصيب الدفعة الثانية من خصم الإصدار} = \frac{800000}{1900000} \times 28968 = 12197$

ووفقاً لطريقة القسط الثابت، فإن المستنفذ سنوياً من هذا الخصم الخاص بالدفعة الثانية = $12197 \div 4$ سنوات = 3049 ل.س.

500000
نصيب الدفعة الثالثة من خصم الإصدار = $28968 \times \frac{7623}{1900000}$

ووفقاً لطريقة القسط الثابت، فإن المستنفذ سنوياً من هذا الخصم الخاص بالدفعة الثالثة = $7623 \div 5$ سنوات = 1525 ل.س.

وبناءً على ذلك، فإن المستنفذ من خصم الإصدار في نهاية السنة الأولى يحسب على الشكل التالي:

3049	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الأولى
3049	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
1525	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
7623	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال السنة الرابعة يساوي:

3049	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثانية
1525	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
4574	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة

ويكون المستنفذ من خصم الإصدار خلال الخامسة والأخيرة يساوي:

1525	المستنفذ من خصم إصدار الدفعة الثالثة
1525	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة

بناءً عليه، يمكن تحديد المستنفذ من خصم الإصدار خلال سنوات القرض كما يلي:

7623	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الأولى
7623	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثانية
7623	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الثالثة
4574	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الرابعة
1525	المستنفذ من خصم الإصدار للسنة الخامسة
28968	إجمالي المستنفذ من خصم الإصدار

أما بالنسبة للقيود المتعلقة بالفوائد واستنفاد خصم الإصدار أو علاوته لا تختلف عن القيود التي مررت معنا، كما أنه يتم إجراء قيود لرد السندات التي حل تاريخ استحقاقها وذلك كما يلي:

من حـ/ سندات القرض		
إلى حـ/ حملة السندات		
من حـ/ حملة السندات		
إلى حـ/ النقدية		
إثبات سداد قيمة السندات		

أو يمكن أن تتم ب قيد محاسبي واحد كما يلي:

من حـ/ سندات القرض		
إلى حـ/ النقدية		
إثبات سداد قيمة السندات		

2 - طريقة الفائدة الفعالة (المبسطة):

يتم إعداد جدول لاحتساب المستنفذ من علاوة الإصدار أو خصمه بنفس الطريقة السابق اتباعها، مع فارق واحد حيث تم تخفيض القيمة الدفترية للسندات بالقيمة الاسمية للسندات التي حل تاريخ استحقاقها. وفيما يلي جدول استنفاد خصم الإصدار وفقاً لطريقة الفائدة الفعالة:

جدول استنفاد خصم إصدار السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة طبقاً لطريقة الفائدة الفعالة

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	الفائدة الفعالة	المستنفذ من خصم الإصدار	رصيد خصم الإصدار	قيمة السندات المستردة	القيمة الدفترية للسندات
تاريخ الإصدار	-	-	-	28968	-	471032
نهاية السنة الأولى	50000 (أ)	56524 (ب)	6524 (ج)	22444 (د)	-	477556 (هـ)
نهاية السنة الثانية	50000	57307	7307	15137	-	484863
نهاية السنة الثالثة	50000	58184	8184	6953	200000	293047 (و)
نهاية السنة الرابعة	30000	35166	5166	1787	200000	98213
نهاية السنة الخامسة	<u>10000</u>	<u>11786</u>	<u>11786</u>	صفر	<u>100.000</u>	صفر
	190000	218967	28967		500000	
(أ) 500000 ل.س × 0.10		(ب) 471032 ل.س × 0.12		(ج) 56524 - 50000		
(د) 28968 - 6524		(هـ) 471032 + 6524		(و) 484863 - 200000 + 8184		

القيود المحاسبية المتعلقة بالفائدة على السندات واستنفاد خصم الإصدار ورد
السندات خلال عمر القرض:

56524	من حـ/ الفائدة على السندات بنهاية السنة الأولى 12/31	إلى المذكورين حـ/ النقدية حـ/ خصم الإصدار إثبات الفائدة المدفوعة نقداً عن السندات والمستنفذ من خصم الإصدار	50000 6524
56524	من حـ/ ملخص الدخل بتاريخه	إلى حـ/ الفائدة على السندات تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات	56524
57307	من حـ/ الفائدة على السندات بنهاية السنة الثانية	إلى المذكورين حـ/ النقدية حـ/ خصم الإصدار إثبات الفائدة المدفوعة نقداً على المدفوعة نقداً والمستنفذ من خصم الإصدار	50000 7307

بتاريخه من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ الفائدة على السندات تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات	57307	57307
بنهاية السنة الثالثة من حـ/ الفائدة على السندات إلى المذكورين حـ/ النقدية حـ/ خصم الإصدار إثبات الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستفد من خصم الإصدار	50000 8184	58184
بتاريخه من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ الفائدة على السندات تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات	58184	58184

سداد الدفعة الأولى من القرض:

بتاريخه من حـ/ قرض السندات إلى حـ/ حملة السندات إثبات المستحق استرداده من السندات لحملة السندات	300000 300000	300000
--	------------------	--------

بتاريخه		300000
من حـ/ حملة السندات		
إلى حـ/ النقدية	300000	
سداد قيمة السندات المستردة حملة السندات		

ويمكن إثبات سداد المستحق من قرض السندات بقرينة واحد كما يلي:

من حـ/ قرض السندات		300000
إلى حـ/ النقدية	300000	
بنهاية السنة الرابعة		35166
من حـ/ الفائدة على السندات		
إلى المذكورين		
حـ/ النقدية	30000	
حـ/ خصم الإصدار	5166	
تسجيل الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستنفذ		
من خصم الإصدار		
بتاريخه		35166
من حـ/ ملخص الدخل		
إلى حـ/ الفائدة على السندات	35166	
تحميل ملخص بالفائدة الحقيقية على السندات		

بتاريخه من حـ/ قرض السندات إلى حـ/ حملة السندات تسجيل المستحق استرداده من السندات المتسلسلة لصالح حملة السندات	200000	200000
من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ النقدية سداد المستحق استرداده من السندات لحملة السندات	200000	200000
بنهاية السنة الخامسة من حـ/ الفائدة على السندات إلى المذكورين حـ/ النقدية حـ/ خصم الإصدار إثبات الفائدة على السندات المدفوعة نقداً والمستفد من خصم الإصدار	10000 1786	11786
بتاريخه من حـ/ الأرباح والخسائر أو ملخص الدخل إلى حـ/ الفائدة على السندات تحميل ملخص الدخل بالفائدة الحقيقية على السندات	11786	11786

بتاريخه من حـ/ قرض السندات إلى حـ/ حملة السندات إثبات الدفعة الأخيرة من قرض السندات لصالح حملة السندات	100000	100000
بتاريخه من حـ/ حملة السندات إلى حـ/ النقدية سداد المستحق لحملة السندات من الدفعة الأخيرة	100000	100000

نلاحظ أنه يمكن دمج القيدتين السابقين المتعلقين باسترداد المستحق استرداده من السندات المتسلسلة بقيد واحد (لكل دفعة من الدفعات)، فالدفعة الأخيرة مع فوائدها تثبت بالقيد التالي:

من المذكورين حـ/ الفائدة على السندات حـ/ قرض السندات	11786 100000	
إلى المذكورين حـ / النقدية حـ/ خصم الإصدار تسجيل سداد الفائدة والمستحق استرداده من قرض السندات وخصم الإصدار	110000 1786	

التقرير عن السندات في الميزانية العمومية:

يجب أن يتم التقرير عن جميع المعلومات المتعلقة بالسندات في الميزانية العمومية، حيث يتم الإفصاح عن عدد السندات، والقيمة الاسمية، ومعدل الفائدة الاسمي، وتاريخ استحقاق السندات، وأي ضمانات تكون مكفولة للسندات (مثل رهن بعض الأصول) كما أنه إذا تعددت إصدارات السندات، يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل إصدار بصورة مستقلة.

عند إصدار السندات بعلاوة أو خصم إصدار يجب التقرير عن السندات في الميزانية بقيمتها الدفترية (القيمة الاسمية ناقصاً رصيد خصم الإصدار أو القيمة الاسمية مضافاً إليها رصيد علاوة الإصدار) في تاريخ إعداد الميزانية العمومية. تظهر السندات في الميزانية العمومية بجانب المطالبات ضمن الالتزامات طويلة الأجل. أما بالنسبة إلى السندات ذات تواريخ الاستحقاق المتسلسلة فيجب إظهار الدفعة التي يحل تاريخ استحقاقها في السنة المالية التالية ضمن الالتزامات قصيرة الأجل مع إظهار قيمة باقي الإصدار ضمن الالتزامات طويلة الأجل. حسب مثالنا السابق، وفي نهاية السنة الثانية تظهر السندات على قائمة المركز المالي على الشكل التالي:

		التزامات متداولة:
	200000	المستحق من قرض السندات
		التزامات طويلة الأجل:
	300000	قرض السندات
284863	(15137)	(-) خصم الإصدار

أوراق الدفع طويلة الأجل:

تتشابه أوراق أو سندات الدفع قصيرة الأجل مع سندات أو أوراق الدفع طويلة الأجل Long-term Notes Payable، ويختلفان من حيث تاريخ الاستحقاق حيث تستحق أوراق الدفع قصيرة الأجل السداد خلال عام أو دورة تشغيلية أيهما أطول، كما أن هناك تشابه كبير بين أوراق الدفع طويلة الأجل والسندات، فلكليهما تاريخ استحقاق محدد وثابت، ويحملان إما فائدة صريحة ومحددة أو معدل فائدة ضمني، إلا أنه لا يتم تداول أوراق الدفع بنفس النشاط على تداول السندات في سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى، لا يوجد اختلاف جوهري بين المحاسبة عن سندات القرض وبين المحاسبة عن أوراق الدفع طويلة الأجل، فكما هو الحال في المحاسبة عن سندات القرض، يتم تقييم أوراق الدفع بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية لقيمة ورقة الدفع والفائدة المستقبلية، مع الأخذ بالحسبان استنفاد أي علاوة أو خصم إصدار على مدى عمر الورقة، كما تقوم المحاسبة عن أوراق الدفع على احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع التي تحمل فوائد، وإثبات إصدارها واستنفاد خصم أو علاوة الإصدار، وإثبات الفائدة المستحقة.

أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية:

أوراق الدفع المصدرة بقيمتها الاسمية Notes issued at face value هي أوراق دفع تكون قيمتها الحالية مساوية لقيمتها الاسمية، بحيث أن معدل الفائدة على ورقة الدفع المركبة يساوي معدل الفائدة السوقي لأوراق دفع تحمل نفس المخاطر، بما يعني عدم وجود خصم أو علاوة إصدار.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت ورقة تجارية في 2009/1/1 تحمل قيمة اسمية 200000 ل.س، بمعدل فائدة سنوي 12 % تدفع سنوياً في 12/31 من كل عام ولمدة 4 سنوات، لتحقيق فائدة فعالة قدرها 12 %.

يتم احتساب القيمة الحالية لورقة الدفع بشكل مماثل لما تعرضنا له في المحاسبة عن سندات القرض، وذلك كما يلي:

200000		القيمة الاسمية لورقة الدفع
	127104	القيمة الحالية لورقة الدفع: 0.63552×200000
	72896	القيمة الحالية للفوائد: 3.03735×24000
<u>200000</u>		القيمة الحالية لورقة الدفع
000		الفرق

وبالتالي لا يوجد خصم أو علاوة إصدار، إذ تتساوى قيمة ورقة الدفع الاسمية مع قيمتها الحالية، ويتم إثبات القيود المحاسبة لإصدار ورقة الدفع كما يلي:

2009/1/1	200000	200000
من حـ/ النقدية		
إلى حـ/ أوراق الدفع		
إصدار ورقة دفع قيمتها الاسمية 200000 ل.س		
بفائدة سنوية 12%		

في نهاية كل عام يتم إثبات سداد الفائدة المستحقة على ورقة الدفع، ففي 2009/12/31 يتم إثبات القيود التالية:

24000	24000	2009/12/31 من حـ/ مصروف الفائدة إلى حـ/ النقدية إثبات دفع مصروف الفائدة المستحقة على ورقة الدفع
-------	-------	--

أما إذا لم يتم سداد الفائدة, فيتم إثبات استحقاقها كما يلي:

24000	24000	2009/12/31 من حـ/ مصروف الفائدة إلى حـ/ الفائدة المستحقة على ورقة الدفع إثبات الفائدة المستحقة على ورقة الدفع
-------	-------	--

وفي تاريخ استحقاق ورقة الدفع (20012/12/31), تقوم المنشأة بسداد قيمتها والفوائد عن السنة الأخيرة, ويثبت ذلك كما يلي:

200000 24000	224000	من المذكورين حـ/ أوراق الدفع حـ/ الفائدة المستحقة إلى حـ/ النقدية إثبات سداد قيمة الفائدة وورقة الدفع
-----------------	--------	---

أوراق الدفع التي لا تصدر بقيمة اسمية:

في بعض الأحيان قد لا تصدر المنشأة ورقة الدفع بقيمتها الاسمية Notes
Not issued at face value, وإنما تصدرها بقيمة أكبر أو أقل من قيمتها
الاسمية, بحيث يكون لدينا - وكما هو الحال في سندات القرض - خصم أو

علاوة إصدار, وقد تكون هذه الورقة بدون فائدة (فائدة صفر), أو قد تحمل فائدة صريحة ومحددة:

أوراق الدفع لا تحمل فائدة:

تقاس القيمة الحالية لورقة الدفع غير حاملة الفوائد (فائدة صفر) Zero-Interest-Bearing notes بمقدار المبلغ النقدي المستلم مقابل إصدارها. وعلى الرغم من أن هذا النوع من أوراق الدفع لا يحمل فائدة صريحة, إلا أن هناك فائدة ضمنية غير صريحة توازن بين المبلغ المستلم والمبالغ المستقبلية, ويتم إثبات الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع وقيمتها الحالية (المبلغ النقدي المستلم) على أنه خصم إصدار ويستهلك كمصروف فائدة على مدى عمر الورقة.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع بفائدة صفر (دون فائدة) مدتها خمس سنوات, قيمتها الاسمية (سعر الاستحقاق) 50000 ل.س. تم بيع الورقة بسعر 28371 ل.س وبخصم بلغ 21629 ل.س.

يمكن حساب معدل الفائدة من خلال تحديد معدل الفائدة الذي يساوي بين المبلغ المدفوع حالياً من قبل المستثمر مع تلك المبالغ التي ستستلم في المستقبل, فيمكن حساب معدل الفائدة الفعال على أساس أن:

$$\text{القيمة الحالية} = \text{القيمة الاسمية} \times \text{معامل القيمة الحالية},$$

وبالتالي, فإن:

28371	القيمة الحالية
معامل القيمة الحالية =	$\frac{28371}{50000} = 0.5674$
50000	القيمة الاسمية

وبالبحث في جداول القيمة الحالية، ضمن السطر الخاص بالفترة "5" سنوات، وعن معدل الفائدة المقابل لمعامل القيمة الحالية 0.5674 نجد أن معدل الفائدة يبلغ 12 %.

والقيد المحاسبي لتسجيل إصدار ورقة الدفع على الشكل التالي:

من المذكورين		
من حـ/ النقدية	28371	
من حـ/ الخصم على أوراق الدفع	21629	
إلى حـ أوراق الدفع	50000	
إثبات إصدار أوراق الدفع بقيمة اسمية 50000		
ل.س وفائدة 12% لمدة 5 سنوات		

ويتم استنفاد الخصم وتسجيل مصروف الفائدة بشكل سنوي باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة على الشكل التالي:

جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع بأسلوب الفائدة الفعالة
فائدة ورقة الدفع صفر مخصومة بمعدل 12%

التاريخ	النقدية المدفوعة	مصروف الفائدة	استنفاد الخصم	المبلغ التحصيلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	28371
بنهاية العام الأول	0 ل.س	3405 (أ)	3405 (ب)	31776 (ج)
بنهاية العام الثاني	0 ل.س	3813	3813	35589
بنهاية العام الثالث	0 ل.س	4271	4271	39860
بنهاية العام الرابع	0 ل.س	4783	4783	44643
بنهاية العام الخامس	0 ل.س	5357	5357	50000
	-	21629	21629	-
(أ) 0.12×28371	(ب) $0 - 3405$	(ج) $3405 + 28371$		

ويثبت مصروف الفائدة بنهاية العام الأول باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة كما يلي:

3405	من حـ/ مصروف الفائدة	
3405	إلى حـ/ خصم إصدار ورقة الدفع	
	إثبات مصروف الفائدة واستنفاد خصم ورقة الدفع	

ويمثل إجمالي مبلغ الخصم 21.629 ل.س في هذه الحالة مصروف الفائدة الذي يجب أن يتحقق على ورقة الدفع على مدى خمس سنوات.

أوراق الدفع تحمل فائدة:

عندما تكون ورقة الدفع المصدرة تحمل فائدة بشكل صريح Interest bearing notes, فإنه يمكن تحديد خصم الإصدار أو علاوة الإصدار على أساس الفرق بين القيمة الحالية لهذه الورقة وقيمتها الاسمية (قيمة الاستحقاق). حيث يتحدد على أساس معدل الفائدة السوقي بتاريخ الإصدار كما هو الحال في سندات القرض.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع قيمتها الاسمية 80000 ل.س تستحق بعد أربع سنوات، تحمل فائدة اسمية 8%, علماً أن الفائدة السوقية على أوراق دفع مماثلة 10%.

في هذه الحالة وحيث أن معدل الفائدة 10% أكبر من معدل الفائدة الاسمي على متن الورقة، فإن القيمة الحالية للورقة تكون أقل من قيمتها الاسمية، بما يعني أن هناك خصم.

80000		القيمة الاسمية لورقة الدفع
54640	0.683×80000	القيمة الحالية لورقة الدفع:
20288	3.170×6400	القيمة الحالية للقوائد:
74928		إجمالي القيمة الحالية لورقة الدفع
5072		خصم الإصدار

ويتم إثبات إصدار ورقة الدفع كما يلي:

من المذكورين		74928
حـ/ النقدية		5072
حـ/ الخصم على أوراق الدفع		
إلى حـ/ أوراق الدفع	80000	
إثبات إصدار أوراق الدفع بفائدة 8 % مدة 4 سنوات		

ويتم استنفاد خصم الإصدار وإثبات الفائدة سنوياً باستخدام أسلوب الفائدة الفعال على أربع سنوات كما يلي:

جدول استنفاد خصم إصدار ورقة الدفع (أسلوب الفائدة الفعالة) بفائدة 8 % مخصصة بـ 10% :

المبلغ التحميلي للورقة	الخصم المستنفذ	مصرف الفائدة	الفائدة المدفوعة نقداً	التاريخ
74928	--	--	--	تاريخ الإصدار
(د) 76021	(ج) 1093	(ب) 7493	(أ) 6400	بنهاية العام الأول
77223	1202	7602	6400	بنهاية العام الثاني
78545	1322	7722	6400	بنهاية العام الثالث
80000	1455	7855	6400	بنهاية العام الرابع
(ب) $0.1 \times 74928 =$			(أ) $0.08 \times 80000 =$	
(د) $1093 + 74928 =$			(ج) $6400 - 7493 =$	

ويتم إثبات استنفاد خصم الإصدار ومصرف الفائدة للسنة الأولى من قبل المنشأة المصدرة كما يلي:

7493	من حـ/ مصروف الفائدة
6400	إلى المذكورين
1093	حـ/ النقدية
	حـ/ خصم الإصدار
	إثبات مصروف الفائدة واستنفاد خصم الإصدار عن
	السنة الأولى للورقة

تعرضنا في ما سبق إلى حالة إصدار ورقة الدفع بخصم إصدار، وهي الحالة التي تكون فيها القيمة الحالية أقل من القيمة الاسمية لورقة الدفع، أما إذا أصدرت ورقة الدفع بقيمة اسمية أقل من قيمتها الحالية، فإن الورقة تكون مصدرة بعلاوة إصدار، وهنا يتم إثبات إصدار ورقة الدفع من قبل المنشأة المصدرة كما يلي:

من حـ/ النقدية	
إلى مذكورين	
حـ/ أوراق الدفع	
حـ/ علاوة إصدار ورقة دفع	
إثبات إصدار أوراق الدفع بعلاوة إصدار	

ويتم استنفاد علاوة الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعالة على مدى عمر الورقة، كتخفيض سنوي في مصروف الفائدة المسجلة.

مثال:

بفرض أن المنشأة في المثال السابق أصدرت ورقة الدفع بفائدة اسمية 14 %، علماً أن معدل الفائدة في السوق يبلغ 12 %، مع العلم أن القيمة الاسمية للورقة 80000 ل.س وعمرها أربع سنوات.

في هذه الحالة وحيث أن معدل الفائدة السوقي 12% أكبر من معدل الفائدة الاسمي على متن الورقة، فإن القيمة الحالية للورقة تكون أقل من قيمتها الاسمية، بما يعني أن هناك علاوة إصدار:

80000		القيمة الاسمية لورقة الدفع
50841	0.63551×80000	القيمة الحالية لورقة الدفع:
<u>34018</u>	3.0373×11200	القيمة الحالية للفوائد:
84859		القيمة الحالية لورقة الدفع
4859		علاوة الإصدار

ويتم إثبات إصدار ورقة الدفع كما يلي:

إلى مذكورين	من حـ/ النقدية	84859
حـ/ أوراق الدفع	80000	
حـ/ علاوة إصدار ورقة دفع	4859	
إثبات إصدار أوراق الدفع بعلاوة إصدار		

ويتم استنفاد علاوة الإصدار وإثبات الفائدة سنوياً باستخدام أسلوب الفائدة الفعال على أربع سنوات كما يلي:

جدول استنفاد علاوة الإصدار لورقة الدفع (أسلوب الفائدة الفعالة) بفائدة 14 % مخصصة بـ 12%:

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	مصرف الفائدة	المستفد من العلاوة	المبلغ التحميلي للورقة
تاريخ الإصدار	-	-	-	84859
بنهاية العام الأول	11200 ^(أ)	10183.08 ^(ب)	1016.92 ^(ج)	83842.08 ^(د)
بنهاية العام الثاني	11200	10061.05	11338.95	82703.13
بنهاية العام الثالث	11200	9924.38	1275.62	81427.51
بنهاية العام الرابع	11200	9771.30	1428.7	80000
(أ) $0.14 \times 80000 =$		(ب) $0.12 \times 84859 =$		
(ج) $11200 - 10183 =$		(د) $1016.92 - 84859 =$		

ويتم إثبات استنفاد علاوة الإصدار ومصرف الفائدة للسنة الأولى من قبل المنشأة المصدرة كما يلي:

من المذكورين		
حـ/ مصرف الفائدة		10183.08
حـ/ علاوة إصدار ورقة الدفع		1016.92
إلى حـ/ النقدية	11200	
إثبات استنفاد العلاوة ومصرف الفائدة عن السنة الأولى		

حالات خاصة لأوراق الدفع:

تمثل الحالات السابقة الحالات الأكثر شيوعاً من أوراق الدفع، إلا أنه هناك حالات أخرى تعتبر حالات خاصة في ما يتعلق بأوراق الدفع، من أبرزها:

- 1 - أوراق الدفع الصادرة مقابل نقد وحقوق أخرى.
- 2 - أوراق الدفع الصادرة من أجل أملاك، بضائع وخدمات أخرى.
- 3 - أوراق الدفع بفائدة ضمنية (مفترضة).

أولاً : أوراق الدفع الصادرة مقابل نقد وحقوق أخرى:

تصدر أوراق الدفع مقابل نقدية وحقوق أخرى Notes issued for cash and other rights عندما تصدر المنشأة ورقة دفع تعطي بعض الحقوق أو الامتيازات الإضافية لمستلم الورقة. مثلاً، قد تقوم المنشأة بإصدار ورقة دفع بقيمتها الاسمية لا تحمل فائدة على أن يُعاد دفع قيمتها بعد خمس سنوات دون فائدة محددة، في مقابل أن توافق المنشأة على بيع بضائع للمقرض (مستلم الورق) بأقل من الأسعار السائدة.

في هذه الحالة، يتم إثبات خصم الإصدار الذي يمثل الفرق بين القيمة الحالية لورقة الدفع ومبلغ النقدية المستلمة من قبل مصدر الورقة (المقرض/ المورد)، ويسجل هذا الخصم في نفس الوقت كإيراد مقبوض مقدماً (غير متحقق) عن المبيعات، ويتم استنفاد الخصم على مدى عمر الورقة، أما بالنسبة للإيراد غير المتحقق المقابل للخصم فيتم الاعتراف به كإيراد متحقق عندما تتم المبيعات إلى مستلم الورقة (المقرض) خلال فترة عمر الورقة.

مثال:

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع بقيمة اسمية 300000 ل.س لمدة 4 سنوات غير حاملة للفوائد، علماً أن معدل الفائدة المناسب هو 12 %، وأن شروط الإصدار تضمنت أنه يمكن لمستلم الورقة (المقرض/ الزبون) شراء بضائع من المنشأة المصدرة للورقة بمبلغ 700000 ل.س بأقل من سعر البيع العادة خلال فترة أربع سنوات التي تمثل عمر الورقة.

في هذه الحالة نقوم بحساب القيمة الحالية لورقة الدفع على أساس معدل فائدة 12 %، وتبلغ في هذه الحالة 190655 ل.س [300000 × 0.63552] حيث يبلغ معامل الخصم عند معدل فائدة 12 % لمدة 4 سنوات يبلغ 0.635518. وبناء عليه هناك خصم إصدار قدره 109344 ل.س، ومقابل ذلك يتم إثبات إيراد غير متحقق بالمبلغ نفسه، يتم إثبات هذه العملية بالقيد المحاسبي التالي كما يلي:

من المذكورين حـ/ النقدية حـ/ الخصم على أوراق الدفع	300000 109344
إلى المذكورين حـ/ أوراق الدفع حـ/ إيراد مقبوض مقدماً	300000 109344

ويتم استنفاد الخصم على ورقة الدفع فيما بعد كعبء على مصرف الفائدة باستخدام أسلوب الفائدة الفعالة، أما بالنسبة للإيراد المقبوض مقدماً فيتم تسجيله والاعتراف به كإيراد من بيع البضائع ويتم توزيعه على المبيعات حسب مبيعات كل فترة زمنية بالنسبة لإجمالي المبيعات التي تتم إلى العميل (المقرض) على مدى عمر الورقة، ويتم استنفاد خصم الإصدار والاعتراف بالإيراد مقدماً يتم وفق معدلات مختلفة.

ويمكن بيان استنفاد خصم الإصدار وفق أسلوب الفائدة الفعالة للورقة الدفع السابقة (غير حاملة للفوائد) بمعدل فائدة 12 %، كما يلي:

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	مصرفوف الفائدة	الخصم المستنفذ	المبلغ التحميلي للورقة
تاريخ الإصدار	-			190655
نهاية السنة الأولى	0	22878.8	22878.8	213533.6
نهاية السنة الثانية	0	25624.03	25624.03	239157.63
نهاية السنة الثالثة	0	28698.92	28698.92	267856.55
نهاية السنة الرابعة	0	32142.79	32142.79	300000

ويتم إثبات مصرفوف الفائدة والمستنفذ من الخصم في نهاية السنة الأولى كما يلي:

22879	من حـ/ مصرفوف الفائدة	
22879	إلى حـ/ خصم إصدار أوراق الدفع	
	استنفاد خصم الإصدار بتحميله على مصرفوف الفائدة بتاريخه	
22879	من حـ/ ملخص الدخل	
22879	إلى حـ/ مصرفوف الفائدة	
	تحميل ملخص الدخل بمصرفوف الفائدة	

ويتم تحويل الإيراد غير المتحقق (المقبوض مقدماً) إلى إيراد على أساس المبيعات السنوية إلى ذلك العميل، فبفرض إجمالي المبيعات إلى الزبون بسعر منخفض ستبلغ بنهاية العام الرابع 700000 ل.س، موزعة كما يلي:

السنة الأولى	250000	السنة الثانية	200000
السنة الثالثة	150000	السنة الرابعة	100000

بناءً عليه، يتم تحديد المتحقق من الإيراد المقبوض مقدماً كل سنة على أساس نسبة المبيعات في هذه السنة على إجمالي المبيعات المتوقعة للعمل خلال عمر ورقة الدفع، كما يظهر من خلال الجدول التالي:

التاريخ	المبيعات	الإيراد المقبوض المتحقق من مقدماً	إجمالي المبيعات
نهاية السنة الأولى	250000	39052 (أ)	289052 (ب)
نهاية السنة الثانية	200000	31241	231241
نهاية السنة الثالثة	150000	23431	173431
نهاية السنة الرابعة	100000	15621	115621
مجموع	700000	109345	809345
$(أ) = (700000 \div 250000) \times 109345$ $(ب) = 250000 + 39052$			

وهكذا، وفي نهاية كل عام يتم تحميل مصروف الفائدة بالمستنفذ من خصم الإصدار، وبعدها يتم تحميل إيرادات العام بمصروف الفائدة، أما بالنسبة للمبيعات والإيرادات المقبوض مقدماً، فيتم إثباتها المبيعات كل سنة وتحويل جزء من الإيراد المقبوض مقدماً إلى إيراد، ففي نهاية السنة الأولى يكون الإثبات المحاسبي كما يلي:

250000 39052	بنهاية العام الأول من المذكورين حـ/ النقدية أو الزبائن حـ/ إيراد مقبوض مقدماً
289052	إلى حـ/ المبيعات

ثانياً: أوراق الدفع المصدرة مقابل: أملاك، بضائع، وخدمات:

قد تقوم المنشأة بإصدار أوراق دفع مقابل عمليات غير نقدية، كالأموال والبضائع والخدمات Note issued for property, Goods, and services . وفي مثل هذه الحالة تعتبر الفائدة المحددة عادلة إلا في حالات محددة أبرزها:

أ - لا يوجد معدل فائدة محدد.

ب - أن معدل الفائدة المحدد غير معقول.

ت - أن القيمة الاسمية لأداة الدين مختلفة بشكل جوهري عن سعر البيع النقدي لنفس العناصر أو لعناصر مشابهة أو عن القيمة السوقية العادلة الجارية لأداة الدين.

ويتم قياس القيمة الحالية للدين على أساس القيمة العادلة للأموال والبضائع والخدمات المقابلة، أو من خلال مبلغ قريب من القيمة العادلة لورقة الدفع (قدر الإمكان وبشكل معقول). ويكون مبلغ الفائدة هو الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع والقيمة العادلة للأموال المقابلة المقابلة إصدار ورقة الدفع. وفيما عدا ذلك يكون مقدار الفائدة المحددة هو الفرق بين القيمة الاسمية لورقة الدفع والقيمة العادلة للأموال.

مثال:

باعت منشأة الشام إلى منشأة الفيحاء مباني قيمتها النقدية 1500000 ل.س، مقابل ورقة دفع قيمتها 2657342 ل.س غير حاملة للفوائد مدتها 6 سنوات. هنا سعر البيع النقدي 1500000 ل.س يمثل القيمة الحالية لورقة الدفع والبالغة 2657342 مخصومة بمعدل فائدة 10%، وتبلغ الفائدة 1157342 ل.س. ويمكن تحديد معدل الفائدة كما يلي:

$$\text{القيمة الحالية} = \text{القيمة الاسمية} \times \text{معامل القيمة الحالية}$$

وبالتالي، فإن:

1500000	القيمة الحالية
0.564474 =	معامل القيمة الحالية =
2657342	القيمة الاسمية

وبالبحث في جداول القيمة الحالية، ضمن السطر الخاص بالمدة "6" سنوات، وعن معدل الفائدة المقابل لمعامل القيمة الحالية 0.564474 نجد أن معدل الفائدة يبلغ 10 %.

وهنا، سيزداد حساب المباني لدى المنشأة المشترية بمقدار الفائدة البالغة 1157342 ل.س، حيث يمثل هذا المبلغ الفائدة المركبة على مبلغ 1500000 ل.س مستثمرة وبمعدل 10 % على مدى 6 سنوات.

ويجب الإشارة إلى أن الفرق بين سعر البيع النقدي 1500000 ل.س والقيمة الاسمية لورقة الدفع (مبلغ الاستحقاق) البالغ 2657342 ل.س يمثل مصروف الفائدة بمعدل فائدة قدره 10% للشركة المشترية، في حين أنه يمثل إيراد بالنسبة للشركة البائعة، ويثبت عند إصدار ورقة الدفع كخصم على أوراق الدفع بالنسبة للشركة المشترية، وكخصم على أوراق القبض بالنسبة للشركة البائعة، وذلك كما يلي:

في دفاتر المنشأة المشترية (الشام)		
من مذكورين		1500000
حـ/ المباني		1157342
حـ/ الخصم على أوراق الدفع	2657342	
إلى حـ/ أوراق الدفع		

في دفاتر المنشأة البائعة (الفيحاء)		
2657342	من حـ/ أوراق القبض	إلى مذكورين
1500000	حـ/ المباني	
1157342	حـ/ الخصم على أوراق القبض	

وتقوم المنشأة المشتريّة وخلال عمر ورقة الدفع البالغ ست سنوات باستنفاد جزء من خصم على إصدار أوراق الدفع كل سنة، وتحمل هذا الجزء المستنفذ على مصروف الفائدة السنوي، أما المنشأة البائعة فتقوم بتسجيل إيراد الفائدة البالغ 1157342 ل.س أيضاً من خلال استنفاد الخصم على أوراق الدفع.

ويمكن استنفاد الخصم وفق أسلوب الفعالة، بالرغم من أنه يمكن تطبيق أساليب أخرى للاستنفاد، كما يلي:

جدول استنفاد الخصم على أوراق الدفع في دفاتر منشأة الشام (المشتريّة) [فائدة صفر مخصومة بفائدة 10 %]:

التاريخ	الفائدة المدفوعة نقداً	مصروف الفائدة	الخصم المستنفذ	المبلغ التحميلي للورقة
في بداية الفترة	-	-	-	1500000
نهاية السنة الأولى	-	150000	150000	1650000
نهاية السنة الثانية	-	165000	165000	1815000
نهاية السنة الثالثة	-	181500	181500	1996500
نهاية السنة الرابعة	-	199650	199650	2196150
نهاية السنة الخامسة	-	219615	219615	2415765
نهاية السنة السادسة	-	241577	241577	2657342
		1157342	1157342	

أما المعالجة المحاسبية لإثبات مصروف الفائدة واستنفاد الخصم على أوراق الدفع في نهاية السنة الأولى، فتكون كما يلي:

150000	من حـ/ مصروف الفائدة	إلى حـ/ الخصم على ورقة الدفع استنفاد الخصم على ورقة الدفع وتحميله لحساب مصروف الفائدة	150000
150000	بتاريخه من حـ/ ملخص الدخل	إلى حـ/ مصروف الفائدة تحميل حساب ملخص الدخل بمصروف الفائدة.	150000

وفي نهاية كل عام وعلى مدى السنوات الباقية يتم تسجيل القيود المحاسبية اللازمة لاستنفاد الخصم على ورقة الدفع وتحميل الجزء المستنفذ لمصروف الفائدة، وذلك في دفاتر المقترض (المنشأة المشتريّة).
أما في دفاتر المنشأة البائعة فيتم استنفاد الخصم على ورقة القبض وإيراد الفائدة على الشكل التالي:

جدول استنفاد الخصم على ورقة قبض بفائدة صفر في دفاتر الشركة البائعة x
باستخدام الفعالة مخصومة بفائدة 10 %

التاريخ	الفائدة المقبوضة نقداً	إيراد الفائدة	الخصم المستنفذ	المبلغ التحميلي لورقة القبض
في بداية الفترة	-	-	-	1500000
نهاية السنة الأولى	-	150000	150000	1650000
نهاية السنة الثانية	-	165000	165000	1815000
نهاية السنة الثالثة	-	181500	181500	1996500
نهاية السنة الرابعة	-	199650	199650	2196150
نهاية السنة الخامسة	-	219615	219615	2415765
نهاية السنة السادسة	-	<u>241577</u>	<u>241577</u>	2657342
		1157342	1157342	

وتكون المعالجة المحاسبية اللازمة لتسجيل إيراد الفائدة واستنفاد الخصم على ورقة القبض في دفاتر المنشأة البائعة كما يلي:

150000	من حـ / الخصم على ورقة القبض	
150000	إلى حـ / إيراد الفائدة	
	استنفاد جزء من الخصم والاعتراف بإيراد الفائدة	
	المماثل له	
150000	بتاريخه	
150000	من حـ / إيراد الفائدة	
	إلى حـ / ملخص الدخل	
	إثبات إيراد الفائدة بحساب ملخص الدخل	

في كل عام وعلى مدى الأعوام الباقية من عمر ورقة القبض تقوم المنشأة البائعة (مستلمة الورقة) بتسجيل إيراد الفائدة واستيفاء الخصم على ورقة القبض بالأسلوب نفسه مع اختلاف الأرقام المستنفذة والمسجلة كإيراد.

ثالثاً: أوراق الدفع بفائدة ضمنية (مفترضة):

تصدر أوراق الدفع بفائدة ضمنية مقدرة Imputed interest في الحالات التي تكون فيها من المعلوم أن الفائدة المحددة غير معقولة. وفي مثل هذه الحالات يجب تقدير الفائدة الضمنية بشكل تقريبي، ولحساب القيمة الحالية لورقة الدفع يستخدم معدل الفائدة المقدر وذلك من خلال خصم كافة المبالغ المستلمة مستقبلاً (الفائدة والمبلغ) على الورقة بذلك المعدل المقدر.

يتم تحديد معدل الفائدة الضمني عند استلام الورقة، كما يتم تجاهل أي تغييرات تالية تطرأ على معدلات الفائدة السائدة، وعند اختلاف معدل الفائدة الضمني عن معدل الفائدة المحدد بتاريخ إصدار الورقة، ينتج من ذلك خصم أو علاوة إصدار يجب استيفاءه على مدى السنوات التالية من عمر الورقة.

مثال:

أصدرت منشأة الوحدة في 2009/1/1 ورقة دفع لصالح منشأة المدينة للخدمات الدراسات والاستشارات مقابل خدمات استشارية، وتبلغ القيمة الاسمية لورقة الدفع (قيمة الاستحقاق) 400000 ل.س تستحق بتاريخ 2012/12/31، وتحمل فائدة محددة قدرها 4% تدفع بنهاية كل عام، مع العلم أنه لا يوجد قيمة سوقية محددة ومعروفة لخدمات الدراسات والاستشارات وكذلك الأمر بالنسبة لورقة الدفع، إلا أن استناداً إلى معدلات الدائنية (الائتمان) للمنشأة المصدرة تم تقدير معدل الفائدة الضمني بـ 10 % كمعدل مناسب في تلك الحالة .

وفي هذه الحالة، يتم تحديد القيمة الحالية للورقة والقيمة العادلة الضمنية للخدمات الهندسية كما يلي:

400000		القيمة السوقية
	273204	القيمة الحالية لمبلغ 400000 ل.س يستلم بعد أربع سنوات مخصومة بمعدل فائدة 10 % 0.68301×400000
	50720	القيمة الحالية للفائدة، تبلغ الفائدة المدفوعة 16000 ل.س (0.04×400000) مخصومة بمعدل فائدة 10 % لمدة 4 سنوات تدفع سنوياً: 3.170×16000
323924		القيمة الحالية للورقة
76076		خصم الإصدار

يتم إثبات إصدار ورقة الدفع واستلام خدمات الدراسات والاستشارات كما يلي:

2010/12/31		
من المذكورين		
حـ/الأبنية (الأبنية تحت التشغيل)	323018	
حـ/الخصم على أوراق الدفع	76982	
إلى حـ/أوراق الدفع	400000	

ويمكن إعداد جدول استنفاد الخصم على مدى خمس سنوات كما يلي:

جدول استنفاد الخصم على الورقة بموجب أسلوب الفائدة الفعالة [معدل فائدة 4% مخصصة بمعدل 10 % (ضمنية)]:

التاريخ	النقدية المدفوعة (2%)	مصرف الفائدة (8%)	الخصم المستنفذ	المبلغ التحميلي للورقة
2009/12/31	-	-	-	323924
2009/12/31	^(أ) 16000	^(ب) 32392	^(ج) 16392	^(د) 340316
2010/12/31	16000	34032	18032	358348
2011/12/31	16000	35835	19835	378183
2012/12/31	<u>16000</u>	<u>37818</u>	<u>21818</u>	400000
	64000	140077	76077	
$\begin{aligned} & \text{(أ)} \quad 0.04 \times 400000 \\ & \text{(ب)} \quad 0.1 \times 323924 \\ & \text{(ج)} \quad 16000 - 32392 \\ & \text{(د)} \quad 16392 + 323924 \end{aligned}$				

ويتم إثبات سداد الفائدة عن السنة الأولى واستنفاد الخصم من خلال القيد التالي:

32392	من حـ / مصرف الفائدة
16000	إلى المذكورين
16392	حـ / النقدية
	حـ / الخصم على آ. الدفع



أسئلة على الفصل الثالث

- السؤال رقم (1): حدد طبيعة الوثائق التي ترافق إصدار السندات.
- السؤال رقم (2): ناقش أنواع السندات.
- السؤال رقم (3): متى تصدر المنشآت السندات بعلاوة إصدار وخصم إصدار؟.
- السؤال رقم (4): ما هي أوجه التشابه بين سندات القرض وأوراق الدفع طويلة الأجل؟.
- السؤال رقم (5): حدد مضمون سندات الخزينة.
- السؤال رقم (6): حدد المقصود بكل من العبارات التالية:
- أ- القيمة الاسمية لقرض السندات.
 - ب- القيمة التحويلية لقرض السندات.
 - ت- القيمة الحالية لقرض السندات.
 - ث- علاوة إصدار السندات.
 - ج- خصم إصدار السندات.
- السؤال رقم (7): صنف كل عنصر من العناصر التالية كالنزام طويل الأجل أو النزام قصير الأجل أو غير ذلك:
- أ- ضريبة المبيعات المستحقة.
 - ب- علاوة إصدار قرض السندات.
 - ت- النزامات محتملة لم تسجل في الدفاتر المحاسبية.
 - ث- أوراق دفع طويلة الأجل يحين أجل سدادها بعد سنة.
 - ج- فوائد مستحقة على قرض طويل الأجل.

السؤال رقم (8):

أصدرت إحدى المنشآت في 2009/1/1 قرض سندات بقيمة اسمية 2000000 ل.س تحمل فائدة اسمية قدرها 8% تدفع مرتين في السنة في 1/1 و 7/1 ولمدة 10 سنوات، ويبلغ معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات 8%.

المطلوب:

- 1 - إثبات القيود المحاسبية لإصدار السندات.
- 2 - إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بالفوائد عن السنة الأولى.

السؤال رقم (9):

أصدرت إحدى المنشآت قرض سندات بـ 95، بقائدة 9 % تدفع مرتين ولمدة 10 سنوات، والقيمة الاسمية لقرض السندات تبلغ 1000000 ل.س.

والمطلوب: إثبات القيود المحاسبية لإصدار قرض السندات، في ظل الاحتمالات التالية:

- 1 - بفرض أن المنشأة أصدرت قرض السندات في 2009/1/1 .
- 2 - بفرض أن المنشأة أصدرت قرض السندات في 2009/9/1 .
- 3 - بفرض أن المنشأة السابقة أصدرت قرض السندات في 2009/1/1 بـ 105.

السؤال رقم (10):

أصدرت إحدى المنشآت سندات بقيمة اسمية 600000 ل.س تستحق بعد 5 سنوات تحمل فائدة اسمية قدرها 8% تدفع في نهاية كل سنة، وإذا علمت أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات يبلغ 11%.

المطلوب:

- 1 - تحديد سعر إصدار السندات.
- 2 - تحديد علاوة (أو خصم) الإصدار.

السؤال رقم (11):

أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قرض بقيمة اسمية 500000 ل.س، تحمل معدل فائدة 8% تستحق الدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، والسندات مؤرخة في 2009/1/1 تستحق الدفع في 2014/1/1، ويبلغ معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات 10%.

المطلوب:

- 1 - حساب القيمة الحالية لقرض السندات.
- 2 - تحديد سعر إصدار السندات.
- 3 - حساب خصم إصدار السندات.
- 4 - تنظيم جدول استنفاد خصم الإصدار بموجب طريقة الفائدة الفعالة.
- 5 - إثبات القيود المحاسبية عن السنة الأولى فقط.
- 6 - إعداد جدول استنفاد خصم إصدار السندات بموجب طريقة القسط الثابت.

السؤال رقم (12):

بنفس بيانات السؤال السابق مع افتراض أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات يبلغ 6%.

المطلوب:

- 1 - حساب القيمة الحالية لقرض السندات.
- 2 - تحديد سعر إصدار السندات.
- 3 - حساب علاوة إصدار السندات.
- 4 - تنظيم جدول استنفاد علاوة الإصدار بموجب طريقة الفائدة الفعالة.
- 5 - إثبات القيود المحاسبية عن السنة الأولى فقط.
- 6 - إعداد جدول استنفاد علاوة إصدار السندات بموجب طريقة القسط الثابت.

السؤال رقم (13):

بنفس بيانات السؤال السابق ولكن بفرض أن المنشأة تعد قوائمها المالية في 3/31 و 6/30 و 12/31 والفائدة تستحق كل ستة شهور .
المطلوب:

- 1 - إعداد جدول استنفاد علاوة الإصدار بموجب طريقة الفائدة الفعالة.
- 2 - إعداد قيود اليومية عن السنة الأولى فقط.

السؤال رقم (14):

أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قرض بقيمة أسمية 3000000 ل.س، تحمل معدل فائدة 10 %، تستحق الدفع مرتين في السنة في 1/1 و 7/1، والسندات مؤرخة في 2009/1/1 وتستحق الدفع في 2011/1/1، وإذا علمت أن معدل الفائدة في السوق بتاريخ إصدار السندات 12 % .
والمطلوب:

- 1 - حساب القيمة الحالية لقرض السندات.
- 2 - حساب خصم (أو علاوة) إصدار السندات.
- 3 - تنظيم جدول استنفاد خصم (أو علاوة) إصدار السندات بموجب الفائدة الفعالة.
- 4 - إثبات قيود اليومية عن السنة الأولى فقط (2009).

السؤال رقم (15):

في 2009/1/1 أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قرض قيمتها الاسمية 6000000 ل.س تحمل فائدة 10 % سنوياً ولمدة 4 سنوات، لتتحقق عائداً فعالاً قدره 12%، وتستحق السندات السداد على ثلاث دفعات من عمر القرض كما يلي:

تستحق الأولى والبالغة 1000000 ل.س بعد سنتين في 2011/1/1.

تستحق الدفعة الثانية البالغة 2000000 ل.س بعد ثلاث سنوات في
2012/1/1.

تستحق الدفعة الثالثة البالغة 3000000 ل.س بعد أربع سنوات في 2013/1/1
والمطلوب:

- 1 - تحديد سعر إصدار كل دفعة وسعر إصدار قرض السندات.
- 2 - تحديد كيفية استنفاد خصم الإصدار بموجب طريقة القسط الثابت.
- 3 - تحديد كيفية استنفاد الخصم إذا كان غير محدد لكل دفعة، وإنما حدد بمبلغ إجمالي قدره 325000 ل.س.
- 4 - إعداد جدول استنفاد خصم الإصدار بافتراض استخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- 5 - إثبات قيود اليومية بناءً على الطريقة المحددة في الطلب رقم 4 السابق.
- 6 - الإفصاح عن السندات في نهاية كل سنة (بناءً على المعطيات في الرقم 5 السابق).

السؤال رقم (16):

أصدرت إحدى الشركات سندات قيمتها الاسمية 300000 ل.س تحمل فائدة 9% سنوياً لمدة خمس سنوات لتحقيق عائد فعال قدره 10% تستحق السداد على ثلاث دفعات، كما يلي:

تستحق الدفعة الأولى البالغة 150.000 ل.س بعد ثلاث سنوات.
تستحق الدفعة الثانية البالغة 50.000 ل.س بنهاية السنة الرابعة من عمر القرض.

تستحق الدفعة الثالثة الباقية بنهاية السنة الخامسة من عمر القرض.
علماً أن الفائدة تدفع في 1/1 من كل عام وذلك انسجماً مع السنة المالية للشركة.

المطلوب:

- 1 - تحديد سعر إصدار كل دفعة وسعر إصدار قرض السندات.
- 2 - تحديد كيفية استنفاد خصم الإصدار بموجب طريقة القسط الثابت.
- 3 - إعداد جدول استنفاد خصم الإصدار بافتراض استخدام طريقة الفائدة الفعالة.
- 4 - إثبات قيود اليومية بناءً على الطريقة المحددة في الطلب رقم 3 السابق.
- 5 - الإفصاح عن السندات في نهاية كل سنة (بناءً على المعطيات في الرقم 4 السابق).

السؤال رقم (17):

أصدرت إحدى المنشآت قرض سندات بقيمة اسمية 1000000 ل.س بـ 95%، لمدة 10 سنوات والسندات مؤرخة في 2003/1/1، وكانت تكلفة الإصدار 25000 ل.س. وبعد ست سنوات قررت المنشأة استدعاء السندات بسعر 103 %.

المطلوب:

- 1 - تحديد نتيجة استدعاء السندات.
- 2 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
- 3 - بفرض أن سعر إصدار السندات كان 102% وسعر الاستحواذ 101% فالمطلوب:

أ- تحديد نتيجة استدعاء السندات.

ب- إثبات القيود المحاسبية اللازمة.

السؤال رقم (18):

أصدرت إحدى الشركات المساهمة سندات قرض قيمتها الاسمية 5000000 ل.س في 2009/4/1 ومؤرخة في 2009/1/1 بفائدة سنوية 8% تدفع مرتين في السنة في 1/1 و 7/1 لمدة عشر سنوات.
المطلوب:

إثبات المعالجة المحاسبية في الحالات التالية عن عام 2009:

1 - إصدار السندات بقيمتها الاسمية.

2 - إصدار السندات بـ 95%.

3 - إصدار السندات بـ 105%.

السؤال رقم (19):

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع غير حاملة للفوائد قيمتها 200000 ل.س مدتها خمس سنوات مقابل الحصول على 124184 ل.س.
المطلوب:

1 - إعداد جدول استنفاد خصم (أو علاوة) إصدار ورقة الدفع.

2 - إثبات القيود المحاسبية لإصدار ورقة الدفع والفوائد عن السنة الأولى.

السؤال رقم (20):

أصدرت إحدى الشركات ورقة دفع عمرها أربع سنوات بقيمة اسمية 200000 ل.س وبمعدل فائدة سنوي 9% لتحقيق عائد فعال 9% وذلك في 2009/1/1.
المطلوب:

1 - تحديد القيمة الحالية لورقة دفع.

2 - إثبات القيود المحاسبية عن إصدار ورقة الدفع والفوائد عن السنة الأولى.

السؤال رقم (21):

أصدرت إحدى المنشآت ورقة دفع قيمتها الاسمية 500000 ل.س بفائدة سنوية 8% ولمدة ثلاث سنوات.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية وإعداد جدول استنفاد خصم أو علاوة الإصدار في الحالات التالية:

1 - معدل الفائدة في السوق على أوراق دفع مماثلة يبلغ 10 %.

2 - معدل الفائدة في السوق على أوراق دفع مماثلة يبلغ 6 %.



الفصل الرابع

المحاسبة عن الاستثمارات

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على:

- أولاً تحديد أغراض الاستثمارات في السندات والأسهم وفهمها.
- ثانياً تحديد المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات في أدوات الدين.
- ثالثاً تحديد المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات في الأسهم.
- رابعاً التمييز بين أنواع الاستثمارات والمحاسبة عن كل نوع منها.
- خامساً تحديد طبيعة المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أسهم الشركات الأخرى.



مقدمة:

تشكل المحاسبة عن الاستثمارات أحد المجالات المحاسبية المهمة التي تلقى اهتمام الهيئات المهنية المختصة مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، كما تلقى اهتمام الهيئات المشرفة على عمل الأسواق المالية، نظراً إلى الآثار التي تتركها السياسات المحاسبية في هذا المجال على سوق المال والقرارات المتخذة، وطبيعة البيانات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية للشركات المستثمرة، والمستثمر بها. وقد أقردت معايير المحاسبة الدولية أكثر معيار محاسبي دولي لبيان المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات، وعملت - كما عمل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB - للتوجه نحو إعادة تصنيف الاستثمارات وهيكلتها، وبالنسبة لطبيعة المعالجة المحاسبية لها، كما توجهت نحو تطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عن هذه الاستثمارات، مستندة بذلك إلى الأسعار السوقية الجارية في تاريخ التقرير عن الاستثمارات، والمحددة من خلال الأسعار المعلنة في أسواق الأوراق المالية. وقد تعرضنا للمحاسبة عن الاستثمارات في هذا الفصل من خلال ما يلي:

- أغراض الاستثمار في الأوراق المالية.
- تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية.
- المحاسبة عن الاستثمارات في أدوات الدين.
- المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم.
- المحاسبة عن التحويل بين الاستثمارات.



أغراض الاستثمار في الأوراق المالية:

الأوراق المالية هي الأسهم والسندات التي تصدرها منشآت الأعمال، التي يتم تداولها في أسواق المال، حيث تمثل هذه الأوراق السلعة الرئيسية التي يتم تداولها في تلك الأسواق.

وتهدف المنشآت من وراء الاستثمار في الأوراق المالية تحقيق أهداف متنوعة قد تختلف من منشأة لأخرى. فقد يكون الهدف تحقيق عوائد من هذه الاستثمارات سواء كانت في شكل فوائد على السندات، أو توزيعات أرباح لحملة الأسهم، وقد يكون هناك أهداف أكبر من ذلك، كالرغبة في السيطرة على المنشآت الأخرى المستثمر بها، من خلال امتلاك نسبة من الأسهم تمكن المنشأة المستثمرة من السيطرة على القرارات التي تتخذ من قبل المنشأة المستثمر بها. ويمكن تحديد أبرز الأسباب التي تدفع المنشآت إلى الاستثمار في الأوراق المالية فيما يلي:

- 1 - تحقيق عائدات من هذه الاستثمارات، وتأخذ العائدات التي تتحقق من هذه الاستثمارات شكلين رئيسيين، من خلال العائد العادي الممثل بالفوائد المحققة من الاستثمارات في السندات أو توزيعات الأرباح التي يتم توزيعها على حملة الأسهم، أو من خلال بيع الورقة المالية بسعر أعلى من السعر شرائها.
- 2 - استغلال النقدية الفائضة عن حاجة المنشأة، وذلك من خلال الاستثمار في الأوراق المالية لفترة قصيرة، فعندما يكون لدى المنشأة نقدية فائضة عن حاجتها يكون أمامها بدائل لاستثمار هذه النقدية، وهي تفاضل بين هذه البدائل على أساس العائد والمخاطر المرتبطة بكل بديل منها، فمثلاً يمكن للمنشأة إيداعها في المصارف، والحصول على عائد أو شراء أذون خزانة من دون تحمل مخاطر، وبالمقابل يمكن استثمار هذه النقدية في شراء أوراق مالية لأجل قصير، بحيث يمكن للمنشأة تحويل هذه الاستثمارات إلى نقدية عند الحاجة من دون تحمل

مخاطر كبيرة، وتعرف عندئذ بالاستثمارات قصيرة الأجل أو الاستثمارات المؤقتة التي تشكل أحد عناصر الأصول المتداولة.

3 - الاستثمار في المنشآت الأخرى بغرض التأثير في قرارات تلك المنشأة، فمن خلال امتلاك عدد من الأسهم في المنشآت الأخرى، يمكن امتلاك عدد من الأصوات في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين وبالتالي التأثير في تشكيلة مجلس الإدارة Board of Directors، أو الدخول في المجلس وفي الإدارة التنفيذية للمنشأة Executive، وبالتالي التأثير في القرارات المتخذة في تلك المنشأة.

4 -- الاستثمار في منشآت أخرى لأغراض استراتيجية، بغرض السيطرة على تلك المنشآت وامتلاكها، فقد تجد بعض المنشآت أن شراء منشأة أخرى عن طريق امتلاك أسهمها أقل تكلفة من إنشاء منشأة جديدة.

5 - قد يتطلب عمل بعض المنشآت استثمار جزء كبير من الأصول النقدية لديها في الأوراق المالية للشركات الأخرى التي تكون ناجحة، وتمثل شركات التأمين والضمان الاجتماعي مثلاً عن هذه الشركات التي تستثمر لأغراض المضاربة إضافة إلى تحقيق مكاسب من هذه الاستثمارات.

تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية:

تصنف الاستثمارات في الأوراق المالية عموماً إلى نوعين رئيسيين: الاستثمار في أدوات حقوق ملكية، والاستثمار في أدوات دين، والسبب وراء هذا التقسيم هو اختلاف طبيعة كل نوع، واختلاف المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات وفق كل منهما، فتختلف المحاسبية عن تقويم الاستثمارات في نهاية الفترة، كما تختلف من ناحية معالجة تغيرات قيمتها في نهاية الفترة بحسب نوعها، كما تختلف هذه المعالجة أيضاً من ناحية المحاسبة عن إيرادات الاستثمار. فلم تعد

تعتمد المحاسبة عن الاستثمارات على تصنيف الإدارة لها باعتبارها استثمارات متداولة، أو استثمارات طويلة الأجل، إذ أصبح هناك توجه لاستخدام مدخل القيمة العادلة Fair Value في المحاسبة عن الأدوات المالية عموماً. لذلك سنعمل على تنظيم دراستنا للاستثمار حسب نوع الأوراق المالية. وضمن كل قسم، سنعمل على توضيح كيفية المعالجة المحاسبية لكل من الاستثمار في أدوات الدين و الاستثمار في أدوات الملكية، و ذلك حسب هدف الإدارة من الاستثمار وفق الشكل الآتي:

نوع الأدوات المالية	هدف الإدارة	أسلوب التقويم
أدوات الدين	لا تخطط الإدارة لبيع الاستثمارات	بالتكلفة المستنفذة
	تخطط الإدارة لبيع الاستثمارات	بالقيمة العادلة
أدوات الملكية	تخطط الإدارة لبيع الاستثمارات	بالقيمة العادلة
	لا تخطط الإدارة لبيع الاستثمارات	بالتكلفة المستنفذة

الاستثمار في أدوات حقوق ملكية:

يتم الاستثمار في أدوات حقوق الملكية Equity Securities من خلال شراء أسهم Shares مصدرة من قبل منشآت أخرى كالأسهم الممتازة، و الأسهم العادية و غيرها من أسهم رأس المال. كما أنها تضمن الحق في الحصول، أو التخلص من حقوق ملكية بموجب أسعار متفق عليها -أو قابلة للتحديد في سوق نشطة- مثل الخيارات و الضمانات. من ناحية أخرى لا تعد الشركة أدوات الدين القابلة للتحويل إلى أسهم على أنها أدوات ملكية، وبالمستوى نفسه لا تتعامل مع الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء على أنها أدوات ملكية. فهذه الأسهم تمثل حصة ملكية في المنشأة المصدرة لها. ولذلك فإن حملة الأسهم هم من

الملاك الفعليين للمنشأة المصدرة، ويتم تبادل هذه الأسهم بيعاً وشراءً في سوق الأوراق المالية.

ومن ناحية أخرى، يتيح الاستثمار في أدوات حقوق الملكية الحصول على حقوق تصويت في المنشأة المصدرة لتلك الأدوات، وبالتالي التأثير في المنشأة وفي القرارات التي تتخذ. كما يتيح هذا الاستثمار الحصول على عوائد على الاستثمار ممثلة بتوزيعات الأرباح، أو ما يعرف بالعائدات العادية Normal Return، إضافة إلى الحصول على عائدات غير عادية Abnormal Return، والممثلة بمقدار زيادة سعر بيع الورقة المالية عن سعر شرائها تتضمن تكلفة أدوات الملكية، سعر شراء الأسهم بالإضافة إلى عمولة السمسرة و غيرها من الأعباء التي تنشأ عن عملية الشراء.

الاستثمار في أدوات دين:

تعد أدوات الدين Debt Securities أدوات مالية Financial Instruments تقدم وعداً بسداد مدفوعات فائدة دورية واسترداد المبلغ الأساسي المستثمر. وتعد السندات النوع الرئيسي من أدوات الدين، حيث تصدر السندات من قبل المنشآت عموماً لأغراض الحصول على النقدية، ويتم تبادل هذه السندات غالباً في سوق الأوراق المالية.

تتضمن أدوات الدين السندات الحكومية، سندات البلديات، السندات التي تصدرها الشركات، أدوات الدين القابلة للتحويل، والأوراق التجارية. أما بالنسبة إلى حسابات الزبائن التجارية و أوراق القبض التجارية، و السلف (القروض) التي تقدمها المنشأة لغيرها لا تعد أدوات دين.

تصنف الشركات الاستثمارات في أدوات الدين (السندات و غيرها) ضمن ثلاثة تصنيفات منفصلة، و ذلك للأغراض المحاسبية، و أغراض التقرير عنها:

1- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق: هي أدوات مديونية يكون للإدارة هدف الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، ويكون لديها الإمكانية لذلك.

2- محتفظ بها للمتاجرة: أدوات دين تم شراؤها و الاحتفاظ بها بشكل رئيسي من أجل بيعها خلال فترة قصيرة، وذلك من أجل خلق دخل من فارق السعر في المدى القصير.

3- متوفرة بغرض البيع: أدوات الدين ليست مصنفة على أنها محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق و لا محتفظ بها للمتاجرة. تقتنيها المنشأة بغرض بيعها عند الحاجة إلى النقود.

الشكل الآتي يبين هذه التصنيفات مع المعالجة المحاسبية و التقريرية المطلوبة عنها:

الصف	التقويم	مكاسب أو خسائر غير محققة	أثر دخول أخرى
محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	بالتكلفة المستنفذة	لا يتم الاعتراف بها	- الفائدة عند اكتسابها - الكسب و الخسارة عند البيع
محتفظ بها للإيجار	القيمة العادلة	يتم الاعتراف بها في صافي الدخل	- الفائدة عند تحققها - المكسب أو الخسارة عند البيع
متوفرة بغرض البيع	القيمة العادلة	يتم الاعتراف بها باعتبارها دخلاً شاملاً آخر و مكوناً مستقلاً لحقوق ملكية حملة الأسهم	- الفائدة عند تحققها - المكسب و الخسارة عند البيع

ويمكن بيان طبيعة كل نوع من هذه الاستثمارات فيما يلي:

أولاً: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد أو استحقاق ثابت يتم تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية باعتبارها استثمارات محتفظاً بها حتى تاريخ الاستحقاق Held - to - Maturity Securities, عندما يكون غرض الإدارة من هذه الاستثمارات الاحتفاظ بالأدوات المالية حتى تاريخ استحقاقها ولديها إمكانية و المقدرة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق, باستثناء:

- أ- الاستثمارات التي تحددها المنشأة عند الاعتراف الأولي بالقيمة المعادلة من خلال الربح أو الخسارة.
 - ب- تلك التي تحددها المنشأة على أنها متوفرة برسم البيع.
 - ت- تلك التي تلبي تعريف القروض و الذمم المدنية.
- ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية [المعيار رقم (39): الأدوات المالية: القياس], لا يحق للمنشأة تبويب أي أصل مالي على أنه أصلاً محتفظاً به حتى تاريخ الاستحقاق إذا كانت المنشأة خلال السنة المالية الحالية, أو خلال السنتين الماليتين السابقتين, قد باعت أو أعادت مبلغاً كبيراً من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل تاريخ الاستحقاق (مبلغ كبير فيما يتعلق بالمبلغ الإجمالي للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق), ما لم يتوفر في البيع أو إعادة التبويب أحد الشروط التالية:
- أ- أن يكون تاريخ الاستحقاق, أو تاريخ استدعاء الأصل المالي قريباً (على سبيل المثال ثلاثة شهور قبل تاريخ الاستحقاق) بحيث لا يؤثر التغير في أسعار الفائدة تأثيراً جوهرياً في القيمة العادلة للأصل المالي.

ب- أو تم البيع، أو إعادة التويب بعد قيام المنشأة بتحصيل كامل المبلغ الأصلي الخاص بالأصل المالي بشكل جوهري من خلال الدفعات المسبقة المجدولة.

ت- أو ارتبط بحدث استثنائي خارج عن سيطرة المنشأة، وغير متكرر ولم يكن ممكناً للمنشأة توقعه بدرجة معقولة.

وبناءً عليه، فقط الأصول ذات المدفوعات الثابتة، أو القابلة للتحديد، وتاريخ الاستحقاق المحدد هي التي يمكن تصنيفها ضمن الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. ويمكن الإشارة هنا إلى:

أن معظم أدوات حقوق الملكية (كالأسهم) لا يمكن إدراجها ضمن هذه الفئة، إما لأنه لا يوجد للكثير من أنواع الأسهم (خاصة العادية) تاريخ استحقاق محدد، أو بسبب صعوبة تحديد المبالغ المستقبلية المتوقعة الحصول عليها بدقة (توزيعات أو فوائد متقلبة).

بالنسبة إلى أدوات الدين، يمكن القول إن أدوات الدين ذات سعر الفائدة المتغيرة تنطبق عليها هذه الشروط، أما أدوات الدين الدائمة التي تسدد عليها فوائد لفترات غير محددة، فلا تدخل ضمن هذه الفئة.

ثانياً: استثمارات بغرض المتاجرة

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية [المعيار رقم 39]، الاستثمارات المصنفة باعتبارها أصولاً محتفظاً بها بغرض المتاجرة Trading Securities هي الاستثمارات التي يتم اقتناؤها بصفة أساسية لغرض البيع، أو إعادة الشراء في مدى زمني قصير، أو هي جزء من محفظة أدوات مالية تدار ككل، وهناك دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل إذا كانت مشتقة (باستثناء المشتقة التي تكون عقود ضمان مالية، أو اداء تحوط محددة وفعالة).

وتعكس "المتاجرة" عموماً الشراء والبيع النشط بشكل متكرر، وتستخدم الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة بهدف تحقيق مكاسب تنتج من التقلبات قصيرة الأجل في السعر، أو في هامش السعر.

يتم تحديد هذه الاستثمارات عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. كما تقوم الشركات بالتقرير عنها بالقيمة العادلة، على أن يتم التقرير عن المكسب والخسارة غير المحققة باعتبارها جزءاً من صافي الدخل. بشكل مشابه للأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، يجب استنفاد الخصم أو العلاوة لهذه الأدوات المالية، تشكل مكسب الاحتفاظ بهذه الأدوات المالية أو خسارته، من خلال التغير في صافي القيمة العادلة من فترة لأخرى، من دون الأخذ بالاعتبار الأرباح الموزعة، أو الفوائد الدائنة المتحققة، و غير المستلمة، بالإضافة إلى ذلك، تعرض الشركات هذا التغير في القيمة العادلة باعتبارها جزءاً من صافي الدخل، وليس دخلاً شاملاً آخر.

ثالثاً: استثمارات متاحة للبيع

هي تلك الأصول المالية غير المشتقة التي تحدد بتصنيف متاحة للبيع، أو أنها ليست مصنفة على أنها:

أ- قروض و ذمم مدينة (أصول مالية غير مشتقة مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد التي لم تصنف في السوق النشط).

ب- استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

ج- أصول مالية بالقيمة العادلة عند الربح والخسارة.

الاستثمارات المتاحة للبيع Available - for- Sale Securities هي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن الفئتين السابقتين، وتقتنيها المنشأة لأغراض بيعها وتوفير سيولة عند الحاجة. يتم التقرير عنها بالقيمة العادلة. يتم تسجيل المكاسب والخسائر غير المحققة، و العائدة إلى التغيرات في القيمة العادلة

لأدوات الدين المحتفظ بها بغرض البيع في حساب المكاسب و الخسائر غير المحققة. تقوم الشركة بإضافة هذا المبلغ إلى الدخل الشامل الآخر للدورة أو طرحه. بعدها يتم إضافة الدخل الشامل الآخر إلى الدخل الشامل الآخر المتراكم أو طرحه، والتي تعرض باعتبارها مكوناً منفصلاً من مكونات حقوق حملة الأسهم حتى يتم الاعتراف بها (تحققها). لذلك، تعرض الشركة الأدوات المالية المتاحة للبيع بقيمتها العادلة في الميزانية، إلا أنها لا تعرض التغيرات في القيمة المعادلة باعتبارها جزءاً من صافي الدخل إلا بعد أن يتم بيع تلك الأوراق المالية.

المحاسبة عن الاستثمارات في أدوات الدين:

تتضمن المحاسبة عن اقتناء الاستثمارات، الاعتراف بهذه الاستثمارات على أساس التكاليف التي تتكبدها المنشأة في سبيل اقتناء هذه الاستثمارات وذلك كما هو الحال في الاعتراف المحاسبي ببقية الأصول.

وتتضمن التكلفة المعترف بها محاسبياً للاستثمارات في الأوراق المالية ثمن الشراء مضافاً إليه كافة النفقات التي تتحملها المنشأة في سبيل اقتنائها، وتتضمن هذه النفقات الإضافية العمولة التي تدفع لسمسار الأوراق المالية ورسوم تسجيلها ... الخ. ولا يختلف الحال لو كانت هذه الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية، أو في أدوات دين، كما لا يختلف أيضاً لو كانت استثمارات قصيرة الأجل، أو استثمارات طويلة الأجل.

الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

الاستثمارات بغرض المتاجرة هي الاستثمارات التي تمتلكها المنشأة بغرض بيعها في الأجل القصير، وذلك خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة شهور، وتعرف تقليدياً بالاستثمارات قصيرة الأجل، أو الاستثمارات المؤقتة.

أولاً: الاعتراف بالاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

نقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة على الاعتراف بتكلفة حيازة هذه الاستثمارات على أساس تكلفة الشراء مضافاً إليها التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل الاقتناء وذلك كما هو الحال في بقية الاستثمارات. ويتم الإثبات المحاسبي لاقتناء الاستثمارات بغرض المتاجرة من خلال القيد التالي:

من حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	
إلى حـ/ النقدية في المصرف	
إثبات اقتناء استثمارات - محتفظ بها حتى للمتاجرة	

مثال:

في 2009/10/1 اشترت إحدى المنشآت الأوراق المالية التالية:

النوع	العدد	ثمن شراء ورقة واحدة	نفقات إضافية (ورقة واحدة)	تكلفة اقتناء (ورقة واحدة)	تكلفة الاقتناء
سندات (أ)	200	600	5	605	121000
سندات (ب)	150	750	6	756	113400
سندات (ج)	220	550	5	555	122100
إجمالي تكلفة الاقتناء					356500

ويكون قيد الإثبات المحاسبي لاقتناء هذه الاستثمارات كما يلي:

356500	من حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	2009/10/1
356500	إلى حـ/ النقدية في المصرف	
	إثبات اقتناء استثمارات بغرض المتاجرة	

ثانياً: بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة:

عند بيع الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة، يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من البيع على أساس الفرق بين صافي ثمن البيع والقيمة الدفترية للسندات في تاريخ البيع، مع الأخذ بالحسبان تكاليف بيع الاستثمارات. مثال:

بفرض أن إحدى المنشآت باعت 120 سنداً من الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة بسعر بيع 600 ل.س للسند الواحد، وتكبدت 2000 ل.س مصاريف بيع هذه الأسهم، مع العلم أن تكلفة حيازة كل سند بلغت 575 ل.س، وبالتالي تكون البيانات كما يلي:

ثمن البيع	72000 ل.س	120 سند × 600
مصاريف البيع	(2000) ل.س	
صافي ثمن البيع	70000 ل.س	
تكاليف الاقتناء	(69000) ل.س	120 سند × 575
صافي الأرباح المحققة	1000 ل.س	

وتثبت العملية في الدفاتر المحاسبية بالقيد التالي:

70000	من حـ/ النقدية في الصندوق
69000	إلى مذكورين
1000	حـ/ استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة
	حـ/ مكاسب بيع استثمارات - متاجرة
	إثبات بيع الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة

من ثم يقفل حـ/ مكاسب بيع استثمارات في حـ/ ملخص الدخل ويظهر ضمن الإيرادات الأخرى:

5000	من حـ/ مكاسب بيع استثمارات - متاجرة
5000	إلى حـ/ ملخص الدخل

أما لو كان سعر بيع السند الواحد 550 ل.س مع بقاء البيانات الأخرى على حالها، ففي هذه الحالة تكون النتائج كما يلي:

120 سند × 550	66000 ل.س	ثمن البيع
	(2000) ل.س	مصاريف البيع
	64000 ل.س	صافي ثمن البيع
120 سند × 575	(69000) ل.س	تكاليف الاقتناء
	(5000) ل.س	صافي الخسائر المحققة

ويتم إثبات البيع وإفقال الخسائر المحققة من خلال القيود التالية:

من مذكورين		
حـ/ النقدية في الصندوق	64000	
حـ/ خسائر بيع استثمارات - متاجرة	5000	
إلى حـ/ استثمارات - متاجرة	69000	
إثبات بيع الاستثمارات		

وتنقل خسائر بيع الاستثمارات - متاجرة في حـ/ ملخص الدخل وتظهر ضمن المصروفات والخسائر الأخرى:

1000	من حـ/ ملخص الدخل
1000	إلى حـ/ خسائر بيع استثمارات - متاجرة

ثالثاً: تقويم الاستثمارات - محتفظ بها للمتاجرة في نهاية الفترة

يتم قياس الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة في نهاية الفترة المالية وتقويمها على أساس القيمة العادلة، ويتم الاعتراف بزيادة القيمة العادلة عن تكلفة الاقتناء باعتبارها مكاسب حيازة غير محققة، كما يتم الاعتراف بانخفاض القيمة العادلة عن التكلفة باعتبارها خسائر حيازة غير محققة، ويتم الاعتراف بهذه المكاسب أو الخسائر في حـ/ ملخص الدخل، وبالمقابل تثبت هذه المكاسب أو الخسائر في حساب مقابل Contra Account هو حـ/ تسوية القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة، ويكون ذا طبيعة دائنة أو مدينة بحسب نتيجة التقويم على أن يظهر رصيده في الميزانية. ويمكن توضيح المعالجة المحاسبية من خلال المثال التالي:

مثال: أظهر ميزان المراجعة لإحدى المنشآت في 2009/12/31 البيانات التالية المتعلقة بالاستثمارات في السندات المحتفظ بها للمتاجرة:

الاستثمارات	قيمة عادلة	تكلفة مرحلة	مكاسب (خسائر) غير محققة
سندات شركة (أ) 8%	300000	285000	15000
سندات شركة (ب) 9%	235000	240000	(5000)
سندات شركة (ج) 8.5%	300000	318000	(18000)
إجمالي المحفظة	835000	843000	(8000)
رصيد سابق لـ حـ/ تسوية القيمة السوقية			
تسوية القيمة السوقية في 2009/12/31			
			(8000)

وبناءً على ذلك، نلاحظ أن التكلفة الإجمالية للاستثمارات تبلغ 843000 ل.س.، وسعرها في السوق 835000 ل.س.، وطالما أن سعر السوق أقل من التكلفة فإنه يكون لدينا خسائر حيازة غير محققة، يتم إثباتها من خلال القيد التالي:

2009/12/31		
من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل إلى حـ/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة	8000	8000
إثبات انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات عن تكلفتها بتاريخه		
من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل إقفال خسائر الحيازة غير المحققة على الاستثمارات	8000	8000

ويظهر الأثر على قائمة الدخل كما يلي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 12/31

كلي	جزئي	البيان
		يطرح:
	(8000)	خسائر حيازة غير محققة - - استثمارات

وتعد الاستثمارات بغرض المتاجر أصلاً متداولاً يتم الإفصاح عنه في الميزانية بأحد أسلوبين:

أ - الأسلوب المباشر:

وفق هذا الأسلوب يتم الإفصاح عن الاستثمارات بغرض المتاجرة في الميزانية بقيمتها العادلة مباشرة من دون توسط حـ/ تسوية القيمة العادلة للاستثمارات، ويؤيد مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة هذا الأسلوب، حيث يتم الإفصاح عن هذه الاستثمارات كما يلي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

ل.س	ل.س	البيان	ل.س
		<u>أصول متداولة</u>	
	843000	استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	

ب - الأسلوب غير المباشر:

وفق هذا الأسلوب يتم الإفصاح عن الاستثمارات بغرض المتاجرة مطروحاً منها الخسائر غير المحققة، أو مضافاً إليها المكاسب غير المحققة، ففي المثال الذي بين أيدينا يتم الإفصاح عن الاستثمارات كما يلي:

الميزانية في 2009/12/31

ل.س	ل.س	البيان	ل.س
		<u>أصول متداولة</u>	
	843000	استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	
	(8000)	- تسوية القيمة العادلة	
	835000		

ملاحظات:

1 - ح - / تسوية القيمة السوقية يعدّ حساب تقويم Valuation Account:

أ - يطرح من تكلفة الاستثمارات باعتباره حساباً دائماً مقابلاً Contra Account، وذلك إذا كانت نتيجة التقويم خسائر غير محققة كما في المثال السابق.

ب- يضاف إلى تكلفة الاستثمارات باعتباره حساباً مدينياً إضافياً Adjunct Account, وذلك إذا كانت نتيجة التقويم مكاسب غير محققة.

فإذا فرضنا أن نتيجة التقويم في المثال السابق أظهرت القيمة السوقية بمبلغ 849000 ل.س, بالتالي لدينا مكاسب غير محققة قدرها 6000 ل.س تثبت بالقيد التالي:

2009/12/31		
من حـ/ تسويات القيمة العادلة للاستثمارات - متاجرة	6000	
إلى حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	6000	
إثبات زيادة القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		
بتاريخه		
من حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل	6000	
إلى حـ/ ملخص الدخل	6000	
إقفال مكاسب الحيازة غير المحققة على الاستثمارات		

ويظهر الأثر على قائمة الدخل كما يلي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 12/31/

كلي	جزئي	البيان
		يضاف:
	6000	مكاسب حيازة غير محققة - استثمارات

ويتم الإفصاح عن هذه الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س	البيان
	843000	<u>استثمارات طويلة الأجل</u>		
		استثمارات - محتفظ بها		
		للمتاجرة		
849000	6000	+ تسوية القيمة السوقية		

2 - نظراً إلى تقويم الاستثمارات بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، فإنه، وخلافاً للقواعد المحاسبية العادية، يتم تجاهل توزيعات الأرباح و الفوائد الدائنة المعترف بها، إلا أنها لم تستلم بعد، وذلك على اعتبار أن القيمة السوقية العادلة لهذه الاستثمارات تتأثر تلقائياً بحجم تلك الفوائد، ويتم الاعتراف بالإيرادات المقبوضة فقط أو التي ستقبضها المنشأة فعلاً بالرغم من بيع السندات، أما الفوائد المستحقة التي ستتنازل عنها المنشأة في تاريخ البيع فلا يتم الاعتراف بها.

3 - أيضاً ونظراً إلى تقويم الاستثمارات المحفوظ بها بغرض المتاجرة في تاريخ الميزانية بقيمتها العادلة، فإنه يتم تجاهل علاوة الشراء أو خصمه، حيث لا يتم فتح حساب خاص بهما، فالقيمة العادلة تتأثر بهما تلقائياً.

4 - إن حساب "تسوية القيمة السوقية" هو حساب تقويم حيث يفتح مرة واحدة في نهاية الفترة، وذلك بغرض الوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات في تاريخ التقرير عنها في القوائم المالية، وفي حال كان هناك رصيد سابق منقول من فترة سابقة، فيتم تسويته بالزيادة أو النقصان للوصول إلى الرصيد الجديد المطلوب

في 12/31¹، ومن ثم يتم ترحيله إلى الفترة المقبلة، وللتوضيح نبين المثال التالي:

مثال:

بفرض أن بيانات المثال السابق كانت كما يلي:

الاستثمارات	قيمة عادلة	تكلفة مرحلة	مكاسب (خسائر) غير محققة
سندات شركة (أ) 8%	300000	285000	15000
سندات شركة (ب) 9%	235000	240000	(5000)
سندات شركة (ج) 8.5%	300000	290000	10000
إجمالي المحفظة	835000	815000	20000
رصيد سابق لـ حـ/ تسوية القيمة السوقية (دائن)			(5000)
تسوية القيمة السوقية في 2009/42/31			25000

لاحظ أن صافي التغيير في المحفظة خلال الدورة كان في القيمة السوقية العادلة بمبلغ 20000 ل.س مكسباً غير محقق. وعلى اعتبار أن رصيد حساب تسوية القيمة السوقية العادلة كان دائناً بمبلغ 5000 ل.س، و هو يمثل خسارة عن دورة سابقة. لذلك، حتى يتم تسوية الحقيقية في 2009/12/31 لقيمتها السوقية العادلة (20000 ل.س) تقوم الشركة بجعل حساب تسوية القيمة السوقية العادلة مديناً بمبلغ 25000 ل.س (20000 + 5000 ل.س) من خلال إجراء القيد المحاسبي التالي:

1- إذا كان الرصيد السابق لحساب تسوية القيمة العادلة دائناً، يعني ذلك أنه ناتج عن خسارة غير محققة في الدورة السابقة. في هذه الحالة، إذا كان ناتج تغيير الحقيقة بين التكلفة و القيمة العادلة مكسباً، يتم إضافة الرصيد السابق (الخسارة غير المحققة) لهذا المكسب عند تسوية حساب تسوية القيمة العادلة و العكس إذا كان رصيد حساب التسوية سابقاً مديناً، حيث يتم تخفيض هذا الرصيد من صافي التغيير عند تسوية حساب تسوية القيمة العادلة.

25000		2009/12/31
	25000	من حـ/ تسويات القيمة السوقية للاستثمارات - متاجرة إلى حـ/ مكاسب أو خسائر غير محققة - دخل
25000	25000	من حـ/ مكاسب أو خسائر غير محققة - دخل إلى حـ/ ملخص الدخل إقفال خسائر الحيازة غير المحققة على الاستثمارات

ويكون حـ/ تسوية القيمة السوقية - متاجرة وحـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل كما يلي:

حـ/ تسوية القيمة السوقية - متاجرة

ل.س	البيان	ل.س	البيان
25000	إلى حـ/ مكاسب حيازة غير محققة - دخل	5000	رصيد
		20000	رصيد مدين 12/31
25000		25000	

حـ/ مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة - دخل

ل.س	البيان	ل.س	البيان
25000	إلى حـ/ ملخص الدخل	25000	من حـ/ تسوية القيمة السوقية
25000		25000	

ويتم الإفصاح عن هذه الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

ل.س	ل.س	البيان	ل.س
		<u>استثمارات طويلة الأجل</u>	
	815000	استثمارات - محتفظ بها للمتاجرة	
835000	20000	+ تسوية القيمة السوقية	

5 - إذا تم بيع جميع الأوراق المالية يجب إقفال حـ/ تسوية القيمة السوقية في حـ/ ملخص الدخل، بفرض أن الشركة باعت استثماراتها كاملة بمبلغ 850000 ل.س يكون القيد المحاسبي لتسجيل عملية البيع:

850000	من حـ/ النقدية	إلى المذكورين
815000	حـ/ الاستثمار في الأوراق المالية متاجرة	
20000	حـ/ تسوية القيمة السوقية العادلة	
15000	حـ/ مكسب بيع الاستثمارات	

الاستثمارات المتاحة للبيع:

تحدد الاستثمارات المتاحة للبيع عن طريق النفي، فالاستثمارات تصنف في ثلاث مجموعات، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، أما الاستثمارات المتاحة للبيع فهي الاستثمارات التي لا تصنف ضمن الفئتين السابقتين.

ولذلك تحدد الاستثمارات المتاحة للبيع بأنها استثمارات متوسطة الأجل، ويتم التصرف فيها لأغراض توفير سيولة نقدية عند الحاجة.

وتتشابه المعالجة المحاسبية للمحاسبة عن الاستثمارات المتاحة للبيع مع المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة، فيتم تقويم الاستثمارات المحتفظ بها بغرض البيع بقيمتها العادلة في تاريخ القوائم المالية، ويكمن الخلاف بين المعالجة المحاسبية لكلا النوعين من الاستثمارات في التعامل مع مكاسب الحيازة أو خسائرها غير المحققة الناتجة عن عملية تقويم الاستثمارات في نهاية الفترة. وبشكل أكثر تحديداً، بدلاً من إقفال مكاسب الحيازة أو خسائرها غير المحققة في هذه الحالة في حـ/ملخص الدخل كما هو في الاستثمارات بغرض المتاجرة، يتم الإفصاح عنها بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية في الميزانية إذا كانت الاستثمارات متاحة للبيع. وللتوضيح نتناول المثال التالي:

مثال (1) [ورقة مالية واحدة]:

بفرض أن إحدى المنشآت اشترت سندات في 2009/1/1 قيمتها الاسمية 200000 ل.س، مدتها 4 سنوات، بمعدل فائدة 10 % تسدد مرتين في السنة في 7/1 و 12/31 من كل عام، وكان معدل الفائدة الفعال في السوق بذلك التاريخ 8 %.

ونظراً إلى أن معدل الفائدة الاسمية أكبر من معدل الفائدة الفعال، اشترت المنشأة السندات بعلاوة شراء، حيث دفعت 213465 ل.س أي بعلاوة قدرها 13465:

213645	من حـ/ الاستثمارات - متاحة للبيع
213645	إلى حـ/ النقدية في المصرف
	شراء استثمارات - متاحة للبيع

ولا تظهر علاوة الشراء في حساب مستقل، فهي جزء من تكلفة الاقتناء، فقد دفعت المنشأة هذه العلاوة لقاء الحصول على فائدة (10%) أكبر من الفائدة في السوق (8%)، ويمكن بيان جدول استنفاد علاوة الإصدار كما يلي:

التاريخ	الفائدة المستلمة 5%	إيرادات الفوائد 4 %	استنفاد العلاوة	التكلفة العادلة
2009/1/1				213465
2009/07/01	10000	8539	1461	212004
2009/12/31	10000	8480	1520	210484
2010/07/03	10000	8419	1581	208903
2010/12/31	10000	8356	1644	207259
2011/07/01	10000	8290	1710	205550
2011/12/31	10000	8222	1778	203772
2012/07/01	10000	8151	1849	201922
2012/12/31	10000	8077	1923	199999

في 2009/7/1 يتم إثبات الفوائد كما يلي:

10000	من جـ/ النقدية في المصرف
1461	إلى مذكورين
8539	جـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق
	جـ/ إيرادات الفوائد
	إثبات إيرادات الفوائد

وفي 2009/12/31 يتم إثبات الفوائد والمستفد من العلاوة كما يلي:

10000	من -/ النقدية في المصرف	
	إلى مذكورين	
1520	-/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	
8480	-/ إيرادات الفوائد	
	إثبات إيرادات الفوائد	

ويتم إقفال إيراد الفوائد عن عام 2009 في -/ ملخص الدخل كما يلي:

17019	من -/ إيراد الفوائد على السندات	
17019	إلى -/ ملخص الدخل	
	إقفال إيراد الفوائد	

ويظهر -/ إيرادات الفوائد على السندات كما يلي:

-/ إيراد الفوائد

ل.س	البيان	ل.س	البيان
	من -/ النقدية 7/1	8539	
17019	إلى -/ ملخص الدخل	8480	من -/ النقدية 12/31
17019		17019	

وبناء عليه يكون -/ الاستثمارات المتاحة للبيع في 2009/12/31 كما يلي:

ل.س	البيان	ل.س	البيان
213465	إلى -/ النقدية 1/1	1461	من -/ النقدية 7/1
		1520	من -/ النقدية 7/1
		210484	رصيد 12/31
213645		213645	

في 2009/12/31 يتم تقويم الاستثمارات المتاحة للبيع على أساس قيمتها العادلة، فيفرض أن القيمة السوقية لهذه الاستثمارات في 2009/12/31 تبلغ 200000 ل.س، بناءً عليه يتم إثبات القيد التالي:

2009/12/31		
من حـ/ مكاسب أو خسائر غير محققة على الاستثمارات	10484	
- متاحة للبيع - حق ملكية		
إلى حـ/ تسويات القيمة السوقية للاستثمارات	10484	
- متاحة للبيع		
إثبات انخفاض القيمة السوقية عن التكلفة للاستثمارات		

وتظهر الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	ل.س	البيان	ل.س	
<u>حقوق الملكية:</u>				
رأس المال المدفوع -		استثمارات - متاحة	210484	
أسهم عادية		للبيع		
- خسائر حيازة غير	10484	(-) تسوية القيمة	(10484)	200000
محققة - متاحة للبيع		السوقية		

مثال (2) [محفظة أوراق مالية]:

في حال كانت الاستثمارات المتاحة للبيع على شكل محفظة أوراق مالية تتضمن عدة أنواع من السندات المتاحة للبيع، فإن قواعد المعالجة المحاسبية لا تختلف إلا من حيث التقويم في نهاية الفترة، إذ يتم تقويم المحفظة ككل، ومن ثم تحديد مقدار الانخفاض أو الزيادة في القيمة العادلة للمحفظة عن التكلفة، وللتوضيح نتعرض للمثال التالي:

مثال:

أظهرت البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت في 2009/12/31 أن رصيد حـ/ تسوية القيمة السوقية (مدين) بمبلغ 3000 ل.س، مرحل من الفترة السابقة، ويقابله بنفس المبلغ حـ/ مكاسب حيازة أو خسائرها غير محققة - استثمارات متاحة للبيع (دائن)، كما ظهرت البيانات التالية فيما يتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع بعد مقارنة القيمة السوقية مع التكلفة:

الاستثمارات	قيمة عادلة	تكلفة مرحلة	مكاسب (خسائر) غير محققة
سندات شركة (أ) 10%	194000	180000	14000
سندات شركة (ب) 12%	270000	274000	(4000)
إجمالي المحفظة 12/31	464000	454000	10000
رصيد سابق مدين لـ حـ/ تسوية القيمة السوقية في 12/31			3000
مقدار تسوية القيمة السوقية			7000

بناءً على البيانات في الجدول السابق، يكون مقدار زيادة القيمة السوقية للسندات المكونة للمحفظة عن قيمتها الدفترية في 2009/12/31 يبلغ 10000 ل.س، إلا أنه لدينا رصيد سابق (مدين) لحساب التسوية يبلغ 3000 ل.س، وبالنسبة يبقى رصيد مدين لحساب تسوية القيمة السوقية للاستثمارات المحتفظ بها للبيع يبلغ 7000 ل.س.

وهذه النتائج تتطلب إثبات القيد التالي لتعديل رصيد حـ/ تسوية القيمة السوقية:

2009/12/31		
من حـ/ تسويات القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع	7000	
إلى حـ/ مكاسب حيازة أو خسائر غير محققة - حقوق ملكية	7000	

وبناءً عليه، أدى القيد السابق إلى زيادة رصيد حـ/ تسوية القيمة السوقية ليصبح 10000 ل.س (مدين) ورصيد حـ/ مكاسب/ خسائر غير محققة - ملكية إلى 10000 ل.س (دائن).

حـ/ تسويات القيمة السوقية للاستثمارات - متاحة للبيع

البيــــــــــــــــان	ل.س	البيــــــــــــــــان	ل.س
		رصيد	3000
رصيد مدين 12/31	10000	إلى حـ/ مكاسب أو خسائر غير محققة	7000
	10000		10000

حـ/ مكاسب/ خسائر غير محققة - حقوق ملكية

البيــــــــــــــــان	ل.س	البيــــــــــــــــان	ل.س
رصيد	3000		
إلى حـ/ تسوية القيمة السوقية - ملكية	7000	رصيد 12/31	10000
	10000		10000

وتظهر الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	ل.س	البيان	ل.س	
حقوق الملكية:				
رأس المال المدفوع -		استثمارات -	454000	
أسهم عادية		متاحة للبيع		
+ مكاسب حيازة غير	10000	+ تسوية القيمة	10000	464000
محقة - متاحة للبيع		السوقية		

بيع الاستثمارات - المتاحة للبيع

عند بيع الاستثمارات - المتاحة للبيع يتم إثبات عملية البيع والأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي ثمن البيع بتاريخ البيع. ويجب الأخذ بالحسبان أن رصيدي الحسابين المتعلقين بتقويم هذه الاستثمارات - ونقصد بذلك - / تسوية القيمة السوقية وحـ / مكاسب / خسائر غير محقة - لا يتأثران بعمليات البيع التي تتم خلال الفترة، حيث يتم تسويتهما في نهاية الفترة وفق المتغيرات التي تكون موجودة. ولتوضيح المعالجة لبيع الاستثمارات - المتاحة للبيع نبين المثال التالي:

مثال:

بفرض أن المنشأة في المثال السابق باعت في 2010/2/15 السندات التالية مع بيان صافي سعر البيع بعد استبعاد مصاريف البيع:

الاستثمارات	صافي سعر البيع	القيمة الدفترية	مكاسب (خسائر) البيع
سندات شركة (أ) 10%	90000	80000	10000
سندات شركة (ب) 12%	146000	150000	(4000)
إجمالي	236000	230000	6000

بناءً عليه، حققت المنشأة 6000 ل.س مكاسب صافية من بيع الاستثمارات، يتم إثباتها من خلال القيد التالي:

2010/2/15		
من حـ/ النقدية في المصرف	236000	
إلى مذكورين		
حـ/ استثمارات - متاحة للبيع	230000	
حـ/ مكاسب بيع استثمارات - متاحة للبيع	6000	
إثبات بيع الاستثمارات بربح		

ويتم إقفال مكاسب بيع الاستثمارات في حـ/ ملخص الدخل:

6000		
من حـ/ مكاسب بيع استثمارات - متاحة للبيع		
إلى حـ/ ملخص الدخل	6000	
إقفال ربح بيع الاستثمارات		

بنهاية الفترة الزمنية:

الاستثمارات	قيمة عادلة	قيمة دفترية	مكاسب أو خسائر غير محققة
سندات (أ) 10%	105000	100000	5000
سندات (ب) 12%	126000	124000	2000
اجمالي	231000	224000	7000
رصيد تسوية سابق مدين			10000
مقدار تسوية القيمة السوقية			(3000)

3000		
من حـ/ مكاسب حيازة أو خسائرها غير محققة		
إلى حـ/ تسوية القيمة السوقية	3000	
للاستثمارات - متاحة للبيع		
إقفال ربح بيع الاستثمارات		

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي استثمارات في أدوات دين Debt Instruments, تصدر هذه الأدوات من قبل شركات أخرى بهدف الحصول على أموال جديدة بغرض التوسع. ومعظم الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق هي في سندات.

وتقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفق القواعد المحاسبية للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، وذلك كما يلي:

- 1 - يتم الاعتراف بتكلفة هذه الاستثمارات على أساس ثمن الشراء مضافاً إليه كافة النفقات التي تتحملها المنشأة لاقتناء هذه الاستثمارات، أي اعتماد مدخل التكلفة التاريخية.

- 2 - يتم تعديل التكلفة التاريخية بعد تاريخ الاقتناء بمقدار إطفاء خصم إصدار السندات أو علاوتها، فالعلاوة تؤدي إلى تخفيض التكلفة سنوياً بمقدار الإطفاء، بينما يؤدي الخصم إلى زيادة التكلفة بمقدار الإطفاء.
- 3 - يتم الاعتراف بإيراد الفوائد عند الاستحقاق بغض النظر عن تاريخ التحصيل.

أولاً: حيازة الاستثمارات - مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

يمكن شراء السندات إما بقيمتها الاسمية، أو بسعر أعلى أو أقل من قيمتها الاسمية، وكما هو الحال في الاعتراف المحاسبي بالأصول عموماً، فإن الاعتراف المحاسبي بالاستثمارات في السندات يتم على أساس تكلفة الحيازة أو الاقتناء، وتتضمن هذه التكلفة ثمن الشراء مضافاً إليه كافة المصروفات والنفقات التي تتحملها المنشأة في سبيل حيازة هذه الاستثمارات.

مثال:

اشترت إحدى المنشآت 200 سند (قيمة السندات الاسمية 1000 ل.س) في 2009/1/1، والسندات مصدرة بنفس التاريخ لمدة 5 سنوات، تستحق فائدة نصف سنوية تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، وتحمل السندات معدل فائدة اسمياً 12%.

ولتحديد قيمة السندات، يتم تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية اعتماداً على معدل الفائدة الفعلي، أو معدل الفائدة في السوق بتاريخ شراء السندات، ولنفرض أن معدل الفائدة على سندات مماثلة من حيث المخاطر يبلغ 16% في نفس التاريخ.

سعر شراء السندات يتم الحصول عليه من خلال إضافة القيمة الحالية لـ 200000 ل.س (تستلم خلال عشر فترات مستقبلاً عند معدل خصم 8%) إلى القيمة الحالية لمقبوضات الفائدة 12000 ل.س (مخصومة بمعدل 8%). والسبب في استخدام معدل خصم 8%، هو أن الفوائد نصف سنوية، بحيث يجب أن يكون هناك معدل فائدة 16% للفترات السنوية، وبطريقة مشابهة، يجب مضاعفة عدد الفترات للحصول على الفترات الزمنية التي تستحق فيها الفائدة ($10 = 2 \times 5$) فترات)، وبذلك فإن القيمة الحالية تساوي:

البـ	ل.س	ل.س
الفوائد نصف السنوية	12000	
$\times$ القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س يستلم على عدة دفعات وعلى مدى 10 سنوات عند معدل فائدة 8%	6.71	
= القيمة الحالية لمدفوعات الفوائد (1)		80520
القيمة الاسمية للسندات	200000	

	0.4632	× القيمة الحالية لمبلغ 1 ل.س يستلم بعد عشر فترات مستقبلاً عند معدل خصم 8%
92640		= القيمة الحالية لقيمة السندات (2)
173160		إجمالي القيمة الحالية للاستثمار (1) + (2)

وفي المثال السابق معدل الفائدة 16 %، يمثل معدل الفائدة الفعال Effective Rate of Interest، حيث إنه يمثل مبلغ الفائدة الفعلي الذي على أساسه تستحق الفائدة.

نلاحظ أن 12 % هو المعدل المصرح أو المعلن عنه لتحديد حجم المقبوضات السنوية من الفوائد، $(200000 \times 12\% \times \frac{1}{2} \text{ سنة})$ ، ولكنه ليس سعر شراء السندات، حيث يختلف سعر الشراء وفقاً لظروف السوق، ويعتمد معدل الفائدة الفعال على ثلاثة مبالغ وهي: سعر الشراء، مدفوعات الفوائد، والقيمة الاسمية للسند Face Value، وذلك كما سبق بيانه في البحث الخاص بالسندات، ومبلغ 173160 ل.س يمثل سعر السندات، وهو المبلغ الذي تدفعه المنشأة المشتريّة للسندات، ويكون قيد اليومية لإثبات اقتناء السندات:

173160	من حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق
173160	إلى حـ/ النقدية في المصرف
	شراء استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

نلاحظ أن حـ/ الاستثمارات مدين بتكلفة السندات مع عدم فصل مبلغ الخصم البالغ 26840 ل.س (200000 ل.س - 173160 ل.س)، على الرغم من الخصم قد يسجل في قيد مقابل منفصل Contra - Asset Account، إلا أنه

في الممارسة العملية من الشائع تسجيل تكلفة الأصول عند الاعتراف بها وفق القيد السابق.

ويتم استهلاك الخصم مما يؤدي إلى زيادة مقدار إيرادات الفوائد، ويمكن بيان جدول استهلاك الخصم كما يلي:

التاريخ	الفائدة المستلمة 6%	إيرادات الفوائد 8 %	استهلاك الخصم	التكلفة المعدلة
2009/1/1				173160
2009/7/1	12000	13853	1853	175013
2010/1/1	12000	14001	2001	177014
2010/1/1	12000	14161	2161	179175
2011/1/1	12000	14334	2334	181509
2011/7/1	12000	14521	2521	184030
2012/1/1	12000	14722	2722	186752
2012/7/1	12000	14940	2940	189692
2013/1/1	12000	15175	3175	192868
2013/7/1	12000	15429	3429	196297
2014/1/1	12000	15704	3704	200001
	120000	146841	26841	

في 2009/7/1 يتم إثبات الفوائد كما يلي:

من مذكورين		12000
حـ/ النقدية في المصرف		1853
حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق		
إلى حـ/ إيرادات الفوائد	13853	
إثبات إيرادات الفوائد		

وفي 2009/12/31 يتم إثبات الفوائد المستحقة والمستنفذ من الخصم كما يلي:

من مذكورين		12000
حـ/ فوائد مستحقة القبض		2001
حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق		
إلى حـ/ إيرادات الفوائد	14001	
إثبات إيرادات الفوائد		

ويتم إقفال إيراد الفوائد عن عام 2009 في حـ/ ملخص الدخل كما يلي:

من حـ/ إيراد الفوائد على السندات		27854
إلى حـ/ ملخص الدخل	27854	
إقفال إيراد الفوائد		

ويظهر حـ/ إيرادات الفوائد على السندات كما يلي:

حـ/ إيراد الفوائد

ل.س	البيان	ل.س	البيان
		13583	من مذكورين 7/1
27854	رصيد دائن 12/31 (من حـ/ ملخص الدخل)	12001	من مذكورين 12/13
27854		27854	

وتظهر الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31 كما يلي:

ل.س	البيان	ل.س	البيان
177014	استثمارات طويلة الأجل استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		
12000	أصول متداولة: إيراد فوائد مستحق		

في 2013/1/1 (يمثل رصيد 2012/12/31) تظهر هذه الاستثمارات في الميزانية ضمن الأصول المتداولة، وذلك بالتكلفة المعدلة بمبلغ 192868 ل.س، حيث إنها تستحق خلال فترة سنة، وذلك كما يلي:

ل.س	البيان	ل.س	البيان
192868	أصول متداولة: استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

ثانياً: بيع الاستثمارات - المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

عند بيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق يتحدد ناتج البيع بالفرق بين صافي ثمن البيع، والقيمة الدفترية للاستثمارات، ويحدد صافي البيع على أساس ثمن البيع مطروحاً منه مصاريف البيع بما فيها عمولة السمسار، بينما تحدد القيمة الدفترية للاستثمارات كما ناقشنا أعلاه على أساس تكلفة اقتناء هذه الاستثمارات مطروحاً منها إطفاء علاوة الإصدار، أو مضافاً إليها إطفاء خصم الإصدار.

وتختلف المعالجة المحاسبية لإثبات بيع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بين بيع هذه الاستثمارات في تاريخ استحقاق الفوائد، أو بيعها في تاريخ غير تاريخ استحقاق الفوائد:

- 1 - بيع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في تاريخ استحقاق الفوائد: تعد هذه الحالة بسيطة وغير معقدة، حيث يتم إثبات بيع السندات من خلال القيد التالي إذا كان ثمن البيع مساوياً للقيمة الدفترية للاستثمارات (لا ربح ولا خسارة):

من -/ النقدية في المصرف		
إلى -/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق		
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

وإذا كان نتيجة البيع ربحاً فيجعل -/ مكاسب بيع الاستثمارات دائناً، أما إذا كان نتيجة البيع خسائر فيجعل -/ خسائر بيع استثمارات مدينياً.

- 2 - بيع الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بين تواريخ استحقاق الفوائد:

في هذه الحالة يجب تحديد نصيب كل من البائع والمشتري من الفوائد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب إجراء المعالجة المحاسبية بحسب الاتفاق بين البائع والمشتري على كوبون الفوائد، فيما إذا كان يشمل سعر البيع (أي أن سعر البيع شامل للكوبون)، أم أن البيع تم من دون الكوبون. وللتوضيح نتناول المثال التالي:

مثال:

باعت إحدى المنشآت سندات محتفظاً بها لتاريخ الاستحقاق بمبلغ 483000 ل.س قيمتها الاسمية 500000 ل.س، تحمل فائدة اسمية 10 %، علماً أن الفائدة الفعالة تبلغ 12 %، وأن المنشأة اشترت السندات بمبلغ 463200 ل.س في

2007/1/1 وتستحق بعد 5 سنوات، والفائدة تدفع في 1/1 و 7/1 من كل عام، وفي 2009/1/1 بلغت القيمة الدفترية للسندات 475414 ل.س وفي 2010/1/1 بلغت 482675 ل.س. علماً أن عمولة السمسار بلغت 2000 ل.س.

والمطلوب:

- 1 - إثبات المعالجة المحاسبية إذا تم بيع السندات في 2010/1/1.
- 2 - إثبات المعالجة المحاسبية لو تم البيع في 2009/5/1 ضمن أحد الاحتمالات التالية: أ- سعر البيع يشمل الكوبون. ب- سعر البيع لا يشمل الكوبون.

الحل:

- 1 - إثبات المعالجة المحاسبية إذا تم بيع السندات في 2010/1/1: طالما أن البيع تم في تاريخ استحقاق الفائدة، إذا لا يوجد أي مشكلة في إثبات بيع السندات. ويبلغ صافي سعر بيع السندات 480000 ل.س، وقيمتها الدفترية 480675 ل.س [483675 - 3000]، وبناء عليه حققت المنشأة خسائر بيع استثمارات قدرها 675 ل.س، وتكون المعالجة المحاسبية كما يلي:

2010/1/1		
من مذكورين		
حـ/ النقدية في المصرف		480675
حـ/ مصاريف سمسرة		2000
حـ/ خسائر بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		675
إلى حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	482675	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

675	من حـ/ ملخص الدخل	
675	إلى حـ/ خسائر بيع استثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	
	إقفال خسائر بيع الاستثمارات	

2 - بيع الاستثمارات بين تواريخ الفائدة:

تم البيع في 2009/5/1، أي بين تواريخ استحقاق الفائدة أي بين 2009/1/1 و2009/7/1، وهنا نأخذ بالحسبان ما إذا كان سعر البيع يشمل كوبون الفوائد أم لا:

أ - بيع الاستثمارات مع كوبون الفوائد:

في هذه الحالة يتم بيع السندات مع كوبون الفوائد، بحيث إن سعر البيع يجب أن يشمل كوبون الفوائد (سعر البيع + ما يخص البائع من فوائد عن الفترة)، وهنا تحصل المنشأة البائعة على ثمن البيع المتفق عليه مع كوبون الفوائد الذي يخص البائع، مع الأخذ بالحسبان استبعاد مصاريف البيع. ومن ناحية أخرى يجب حساب القيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ البيع، وهذا يتطلب حساب مقدار إطفاء العلاوة أو الخصم خلال الفترة من 1/1 حتى 2009/5/1 [في مثالنا الحالي].

بالتالي يجب حساب كوبون الفوائد عن الفترة من 2007/1/1 حتى 2009/4/30، ويخص المنشأة البائعة، أما كوبون الفوائد عن الفترة من 2009/5/1 حتى 2009/7/1 فيخص المنشأة المشتري.

$$\text{كوبون الفوائد الذي يخص البائع} = 500000 \times \frac{10}{4} \times \frac{12}{100} = 16667 \text{ ل.س.}$$

$$\text{كوبون الفوائد الذي يخص المشتري} = 500000 \times \frac{100}{10} \times \frac{12}{12} = 8333 \text{ ل.س.}$$

ومن ثم يمكن حساب صافي ثمن البيع كما يلي:

482000	إجمالي ثمن البيع
(2000)	يطرح عمولة السمسار
480000	صافي ثمن البيع
16667	يضاف: نصيب البائع من الكوبون
496667	صافي ثمن البيع

تحديد قسط إطفاء الخصم عن الفترة من 2009/1/1 حتى 2009/4/1:

28525	إيراد الفائدة الحقيقي عن الفترة من 1/1 حتى 2009/7/1 0.06×475414
(25000)	يطرح: إيراد الفائدة الاسمي من 1/1 حتى 2009/7/1 0.05×500000
3525	= إطفاء الخصم عن 6 شهور
2350	إطفاء الخصم عن الفترة من 1/1 حتى 2009/4/1 (4 شهور) $= 6/4 \times 3525 =$

ويتم إثبات إطفاء الخصم عن الفترة من 1/1 حتى 2009/4/1:

2350	من حـ/ استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
2350	إلى حـ/ إيراد فوائد مكتسب على استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

وبناء عليه، يمكن تحديد القيمة الدفترية للاستثمارات في تاريخ البيع:

475414	القيمة الدفترية في 2009/1/1
2350	يضاف: إطفاء خصم عن الفترة من 1/1 حتى 2009/4/1
477764	= القيمة الدفترية للاستثمارات في 2009/4/1

ويتم حساب ناتج بيع الاستثمارات مع الكوبون من خلال المقارنة صافي ثمن البيع، وبين القيمة الدفترية في 4/1 مع الأخذ بالحسبان الكوبون المباع:

496667		صافي ثمن البيع
		يطرح:
	(477764)	القيمة الدفترية في 2009/4/1
(494431)	(16667)	الفائدة عن الفترة من 1/1 حتى 2009/4/1
2236		= مكاسب بيع الاستثمارات

ويتم إثبات بيع الاستثمارات من خلال القيد التالي:

2009/4/1		
من مذكورين		496667
حـ/ النقدية في المصرف		
إلى مذكورين		
حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	477764	
حـ/ إيراد فوائد على السندات	16667	
حـ/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	2236	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

2236		
من حـ/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	2236	
إلى حـ/ ملخص الدخل		
إقفال مكاسب بيع الاستثمارات		

2 - بيع الاستثمارات بدون كوبون الفوائد:

في هذه الحالة فإن المنشأة البائعة سوف تحصل على كوبون الفوائد 25000 ل.س في موعد استحقاقه 2009/7/1، ونصيبها من هذا الكوبون بالذات هو 16667 ل.س، ولذلك سوف تدفع للمنشأة المشتريّة نصيبها من الكوبون بما يساوي هذا الكوبون عن شهرين 8333 ل.س (من 4/1 حتى 2009/7/1)، ويتم تخفيض ثمن البيع بهذا المبلغ:

482000	ثمن البيع
480000	يطرح: عمولة السمسار
(2000)	يطرح: نصيب المشتري من كوبون الفوائد
(8333)	
471667	= صافي ثمن البيع

نتيجة البيع:

471667	صافي ثمن البيع
477767	يطرح: القيمة الدفترية للاستثمارات
(6097)	يضاف: تعويض المشتري عن نصيبه من الكوبون
8333	
2236	= مكاسب بيع الاستثمارات

ويتم إثبات بيع الاستثمارات من خلال القيد التالي:

2009/4/1		
من مذكورين		
حـ/ النقدية في المصرف		471667
حـ/ إيراد فوائد مستحق على السندات		8333
إلى مذكورين		
حـ/ الاستثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	477764	
حـ/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	2236	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		

ونقل مكاسب بيع استثمارات بالقيد التالي:

من حـ/ مكاسب بيع استثمارات - محتفظ بها حتى الاستحقاق	2236	2236
إلى حـ/ ملخص الدخل		
إقفال مكاسب بيع الاستثمارات		

وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة البائعة سوف تحصل كوبون الفوائد في 2009/7/1 عن ستة شهور، وتعترف عند ذلك بنصيبها من الفوائد عن أربعة شهور من 1/1 حتى 5/1 فقط، أي بمبلغ 16667 ل.س مع تعويض المشتري عن نصيبه من الكوبون والبالغ 8333 ل.س. ويتم إثبات ذلك كما يلي:

2009/7/1		25000
من حـ/ النقدية في المصرف		
إلى مذكورين		
حـ/ إيراد فوائد مستحق على السندات	8333	
حـ/ إيراد فوائد مكتسب على السندات	16667	
إثبات بيع استثمارات - محتفظ بها لتاريخ		
الاستحقاق		

المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم:

ناقشنا فيما سبق وبشكل مفصل المعالجة المحاسبية للاستثمارات في أدوات الدين، ونتعرض فيما يلي للمعالجة المحاسبية للاستثمارات في أسهم، والأوراق المالية في شكل أسهم هي أدوات ملكية، حيث إنها تمثل حصة ملكية للمنشأة التي تفتلي الاستثمارات لدى الشركات الأخرى.

ولا تختلف المعالجة المحاسبية لإثبات اقتناء الاستثمارات في الأسهم عما سبق بيانه في حالة أدوات الدين، حيث يتم الاعتراف بتكلفة الاقتناء التي تتضمن سعر الشراء مضافاً إليه النفقات الأخرى، كعمولة السمسار، ورسوم التسجيل وغيرها.

إلا أنه ومن ناحية أخرى، ونظراً إلى أن هذه الاستثمارات تمثل حق ملكية للمنشأة المشتري، فإن إستراتيجية المعالجة المحاسبية تتحدد على أساس حجم حصة الملكية التي تحوزها المنشأة المستثمرة من هذه الاستثمارات أو مقدارها، بكلمات أخرى تتحدد إستراتيجية المعالجة المحاسبية على أساس الحجم النسبي للاستثمار في الشركة الأخرى، حيث إن هذا الحجم النسبي يعد مؤشراً لدرجة تأثير المنشأة المستثمرة (المشتري) في إدارة المنشأة الأخرى (المستثمر بها).

ويمكن تصنيف الاستثمارات في الأسهم العادية لشركة أخرى وفقاً لنسبة التصويت التي يمتلكها المستثمر في أسهم الشركة المستثمر بها، وذلك كما يلي:

1 - امتلاك أقل من 20 % من أسهم الشركة المستثمر بها، للمستثمر تأثير غير فعال (بالقيمة المعادلة).

2 - امتلاك من 20% حتى 50 % من أسهم الشركة المستثمر بها، للمستثمر تأثير مهم (أسلوب الملكية).

3 - امتلاك أكثر من 50 % من أسهم الشركة المستثمر بها، للمستثمر سيطرة على المنشأة (قوائم مالية موجودة).

وبناء على تحديد هذه النسب تتحدد استراتيجية المعالجة المحاسبية التي يمكن تحديدها من خلال الجدول التالي:

نسبة الحيازة	طريقة التقويم	مكاسب (خسائر) الحيازة غير المحققة	آثار أخرى على قائمة الدخل
1 - أقل من 20%:			
أ - للمتاجرة	قيمة العادلة	يعترف بها - دخل	أ- توزيعات معلنة ب- مكاسب وخسائر بيع
ب - متاحة للبيع	قيمة العادلة	يعترف بها - حقوق الملكية	توزيعات معلنة مكاسب وخسائر بيع
2- حيازة من 20 - 50%	حق ملكية	لا يعترف بها	حصة نسبية من صافي دخل المنشأة المستثمر بها
3- حيازة أكبر من 50%	الاندماج	لا يعترف بها	لا يوجد أثر

ونتعرض للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم وفقاً للتصنيف المذكور أعلاه، وذلك من خلال ما يلي:

امتلاك أقل من 20 %:

تقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات في الأسهم في هذه الحالة على الاعتراف بهذه الاستثمارات على أساس تكلفة الحيازة أو الاقتناء، من ثم اتباع مدخل القيمة العادلة بعد الاقتناء.

ووفق هذه الحالة، فإن المنشأة المستثمرة عندما تمتلك حصة أقل من 20 %، فإن تأثيرها في المنشأة المستثمر بها يكون ضعيفاً إذا لم يكن معدوماً، وهنا إذا كانت الأسعار السوقية متاحة بدرجة معقولة من الموثوقية، فإنه يتم الاعتماد على هذه الأسعار السوقية أساساً لتقويم الاستثمارات في الأسهم بعد تاريخ اقتنائها وذلك باستخدام مدخل القيمة العادلة، أو مدخل القيمة السوقية في هذه الحالة.

وتتطلب المعالجة المحاسبية أن تقوم المنشأة بتصنيف استثماراتها في هذه الحالة في نوعين رئيسيين:

1 - استثمارات في الأسهم بغرض المتاجرة.

2 - استثمارات في الأسهم متاحة للبيع.

أولاً: الاستثمارات في الأسهم بغرض المتاجرة:

تقوم المعالجة المحاسبية عن الاستثمارات في الأسهم بغرض المتاجرة، إذا كانت حصة المنشأة المستثمرة أقل من 20 %، على اتباع مدخل القيمة العادلة في القياس اللاحق للاستثمارات، ويمكن تحديد طبيعة المعالجة المحاسبية كما يلي:

1 - يتم الاعتراف بهذه الاستثمارات على أساس تكلفة الحيازة، التي تتمثل في

سعر شراء الأسهم، مضافاً إليها العمولات والرسوم المرتبطة بعملية الحيازة.

2 - بعد تاريخ الاقتناء يتم الاعتراف بالإيراد وفق الأساس النقدي، حيث يتم

الاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة نقداً فقط، أما الأرباح التي تحتجزها الشركة

المستثمر بها فلا يتم الاعتراف بها.

3 - إذا تم بيع هذه الاستثمارات يتم حساب مكاسب البيع أو خسائره على أساس الفرق بين صافي ثمن البيع وتكلفة الاستثمارات، ويعترف بهذه المكاسب أو الخسائر في حـ/ ملخص الدخل في الفترة التي يتم فيها البيع.

4 - في نهاية الفترة وعند إعداد القوائم المالية، يتم تقويم هذه الاستثمارات على أساس قيمتها السوقية، والفرق بين القيمة السوقية والتكلفة يمثل مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة، ويتم إقفال هذه المكاسب أو الخسائر في حـ/ ملخص الدخل.

وللتوضيح نتناول المثال التالي:

مثال:

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم المقتناة لأغراض المتاجرة خلال عام 2009 لإحدى المنشآت:

1 - في 2009/7/1 اشترت إحدى المنشآت الاستثمارات التالية لأغراض المتاجرة:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة اقتناء	حصة الملكية	تكلفة الحيازة
أسهم في شركة (أ)	250	620	10 %	155000
أسهم في شركة (ب)	300	740	5 %	222000
أسهم في شركة (ج)	225	680	7 %	153000
تكلفة الاقتناء				530000

2 - في 2009/8/15 باعت المنشأة 100 سهم من أسهم الشركة (أ) بسعر بيع 655 ل.س للسهم الواحد، ودفعت 5 ل.س عمولة للسمسار عن كل سهم.

3 - في 2009/9/12 باعت المنشأة 125 سهماً من الاستثمارات في الشركة (ج) بسعر بيع 640 ل.س للسهم الواحد.

- 4 - في 2009/10/1 استلمت الشركة أرباح أسهم عن استثماراتها كما يلي:
- 80 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (أ).
- 100 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (ب).
- 120 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (ج).
- 5 - في 2009/12/31 كانت القيمة السوقية للاستثمارات المتبقية في محفظة المنشأة كما يلي:

نوع الاستثمار	قيمة سوقية (للسهم)
أسهم في شركة (أ)	650
أسهم في شركة (ب)	700
أسهم في شركة (ج)	675

المطلوب:

- 1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
- 2 - إعداد ح/ الاستثمارات في الأسهم - بغرض المتاجرة وبيان رصيده في 2009/12/31.
- 3 - إظهار أثر العمليات على قائمة الدخل.
- 4 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

الحل:

- 1 - قيود اليومية اللازمة:
- أ - بلغت تكلفة اقتناء الاستثمارات 530000 ل.س:

2009/7/1		530000
من حـ/ استثمارات في الأسهم - متاجرة	530000	
إلى حـ/ النقدية في المصرف		
إثبات اقتناء استثمارات في الأسهم - للمتاجرة		

ب - إثبات بيع 100 سهم من الاستثمارات في الشركة (أ)، صافي ثمن بيع السهم 650 ل.س، وتكلفة اقتناء السهم الواحد 620 ل.س، بالتالي هناك 3000 ل.س مكاسب بيع الأسهم [100 سهم $\times$ 30 ل.س]:

2009/8/15		65000
من حـ/ النقدية في المصرف		
إلى مذكورين	62000	
حـ/ استثمارات في الأسهم - متاجرة	3000	
حـ/ مكاسب بيع استثمارات - متاجرة		
إثبات بيع استثمارات في الأسهم بربح		

ج - إثبات بيع 125 سهماً من الاستثمارات في الشركة (ج) بسعر 640 ل.س. للسهم الواحد، وتكلفة السهم 680 ل.س، وبالتالي هناك خسائر بيع قدرها 5000 ل.س [125 سهم $\times$ 40 ل.س]:

2009/9/12		
من مذكورين		
حـ/ النقدية في المصرف	80000	
حـ/ خسائر بيع استثمارات - متاجرة	5000	
إلى حـ/ استثمارات في الأسهم - متاجرة	85000	
إثبات بيع استثمارات في الأسهم بخسارة		

د - إثبات إيرادات الأسهم المستلمة في 2009/10/1 التي تبلغ على أساس الأسهم المتبقية:

الاستثمار	عدد الأسهم	إيراد السهم الواحد	إيراد الأسهم
أسهم في شركة (أ)	150	80	12000
أسهم في شركة (ب)	300	100	30000
أسهم في شركة (ج)	100	120	12000
إجمالي الإيرادات			54000

54000	من حـ/ النقدية في المصرف إلى حـ/ إيرادات استثمارات في الأسهم - متاجرة إثبات إيرادات استثمارات في الأسهم	2009/10/1
54000	من حـ/ إيراد الاستثمار في الاسهم - متاجرة إلى حـ/ ملخص الدخل	54000

هـ - في 2009/12/31 يتم تقويم الاستثمارات على أساس قيمتها السوقية، حيث تبلغ القيمة السوقية في 2009/12/31:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	قيمة سوقية (للسهم)	القيمة السوقية
أسهم في شركة (أ)	150	650	97500
أسهم في شركة (ب)	300	700	210000
أسهم في شركة (ج)	100	675	67500
القيمة السوقية			375000

وتبلغ تكلفة كل نوع من الاستثمارات كما يلي:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة اقتناء	التكلفة
أسهم في شركة (أ)	150	620	93000
أسهم في شركة (ب)	300	740	222000
أسهم في شركة (ج)	100	680	68000
التكلفة			383000

ومن خلال المقارنة بين سعر السوق والتكلفة لكل نوع من الاستثمارات يظهر لدينا الجدول التالي:

الاستثمار	قيمة سوقية	تكلفة	مكاسب (خسائر) غير محققة
أسهم في شركة (أ)	97500	93000	4500
أسهم في شركة (ب)	210000	222000	(12000)
أسهم في شركة (ج)	67500	68000	(500)
	375000	383000	(8000)

وبالتالي تكون نتيجة التقويم وجود خسائر حيازة غير محققة قدرها 8000 ل.س:

2009/12/31		
من حـ/ مكاسب/ خسائر حيازة غير محققة - دخل إلى حـ/ تسوية القيمة السوقية - أسهم متاجرة إثبات انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات في الأسهم - متاجرة عن التكلفة	8000	8000
بتاريخه من حـ/ ملخص الدخل إلى حـ/ مكاسب/ خسائر حيازة غير محققة - دخل إفقال خسائر انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات في الأسهم - متاجرة عن التكلفة	8000	8000

2 - إعداد حـ/ الاستثمارات في الأسهم - بغرض المتاجرة، وبيان رصيده في
2009/12/31:

حـ/ الاستثمارات في الأسهم - متاجرة

ل.س	البيان	ل.س	البيان
530000	إلى حـ/ النقدية 7/1	62000	من حـ/ النقدية 8/15
		85000	من حـ/ النقدية 9/12
		383000	رصيد مدين 12/31
530000		530000	

3 - إظهار أثر العمليات في قائمة الدخل:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

كلي	جزئي	البيان
		<u>يضاف إيرادات أخرى:</u>
	3000	مكاسب بيع استثمارات - متاجرة
	54000	إيرادات استثمارات - أسهم - متاجرة
		<u>يطرح: خسائر ومصاريف أخرى:</u>
	(5000)	خسائر بيع استثمارات - متاجرة
	(8000)	مكاسب/ خسائر غير محققة - استثمارات - متاجرة

3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31:

الميزانية في 2009/12/31

ل.س	البيان	ل.س	البيان
	383000		استثمارات في الأسهم - متاجرة
375000	(8000)		(-) تسوية للقيمة السوقية

ثانياً: الاستثمارات في الأسهم - متاحة للبيع:

في هذه الحالة تكون نسبة التملك نتيجة اقتناء الاستثمارات المتاحة للبيع أقل من 20%، وتكون المعالجة المحاسبية مشابهة للمعالجة المحاسبية للحالة السابقة، حيث يتم الاعتراف بالاستثمارات على أساس تكلفة الاقتناء التي تتضمن سعر الشراء مضافاً إليه التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل الاقتناء.

وبعد تاريخ الاقتناء يمكن تحديد أبرز القواعد المحاسبية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع إذا كانت نسبة التملك أقل من 20 % فيما يلي:

1 - الاعتراف بإيرادات الأسهم على أساس النقدي، أي يتم الاعتراف بأرباح الأسهم الموزعة نقداً، أما الأرباح التي تقرر المنشأة المستثمر بها احتجازها، وعدم توزيعها، فلا يتم الاعتراف بها.

2 - عند بيع الأسهم خلال الفترة المالية، أو حتى في نهاية الفترة المالية، يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن البيع على أساس زيادة سعر البيع أو انخفاضه عن التكلفة بتاريخ البيع، وتعد النتيجة مكاسب أو خسائر محققة تقفل في حـ/ ملخص الدخل في نهاية الفترة.

3 - يتم تقويم الاستثمارات التي تمتلكها المنشأة في نهاية الفترة على أساس قيمتها السوقية، ويتم إثبات الفرق باعتبارها مكاسب أو خسائر حيازة غير محققة، حيث لا تقفل في حـ/ ملخص الدخل كما هو الحال في الاستثمارات في الأسهم - متاجرة، وإنما تظهر بشكل منفصل ضمن حقوق الملكية في الميزانية مكوناً من مكونات دخول شاملة أخرى متراكمة، حتى تتحقق.

4 - تظهر الاستثمارات في الأسهم - المتاحة للبيع ضمن الأصول المتداولة في الميزانية مقومة بالقيمة العادلة.

وللتوضيح نتناول المثال التالي:

مثال:

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم المقناة لأغراض المتاجرة خلال عام 2009 لدى إحدى المنشآت:

1 - في 2009/8/10 اشترت المنشأة الأسهم التالية - المتاحة للبيع التي تقل نسبة التملك في كل منها عن 20%:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة اقتناء	تكلفة الحيازة
أسهم في شركة (أ)	280	1000	280000
أسهم في شركة (ب)	320	800	256000
أسهم في شركة (ج)	320	900	288000
إجمالي تكلفة المحفظة			824000

2 - في 2009/10/12 استلمت الشركة أرباح أسهم عن استثماراتها في الشركة (أ) قدرها 125 ل.س عن كل سهم.

3 - في 2009/12/31 كانت القيمة السوقية للاستثمارات كما يلي:

نوع الاستثمار	قيمة سوقية (للسهم)
أسهم في شركة (أ)	1050
أسهم في شركة (ب)	880
أسهم في شركة (ج)	820

المطلوب:

- 1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
- 2 - إعداد حـ/ الاستثمارات في الأسهم - بغرض المتاجرة، وبيان رصيده في 2009/12/31.
- 3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

الحل:

1 - قيود اليومية اللازمة:

أ - تكلفة اقتناء الاستثمارات بلغت 530000 ل.س:

2009/8/10		824000
من حـ / استثمارات في الأسهم - متاحة للبيع	824000	
إلى حـ / النقدية في المصرف		
إثبات اقتناء استثمارات في الأسهم - متاحة للبيع		

د - إثبات إيرادات الأسهم المستلمة في 2009/10/12 والتي تبلغ 33600 ل.س [280 سهم $\times$ 125 ل.س]:

2009/10/12		35000
من حـ / النقدية في المصرف	35000	
إلى حـ / إيرادات استثمارات في الأسهم -		
متاحة للبيع		
إثبات إيرادات استثمارات في الأسهم		

هـ - في 2009/12/31 يتم تقويم الاستثمارات على أساس قيمتها السوقية, حيث تبلغ القيمة السوقية في 2009/12/31:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	قيمة سوقية (للسهم)	القيمة السوقية
أسهم في شركة (أ)	280	1050	294000
أسهم في شركة (ب)	320	880	281600
أسهم في شركة (ج)	320	820	262400
القيمة السوقية			838000

ومن خلال المقارنة بين سعر السوق، والتكلفة لكل نوع من الاستثمارات يظهر لدينا الجدول التالي:

الاستثمار	قيمة سوقية	تكلفة	مكاسب (خسائر) غير محققة
أسهم في شركة (أ)	294000	280000	14000
أسهم في شركة (ب)	281600	256000	25600
أسهم في شركة (ج)	262400	288000	(25600)
إجمالي	838000	824000	14000
مكاسب (خسائر) حيازة			14000

وبالتالي تكون نتيجة التقويم وجود خسائر حيازة غير محققة قدرها 8000 ل.س:

2009/12/31	14000	من حـ/ تسوية القيمة العادلة - متاجرة
إلى حـ/ مكاسب/خسائر حيازة غير محقق - دخل	14000	إثبات زيادة القيمة السوقية للاستثمارات في الأسهم - متاجرة عن التكلفة

2 - إعداد حـ/ الاستثمارات في الأسهم - بغرض المتاجرة وبيان رصيده في 2009/12/31:

حـ/ الاستثمارات في الأسهم - متاجرة

ل.س	البيان	ل.س	البيان
824000	إلى حـ/ النقدية 7/1	824000	رصيد مدين 12/31
824000		824000	

3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31:

الميزانية في 2009/12/31

البيان	ل.س	البيان	ل.س	
حقوق الملكية:				
رأس المال المدفوع		استثمارات - متاحة	824000	
		للبيع		
+ مكاسب حيازة غير	14000	+ تسوية القيمة	14000	838000
محقة - متاحة للبيع		السوقية		

امتلاك من 20 حتى 50 %:

عندما تمتلك المنشأة المستثمرة نسبة ما بين 20 حتى 50% من الأسهم العادية لمنشأة أخرى، فيفترض أن هذه المنشأة تمتلك تأثيراً جوهرياً على الأنشطة المالية والتشغيلية للمنشأة الأخرى، وبالتالي فإنه يجب على المنشأة المستثمرة أن تثبت حصة في صافي دخل المنشأة المستثمر بها عند اكتساب هذا الدخل.

وتتطلب هذه الحالة استخدام طريقة الملكية Equity Method التي تحدد القواعد المحاسبية التالية:

1 - يتم الاعتراف بالاستثمارات في تاريخ اقتنائها بالتكلفة كما هو الحال في بقية الاستثمارات [ثم الشراء مضافاً إليه جميع المصروفات والنفقات التي تتحملها المنشأة لاقتناء الاستثمارات].

2 - بعد تاريخ الاقتناء، يتم تعديل حساب الاستثمارات بالأسهم سنوياً، وذلك بهدف إظهار حق ملكية المنشأة المستثمرة في المنشأة المستثمر بها، حيث تقوم المنشأة المستثمرة بما يلي:

أ - يتم حساب نصيب المنشأة المستثمرة من صافي ربح المنشأة المستثمر بها، وذلك على أساس نسبة التملك التي يحوزها المستثمر.

ب - يتم إثبات نصيب المستثمر من الربح من خلال إضافته إلى حـ/ الاستثمارات في الأسهم بالقيد التالي:

من حـ/ الاستثمار في الأسهم		
إلى حـ/ إيراد الاستثمار بالأسهم		
إثبات توزيعات الأرباح المستلمة		

أما في حالة الخسارة فيتم خصمها من حـ/ الاستثمارات بالأسهم، من خلال القيد التالي:

من حـ/ خسائر الاستثمار في الأسهم		
إلى حـ/ الاستثمارات في الأسهم		
إثبات خسائر الاستثمار في الأسهم		

ويتم إقفال الربح أو الخسارة في حـ/ ملخص الدخل.

ج - يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بمقدار توزيعات الأرباح التي تستلم من المنشأة المستثمر بها.

ففي حال توزيع أرباح نقداً، يتم إثباتها من خلال القيد التالي:

من حـ/ النقدية		
إلى حـ/ الاستثمارات في الأسهم		
إثبات توزيعات الأرباح المستلمة		

وكما نلاحظ فإن هذا القيد أدى إلى نقص صافي الأصول، وبالتالي حق الملكية.

ولتوضيح ذلك نتناول المثال التالي:

مثال: فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في أسهم لدى شركة الوحدة خلال

عام 2009:

1 - في 1/1 شترت 35 % من الأسهم العادية لشركة العلا، ودفعت مقابل ذلك 5000000 ل.س.

2 - في 7/1 أعلنت شركة العلا عن تحقيق أرباح قدرها 2000000 ل.س.

3 - في 7/18 أعلنت شركة العلا عن توزيع أرباح قدرها 1000000 ل.س.

4 - في 2009/12/31 أعلنت شركة العلا عن صافي ربح قدره 3600000 ل.س.

والمطلوب:

1 - إثبات قيود اليومية اللازمة.

2 - إعداد حـ/ الاستثمارات في شركة العلا وبيان رصيده في 2009/12/31.

3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

الحل:

1 - إثبات قيود اليومية:

أ - إثبات اقتناء الاستثمارات في شركة العلا:

2009/1/1		5000000
من حـ/ الاستثمارات في أسهم شركة العلا	5000000	
إلى حـ/ النقدية		
إثبات شراء 35% من أسهم شركة العلا		

ب- الإعلان عن تحقيق الأرباح:

7/1		700000
من حـ/ الاستثمار في أسهم شركة العلا	700000	
إلى حـ/ إيراد الاستثمار		
إثبات حصة شركة العلا من أرباح شركة الوحيدة		

ج- إعلان شركة العلا عن توزيع أرباح نقداً قدرها 1000000 ل.س في

7/18

350000	من حـ/ النقدية	
350000	إلى حـ/ الاستثمار في أسهم شركة العلا	

أو يمكن إجراء استلام الأرباح بقبدين على الشكل التالي:

350000	7/1	من حـ/ أرباح أسهم مستحقة القبض
350000	إلى حـ/ الاستثمارات في أسهم شركة العلا	إثبات توزيعات الأرباح المستحقة

نلاحظ أن إعلان توزيع الأرباح من قبل شركة العلا أدى إلى تخفيض حق الملكية، وزيادة التزامها مقابل ذلك، حيث تم تخفيض المبلغ من حـ/ الاستثمارات لدى شركة الوحدة.

ج - إثبات استلام توزيعات الأرباح:

350000	7/18	من حـ/ النقدية
350000	إلى حـ/ أرباح أسهم مستحقة القبض	إثبات استلام توزيعات الأرباح المستحقة

د - إثبات نصيب شركة الوحدة من صافي الربح لدى شركة العلا:
نصيب شركة الوحدة من صافي أرباح شركة العلا يبلغ 1260000 ل.س
[0.35 × 3600000]. ويمثل هذا الربح زيادة جديدة في حق الملكية لدى شركة العلا، ويكون الاعتراف المحاسبي بهذه الحصة كما يلي:

2009/12/31		
من -/ الاستثمارات في أسهم شركة العلا	1260000	1260000
إلى -/ إيراد أرباح الأسهم		
إثبات إيراد أرباح الأسهم في شركة العلا		

من ثم يتم إقفال -/ إيراد أرباح الأسهم في -/ ملخص الدخل:

2009/12/31		
من -/ إيراد أرباح الأسهم	1960000	1960000
إلى -/ ملخص الدخل		
إقفال إيراد أرباح الأسهم		

2 - إعداد -/ الاستثمارات في شركة العلا وبيان رصيده في 2009/12/31:

-/ الاستثمار

5000000 إلى -/ النقدية 2009/1/1	350000	نقدية 7/18
إيراد الاستثمار 7/1	6610000	رصيد
إيراد الاستثمار 12/31	1260000	
6960000	6960000	

3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31:

الميزانية في 2009/12/31

ل.س	البيان	ل.س	البيان
	أصول طويلة الأجل:		
6610000	استثمارات في شركة العلا		

ملاحظات:

1 - طريقة المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم التي تكون بين 20 و 50 % هي طريقة الملكية النسبية.

2 - يتم الإفصاح عن الاستثمارات وفق طريقة الملكية في الميزانية بالقيمة المحسوبة على أساس نسبة حق الملكية لدى الشركة المستثمر بها، وليس على أساس القيمة السوقية العادلة.

3 - تعرض الاستثمارات في هذه الحالة ضمن الأصول المالية طويلة الأجل، بينما تعرض الاستثمارات بغرض المتاجرة، أو البيع ضمن الأصول المتداولة. لتوضيح أسلوب الملكية و لمقارنته مع أسلوب القيمة العادلة، نفترض أن شركة الشام اشترت 20% من أسهم شركة ابن الوليد. حتى تطبق الشركة أسلوب القيمة المعادلة نفترض أنه ليس للشركة تأثير فعال، وبالتالي صنعت أوراقها المالية على أنها متوفرة للبيع، في حين أن تطبيق هذا المثال يسمح لشركة الشام من استحواذ أسلوب الملكية، على فرض ان نسبة 20% تسمح لشركة الشام من ممارسة تأثير مهم. الآتي يبين القيد المحاسبية بموجب أسلوب الملكية، و أسلوب القيمة المعادلة:

أسلوب الملكية	القيد المحاسبية لشركة الشام	أسلوب القيمة العادلة
- في 2009/1/2 إستحوذت شركة الشام على 24000 سهم (20% من أسهم شركة ابن الوليد) بتكلفة قدرها 1000 ل.س. للسهم الواحد		
240000000 من حـ/الاستثمار في شركة الوليد	24000000 من حـ/الاستثمارات المتوفرة للبيع	
240000000 إلى حـ/النقدية	24000000 إلى حـ/النقدية	
- في 2009/12/31 أعلنت شركة ابن الوليد عن أرباح قدرها 2000000 ل.س. حصة شركة الشام منها 20% أو (400000 ل.س.)		
400000 من حـ/الاستثمار في شركة ابن الوليد	ليس هناك قيد محاسبي	
400000 إلى حـ/إيراد الاستثمار		

- في 2009/12/31 كانت القيمة السوقية العادلة لأسهم شركة ابن الوليد 1200 ل.س أو 2880000 ل.س	
ليس هناك قيد محاسبي	480000 من حـ/ تسوية القيمة العادلة (محتفظ بها للبيع) 480000 إلى حـ/ مكسب أو خسارة الاحتفاظ غير محققة
- في 2009/1/28 أعلنت شركة ابن الوليد و دفعت أرباح نقدية قدرها 500000 ل.س إستلمت شركة الشام 20% منها أو 100000 ل.س	
100000 من حـ/ النقدية	100000 من حـ/ النقدية 100000 إلى حـ/ الاستثمار في أسهم شركة ابن الوليد
- أعلنت شركة ابن الوليد عن خسارة تكبدتها خلال عام 2009 قدرها 500000 ل.س حصة شركة الشام منها 20% أو 100000 ل.س	
100000 من حـ/ خسارة الاستثمار	لا تسجل قيد محاسبي
100000 إلى حـ/ الاستثمار في شركة ابن الوليد	
- في 2009/12/31 كانت القيمة السوقية المعادلة لأسهم شركة ابن الوليد 1100 ل.س أو 2640000 ل.س	
لا تسجيل لقيود محاسبية	240000 من حـ/ مكاسب/خسائر الإحتفاظ - ملكية 240000 إلى حـ/ تسوية القيمة العادلة - متوفرة للبيع

- لاحظ انه بموجب أسلوب القيمة العادلة، أعلنت شركة الشام عن إيرادات تتعلق بتوزيعات الأرباح النقدية التي استلمتها من شركة ابن الوليد فقط. ولم تعلن عن أرباح حسب نسبتها الاستثمارية في صافي دخل شركة ابن الوليد.

- بموجب أسلوب الملكية، أعلنت شركة الشام عن إيرادات في صافي دخل شركة ابن الوليد حسب نسبة استثماراتها في الشركة.

- إن استخدام الأرباح الموزعة أساساً للاعتراف بالدخل يحتوي على مشكلة أخرى. على سبيل المثال، يفرض أن الشركة المستثمر بها تكبدت صافي خسارة. من ناحية أخرى، استخدمت الشركة المستثمرة تأثيرها لإلزام الشركة المستثمر بها على توزيع أرباح. في حالة كهذه تعلن الشركة المستثمرة عن دخل، على الرغم من أن الشركة المستثمر بها تعاني من خسائر. بكلمة أخرى، إن استخدام أسلوب الأرباح الموزعة كأساس للاعتراف بالإيراد لا يعرض الوضع الاقتصادي الحقيقي لحالة الشركة.

امتلاك أكثر من 50 %:

في الحالات التي تتجاوز فيها ملكية المنشأة المستثمرة 50% من أسهم الشركة المستثمر بها، فإننا نكون أمام حالة شركة تسيطر على شركة أخرى، حيث تعرف الأولى بالشركة المسيطرة بينما تعرف الثانية بالشركة التابعة. وهناك طرق محاسبية لمعالجة هذه الحالة يتم التعرض لها في مواضيع المحاسبة المالية المتقدمة لاحقاً.

المحاسبة عن التحويل بين الاستثمارات:

تقوم المعالجة المحاسبية للتحويل بين الاستثمارات على استخدام مدخل القيمة العادلة، وهنا إذا كانت المنشأة تحول استثمارات - متاحة للبيع إلى استثمارات -

مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، فإنها تقوم بتسجيل الاستثمارات الجديدة (مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق) في تاريخ التحويل بقيمته العادلة في التصنيف الجديد. وبشكل مماثل، إذا كانت المنشأة تحول استثمارات - مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق إلى استثمارات - متاحة للبيع، فإنها تثبت الاستثمارات الجديدة على أساس القيمة العادلة لها وفق النوع الجديد. ومدخل القيمة العادلة هنا يضمن عدم اعتراف المنشأة بالقيمة العادلة من خلال التحويل إلى الاستثمارات - المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق أو العكس. ويمكن بيان قواعد المعالجة المحاسبية للتحويل بين الاستثمارات فيما يلي¹:

¹ Kieso, D., et al., Intermediate Accounting, (12th, ed., John Wiley & Sons), P860.

التأثير على قائمة الدخل	تأثير التحويل على حقوق الملكية	أسس القياس	نوع التحويل
يتم الاعتراف المكاسب أو الخسائر غير المحققة بتاريخ التحويل في قائمة الدخل	المكاسب أو الخسائر غير المحققة بتاريخ التحويل تزيد أو تنخفض من حقوق الملكية	القيمة العادلة للاستثمارات المحولة بتاريخ التحويل، الذي يمثل لأسس التكلفة الجديدة للورقة المالية المحولة	من محفظ بها للتجارة إلى مساحة للبيع
يتم الاعتراف المكاسب أو الخسائر غير المحققة بتاريخ التحويل في قائمة الدخل	المكاسب أو الخسائر غير المحققة بتاريخ التحويل تزيد أو تنخفض من حقوق الملكية	القيمة العادلة للاستثمارات المحولة بتاريخ التحويل، التي تمثل لأسس التكلفة الجديد للورقة المالية المحولة	من مساحة للبيع إلى محفظ بها للتجارة
لا يوجد	زيادة حقوق الملكية أو تخفيضها بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة	القيمة العادلة للاستثمارات المحولة بتاريخ التحويل	من محفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى مساحة للبيع
	ترحل المكاسب أو الخسائر غير المحققة بتاريخ التحويل باعتبارها جزءاً منفصلاً في حقوق الملكية ويتم إطفائها خلال الفترة المتبقية للاستثمارات	القيمة العادلة للاستثمارات المحولة بتاريخ التحويل	من مساحة للبيع إلى محفظ بها لتاريخ الاستحقاق

أسئلة على الفصل الرابع

السؤال رقم (1): ناقش أغراض الاستثمار في الأوراق المالية.

السؤال رقم (2): حدد الفروق بين الاستثمار في أدوات الدين والاستثمار في أدوات حقوق الملكية.

السؤال رقم (3):

ناقش الفرق بين الاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة.

السؤال رقم (4):

حدد طبيعة استخدام القيمة العادلة في المعالجة المحاسبية لكل نوع من أنواع الاستثمارات.

السؤال رقم (5):

ما أبرز الاختلافات بين طريقة الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات وطريقة القيمة العادلة.

السؤال رقم (6):

اشترت إحدى المنشآت في 2009/1/1 سندات بمبلغ ؟ ل.س بغرض الاحتفاظ بها للمتاجرة، علماً أن قيمتها الاسمية 300000 ل.س، ومدتها 4 سنوات، وتحمل فائدة اسمية 8 %، وأن معدل الفائدة في السوق 10 % . وأن الفائدة تحصل في 1/1 و 12/31 من كل عام.

والمطلوب:

- 1 - تحديد سعر شراء السندات.
- 2 - إثبات المعالجة المحاسبية لشراء السندات، وتحصيل الإيرادات.
- 3 - إظهار أثر العمليات في قائمة الدخل.
- 4 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (7):

في 2009/7/1 اشترت إحدى المنشآت 400 سند، قيمة السند الاسمية 1000 ل.س، تحمل فوائد 10 % تدفع في 7/1 و 1/1 من كل عام، مدتها 5 سنوات، وذلك بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإذا علمت أن:

- 1 - معدل الفائدة في السوق بتاريخ اقتناء الاستثمارات يبلغ 8%.
- 2 - في 2009/12/31 حصلت المنشأة فوائد السندات نقداً.
- 3 - في 2009/12/31 بلغت القيمة السوقية للسندات 420000 ل.س.

والمطلوب:

- 1 - إثبات القيود اللازمة.
 - 2 - بيان الأثر في قائمة الدخل.
 - 3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.
- السؤال رقم (8):**

أظهر ميزان المراجعة لإحدى المنشآت في 2009/12/31 أن القيمة الدفترية للاستثمارات المحتفظ بها بغرض البيع تبلغ 370000 ل.س، وأن قيمتها السوقية 384000 ل.س، والمطلوب:

- 1 - إثبات قيود التسويات اللازمة.
- 2 - الإفصاح عن هذه الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (9):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة لدى إحدى الشركات:

- 1 - في 2009/9/1 اشترت 700 سهم من أسهم شركة الشروق، بسعر شراء 1100 ل.س للسهم.

2 - في 10/20 اشترت 300 سهم من أسهم شركة الجنوب بسعر شراء 750 ل.س. للسهم الواحد.

3 - في 11/12 تم بيع أسهم شركة الشروق بسعر 1215 ل.س. للسهم الواحد.

4 - في 12/1 تم شراء 180 سهماً من أسهم شركة العروبة بسعر شراء 800 ل.س. للسهم الواحد.

5 - في 12/15 تم بيع 130 سهماً من أسهم شركة الجنوب بسعر 700 ل.س. للسهم الواحد.

6 - في 12/31 كانت القيمة السوقية للأسهم التي تمتلكها الشركة كما يلي:

نوع الاستثمارات	القيمة السوقية للسهم
أسهم شركة الجنوب	960 ل.س.
أسهم شركة العروبة	880 ل.س.

والمطلوب:

1 - إثبات قيود اليومية اللازمة.

2 - إظهار أثر العمليات على قائمة الدخل.

3 - إظهار الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (10):

في 2009/1/1 اشترت إحدى المنشآت سندات بمبلغ 555840 ل.س. قيمتها

الاسمية 600000 ل.س. مدتها 5 سنوات، تحمل فائدة اسمية 10 % تدفع في

1/1 و 12/31 من كل عام، علماً أن معدل الفائدة في السوق في 2009/1/1

يبلغ 12%.

والمطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة لاقتناء السندات.

2 - إعداد جدول إطفاء خصم الإصدار.

3 - إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بالفائدة.

4 - إظهار رصيد السندات في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (11):

في 2009/1/1 اشترت إحدى المنشآت سندات بمبلغ ل.س 426931 قيمتها الاسمية 400000 ل.س مدتها 4 سنوات، تحمل فائدة أسمية 10 % تدفع في 1/1 و 12/31 من كل عام، علماً أن معدل الفائدة في السوق في 2009/1/1 يبلغ 8%.

والمطلوب:

1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة لاقتناء السندات.

2 - إعداد جدول إطفاء علاوة الإصدار.

3 - إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بالفائدة.

4 - إظهار رصيد السندات في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (12):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم - المتاحة للبيع لدى إحدى المنشآت في 2008/12/31:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة السهم	سعر السوق للسهم
أسهم الشركة (أ)	300	600	690
أسهم الشركة (ب)	450	700	650
أسهم الشركة (ج)	280	800	820
رصيد حـ / تسوية القيمة السوقية (مدين)			20000

وخلال عام 2009 تم بيع 150 سهماً من أسهم الشركة (أ) بسعر بيع 710 ل.س. للسهم الواحد، و150 سهماً من أسهم الشركة (ب) بسعر بيع 625 ل.س. للسهم الواحد.

وفي 2009/12/31 كانت الأسعار السوقية للأسهم كما يلي:

نوع الاستثمار	سعر السوق للسهم
أسهم الشركة (أ)	725
أسهم الشركة (ب)	620
أسهم الشركة (ج)	822

والمطلوب:

- 1 - إثبات القيود اللازمة.
- 2 - إظهار أثر العمليات على قائمة الدخل.
- 3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2008/12/31 و2009/12/31.

السؤال رقم (13):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في الأسهم خلال عام 2009 لدى منشأة الوادي:

- 1 - في 2009/9/1 اشترت الاستثمارات التالية:

نوع الاستثمار	عدد الأسهم	تكلفة اقتناء	حصة الملكية
أسهم في شركة (أ)	400	500	8 %
أسهم في شركة (ب)	380	625	9 %
أسهم في شركة (ج)	450	850	13 %

- 2 - في 2009/10/15 باعت المنشأة 100 سهم من أسهم الشركة (ب) بسعر بيع صافي 520 ل.س للسهم الواحد.
- 3 - في 2009/11/12 باعت المنشأة 150 سهماً من الاستثمارات في الشركة (ج) بسعر بيع 825 ل.س للسهم الواحد.
- 4 - في 2009/10/1 استلمت الشركة أرباح أسهم عن استثماراتها كما يلي:
- 60 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (أ).
- 75 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (ب).
- 125 ل.س عن كل سهم من الاستثمارات في الشركة (ج).
- 5 - في 2009/12/31 كانت القيمة السوقية للاستثمارات كما يلي:

نوع الاستثمار	قيمة سوقية (للسهم)
أسهم في شركة (أ)	550
أسهم في شركة (ب)	540
أسهم في شركة (ج)	800

المطلوب:

- 1 - بافترض أن الاستثمارات السابقة اقتنيت بغرض المتاجرة:
- إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
- إعداد حـ/ الاستثمارات وبيان رصيده في 2009/12/31.
- إظهار أثر العمليات على قائمة الدخل.
- إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.
- 2 - نفس المطلوب أعلاه لو كانت الاستثمارات مكتناة على أنها متاحة للبيع.

السؤال رقم (14):

فيما يلي البيانات المتعلقة بالاستثمارات في أسهم لدى شركة الشام خلال عام 2009:

1 - في 1/1 شترت 40 % من الأسهم العادية لشركة المحمود، ودفعت مقابل ذلك 6000000 ل.س.

2 - في 7/1 أعلنت شركة المحمود عن توزيع أرباح قدرها 1800000 ل.س.

3 - في 7/12 استملت شركة الوحدة نصيبها من توزيعات الأرباح لدى شركة العلا.

4 - في 2009/12/31 أعلنت شركة العلا عن صافي ربح قدره 4000000 ل.س.

والمطلوب:

1 - إثبات قيود اليومية اللازمة.

2 - إعداد حـ/ الاستثمارات في شركة المحمود وبيان رصيده في 2009/12/31.

3 - إظهار رصيد الاستثمارات في الميزانية في 2009/12/31.

السؤال رقم (15):

في 2009/1/1 اشترت منشأة الجبل 2500 سهم عادي من أسهم شركة البادية بسعر 600 ل.س للسهم الواحد، وإذا علمت أن:

1 - القيمة الاسمية للسهم تبلغ 500 ل.س، وأن الأسهم المصدرة من قبل شركة البادية تبلغ 7500 سهم.

2 - حققت شركة البادية أرباح صافية عان عام 2009 بلغت 3000000 ل.س، وزعت منها 1500000 ل.س على المساهمين.

والمطلوب:

- 1 - إثبات القيود المحاسبية اللازمة.
- 2 - الإفصاح عن الأرصدة في الميزانية في 2009/12/31.
- السؤال رقم (16):

المطلوب: اختيار الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

1 - إذا كانت القيمة السوقية للاستثمارات - بغرض المتاجرة في 2009/12/31 تبلغ 280000 ل.س. وقيمتها الدفترية بنفس التاريخ 284000 ل.س. فإن النتيجة تكون:

- A. مكاسب حيازة غير محققة.
- B. خسائر حيازة غير محققة.
- C. خسائر حيازة محققة.
- D. غير ذلك.

2 - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، يتم معالجة مكاسب الحيازة أو خسائرها (محققة/ أو غير محققة) في:

- A. قائمة الدخل.
- B. حقوق الملكية.
- C. قائمة التدفقات النقدية.
- D. غير ذلك.

3 - باعت إحدى المنشآت استثمارات - متاحة للبيع بمبلغ 170000 ل.س. علماً أن تكلفتها 180000 ل.س. ودفعت للسمسار 2000 ل.س. فإن نتيجة بيع الاستثمارات هي:

- A. ربح قدره 8000 ل.س.
- B. خسارة قدرها 8000 ل.س.
- C. خسارة قدرها 10000 ل.س.

D. غير ذلك.

4 - بلغت تكلفة الاستثمارات المتاحة للبيع في 2009/12/31 لدى إحدى المنشآت 480000 ل.س، وقيمتها السوقية بنفس التاريخ 500000 ل.س، فإن هذه الاستثمارات تظهر في ميزانية 2009/12/31 على أنها:

A. أصل متداول بقيمة 480000 ل.س.

B. أصل متداول بقيمة 500000 ل.س.

C. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 480000 ل.س.

D. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 500000 ل.س.

E. غير ذلك.

5 - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة السوقية والتكلفة ضمن:

A. قائمة الدخل.

B. حقوق الملكية.

C. قائمة التدفقات النقدية.

D. غير ذلك.

6 - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، إذا كانت هذه الاستثمارات تعطي المنشأة ملكية بنسبة 18 %، ومصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة، فإنها تظهر في ميزانية 2009/12/31 على أنها:

A. أصل متداول بقيمة 480000 ل.س.

B. أصل متداول بقيمة 500000 ل.س.

C. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 480000 ل.س.

D. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 500000 ل.س.

E. غير ذلك.

7 - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة السوقية والتكلفة ضمن:

- A. قائمة الدخل.
- B. حقوق الملكية.
- C. قائمة التدفقات النقدية.
- D. غير ذلك.

8 - بالعودة إلى بيانات السؤال رقم (4)، إذا كانت هذه الاستثمارات تعطي المنشأة ملكية بنسبة 40 %، فإنها تظهر في ميزانية 2009/12/31 على أنها:

- A. أصل متداول بقيمة 480000 ل.س.
- B. أصل متداول بقيمة 500000 ل.س.
- C. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 480000 ل.س.
- D. أصول مالية (ثابتة) بقيمة 500000 ل.س.
- E. غير ذلك.

9 - بالعودة إلى بيانات السؤال السابق، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة السوقية والتكلفة ضمن:

- A. قائمة الدخل.
- B. حقوق الملكية.
- C. قائمة التدفقات النقدية.
- D. غير ذلك.

الفصل الخامس

المحاسبة عن ضريبة الدخل

تمضي الشركات فترات زمنية طويلة وتبذل جهوداً كبيرة بهدف تقليل مدفوعاتها من ضريبة الدخل. بالرغم من وجود أسباب مهمة تشير إلى أن ضريبة الدخل تشكل التكلفة الرئيسية لعمل أغلب الشركات، إلا أنه وبالوقت نفسه على الشركات أن تقدم معلومات مالية لمجتمع الاستثمار تقدم صورة واضحة عن الالتزامات والمنافع الضريبية الحالية و المحتملة. سنقوم بهذا الفصل بمناقشة الخطوط الأساسية التي على الشركات اتباعها عند التقرير عن ضريبة الدخل . سيكون محتوى هذا الفصل وتنظيمه على الشكل التالي :

المحاسبة عن ضريبة الدخل

أساسيات المحاسبة عن طريق الدخل	المحاسبة عن صافي الخسائر التشغيلية	العرض في القوائم المالية
- المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً والضررائب المؤجلة	- المعالجة المحاسبية لصافي الخسائر التشغيلية	- الميزانية
- المبالغ القابلة للتخفيض مستقبلاً و الضررائب المؤجلة	- تحميل الخسائر التشغيلية إلى الأمام	- قائمة الدخل
- العرض في قائمة الدخل	- مثال لتحميل الخسائر لدورات سابقة	
- الفوارق المحددة	- مثال لتحميل الخسائر لدورات مقبلة	
- مناقشة المعدلات الضريبية		

أساسيات المحاسبة عن ضريبة الدخل:

حتى هذا اللحظة تعلمت القواعد الأساسية التي على الشركات استخدامها للتقرير عن المعلومات الخاصة بالدائنين والمستثمرين (المالكين). على الشركات أيضا أن تقدم تقريراً عن الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للمعايير الدولية، والأسس النازمة لذلك في الدولة، وعلى اعتبار أنه يمكن أن يكون هناك فوارق بين الدخل المالي قبل الضريبة، والدخل الخاضع للضريبة، ينتج عن ذلك :

أن المبلغ الذي تعرضه الشركة على أنه مصروف ضريبة سيختلف عن مبلغ الضريبة المستحقة وفق المعايير الدولية، والقواعد الضريبية في الدولة. لذلك، يظهر لدينا أرصدة تتعلق بالدخل المالي قبل الضريبة، والدخل الخاضع للضريبة.

الدخل المالي قبل الضريبة : Pretaxable income

إنه مصطلح يتعلق بالتقرير المالي، كما أنه يشير إلى الدخل قبل الضريبة والدخل لأغراض التقرير المالي، أو الدخل للأغراض الدفترية. تحدد الشركات دخلها المالي استناداً للمعايير الدولية وللقواعد الضريبية في الدولة. لذلك، تقيس الشركات هذا الدخل بغرض تقديم معلومات مفيدة للدائنين والمستثمرين (المالكين)

الدخل الخاضع للضريبة (الدخل لأغراض الضريبة) : Taxable income

إنه مصطلح المحاسبة الضريبية حيث إنه يشير إلى المبلغ المستخدم لحساب ضريبة الدخل المستحقة Income tax payable. تحسب الشركات دخلها الخاضع للضريبة وفق النماذج الضريبية في الدولة لأن ضريبة الدخل تقدم أموالاً لدعم العمليات الحكومية.

لتوضيح الفوارق بين قواعد المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية التي تؤثر في التقرير المالي والدخل الخاضع للضريبة. نفترض إن شركة X & Z عرضت إيرادات قدرها 1,300,000، ومصروفات قدرها 600,000 عن كل سنة من السنوات الثلاثة الأولى لإعمالها على الشكل

X & Z

تقرير الدخل وفق المحاسبة المالية

إجمالي	2009	2008	2007	
	1,300,000	1,300,00	1,300,00	الإيرادات
	600,000	600,000	600,000	المصروفات
2,1 00,000	700,000	700,000	700,000	الدخل المالي قبل الضريبة
840,000	280,000	280,000	280,000	مصروف ضريبة الدخل 40%

لأغراض الضريبة عرضت الشركة X & Z المصروفات نفسها في كل عام من الأعوام الثلاث، إلا إن الشركة عرضت الدخل الخاضع للضريبة 1,000,000 في العام 2007 و 1,500,000 في العام 2008 و 1,400,000 عام 2009 على الشكل التالي:

شركة X & Z

التقرير الضريبي

إجمالي	2009	2008	2007	
	1,400,000	1,500,000	1,000,000	الإيرادات
	600,000	600,000	600,000	المصروفات
2,1 00,000	800,000	900,000	400,000	الدخل الخاضع للضريبة
840,000	320,000	360,000	160,000	ضريبة الدخل المستحقة 40%

لاحظ أن مصروف ضريبة الدخل وضريبة الدخل المستحقة قد اختلفا عبر السنوات الثلاث لكن أصبحا متساويين في المجموع كما هو وارد معنا:

شركة Z & X

مصروف ضريبة الدخل، وضريبة الدخل المستحق

المجموع	2009	2008	2007	
840,000	280,000	280,000	280,000	مصروف ضريبة الدخل
840,000	320,000	360,000	160,000	ضريبة الدخل المستحق
	(40,000)	(80,000)	120,000	الفرق

ظهر الفارق بين مصروف ضريبة الدخل، وضريبة الدخل المستحق بموجب هذا المثال لسبب بسيط. تستخدم الشركات لأغراض التقرير المالي أسلوب الاستحقاق للتقرير عن الدخل. أما للأغراض الضريبية فإنهم يستخدمون الأساس النقدي المعدل، نتيجة لذلك تعرض الشركة دخلاً مالياً قبل الضريبة قدره

700000، ومصروف ضريبة الدخل 280000 عن كل عام من الأعوام الثلاث. على أي حال، فإن الدخل الخاضع للضريبة يتبدل (يتذبذب). على سبيل المثال إن الدخل الخاضع للضريبة عام 2007 هو 400000، وبالتالي فإن الشركة X & Z مدينة للدولة بمبلغ 160000 في تلك السنة. تقوم الشركة بتصنيف ضريبة الدخل المستحق على أنها التزاماً متداول في الميزانية.

يعكس الفارق بين مصروف الضريبة، وضريبة الدخل المستحق البالغ 120000 (280000-160000) عن العام 2007، على أنه ضرائب ستدفع في السنوات القادمة، وغالباً ما يسمى هذا الفارق ضريبة دخل مؤجلة. يعد بموجب هذه الحال ضريبة دخل مؤجلة التزاماً. في الحالات التي تكون فيها الضرائب أقل مستقبلاً، تسجل الشركة Z & X هذا الفرق على أنه ضريبة دخل مؤجلة أصولاً، المصروف الضريبي هذا قد يكون مبنياً على فروق التوقيت وذلك حسب ما تركز عليه طريقة قائمة الدخل للالتزام، وقد يكون مبنياً على الفروق المؤقتة، وذلك حسب ما تركز عليه طريقة الميزانية للالتزام . تستند فروق التوقيت على التقريب بين الربح الضريبي والربح المحاسبي والتي تنشأ في فترة واحدة وتنعكس في فترة لاحقة أو أكثر. أما الفروق المؤقتة فهي فروق بين القاعدة الضريبية لأصل أو التزام ومبلغ ذلك الأصل أو الالتزام المرحل في بيان المركز المالي. والمقصود بالقاعدة الضريبية لأصل أو التزام المبلغ الذي يعزى لذلك الأصل أو الالتزام للأغراض الضريبية.

لا بد من الإشارة إلى أن المعيار المحاسبي الدولي 12 يرى أن جميع فروق التوقيت هي فروق مؤقتة، إلا أن هناك حالات ينتج عنها فروق مؤقتة لكنها لا تؤدي إلى فروق توقيت. سنأتي على توضيحها لاحقاً، سنقوم بتوضيح المحاسبة وقياس ضرائب الدخل المؤجلة التزاماً أو أصولاً في الفقرتين الآتيتين.

المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً والضرائب المؤجلة :

Future Taxable amount and deferred Taxes

أظهر المثال السابق كيف يمكن أن تختلف ضرائب الدخل المستحقة عن مصروف ضريبة الدخل. يمكن أن يحصل ذلك عندما يكون هناك اختلاف مؤقت بين المبلغ المقرر عنه لأغراض الضريبة (القاعدة الضريبية)، والمبلغ المعروض للأغراض الدفترية (المرحل). يعد هذا الفارق المؤقت على أنه الفرق بين الأساس الضريبي للأصل، أو الأساس الضريبي للالتزام، والمبالغ (التحتملية أو الدفترية) المعروضة في القوائم المالية، التي ستؤدي إلى مبالغ خاضعة للضريبة أو مبالغ سيتم اقتطاعها في السنوات المقبلة تزيد المبالغ الخاضعة للضريبة الدخل الخاضع للضريبة في السنوات القادمة في حين تخفض المبالغ القابلة للاقتطاع الدخل الخاضع للضريبة في السنوات القادمة

بموجب مثالنا السابق للشركة Z & X فإن الفارق الوحيد بين الأساس الدفترية والأساس الضريبي للأصول والالتزامات يعود إلى حسابات الزبائن التي نشأت عن الاعتراف بالإيرادات للأغراض الدفترية يبين المثال الآتي لنا أن شركة X & Z عرضت حسابات الزبائن بمبلغ 300000 في 31/12/2007 استناداً للمحاسبة المالية في الميزانية على الرغم من أن الأساس الضريبي للذمم المدينة هي صفر.

الاختلاف المؤقت إيراد المبيعات

حسب الدفاتر	31/12/2007	حسب المطارح الضريبية	31/12/2007
حساب الزبائن	300000	حساب الزبائن	0

ما الذي سيحصل بالنسبة إلى هذا الفارق المؤقت 300,000 الذي نشأ عام 2007 لدى الشركة X & Z ؟ على فرض أن الشركة ستحصل من الزبائن مبلغ 200,000 عام 2008 و 100,000 عام 2009، سينتج عن هذا التحصيل مبالغ خاضعة للضريبة مستقبلاً، قدره 200,000 عام 2008 و 100,000 عام 2009، ستؤدي هذه المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً إلى زيادة الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المالي قبل الضريبة عام 2008 و 2009.

هناك افتراض متأصل بالميزانية وفق المحاسبة المالية (المعايير الدولية) هو أن الشركة ستسترد وستجري تسوية للمبالغ المعروضة (التحصيلية) بالنسبة إلى أصولها والتزاماتها. يخلق هذا الافتراض متطلباً وفق أساس الاستحقاق المحاسبي، هو أن تعترف الشركة بآثار الضرائب المؤجلة الناتجة عن الاختلافات المؤقتة حالياً. ذلك أن على الشركة أن تعترف بمبلغ ضرائب الدخل المستحقة (أو القابل للاسترداد) عندما تسترد، أو تسوي الشركة المبالغ المعروضة في الميزانية والمتعلقة بالأصول والالتزامات على التوالي يبين المثال الآتي الحالة العكسية للفارق المؤقت الذي تم الحديث عنه في المثال السابق، والمبالغ الخاضعة للضريبة في الفترات القادمة.

المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً	الفوارق المتراكمة المؤقتة
(المبالغ الخاضعة للضريبة أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة)	(الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل المالي قبل الضريبة)
2009	2008
100000	200000
2007	300000

تفترض الشركة Z & X أنها ستحصل مبالغ الذمم المدينة، وتسجل مبلغاً متحصلاً قدره 300,000 إيرادات خاضعة للضريبة ضمن العوائد الخاضعة للضريبة مستقبلاً وهكذا سيتم دفع ضريبة دخل خلال عامي 2008 و 2009 لذلك على الشركة أن تسجل في دفاترها عام 2007 ضرائب دخل مؤجلة ناتجة عن إيرادات تتعلق بالذمم المدينة والمسجلة في القوائم المالية للعام 2007. تتجزئ الشركة ذلك من خلال إيجاد حساب ضريبة دخل مؤجلة التزاماً.

ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً :Deferred Tax liability

هي الآثار الضريبية التي تُعزى للفوارق المؤقتة في المبلغ الخاضع للضريبة. بكلمة أخرى تمثل ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً الزيادة في الضرائب المستحقة في السنوات القادمة نتيجة للفوارق المؤقتة بالمبلغ الخاضع للضريبة، والموجود في نهاية السنة الجارية.

بالعودة لمثالنا في شركة Z&X حيث كانت ضريبة الدخل المستحقة 160,000 ($400,000 \times 40\%$) في عام 2007. بالإضافة لذلك وجد فارق مؤقت بنهاية العام لأن الشركة عرضت إيراداتها وحسابات الذمم المدينة المتعلقة بتلك

الإيرادات في دفاترها بشكل مختلف عما هو لأغراض الضريبة. كانت حسابات الزبائن وفق الدفاتر 300,000، وأساسها الضريبي هو صفر لذلك كان إجمالي الضريبة المؤجلة التزاماً بنهاية العام هو 120,000، تم حسابها على الشكل التالي:

300,000	حسابات الزبائن وفق الدفاتر
0	الأساس الضريبي لحسابات الزبائن
300,000	مبلغ الفارق المؤقت المتراكم لنهاية العام
40%	معدل الضريبة
120,000	ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً بنهاية عام 2007

يمكن للشركات حساب ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً من خلال إعداد جدول يشير إلى المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً، و المستحقة عن الفوارق المؤقتة الموجودة. يمكن أن يكون هذا الجدول مفيداً عندما تصبح عملية الحساب هذه أكثر تعقيداً.

السنوات القادمة			
إجمالي	2009	2008	
300,000	100,000	200,000	المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً
	40%	40%	معدل الضريبة
120,000	40,000	80,000	ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً بنهاية عام

على اعتبار أنه العام الأول لأعمال الشركة X & Z، لذلك ليس هناك ضرائب دخل مؤجلة التزاماً في بداية العام، وتقوم الشركة بحساب مصروف ضريبة الدخل على الشكل التالي:

120,000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً بنهاية العام 2007
0	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً بداية العام 2007
120,000	مصرفوف ضريبة الدخل المؤجلة لعام 2007
160,000	مصرفوف ضريبة الدخل الحالي 2007 (ضريبة دخل مستحق)
280,000	مصرفوف ضريبة الدخل الإجمالي لعام 2007

تشير عملية الحساب هذه إلى أن لمصرفوف ضريبة الدخل عنصرين هما
أ- مصرفوف ضريبة الدخل الحالي (مبلغ ضريبة الدخل المستحق عن
الدورة)

ب- مصرفوف ضريبة الدخل المؤجل: هو الزيادة في رصيد ضريبة الدخل
المؤجلة التزاماً من بداية الدورة المحاسبية لنهايتها
تسجل الشركات ضرائب الدخل المستحقة والواجبة الدفع في الجانب الدائن من
حساب ضريبة الدخل المستحقة، وكذلك تسجل الزيادة في ضرائب الدخل
المؤجلة في الجانب الدائن من حساب ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً. تقوم
الشركات بعدها بجعل حساب مصرفوف ضريبة الدخل مديناً بمجموع الحسابين
السابقين. بالنسبة إلى الشركة X & Z تسجل القيد التالي بنهاية عام 2007.

280000	من حـ مصرفوف ضريبة الدخل	
	إلى المذكورين	
160,000	حـ اضريبة الدخل مستحقة	
120,000	حـ اضريبة دخل مؤجلة التزاماً	

في نهاية عام 2008 كان الفارق بين حسابات الزبائن وفق الدفاتر وحسابات
الزبائن وفق الضريبة 100,000 تقوم الشركة بضرب هذا الفارق بمعدل
الضريبة المطبق للوصول إلى ضريبة دخل مؤجلة التزاماً قدره 40,000

(100000 × 40 %) التي عرضتها بنهاية عام 2008. ضريبة الدخل المستحقة للعام 2008 هي 360000, أما مصروف ضريبة الدخل للعام 2008 يظهر على الشكل التالي :

40,000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً بنهاية العام 2008
120,000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً بداية العام 2008
(80,000)	مصروف (منافع) ضريبة الدخل المؤجلة لعام 2008
360,000	مصروف ضريبة الدخل الحالي 2008 (ضريبة دخل مستحق)
280,000	مصروف ضريبة الدخل الإجمالي لعام 2008

تسجل الشركة مصروف ضريبة الدخل، والتغير في ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً وضريبة الدخل المستحقة للعام 2008 على الشكل التالي :

360,000	من المذكورين إلى ح/ ضريبة الدخل المستحقة
280,000	ح/ مصروف ضريبة الدخل
80,000	ح/ ضريبة الدخل مؤجلة التزاماً

القيد المحاسبي لتسجيل ضرائب الدخل بنهاية عام 2009 خفض ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً بمقدار 40,000. يظهر حساب ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً على الشكل التالي بنهاية عام 2009.

ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً

2007	120,000	2008	80,000
		2009	40,000
	120000		120000

وبالتالي فإن رصيد حساب ضريبة الدخل المؤجلة التزاماً بنهاية عام 2009 هو صفر.

المبالغ القابلة للتخفيض مستقبلاً والضرائب المؤجلة :

Future deductible amount and deferred Taxes

بفرض أن شركة الشام قدرت تكاليف الضمان المتعلقة بمبيعاتها من السيارات عن عام 2007 هي 5,000,000 دفعت بالتساوي على مدى عامين قادمين 2008 - 2009 للأغراض الدفترية، سجلت شركة الشام في قوائمها المالية مصروف ضمان والتزاماً مقدراً للضمان ذي علاقة بمبلغ 5,000,000 للأغراض الضريبية من غير المسموح به تخفيض الضرائب عن الضمان حتى يتم دفعه، لذلك لا تستطيع شركة الشام الاعتراف بأي التزامات للضمان في الميزانية المعدة على أساس ضريبي. يبين الشكل الآتي فوارق الميزانية بنهاية عام 2007 .

وفق الدفاتر	2007\12\31	وفق القاعدة الضريبية	2007\12\31
التزاماً مقدراً للضمان	5000000	التزاماً مقدراً للضمان	صفر

عندما تدفع شركة الشام الالتزام المقدراً للضمان، فإنها تسجل مصروفاً (المبلغ القابل للتخفيض) للأغراض الضريبية لأسباب هذا الاختلاف المؤقت، على شركة الشام أن تعترف بمنافع ضريبية في عام 2007 (نتائج ضريبة إيجابي) من أجل إجراء تخفيضات ضريبية ستنجح من التسويات المستقبلية للالتزام. تسجل شركة الشام هذه المنافع الضريبية المستقبلية في ميزانيتها في 2007\12\31 على أنها ضريبة دخل مؤجلة أصولاً.

يمكننا التفكير بهذه المسألة بطريقة أخرى. تنتج المبالغ القابلة للتخفيض من العوائد الخاضعة للضريبة مستقبلاً. تؤدي هذه المبالغ القابلة للتخفيض مستقبلاً إلى أن يكون الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل المالي قبل الضريبة في المستقبل نتيجة لوجود فارق مؤقت ينشأ هذا الفارق المؤقت لدى شركة الشام في

دورة واحدة، وينعكس على دورتين 2008-2009 يمكن إظهار هذه الحالة وفق الشكل التالي :

المبالغ القابلة للتخفيض مستقبلاً (الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل المالي قبل الضريبة)		فارق مؤقت متراكم (الدخل الخاضع للضريبة أكبر من الدخل المالي قبل الضريبة)	
2009	2008	2007	
2500000	2500000	5000000	

الضرائب المؤجلة أصول :

هي حالة تُعزى فيها ضريبة الدخل المؤجلة إلى الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع. بكلمة أخرى تمثل ضريبة الدخل المؤجلة أصول الزيادة في الضرائب القابلة للاسترداد (المؤجلة) في السنوات القادمة والمتعلقة بـ:

- 1- الفروق المؤقتة القابلة للاقتطاع
- 2- ترحيل الخسائر الضريبية غير المستخدمة للفترات القادمة
- 3- ترحيل الخصومات الضريبية غير المستحقة للفترات القادمة

لتوضيح ذلك، بفرض إن شركة المعادن قد تكبدت خسارة، ونتج عن ذلك التزاماً قدره 500,000 عام 2007، وذلك بسبب دعاوى قضائية، ولأغراض التقرير المالي لا يمكن لشركة المعادن أن تخفض هذا المبلغ للأغراض الضريبية إلا في الفترة التي تدفع فيها التزاماً الناشئ عن هذه الخسارة، والمتوقع في 2008، نتيجة لذلك هناك مبلغ قابل للتخفيض في عام 2008 عندما تسوي

شركة المعادن التزاماتها (الدعاوى القضائية المقدرة)، ينتج عن ذلك أن يكون الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل المالي قبل الضريبة. الآتي بيان كيفية حساب الضرائب المؤجلة باعتبارها أصولاً بنهاية عام 2007 على فرض أن معدل ضريبة الدخل المطبقة 40 %

500000	التزامات الدعاوى القضائية وفق الدفاتر
صفر	التزامات الدعاوى القضائية وفق الأسس الضريبية
500000	الفارق المتراكم المؤقت بنهاية عام 2007
40%	معدل ضريبة الدخل
200000	مبلغ ضريبة الدخل المؤجلة باعتبارها أصولاً بنهاية عام 2007

يمكن لشركة المعادن أيضاً حساب ضريبة الدخل المؤجلة باعتبارها أصول من خلال إعداد جدول يشير إلى المبالغ القابلة للاقتطاع مستقبلاً بسبب الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع. يمكن بيان ذلك من خلال الجدول التالي :

السنوات القادمة	
500000	المبالغ القابلة للاقتطاع مستقبلاً
40%	معدل ضريبة الدخل
200000	مبلغ ضريبة الدخل المؤجل باعتبارها أصول بنهاية عام 2007

على فرض أن العام الأول لعمل شركة المعادن هو العام 2007، وأن ضريبة الدخل المستحقة هو 1,000,000، تحسب شركة المعادن مصروف ضريبة الدخل على الشكل التالي :

200000	ضريبة دخل مؤجلة باعتبارها أصولاً بنهاية العام 2007
صفر	ضريبة دخل مؤجلة في بداية عام 2007
(200000)	مصرفوف ضريبة الدخل المؤجلة (منافع) لعام 2007
1000000	مصرفوف ضريبة الدخل للعام الجاري 2007 (ضريبة دخل مستحق)
800000	مصرفوف ضريبة الدخل الإجمالي لعام 2007

تنتج المنافع الضريبية المؤجلة من الزيادة في ضريبة الدخل أصولاً من بداية الدورة المحاسبية لنهايتها (بشكل مشابه للمثال الوارد بشركة الشام السابق) تعد المنافع الضريبية على أنها عنصر سلبي لمصرفوف ضريبة الدخل لذلك فإن إجمالي مبلغ مصرفوف ضريبة الدخل 800000 والوارد في قائمة الدخل للعام 2007 يتكون من عنصرين:

- مصرفوف ضريبة الدخل للعام الجاري 1000000

- ومنافع ضريبة مؤجلة تبلغ 200000

تقوم شركة المعادن بإجراء القيد المحاسبي التالي بنهاية عام 2007

وذلك لتسجيل مصرفوف ضريبة الدخل المؤجلة وضريبة الدخل المستحقة

1000,000	من المذكورين إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة
800000	حـ/ مصرفوف ضريبة الدخل
200000	حـ/ ضريبة الدخل المؤجلة أصول

بنهاية العام 2008 (العام الثاني) يصبح الفرق بين القيمة الدفترية والأساس الضريبي للالتزامات الناشئة عن الدعاوى القضائية صفراً لذلك ليس هناك ضرائب مؤجلة أصول في ذلك التاريخ. على فرض أن ضريبة الدخل المستحقة

للعام 2008 هي 1400000 تحتسب شركة المعادن مصروف ضريبة الدخل
للعام 2008 على الشكل التالي:

صفر	ضريبة دخل مؤجلة باعتبارها أصول بنهاية العام 2008
200000	ضريبة دخل مؤجلة في بداية عام 2008
200000	مصروف منافع ضريبة الدخل لعام 2008
1400000	مصروف ضريبة الدخل الجاري للعام 2008 (ضريبة دخل مستحق)
1600000	إجمالي مصروف ضريبة الدخل لعام 2008

تسجل الشركة مصروف ضريبة الدخل لعام 2008 على الشكل التالي :

1600000	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل إلى مذكورين	
200000	حـ/ ضريبة الدخل المؤجلة أصول	
1400000	حـ/ ضريبة الدخل المستحقة	

لذلك فإن إجمالي مصروف ضريبة الدخل البالغ 1600000 والظاهر على قائمة
دخل العام 2008 يتكون من عنصرين

1400000	مصروف ضريبة دخل حالي
200000	مصروف ضريبة دخل مؤجلة

الآتي يبين حساب ضريبة الدخل المؤجلة أصول بنهاية العام 2008

حـ/ ضريبة الدخل المؤجلة أصول			
2008	200000	2007	200000

ضرائب الدخل المؤجلة - مخصص التقويم *

تعترف الشركات بالضرائب المؤجلة باعتبارها أصول بالنسبة لكافة الفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض. مع ذلك، واستناداً للبراهين المتوفرة على الشركات أن تخفض ضرائب الدخل المؤجلة باعتبارها أصول من خلال إعداد حساب مخصص تقويم إذا كان هناك احتمال أنها ستعترف أكثر مما لو أنها لن تعترف بجزء، أو بكامل ضرائب الدخل المؤجلة أصول. المقصود بعبارة إذا كان هناك احتمال أنها ستعترف هو أن درجة الاعتراف سوف تكون أكثر من 50 %، لتوضيح ذلك: على فرض أن لدى شركة الخلود فارقاً مؤقتاً قابلاً للتخفيض قدره 1000000 بنهاية العام الأول من عملها، وأن معدل ضريبة دخلها 40 %، حيث إن ذلك يعني أنها تسجل ضريبة دخل مؤجلة أصول قدرها 400000 ($1000000 \times 40\%$) بفرض أن ضريبة الدخل المستحقة كانت 900000 تسجل شركة الخلود عندها مصروف ضريبة دخل وضريبة دخل مؤجلة أصول وضريبة دخل مستحقة على الشكل التالي :

* استناداً إلى مفهوم الأصل يجب أن تحقق الضرائب المؤجلة باعتبارها أصولاً الشروط الثلاث الآتية حتى يتم الاعتراف بها على أنها أصول

- 1- أن تكون ناتجة عن عمليات سابقة: بموجب مثالنا عن شركة المعادن فإن أساس الاستحقاق للخسائر المحتملة هو حدث سابق أدى إلى ظهور فارق مؤقت قابل للتخفيض مستقبلاً.
- 2- تؤدي إلى نشوء منافع محتملة مستقبلاً: يزيد الدخل الخاضع للضريبة عن الدخل المالي قبل الضريبة في عام 2007. مع ذلك قد حصل الوضع العكسي في العام التالي. أي أن الدخل الخاضع للضريبة أقل من الدخل المالي قبل الضريبة. بسبب ذلك فإن الفارق المؤقت القابل للتخفيض يقلل ضريبة الدخل المستحقة في المستقبل، وبالتالي يوجد منافع مستقبلية محتملة بنهاية الدورة الجارية.
- 3- تسبب الشركة على المنافع الضريبية: يمكن لشركة المعادن الحصول على المنافع من الفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض من خلال تخفيض ضرائبها المستحقة في المستقبل لشركة المعادن الحق وحدها، ويمكنها السيطرة على أي مداخيل أخرى لذلك.

900000	من مذكورين إلى حـ/ ضريبة دخل مستحقة
400000	حـ/ ضريبة دخل مؤجلة أصول
500000	حـ/ مصروف ضريبة الدخل

بعد مراجعة كافة الدلائل المتوفرة تبين أن شركة الخلود سوف لن تعترف بمبلغ 100000 من هذه الضرائب المؤجلة أصولاً، تسجل الشركة هذا الانخفاض في قيمة الأصل على الشكل التالي:

100000 من حـ/ مصروف ضريبة الدخل

100000 إلى حـ/ مخصص تخفيض ضريبة الدخل

الى القيمة القابلة للتحقق أصول

أدى هذا القيد المحاسبي إلى زيادة مصروف ضريبة الدخل في الدورة الحالية لأن شركة الخلود لا تتوقع أن تحقق منافع ضريبة جيدة عن جزء من الفارق المؤقت القابل للتخفيض. بالوقت نفسه تنشئ شركة الخلود مخصص تقويم لتسجيل الانخفاض في المبلغ التحميلي لضريبة الدخل المؤجلة أصول. يعدّ حساب التقويم هذا على أنه حساب مقابل. تعرضه شركة الخلود في قوائمها المالية وفق الأسلوب الآتي :

ضريبة دخل مؤجلة أصول:

400000

ناقص مخصص لتخفيض

100000

ضريبة الدخل المؤجلة أصولاً إلى القيمة القابلة للتحقيق

300000

ضريبة الدخل المؤجلة أصول

تقوم بعدها شركة الخلود بتقويم حساب المخصص هذا بنهاية كل دورة محاسبية. إذا بقي مقدار ضريبة الدخل المؤجلة أصول مبلغ 400000 بنهاية

الدورة الثانية، إلا أن الشركة ستوقع أن تعترف الآن بمبلغ 350000 من تلك الأصول تقوم شركة الخلود بإجراء القيد المحاسبي الآتي لتسوية حساب التقييم :

من حـ/ مخصص

50000 50000 تخفيض ضريبة إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل

الدخل المؤجلة

أصول إلى القيمة

القابلة للتحقيق

على شركة الخلود أن تأخذ بالاعتبار كافة الدلائل المتوفرة سواء أكانت إيجابية أم سلبية، لتحديد ما إذا كانت تحتاج لمخصص تقويم استناداً لمستوى الدلائل المتوفرة. على سبيل المثال إذا كانت شركة الخلود تعاني من سلسلة الخسائر السنوية، فإنها تفترض وبشكل معقول، أن هذه الخسائر ستستمر. لذلك، فإن شركة الخلود ستخسر المنافع الآتية من المبالغ القابلة للتخفيض مستقبلاً

العرض في قائمة الدخل: Income statement presentation:

تشير الحالة المالية إلى ما إذا كان على الشركة أن تضيف التغير في ضريبة الدخل المؤجلة أو تطرح من ضريبة الدخل المستحقة عند حساب مصروف ضريبة الدخل. على سبيل المثال تضيف الشركة الزيادة في ضريبة الدخل التزام لضريبة الدخل المستحقة. من ناحية أخرى تخفض الشركة الزيادة في ضريبة الشركة أصول من ضريبة الدخل المستحقة لحساب مصروف ضريبة الدخل. يمكن استخدام المعادلة التالية :

إجمالي مصروف (منافع) ضريبة الدخل

=

ضريبة الدخل المستحقة أو القابلة للاسترداد $\pm$ التغير في ضريبة الدخل المؤجلة

على الشركة أن تفصح في قائمة الدخل أو بملاحظة مرفقه بقائمة الدخل عن المكونات المهمة لمصروف ضريبة الدخل والتي تعزى لعمليات الدخل المستمر بالعودة إلى المعطيات الواردة في مثالنا عن شركة X & Z, عرضت الشركة قائمة دخلها على الشكل التالي:

X & Z

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 2007/12/31

1300000	الإيرادات
<u>600000</u>	المصروفات
700000	الدخل قبل ضرائب الدخل
	مصروف ضريبة الدخل
160,000	الجاري
<u>280,000</u>	<u>120,000</u> المؤجل
<u>420,000</u>	صافي الدخل

كما بين المثال, عرضت الشركة كلاً من الجزء الجاري (مبلغ ضريبة الدخل المستحقة عن الدورة) والجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل. أسلوب آخر للعرض هو أن تعرض المبلغ كاملاً في قائمة الدخل, وتفصح بملاحظات مرفقة بقائمة الدخل عن الجزء المستحق, والجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل, وغالباً ما يعود مصروف ضريبة الدخل إلى ما يسمى احتياطي من أجل ضريبة الدخل. باستخدام هذا المصطلح يكون الاحتياطي الجاري للشركة 160000, والاحتياطي للضريبة المؤجلة 120000 .

فوارق خاصة محدودة: Specific differences:

تخلق العديد من العناصر فوارق بين الدخل المالي قبل الضريبة، والدخل الخاضع للضريبة لأغراض الاعتراف والتسجيل المحاسبي، يمكن وضع هذه الفوارق في نموذجين:

1- فوارق مؤقتة :

2- فوارق دائمة

1- الفوارق المؤقتة Temporary differences:

الفوارق الضريبية المؤقتة هي فوارق سينتج عنها مبالغ ضريبية في السنوات القادمة عندما يتم استرداد الأصول المرتبطة بها. بكلمة أخرى هي فوارق بين المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام في بيان المركز المالي وقاعدته الضريبية وقد تكون الفوارق المؤقتة أولاً: فروق مؤقتة خاضعة للضريبة وهي فروق مؤقتة سوف ينشأ عنها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) للفترات المستقبلية عندما يتم استرداد أو سداد المبلغ المسجل للأصل أو الالتزام وثانياً: الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع هي فوارق سينتج عنها مبالغ قابلة للاقتطاع عند تحديد الربح الضريبي (الخسارة الضريبية) في السنوات القادمة، عندما استرداد أو سداد المبلغ المرحل للأصل أو الالتزام . ينشأ عن الفوارق المؤقتة القابلة للاقتطاع تسجيل ضرائب مؤجلة التزاماً. يمكن أن يكون صعباً تحديد الفوارق المؤقتة لدى الشركة. على الشركة أن تجهز ميزانية للأغراض الضريبية يمكن مقارنتها مع ميزانيتها وفق المحاسبة المالية. الكثير من الفوارق بين

الميزانيتين هي فوارق مؤقتة. الأمثلة الآتية تبين عدداً من من الفوارق المؤقتة.

أ- تكون المكاسب و الإيرادات خاضعة للضريبة بعد الاعتراف بها في الدخل المالي.

يمكن الاعتراف بالأصل (الذمم المدنية أو الاستثمارات) باعتبارها مكسباً أو إيراداً يخضع لضريبة الدخل في السنوات القادمة عند استعادة الأصل أمثلة:

1- المبيعات التي سجلت وفق أساس الاستحقاق لأغراض التقرير المالي، و مبيعات التسييط (الأساس النقدي) للأغراض الضريبية.
2- العقود التي تم معالجتها على أساس نسبة الإنجاز لأغراض التقرير المالي، و جزء من الربح الإجمالي الذي تم تأجيله للأغراض الضريبية.

3- الاستثمارات التي تم معالجتها وفق أسلوب الملكية لأغراض التقرير المالي وفق أسلوب التكلفة لأغراض الضريبة.

4- مكسب التحويل الإلزامي للأصول غير المالية التي تم الاعتراف بها لأغراض التقرير المالي إلا أنها أجلت لأغراض الضريبة.

ب- المكاسب أو الخسائر القابلة للتخفيض بعد العتارف بها في قائمة الدخل المالي ، يمكن الاعتراف بالالتزام (أو الأصل المقابل) مصروفاً أو خسارة يمكن أن ينتج عنها مبالغ قابلة للتخفيض في السنوات القادمة عند تسوية ذلك الالتزام. أمثلة:

1- الالتزامات الناتجة عن ضمان (كفالة) المنتج.

2- الالتزامات المقدرة و العائدة للعمليات غير المستمرة أو لإعادة التنظيم.

3- المستحقات عن الدعاوى القضائية.

4- مصروف الديون السيئة التي تم الاعتراف بها باستخدام أسلوب المخصص لأغراض التقرير المالي، يتم استخدام أسلوب الشطب المباشر للأغراض الضريبية.

5- مصروف المكافأة المحسوب على أساس الأسهم.

ج- المكاسب أو الإيرادات الخاضعة للضريبة قبل الاعتراف بها في الدخل المالي.

يمكن الاعتراف بالالتزامات عن دفعات مقدمة (إيراد مقبوض مقدماً) من أجل تقديم بضائع أو خدمات في السنوات القادمة. لأغراض ضريبة الدخل يتم تضمين المقبوضات المقدمة في الدخل الضريبي عند استلام النقدية. التضحيات المستقبلية لتقديم البضائع و الخدمات (أو المرتجعات المستقبلية لأولئك الذين يلغون طلباتهم) التي تسوي تلك الالتزامات ستؤدي إلى مبالغ قابلة للتخفيض في السنوات القادمة. أمثلة على ذلك:

1- الاشتراكات المستلمة مقدماً.

2- الأجار المستلم مقدماً.

3- المبيعات و إعادة الاستئجار لأغراض التقرير المالي (تأجيل الدخل) إلا أنه تم التقرير عنه على أنها مبيعات للأغراض الضريبية.

4- العقود المقبوضة مقدماً و الجعالات (المبالغ المدفوعة لاستثمار امتياز) المستلمة مقدماً.

د- المصروفات أو الخسائر القابلة للتخفيض قبل الاعتراف بها في الدخل المالي. تكلفة الأصل يمكن تخفيضها للأغراض الضريبية بشكل أسرع من تحويله إلى مصروف لأغراض التقرير المالي. المبالغ المستلمة عند الاسترداد

المستقبلي لمبالغ الأصل لأغراض التقرير المالي (من خلال استخدام المبيعات) ستزيد عن الأساس الضريبي للأصل و بالتالي سينتج عنها مبالغ خاضعة للضريبة في السنوات القادمة. أمثلة على ذلك:

1- الممتلكات القابلة للاستهلاك، المواد القابلة للاستنزاف، و الأصول غير الملموسة.

2- أموال التقاعد القابلة للتخفيض التي تزيد عن المصروف.

3- النفقات المدفوعة مقدماً و التي تم تخفيضها من الفوائد الضريبية في الدورة التي دفعت فيها.

- مظاهر إنشاء (إيجاد) وعكوسات الفوارق المؤقتة :

يعد إنشاء الفوارق المؤقتة الفرق الأساسي بين الأسس الدفترية والأسس الضريبية للأصول أو الالتزامات بغض النظر عما إذا زادت أو نقصت الأسس الضريبية للأصول، أو الالتزامات عن الأسس الدفترية للأصول أو التزامات من ناحية أخرى، يحدث انعكاس للفوارق المؤقتة عند حذف فارق مؤقت تم إيجاده في فترات سابقة، ومن بعدها تم شطب الآثار الضريبية ذات العلاقة من حساب ضريبة الدخل المؤجلة على سبيل المثال :

بفرض أن مصروف الاستهلاك لدى شركة شارب وفق الأسس الضريبية يزيد عما هو عليه وفق الأسس الدفترية بمبلغ 20000 في الأعوام 2003-2004-2005-إضافة إلى ذلك كان لديها زيادة في مصروف الاستهلاك وفق الأسس الدفترية عما هو عليه وفق الأسس الضريبية بمبلغ 30000 عن الأعوام 2006-2007 عن الأصول

نفسها بفرض ان معدل ضريبة الدخل 30 % بكافة السنوات ذات

العلاقة يظهر حساب الضرائب المؤجلة التزاماً على الشكل التالي :

ح / ضرائب دخل مؤجلة التزاماً

9000	2006	الآثار الضريبية عند	6000	2003	الآثار الضريبية عند
9000	2007	انعكاس الفوارق	6000	2004	إنشاء الفوارق
			6000	2005	

كانت الفوارق المنشأة لدى شركة شارب في كل من السنوات الثلاث 20000 وكان الأثر الضريبي المتعلق بكل فارق منشأ هو 6000، وكانت الفوارق العكسية في الأعوام 2006 - 2007 هي 30000، والأثر الضريبي ذو العلاقة عن كل سنة هو 9000 .

2- الفوارق الدائمة : permanent difference

بعض الفوارق بين الدخل الخاضع للضريبة، والدخل المالي قبل الضريبة هي فوارق دائمة. تنتج الفوارق الدائمة هذه عن عناصر :

1- عناصر تدخل ضمن الدخل المالي قبل الضريبة، إلا أنها لا تدخل ضمن الدخل الخاضع للضريبة

2- عناصر تدخل ضمن الدخل الخاضع للضريبة، لكنها لا تدخل ضمن الدخل المالي قبل الضريبة

على اعتبار أن هذه الفوارق الدائمة تؤثر فقط في الدورة التي تحدث فيها، لذلك فهي لا تؤثر على المبالغ الخاضعة للضريبة أو القابلة للتخفيض مستقبلاً. نتيجة لذلك، لا تعترف الشركات بآثار ضريبية مؤجلة. وفي الآتي أمثلة عن بعض من هذه الفوارق الدائمة.

أ- عناصر يتم الاعتراف بها لأغراض التقرير المالي، وليس
للأغراض الضريبية. أمثلة على ذلك :

- 1- الفوائد المستلمة عن الالتزامات المتعلقة بالبلديات والحكومات
 - 2- المصاريف المتكبدة للحصول على الدخل المعفى من الضريبة
 - 3- التعويضات أو العوائد الآتية عن التأمين على حياة المديرين والعاملين الرئيسيين في الشركة التي تحصل عليها الشركة.
 - 4- العلاوات أو أقساط التأمين المدفوعة من قبل الشركة عن التأمين على حياة العمال والمديرين الرئيسيين في الشركة (الشركة هي المستفيد)
 - 5- المصروفات والغرامات الناتجة عن المخالفات القانونية
- ب- عناصر يتم الاعتراف بها لأغراض الضريبة، وليس لأغراض
التقرير المالي أمثلة:

- 1- نسبة الاستنزاف للموارد الطبيعية زيادة على تكلفتها
 - 2- اقتطاعات أرباح الأسهم المستلمة من قبل الشركات الحكومية
- غالبا 70 % أو 80 %

أمثلة عن الفوارق المؤقتة والدائمة :

لتوضيح عملية الحساب المستخدمة عندما يكون هناك فوارق دائمة وفوارق مؤقتة: نفترض أن شركة الأهرام عرضت دخلاً مالياً قبل الضريبة قدره 2000000 في كل سنة من السنوات 205 - 2006 - 2007 علماً أن معدل ضريبة الدخل على الشركة هو 30 % وأن لدى الشركة الفوارق التالية بين الدخل المالي قبل الضريبة والدخل الخاضع للضريبة

1- عرضت الشركة مبيعات تقسيط قدرها 180000 عام 2005 لأغراض الضريبة على دورة مدتها 18 شهر وبمبلغ ثابت كل شهر ابتداء من شهر كانون الثاني 2006 علما انها اعترفت بكامل المبيعات لأغراض الدفاتر عن عام 2005

2- دفعت الشركة أقساط تامين عن مدرائها الرئيسين قدرها 50000 في أعوام 2006 - 2007. وبالرغم من أنها لا تخفض لأغراض ضريبة الدخل إلا أن الشركة سجلت أقساط التامين كمصروف للأغراض الدفترية.

تعد مبيعات التقيط على أنها فوراق مؤقتة في حين أن أقساط التامين تعد على أنها فوراق دائمة. الشكل الآتي يقدم كشف تسوية عن الدخل المالي قبل الضريبة إلى الدخل الخاضع للضريبة وحساب لضريبة الدخل المستحقة.

<u>2007</u>	<u>2006</u>	<u>2005</u>	
2000000	2000000	2000000	الدخل المالي قبل الضريبة
50000	50000		الفوارق الدائمة: مصاريف غير قابلة للتخفيض
			الفوارق المؤقتة
<u>60000</u>	<u>120000</u>	<u>180000</u>	مبيعات التقيط
2110000	2170000	1820000	الدخل الخاضع للضريبة
<u>% 30</u>	<u>% 30</u>	<u>% 30</u>	معدل الضريبة
<u>633000</u>	<u>651000</u>	<u>546000</u>	ضريبة الدخل المستحقة

لاحظ أن شركة الأهرام خفضت إيرادات مبيعات التفسير من الدخل المالي قبل الضريبة للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة، والسبب وراء ذلك : أن الدخل المالي قبل الضريبة يتضمن إيرادات مبيعات التفسير في حين أن الدخل الخاضع للضريبة لا يتضمن ذلك بشكل عكسي، أضافت الشركة مبلغ 50000 أقساط تأمين للدخل المالي قبل الضريبة للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة. والسبب وراء ذلك أنه تم تسجيل أقساط تأمين على أنها مصروفاً في الدخل المالي قبل الضريبة، إلا أنها غير قابلة للتخفيض للأغراض الضريبية. نتيجة لذلك، أصبح الدخل المالي قبل الضريبة أقل من الدخل الخاضع للضريبة. لذلك، يجب إضافة أقساط التأمين على الحياة إلى الدخل المالي قبل الضريبة لتعديله إلى دخل خاضع للضريبة.

تسجل شركة الأهرام ضرائب الدخل عن الأعوام 2005 - 2006 - 2007

2005/12/31

على الشكل التالي :

من -/ مصروف ضريبة الدخل (54000+546000)		600000
إلى مذكورين		
ضريبة دخل مؤجلة التزاماً ($180000 \times 30\%$)	54000	
ضريبة دخل مستحقة ($1820000 \times 30\%$)	546000	
2006/12/31		
من المذكورين		
-/ مصروف ضريبة الدخل (36000-651000)		615000
-/ ضريبة دخل مؤجلة التزاماً ($120000 \times 30\%$)		36000
إلى -/ ضريبة دخل مستحقة ($2170000 \times 30\%$)	651000	

2007/12/31		
من المذكورين		
حـ/ مصروف ضريبة الدخل (18000 - 633000)		615000
حـ/ ضريبة دخل مؤجلة التزاماً ($30\% \times 60000$)		18000
إلى حـ/ ضريبة دخل مستحقة ($30\% \times 211000$)	633000	

لدى شركة الأهرام فارق مؤقت واحد، ينشأ عام 2005 وانعكس في أعوام 2006 - 2007. اعترفت الشركة بضريبة دخل مؤجلة التزام بنهاية عام 2005، لأن الفارق المؤقت أدى إلى مبالغ ضريبية مستقبلاً. على اعتبار أنه يمكن عكس الفارق المؤقت، لذلك خفضت شركة الأهرام ضريبة الدخل المؤجلة التزام لاحظ أنه ليس هناك مبلغ ضريبة مؤجل مترافق مع الفارق الناتج عن مصروف التأمين غير القابل للتخفيض لأنه يشكل فارقاً دائماً.

بالرغم من أن معدل الضريبة القانوني المطبق هو 30 %، إلا أن المعدل الفعال يختلف عن المعدل القانوني في عام 2006 - 2007. احتسبت شركة الأهرام معدل الضريبة الفعال من خلال تقسيم إجمالي مصروف ضريبة دخل الفترة على الدخل المالي قبل الضريبة حيث كان معدل الضريبة الفعال 30 % ($600000 / 2000000$) و 30.75 % عام 2006 و 2007 ($2000000 / 615000$)

معدلات الضريبة مستقبلاً : Future Tax Rates

ما الذي يحدث إذا كان من المتوقع أن يتغير معدل الضريبة في المستقبل ؟ في هذه الحال على الشركة أن تستخدم معدل الضريبة القانوني المتوقع تطبيقه. لذلك على الشركة أن تأخذ بالاعتبار التغيرات القانونية الحالية في معدلات الضريبة التي أصبحت سارية المفعول لسنة أو لعدد من السنوات مستقبلاً عند تحديد معدل

الضريبة الواجب تطبيقه على الفوارق المؤقتة الموجودة. على سبيل المثال
بفرض أنه كان لدى شركة الأحمدى بنهاية عام 2004 الفوارق المؤقتة
المتراكمة البالغة 3 مليون التي حسبت على الشكل التالي

10000000

الأصول القابلة للاستهلاك حسب الدفاتر

7000000

الأصول القابلة للاستهلاك حسب القواعد الضريبية

3000000

الفوارق المؤقتة المتراكمة

الأكثر من ذلك نفترض أن مبلغ 3 مليون سينعكس وسينتج عنه مبالغ خاضعة
للضريبة في المستقبل وفق معدلات الضريبة القانونية التالية :

اجمالي	2009	2008	2007	2006	2005	
3000000	400000	500000	600000	700000	800000	مبالغ الضريبة مستقبلاً
	% 30	% 30	% 35	% 40	%40	معدل الضريبة
1080000	120000	150000	210000	280000	320000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً

إجمالي ضريبة الدخل المؤجلة التزام بنهاية 2004 هو 1080000 يمكن لشركة
الأحمدى ان تستخدم معدلات ضريبة غير المعدل الحالي عند سن قانون معدلات
الضريبة للمستقبل كما هو الحال في مثالنا الحالي:
إذا لم يتم سن قانون جديد لمعدلات الضريبة مستقبلاً، على شركة الاحمدى أن
تستخدم المعدل الجاري.

عند تحديد معدل الضريبة القانوني الملائم لسنة ما على الشركة أن تستخدم معدل وسطي الضريبة. غالباً ما تفرض السلطات الضريبية معدلات ضريبة تدريجية حسب شرائح الدخل، لذلك عند حساب ضرائب الدخل المؤجلة والمحسوبة على حسب الشرائح على الشركات أن تحدد معدل وسطي الضريبة وتستخدم ذلك المعدل.

مراجعة (تنقيح) معدلات الضريبة في المستقبل :

عند سن قانون لتعديل معدلات الضريبة على الشركات أن تسجل أثره في مبالغ ضريبة الدخل المؤجلة مباشرة. تسجل الشركة هذا الأثر تسوية لمصروف ضريبة الدخل في فترة التغير. بفرض أنه تم إصدار قانون ضريبة جديد في 10 كانون الأول 2004 خفض معدل الضريبة من 40 % إلى 35%، يسري مفعوله في 1 كانون الثاني 2006. إذا كان لدى شركة الأحمدى فارق مؤقت واحد في بداية 2004 أتى من 3 مليون زيادة في الضريبة ناتجة عن الاستهلاك. عندها يكون لدى الشركة حساب ضرائب مؤجلة التزام برصيد قدره 1200000 ($3000000 \times 40\%$) وذلك في بداية كانون الثاني 2004، إذا تم جدولة المبالغ الضريبية العائدة لهذا الفارق لأعوام 2005-2006-2007 تكون ضريبة الدخل المؤجلة التزام بنهاية عام 2004 تكون 1100000 حسبت على الشكل التالي :

اجمالي	2007	2006	2005	
3000000	1000000	1000000	1000000	المبالغ الخاضعة للضريبة مستقبلاً
	35 %	35 %	40 %	معدل الضريبة
1100000	350000	350000	400000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً

لذلك تعترف شركة الأحمدى بنقص مقداره 100000 (1200000 -
100000) بنهاية عام 2004 ضمن حساب ضريبة دخل مؤجلة التزام على
الشكل التالي :

100000	من حـ/ ضريبة الدخل مؤجلة التزام
100000	إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل

المعالجة المحاسبية للضريبة على صافي الخسائر التشغيلية :

تأمل كل إدارة بأن تكون شركتها رابحة إلا أن الآمال والأرباح لا يتحققان،
بالنسبة للشركات المبتدئة من الشائع أن تراكم خسائر تشغيلية، وفي الوقت نفسه
توسع قاعدة زبائنهم، وذلك قبل أن تحقق توازنها الاقتصادي. بالنسبة إلى شركة
مكونة حديثاً فإن أحداث طارئة مثل إضراب العمال والتغيرات السريعة في
القوانين والأنظمة وقوى التنافس، يمكن أن تكبدها خسائر تتجاوز إيراداتها
(صافي خسارة تشغيلية).

يمكن أن نعد هناك صافي خسارة تشغيلية للأغراض الضريبية في السنة التي
يتجاوز فيها مصروف الضريبة القابل للتخفيض إيرادها الخاضع للضريبة. عند
تحميل الشركات بأعباء ضريبة خلال السنوات المربحة دون حصولها على
تسهيلات ضريبية خلال سنوات الخسائر التشغيلية، ينتج عن ذلك عدم عدالة في
توزيع العبء الضريبي. لذلك، وضمن حالات محددة تسمح القوانين الضريبية
لدافعي الضرائب من استخدام خسائر إحدى السنوات للتقاص من أرباح سنوات
أخرى.

تتجزأ الشركات هذه المهمة من خلال خصم صافي الخسائر التشغيلية للفترة الحالية من أرباح الدورات المقبلة، أو خصم صافي الخسائر التشغيلية للفترة الحالية من أرباح فترات سابقة بأثر رجعي. بموجب هذا الأسلوب لا تدفع الشركات أي ضريبة دخل عن أي سنة تكبدت خلالها صافي خسارة تشغيلية بالإضافة إلى ذلك يمكنها اختيار أحد أسلوبين لمعالجة هذه المسألة:

تحميل الخسائر التشغيلية الحالية لأرباح دورات سابقة بأثر رجعي

Loss carryback

عندما تحمل الشركة خسارتها التشغيلية لدورات سابقة يمكن للشركة من أن تخصص صافي خسارتها التشغيلية من أرباح سنتين سابقتين، وتحصل على مرتجعات عن ضريبة دخل كانت الشركة قد دفعتها في تلك السنوات. على الشركة أن تخصص الخسارة من السنة الأقدم أولاً، ومن ثم من السنة الثانية. يمكن للشركة أن تحمل أي خسارة باقية بعد التي حملتها على السنتين السابقتين على مدة فترة زمنية تصل إلى عشرين عاماً، وذلك بالتناقص من الدخل الخاضع للضريبة مستقبلاً يوضح الشكل الآتي عملية تحميل الخسارة لسنوات سابقة على فرض أن الخسارة حصلت عام 2007

صافي الخسارة التشغيلية (تحميل الخسارة لسنوات سابقة)

--	--	--	--	--	--

2005

2006

2007

2008

2009

2027

تحميل الخسارة على سنتين سابقتين

تحميل الخسارة على عشرين سنة قادمة



مثال على تقاص الخسارة من السنوات السابقة :

لتوضيح إجراء تقاص صافي الخسارة التشغيلية من السنوات السابقة نفترض ان ليس لشركة الرأي أي فروقات دائمة أو مؤقتة، كانت أوضاع الشركة عام 2006 على الشكل التالي :

السنة	الدخل أو الخسارة الخاضعة للضريبة	معدل الضريبة	الضريبة المدفوعة
2003	50000	35 %	17500
2004	100000	30 %	30000
2005	200000	40 %	80000
2006	(500000)	—	—

في العام 2006 تكبدت الشركة صافي خسارة تشغيلية قررت تحميلها لسنوات سابقة. بموجب المعايير الدولية على شركة الرأي أن تُحمل هذه الخسارة أولاً للسنة الثانية التي سبقت سنة الخسارة لذلك عليها أن تحمل عام 2004 بهذه الخسارة أولاً. ومن ثم تحمل أي خسارة غير مستخدمة بعد للعام 2005. استناداً لذلك تملأ شركة الرأي إقراراً ضريبياً معدلاً لأعوام 2004 - 2005 لاستلام مرتجعات ضريبية قدرها 110000 (80000+30000) عن الضرائب التي دفعتها الشركة خلال هذين العامين. للأغراض المحاسبية وبنفس المستوى للأغراض الضريبية يمثل مبلغ 110000 الأثر الضريبي (منافع ضريبية) للخسارة المحملة على السنوات السابقة. على شركة الرأي أن تعترف بهذا الأثر الضريبي في عام 2006 سنة الخسارة و تسجله. على اعتبار انه ينشأ عن الخسارة الضريبية مرتجعات ضريبية يمكن قياسها ويمكن الاعتراف بها

مباشرة. لذلك، على شركة الرأي أن تعترف بهذه المنافع الضريبية المترافقة مع فترة الخسارة هذه تجري شركة الرأي القيد المحاسبي في دفاترها عام 2006 .

110000	من حـ/مرتجعات ضريبة دخل مستحقة القبض
110000	إلى حـ/منافع تقاص الخسارة الضريبية عن سنوات سابقة (مصروف ضريبة الدخل)

تعرض شركة الرأي الحساب المدين مرتجعات ضريبة دخل مستحقة القبض في ميزانيتها على أنه أصل متداول وذلك في 2006/12/31 وتعرض الحساب الدائن في قائمة الدخل عام 2006 على الشكل التالي :

شركة الرأي

قائمة الدخل 2006

(500000)	الخسارة التشغيلية قبل ضريبة الدخل
	منافع ضريبة الدخل
110000	منافع ضريبية بسبب تقاص الضريبة من سنوات سابقة
(390000)	صافي الخسارة

على اعتبار ان صافي الخسارة التشغيلية البالغة 500000 لعام 2006 أكثر من 300000 الذي يشكل إجمالي الدخل الخاضع للضريبة للسنتين السابقتين يمكن لشركة الرأي من تحميل الخسارة المتبقية البالغة 200000 للسنوات القادمة

تحميل الخسارة التشغيلية للسنوات القادمة : Loss carryforward

يمكن للشركة ألا تحمل خسائرها التشغيلية على الفترات السابقة إنما تستخدم خيار تحميلها للدورات المقبلة (Loss carryforward) من خلال التقاص من دخلها الخاضع للضريبة ولمدة عشرين عاماً قادمة يبين الشكل الآتي هذا الأسلوب

صافي الخسارة التشغيلية

(تحميل الخسارة التشغيلية للدورات المقبلة)



يمكن أن تكون الخسارة التشغيلية جوهرية. على سبيل المثال كانت الخسائر التشغيلية لشركة ياهو Yahoo 5.4 بليون دولار بنهاية عام 2004. يتحول هذا المبلغ إلى وفورات ضريبية قدرها 1.4 بليون دولار وذلك إذا تمكنت شركة ياهو Yahoo من تحقيق دخل خاضع للضريبة قبل انتهاء المدة اللازمة لتقاص صافي الخسارة التشغيلية.

مثال : تحميل صافي الخسارة التشغيلية للدورات المقبلة

:Loss carryforward Example

إذا لم يكن بالإمكان تقاص صافي الخسارة التشغيلية من الدورات السابقة، أو إذا قررت الشركة عدم تقاص خسائرها التشغيلية من الدورات السابقة، يمكن للشركة عندها أن تستخدم خيار تحميل صافي خسائرها التشغيلية على مدى عشرين عاماً مقبلة. على اعتبار أنه يمكن للشركة أن تحمل صافي خسائرها التشغيلية للدورات المقبلة، و ذلك للتقاص من الدخل الخاضع للضريبة مستقبلاً، فالأثر الضريبي لتحميل الخسائر التشغيلية للمستقبل يمثل وفورات ضريبية مستقبلية.

يعتمد الاعتراف بالمنافع الضريبية المستقبلية على الإيرادات المستقبلية، والذي هو احتمال غير مؤكد.

القضية المحاسبية الرئيسية هي ما إذا كان هناك متطلبات مختلفة للاعتراف بالضرائب المؤجلة أصول تتعلق بـ:

1- الفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض

2- وبالخسارة التشغيلية التي تحمّل للمستقبل

رأي هيئة معايير المحاسبة المالية الأمريكية هي أن جوهر هذه العناصر واحد - لأن كليهما مبالغ قابلة للتخفيض في السنوات المقبلة، بالنتيجة توصلت الهيئة إلى أنه يجب ألا يكون هناك متطلبات مختلفة للاعتراف بالضرائب المؤجلة أصول و الآتية من الفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض، ومن الخسائر التشغيلية المحملة على الدورات المقبلة.

تقاص الخسائر التشغيلية من الدورات المقبلة مع عدم وجود مخصصات تقويم:

Carryforward without valuation allowance

لتوضيح المعالجة المحاسبية لتحميل الخسائر التشغيلية للدورات المقبلة نعود لمثالنا المتعلق بشركة الرأي من القسم السابق في عام 2006 سجلت الشركة أثراً ضريبياً قدره 200000 خسارة سيتم تحميلها للدورات المقبلة باعتبارها ضريبة مؤجلة أصول قدرها 80000 ($200000 \times 40\%$) على فرض أن معدل الضريبة القانوني المطبق مستقبلاً هو 40 %، تسجل شركة الرأي منافع التقاص من الدورات السابقة والتقاص من الدورات المقبلة في عام 2006 على الشكل التالي:

الاعتراف بمنافع تحميل الخسائر للدورات السابقة		
110000		من مرتجعات ضريبة دخل مستحقة
	110000	إلى -/ منافع تقاص الخسارة من فترات سابقة (مصرف ضريبة الدخل)
		الاعتراف بمنافع تقاص الخسارة من فترات مقبلة
80000		من -/ ضريبة دخل مؤجلة أصول
	80000	إلى -/ منافع تقاص الخسارة من فترات مقبلة (مصرف ضريبة الدخل)

تعترف شركة الرأي بمرتجعات ضريبة الدخل المستحقة البالغة 110000 باعتبارها مرتجعات عن ضرائب دفعت في الماضي، كما أنها تؤسس لضريبة دخل مؤجلة أصول تمثل منافع وفورات ضريبية مستقبلية. الحسابان اللذان تم جعلهما دائنين هما عناصر مقابلة لمصرف الضريبة، والتي قدمتها شركة الرأي في قائمة دخلها لعام 2006، كما تبدو في الشكل الآتي :

شركة الرأي قائمة الدخل عن عام 2006 (جزئي)

الخسارة التشغيلية قبل ضريبة الدخل	(500000) ل.س
منافع ضريبة الدخل	
110000	منافع تعود لخسائر تحمل لفترات سابقة
<u>80000</u>	منافع تعود لخسائر تحمل لفترات مقبلة
<u>190000</u>	صافي الخسارة
(310000)	

منافع الضريبة الحالية البالغة 110000 هي مبلغ ضريبة الدخل القابلة للاسترداد، تحدد شركة الرأي هذا المبلغ من خلال تطبيق احتياطي (مخصص) تحميل الخسارة للفترات السابقة، وفق قانون الضريبة للخسائر الضريبية المطبقة

لعام 2006 كما أن مبلغ 80000 التي هي منافع ضريبة مؤجلة لعام 2006 الناتجة عن الزيادة في ضريبة الدخل المؤجلة أصول. في العام 2007 بفرض أن الشركة عادت لعملياتها التشغيلية المربحة وأن دخلها الخاضع للضريبة هو 250000 (قبل تسوية صافي الخسارة التشغيلية المحملة لفترات مقبلة) بمعدل ضريبة قدرها 40 % تعترف عندها شركة الرأي بمنافع من تحميل الخسارة للفترات المقبلة، وللأغراض الضريبية عام 2007 التي اعترفت فيها للأغراض المحاسبية عام 2006. تحتسب شركة الرأي ضريبة الدخل المستحقة لعام 2007 على الشكل التالي :

250000	الدخل الخاضع للضريبة قبل تحميل الخسارة لفترات مقبلة
(200000)	تخفيض الخسارة المحملة لفترات مقبلة
50000	الدخل الخاضع للضريبة عام 2007
40 %	معدل الضريبة
20000	ضريبة الدخل المستحقة عن عام 2007

تسجل شركة الرأي ضريبة دخل لعام 2007 على الشكل التالي :

100000	من حـ/ مصروف ضريبة الدخل
إلى مذكورين	
80000	ضريبة دخل مؤجلة أصول
20000	ضريبة دخل مستحقة

المنافع الآتية من صافي الخسارة التشغيلية المحملة للفترات المقبلة المعترف بها عام 2007 خفضت حساب ضريبة الدخل المؤجلة أصولاً إلى الصفر

لا تعرض قائمة الدخل لعام 2007 الآثار الضريبية لكل من الخسارة المحملة
لفترات سابقة، والخسارة المحملة لفترات قادمة لأن الشركة قد عرضتهم سابقاً
شركة الرأي

قائمة دخل 2007 (جزئي)

250000	الدخل قبل الضريبة
	مصروف ضريبة الدخل
20000	الحالي
<u>100000</u>	المؤجل
80000	صافي الدخل
150000	

تقاص الخسارة التشغيلية من الفترات المقبلة مع وجود احتياطي تقويم:

Carryforward with valuation allowance

دعنا نعد إلى مثالنا المتعلق بشركة الرأي. بفرض أن شركة الرأي سوف لن
تعترف بكامل صافي الخسارة التشغيلية المحملة للسنوات المقبلة، في هذه الحالة
تسجل شركة الرأي منافع ضريبية قدرها 110000، مترافقة مع 300000
صافي الخسارة التشغيلية المحملة على السنوات السابقة كما قمنا بذلك سابقاً.
إضافة إلى ذلك تسجل الشركة ضرائب مؤجلة: أصول قدرها 80000
($200000 \times 40\%$) عن المنافع المحتملة بسبب الخسارة المحملة للسنوات
القادمة ومخصص لتخفيض الضرائب المؤجلة: أصول بالمبلغ نفسه.
تجري شركة الرأي القيود المحاسبية التالية لعام 2006:

تسجيل الاعتراف بالمنافع الآتية ضمن الخسارة المرحلة للسنوات السابقة		
11000	من حـ/مرتجعات ضريبة دخل مستحقة	
110000	إلى حـ/المنافع الآتية من الخسارة المرحلة للسنوات السابقة (مصرف ضريبة دخل)	
تسجيل الاعتراف بالمنافع الآتية ضمن الخسارة المرحلة للسنوات القادمة		
80000	من حـ/ضرائب الدخل المؤجلة أصول	
80000	إلى حـ/المنافع الآتية من الخسارة المرحلة للسنوات القادمة (مصرف ضريبة دخل)	
تسجيل مبلغ مخصص		
80000	من حـ/المنافع الآتية من الخسارة المرحلة للسنوات القادمة (مصرف ضريبة دخل)	
80000	إلى حـ/مخصص تخفيض ضريبة الدخل المؤجلة أصول للقيمة المتوقعة القابلة للتحقق	

يشير القيد الأخير إلى أنه وبسبب عدم توفر الدلائل الموجبة والكافية نوعياً وكمياً لمواجهة الجوانب السلبية، تحتاج شركة الرأي لمخصص تقويم . يبين الآتي كيفية العرض في قائمة الدخل لعام 2006 :

شركة الرأي قائمة الدخل عن المدة المنتهية عام 2006 (جزئي)	
(500000)	الخسارة التشغيلية قبل ضريبة الدخل
	منافع ضريبة الدخل
<u>110000</u>	منافع تعود لتحميل الخسارة لسنوات سابقة
<u>(390000)</u>	صافي الخسارة

في العام 2007 على فرض أن دخل شركة الرأي الخاضع للضريبة هو 250000 (قبل الأخذ بالاعتبار التحميل للسنوات القادمة) يخضع لمعدل الضريبة 40 %، تعترف شركة الرأي بضريبة دخل مؤجلة. لذلك، لم تعد بحاجة لتكوين مخصص، تجري الشركة القيود التالية

تسجيل ضرائب الدخل المؤجلة والجارية		
100000	من حـ/مصرف ضريبة الدخل	
	إلى المذكورين	
80000	حـ/ضريبة دخل مؤجلة أصول	
20000	حـ/ضريبة الدخل المستحقة	
تسجيل حذف المخصص والاعتراف بالخسارة المرحلة للسنوات القادمة		
80000	من حـ مخصص تخفيض ضرائب الدخل المؤجلة للقيمة القابلة للتحقق	
80000	إلى حـ/ المنافع العائدة للخسارة المحملة للسنوات القادمة (مصرف ضريبة دخل)	

تسجل شركة الرأي مبلغ 80000 المنافع الآتية من تحميل الخسارة لسنوات قادمة في قائمة دخل عام 2007 لا تعترف بها الشركة عام 2006 لأن احتمال عدم تحققها هو الأكبر. بفرض أن شركة الرأي حصلت على دخلها عام 2007 من العمليات المستمرة تجهز شركة الرأي قائمة دخلها على الشكل التالي:

شركة الرأي

قائمة الدخل عن المدة المنتهية عام 2007 (جزئي)

250000		الدخل قبل ضريبة الدخل
		مصروف ضريبة الدخل
	20000	الجاري
	80000	المؤجل
	(80000)	منافع بسبب الخسارة المحملة لسنوات قادمة
<u>20000</u>		
<u>230000</u>		صافي الدخل

أسلوب آخر للتسجيل في قائمة الدخل هو أن تعرض الشركة على سطر واحد مصروف ضريبة الدخل 20000 في قائمة الدخل، وأن تفصح عن مكونات (عناصر) مصروف ضريبة الدخل في ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية:

تنقيح (مراجعة) مخصص التقويم:

على الشركة أن تأخذ بالاعتبار كافة المعلومات الإيجابية والسلبية عند تحديد ما إذا كانت تحتاج إلى مخصص تقويم أو لا، حيث إن اعتراف الشركة بضرائب دخل مؤجلة أصول يعتمد على ما إذا كان هناك دخل كافٍ خاضع للضريبة، أو أنه سيكون متوفر بموجب قانون الضريبة خلال دورة تحميل الخسارة التشغيلية لدورات قادمة. يبين الآتي المصادر المتوفرة للدخل الخاضع للضريبة الذي يمكن أن يكون متوفراً بموجب قانون الضريبة للاعتراف بالمنافع الضريبية للفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض وتحميل الخسارة التشغيلية للدورات المقبلة.

مصادر الدخل الخاضع للضريبة:

- أ- العكوسات المستقبلية للموجود من الفوارق الضريبية المؤقتة
- ب- الدخل الخاضع للضريبة مستقبلاً، و المستثنى من انعكاس الفوارق المؤقتة وتحميلها للدورات المقبلة
- ج- الدخل الخاضع للضريبة في سنوات التحميل لدورات سابقة إذا كان مسموحاً بالتحميل للدورات السابقة بموجب قانون الضريبة
- د- استراتيجيات التخطيط الضريبي التي سوف تطبق إذا كان ضرورياً على

- 1- تسريع المبالغ الضريبية للاستفادة من تحميل الضريبة للدورات القادمة
- 2- التغيير في صفة المبالغ الخاضعة للضريبة، أو القابلة للتخفيض من الدخل، أو الخسارة العادية (الدورية) إلى المكاسب أو الخسارة الرأسمالية
- 3- التحول من الاستثمارات المعفاة من الضريبة إلى الخاضعة للضريبة

إذا كان أي من هذه المصادر كافياً للوصول إلى أن مخصص التقويم غير ضروري، لا تحتاج الشركة للبحث عن أي مصادر أخرى .
الوصول إلى نتيجة مفادها أن مخصص التقويم غير الضروري صعب جداً عندما يكون هناك دليل سلبي كـالخسائر المتراكمة في السنوات الحالية. يمكن للشركات أيضاً أن تورد دليلاً موجباً مفاده أن مخصص التقويم غير ضروري. الآتي يقدم أمثلة على دلائل تأخذ بالاعتبار عند تقرير الحاجة لمخصص تقويم:

الدلائل السلبية:

أ- سجل الخسارة التشغيلية أو الخصم الضريبي المنقول للسنوات القادمة المنتهية وغير المستخدمة.

ب- الخسائر المتوقعة في أوائل السنوات القادمة (من قبل شركات رابحة حالياً).

ج- الحالات التي لم يجر عليها تسوية التي إذا تم تسويتها كانت تسويتها غير مرغوب فيها، ستؤثر بشكل عكسي على مستوى العمليات المستقبلية وعلى الربحية بشكل مستمر في السنوات القادمة.

د- أن دورة التحميل على الفترة الماضية أو الفترة القادمة تكون قصيرة جداً بحيث تحد من الاعتراف بالمنافع الضريبية.

1- يتوقع أن ينعكس الفارق الكبير المؤقت القابل للتخفيض على سنة واحدة

2- تعمل الشركة وبشكل طبيعي في دورة تشغيلية عادية.

الدلائل الايجابية:

أ- العقود الموجودة أو مبيعات الشركة المترجمة، وغير المنجزة التي سينتج عنها دخل خاضع للضريبة أكثر من كافي للاعتراف بضرائب دخل مؤجلة أصول استناداً على أسعار المبيعات الجارية وبنية التكاليف.

ب- الزيادة في قيمة الأصول المسعرة زيادة عن صافي أصول المنشأة وفق الأسس الضريبية بمبلغ كاف للاعتراف بضرائب الدخل المؤجلة أصول.

ج - سجل ايراد قوي مستثنى منه الخسارة التي خلقت مبالغ قابلة للتخفيض مستقبلاً (الخسارة الضريبية المحملة للسنوات القادمة، أو الفوارق المؤقتة القابلة للتخفيض) مرفقة بدليل يشير إلى أن الخسارة مؤقتة وليست وضعاً مستمراً (على سبيل المثال، ناتجة عن عنصر غير متكرر استثنائي غير عادي)

إن استخدام مخصص التقويم يقدم للشركة فرصة من أجل إدارة إيراداتها. يمكن لبعض الشركات أن تضع حساب تقويم ومن ثم تستخدمه لزيادة الدخل عند الحاجة. شركات أخرى يمكن أن تأخذ الدخل مباشرة لزيادة الأموال، أو لتحويل الأعباء السالبة الكبيرة إلى دخل العرض في القوائم المالية:

الميزانية : يتم عرض حسابات الضريبة المؤجلة في الميزانية باعتبارها أصولاً والتزامات. على الشركات أن تصنف هذه الحسابات إلى مبالغ صافية متداولة، ومبالغ صافية غير متداولة. يتم تصنيف كل حالة من حالات الضريبة المؤجلة التزاماً أو أصولاً على أنها متداولة أو غير متداولة. استناداً إلى تصنيفات الأصول والالتزامات المرتبطة بها لأغراض التقرير المالي. تعد الشركة ضريبة الدخل المؤجلة باعتبارها أصول أو التزام و أنها مرتبطة بأصل ما، أو بالتزام، إذا أدى تخفيض الأصل أو الالتزام إلى فارق مؤقت يمكن عكسه. على الشركة أن تصنف الضرائب المؤجلة أصول أو التزامات وغير المرتبطة بأصول أو التزامات لأغراض التقرير المالي بما فيها ضريبة الدخل المؤجلة أصول والعائدة إلى الخسارة المحملة للدورات المقبلة استناداً لتاريخ العكس المتوقع للفارق المؤقت. لتوضيح ذلك:

على فرض أن شركة مورغان سجلت مصروف ديون سيئة مستخدمة أسلوب المخصص للأغراض المحاسبية، وأسلوب الشطب المباشر للأغراض الضريبية. وأن أرصدة حسابات الذمم المدينة، وحسابات مخصص الديون المشكوك فيها الآن هي 2 مليون ليرة سورية ومائة ألف ليرة سورية على التوالي. إضافة إلى ذلك أن معدل الضريبة لديها

هو 40 %، كما أن لدى شركة مورغان رصيد مدين في حساب ضرائب الدخل المؤجلة أصول قدره 40000 (40×100000 %) أنها تعد مبلغ ضريبة الدخل المؤجلة أصولاً 40000 مرتبطة بحسابات الذمم المدينة، وحسابات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، لأن تحصيل الذمم المدينة أو شطبها سيؤدي إلى فارق مؤقت يمكن عكسه لذلك تصنف شركة مورغان حساب ضريبة الدخل المؤجلة أصول على أنه متداول كما هو الحال بالنسبة لحسابات الذمم المدينة وحسابات مخصص الديون المشكوك فيها من الناحية العملية، ترتبط أغلب الشركات في عمليات بأرقام كبيرة ينشأ عنها ضرائب دخل مؤجلة. على الشركة أن تصنف هذه الأرصدة في حسابات الضرائب المؤجلة في الميزانية في تصنيفين: أحدهما في صافي المبلغ المتداول، والثاني في صافي المبلغ غير المتداول: الآتي ملخص للإجراءات التي يمكن اتباعها:

1- صنف المبالغ على أنها متداولة، أو غير متداولة، إذا كانت متعلقة بأصل أو التزام محدد، صنف المبالغ بالأسلوب نفسه التي تصنف فيه الأصول أو التزامات إذا لم يكن لها علاقة صنفها على أساس تاريخ العكس المتوقع للفارق المؤقت.

2- حدد المبلغ المتداول الصافي من خلال جمع مختلف الضرائب المؤجلة أصول أو التزامات والمصنفة على أنها متداولة إذا كان صافي النتيجة أصلاً اعرض ذلك في الميزانية باعتباره أصلاً متداولاً إذا كان التزاماً اعرض ذلك باعتباره التزاماً متداولاً.

3- حدد صافي المبلغ غير المتداول من خلال جمع مختلف الضرائب المؤجلة أصول والالتزامات، والمصنفة على أنها غير متداولة إذا

كان صافي النتيجة أصولاً اعرض ذلك في الميزانية باعتباره أصولاً غير متداول إذا كان التزاماً اعرضها على أنها التزامات طويلة الأجل لتوضيح ذلك: نفترض ان لدى شركة أحمد أربعة عناصر لضرائب مؤجلة في 2007/12/31. الشكل الآتي يبين تحليل لهذا الفوارق المؤقتة الأربعة باعتبارها أصولاً متداولة أو غير متداولة

الفوارق المؤقت	نتيجة الضريبة المؤجلة		التصنيف
	أصل	التزاماً	
إيراد إيجار مقبوض مقدماً يتم الاعتراف به باعتباره إيرداً عند تحققه وذلك لأغراض المحاسبية وعند استلامه لأغراض الضريبة	(42000)		متداول
استخدم القسط الثابت لاستهلاك الأصول للأغراض المحاسبية والاستهلاك المتسارع لأغراض الضريبة		214000	غير متداول
الاعتراف بالأرباح عن مبيعات التفصيل خلال فترة البيع للأغراض المحاسبية وخلال فترة التحصيل للأغراض الضريبية		45000	متداول
التزامات الضمان: يتم الاعتراف بها عند البيع للأغراض المحاسبية ولأغراض الضريبة عند الدفع	(12000)		متداول
إجمالي	54000	259000	

تصنف شركة أحمد باعتباره أصولاً متداولاً ضريبة الدخل المؤجلة أصول قدرها 9000 (42000 + 12000 - 45000). كما أنها تعرض باعتباره التزاماً

غير متداول ضرائب دخل مؤجلة التزاماً مبلغ قدره 214000 ل.س. نتيجة لذلك، تعرض شركة أحمد في ميزانيتها في 31/12/2007 ضرائب دخل مؤجلة التزاماً على الشكل التالي

<u>أصول متداولة</u>	
9000	ضريبة دخل مؤجلة أصول
	<u>التزامات طويلة الأجل</u>
214000	ضريبة دخل مؤجلة التزاماً

كما اشرنا سابقاً، يمكن ألا تكون الضريبة المؤجلة أصول أو التزام متعلقة بأصل أو التزام لأغراض التقرير المالي. أحد هذه الامثلة الخسائر التشغيلية المحملة على الدورات القادمة. في هذه الحال، تسجل الشركة ضريبة دخل مؤجلة أصول، إلا أنه ليس هناك أصول أو التزامات محددة لأغراض التقرير المالي في هذه الحالات المحدودة يتم تصنيف ضرائب الدخل المؤجلة استناداً لتاريخ العكس المتوقع من الفوراق المؤقتة. ذلك يعني، أنه على الشركة أن تعرض الأثر الضريبي لعكس أي فوراق مؤقتة العام القادم، على أنه متداول والباقي على أنه غير متداول إذا كانت الضريبة المؤجلة أصلاً غير متداول على الشركة أن تصنفها ضمن قسم الأصول الأخرى

يجب الإفصاح عن إجمالي الضرائب المؤجلة أصولاً، الضرائب المؤجلة التزاماً، وإجمالي مخصص التقويم. إضافة إلى ذلك، على الشركة أن تفصح عما يلي :

- 1- عن صافي أي تغير خلال العام في إجمالي مخصص التقويم
- 2- عن نماذج الفوراق المؤقتة المحملة للدورات القادمة أو المحملة على الدورات السابقة والتي نشئ عنها جزء مهم من ضريبة الدخل المؤجلة أصلاً والتزاماً



الفصل السادس

حقوق حملة الأسهم
وحصة السهم من الأرباح



حقوق حملة الأسهم

علينا أن ندرك أن الأسهم التي تدفع أرباحاً ليست متساوية من حيث طبيعتها. تقدم بعض الأسهم أرباحاً جيدة، وبالوقت نفسه تعد بنمو قوي لإيراداتها. أسهم كهذه يمكن أن تقدم مزيجاً رائعاً من الإيرادات للمستثمرين يتكون من:

الأول: يتوقع المستثمرون من خلال احتفاظهم بالأسهم أن تدفع لهم الشركة أرباحاً دورية (dividend) غالباً ما تكون على شكل نقدي بوصفه عائداً على استخدام الشركة لأموالهم، وبالوقت نفسه تعدهم بزيادة هذه الإيرادات في السنوات القادمة.

الثاني: يشتري المستثمرون الأسهم متوقعين إن قيمتها ستزداد مع مرور الزمن، وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بمكسب.

على أية حال تقدم أرباح الأسهم التي توزعها الشركات بشكل دوري درجة عالية من الحماية بالنسبة إلى حقبة الاستثمار. إلا أنه علينا أن نكون حذرين من الأسهم التي تكون توزيعاتها الدورية مرتفعة، لأنها ستجد صعوبة في دفع هذه التوزيعات المرتفعة عندما تحدث مشكلات في المستقبل.

لذلك، وعلى اعتبار أن المعلومات التي تتعلق بالأسهم مع غيرها من المعلومات حول الشركة ذات فائدة بالنسبة للمستثمرين سنعمل على تقسيم هذا الفصل إلى:

1- مبحث أول - رأس المال في الشركات المساهمة.

2- مبحث ثانٍ - حصة السهم من الأرباح.

المبحث الأول

رأس المال في الشركات المساهمة

بعد دراسة هذا البحث ,ستحصل على المعلومات التالية:

- 1- تحديد المكونات الأساسية لحقوق حملة الأسهم.
- 2- تحديد الخطوات الرئيسية لإصدار الأسهم , واستحواد الشركة على أسهمها .
- 3- تحديد المواصفات والميزات الرئيسية للأسهم الممتازة.
- 4- تحديد سياسة توزيع الأرباح .
- 5- تحديد أنواع توزيعات الأرباح.
- 6- تحديد أثر امتياز الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح.
- 7- شرح ما يتعلق باشتقاق الأسهم, والفرق بينه وبين أسهم المنحة

المبحث الأول

رأس المال في الشركات المساهمة

تعرف حقوق الملكية في الشركات المساهمة على أنها حقوق حملة الأسهم ، أو رأسمال الشركة المساهمة. غالباً ما تظهر العناصر الثلاثة الآتية باعتبارها جزءاً من مكونات حقوق حملة الأسهم.

1- رأس مال الأسهم Capital stock

2- رأس المال الإضافي المدفوع Additional-in capital

3- الأرباح المحتجزة Retied easuin

يشكل التصنيفان الأوليان - رأس مال الأسهم و- رأس المال الإضافي المدفوع - رأس المال المقدم من قبل حملة الأسهم (رأس المال المدفوع). أما الأرباح المحتجزة فتشكل رأس المال المكتسب من قبل الشركة. رأس المال المقدم من قبل حملة الأسهم (رأس المال المدفوع) هو إجمالي المبلغ المدفوع من قبل حملة الأسهم من أجل استخدامه في الشركة. لذلك فإن رأس المال المدفوع هذا يتضمن

- القيمة الاسمية لجميع الأسهم المتداولة

- زائد رأس المال المدفوع الإضافي (العلاوات)

- ناقص الخصم إذا كان مسموحاً للشركة أن تصدر أسهمها بخصم.

أما رأس المال المكتسب فيمثل ذلك الجزء من أموال الشركة التي خلقتها داخلياً من خلال العمليات المربحة. إنه يتكون من كافة الدخول غير الموزعة التي تبقى ليعاد استثمارها في الشركة.

تمثل حقوق حملة الأسهم الفرق بين أصول المنشأة والتزاماتها. ذلك يعني أن حقوق المالكين (حملة الأسهم) في الشركة هي الحقوق المتبقية . لذلك، فإن

حقوق حملة الأسهم (المالكين) تمثل صافي الإسهامات المتراكمة المقدمة من قبلهم زائداً الأرباح المحتجزة. حسب مفهوم الحقوق المتبقية، ليس هناك وجود لحقوق حملة الأسهم منفصل عن أصول المنشأة والتزاماتها، لذلك فإن حقوق حملة الأسهم تساوي صافي أصول المنشأة. وهكذا فإن حقوق حملة الأسهم لا تشكل مطالب في أصول محددة بعينها، إنها تمثل مطالب في جزء من إجمالي أصول المنشأة. إن مبلغ حقوق الملكية ليس ثابتاً أو محدداً، إنه يعتمد على ربحية المنشأة. يزداد مبلغ حقوق الملكية عندما تكون الشركة رابحة. أما إذا كانت الشركة خاسرة، فإن مبلغ حقوق الملكية ينخفض، أو ربما يتلاشى.

إصدار الأسهم : Issuance of stock

عند إصدار الأسهم على الشركات أن تتبع الخطوات التالية:

1. الحصول على موافقة الجهة المختصة بالسماح بتكوين الشركة وإصدار الأسهم (في سورية وزارة الاقتصاد - دائرة الشركات، وهيئة الأوراق المالية).
 2. بعدها تعرض الشركة الأسهم للبيع، وبالتالي تدخل في عقود لبيع الأسهم مع جهات مالية تقوم بعمليات كهذه (غالباً ما تكون بنوكاً أو مؤسسات مالية متخصصة).
 3. بعد الاكتتاب على الأسهم واستلام النقود تقوم الشركة بإصدار شهادات الأسهم (في سورية تصدر الشركة شهادات الأسهم عند التخصص).
- غالباً لا تجري الشركة أي قيود محاسبية في دفاترها عند استلام الشركة لموافقة الجهات المختصة على السماح لها بالتكوين وإصدار الأسهم والمشكلات المحاسبية التي تواجه الشركة عند إصدار الأسهم تتعلق بمايلي:

1. أن تصدر الشركة أسهمها بالقيمة الاسمية (في سوريه على الشركة أن تصدر أسهمها بالقيمة الاسمية حتماً، أما عند زيادة رأس المال يمكن عندها أن تصدر الأسهم بقيمة أعلى من القيمة الاسمية).
 2. أن تصدر الشركة نوعاً أو أكثر من الأسهم مع بعضهم البعض مقابل مبلغ محدد من النقود (lump sum sales)
 3. أن تصدر الشركة أسهمها في عمليات غير نقدية .
 4. معالجه تكاليف إصدار الأسهم.
- لقد تم معالجه هذه المسائل بشكل موسع في كتاب محاسبة الشركات للسنة الثانية لذلك لن نعود لمعالجتها ثانية.

الاستحواذ على الأسهم: Reacquisition of shases

غالباً ما تشتري الشركات أسهمها. في الحقيقة، فإن شراء الشركة لأسهمها يتجاوز توزيعات الأرباح كشكل من أشكال التوزيع على حملة الأسهم. يمكن أن تشتري الشركات أسهمها للعديد من الأسباب والتي من أهمها:

1. من أجل أن تقدم توزيعاً للنقدية الزائدة ذات الكفاءة الضريبية العالية لحملة الأسهم. لأن معدلات الضريبة على المكاسب الرأسمالية الآتية من بيع الأسهم أقل من معدلات الضريبة على الدخول العادية بالنسبة إلى العديد من المستثمرين.
2. من أجل أن تزيد من ربحية السهم العائد على حقوق الملكية. حيث إن تخفيض كل من عدد الأسهم المتداولة، وحقوق ملكيه الأسهم يعزز أداء العديد من النسب المالية.
3. من أجل أن تقدم أسهماً وفق متطلبات عقود مكافآت العاملين بالأسهم (الخيارات)، أو من أجل أن تواجه متطلبات الاندماجات المحتملة.

4. من أجل أن تواجه محاولات السيطرة، أو لتقلل من عدد حملة الأسهم. من خلال تخفيض عدد الأسهم المملوكة من العموم، تمنع إدارة الشركة والمالكين الحاليين من تحقيق سيطرة للآخرين (الخارجيين)، أو تأثير مهم في الشركة. كما يمكن للشركة من أن تستخدم شراءها لأسهمها من أجل التقليل من الخلاف بين حملة الأسهم.

5. من أجل أن تخلق صانعاً للسوق في البورصات. لأن شراء أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية يخلق طلباً على أسهمها. يمكن أن يؤدي ذلك إلى استقرار في أسعار الأسهم، أو يمكن أن يؤدي إلى زيادتها.

بعد شراء الشركة لأسهمها، يمكن للشركة إما أن تلغي تلك الأسهم (تخفض رأس المال)، أو أن تحتفظ بهم في خزينتها من أجل إعادة إصدارهم. الأسهم التي لم يتم إلغاؤها، وتم الاحتفاظ بها تسمى أسهم خزينة (treasury stock). تقنياً أسهم الخزينة : هي أسهم الشركة التي تم إعادة شرائها من قبل الشركة، بعد أن كانت قد صدرت، وتم دفع كامل قيمتها.

لا تعد أسهم الخزينة أصلاً. عندما تشتري الشركة أسهم الخزينة، يحدث انخفاض في كل من الأصول وحقوق الملكية. ليس ملائماً الإشارة ولو بشكل غير مباشر، إلى أنه يمكن للشركة أن تمتلك جزءاً منها. يمكن للشركة أن تبيع أسهم الخزينة للحصول على أموال، إلا أن ذلك لا يجعل من أسهم الخزينة أصلاً من أصول الميزانية . إن شراء الشركة لبعض أسهمها لا يعني حصولها على أصل، إنها تؤدي إلى تخفيض الأصول.

إن امتلاك أسهم الخزينة لا يعطي الشركة الحق بالتصويت، أو أن تمارس حق الأفضلية في الاكتتاب باعتبارها حاملاً للأسهم، أو للحصول على توزيعات

الأرباح نقداً، أو للحصول على أصول عند تصفية الشركة. بالجوهر فإن أسهم الخزينة مماثلة لأسهم رأس المال غير المصدرة. وهكذا لا نجد أحداً يرى ضرورة تصنيف الأسهم غير المصدرة باعتبارها أصلاً في ميزانيه الشركة. من أهم المشكلات المتعلقة بأسهم الخزينة هي:

1. شراء أسهم الخزينة: هناك أسلوبان شائعان يستخدمان عند المعالجة المحاسبية لأسهم الخزينة. أ- أسلوب التكلفة ب- أسلوب القيمة الاسمية، أو القيمة المحدودة.

2. بيع أسهم الخزينة (إعادة إصدار السهم)

-أ- بيع أسهم الخزينة بأعلى من التكلفة.

-ب- بيع أسهم الخزينة بأقل من التكلفة.

3- إلغاء أسهم الخزينة : يؤدي هذا الأسلوب الى إلغاء أسهم الخزينة من أسهم الشركة، وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة المصدرة.

على اعتبار أنه تم معالجة أسهم الخزينة محاسبياً، بالإضافة إلى الجوانب الأخرى في مقرر محاسبة الشركات للسنة الثانية نرى عدم التوسع في هذا الجانب أكثر من ذلك .

الأسهم الممتازة preferred stock

تعد الأسهم الممتازة صنفًا خاصاً من الأسهم، تمتلك أفضليات أو ميزات محددة لا تمتلكها الأسهم العادية. وهذه أهم الميزات التي يمكن أن تتمتع بها الأسهم الممتازة:

1. أسهم ممتازة بالأرباح
2. أسهم ممتازة بالأصول في حال التصفية.
3. أسهم ممتازة قابلة للتحويل لأسهم عادية.

4. أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء وفق رغبة الشركة.

5. أسهم ممتازة لا يحق لها التصويت.

إن ميزات (صفات) الأسهم الممتازة والتي تميزها من الأسهم العادية يمكن أن تكون ذات طبيعة مقيدة جداً، أو سلبية أكثر من الأفضليات التي تتمتع بها تلك الأسهم. على سبيل المثال، يمكن ألا تتمتع الأسهم الممتازة بحق التصويت ، بتجميع الأرباح، وبالمشاركة بالأرباح.

تعتبر الشركات عن ميزة توزيعات أرباح الأسهم الممتازة باعتبارها نسبة مئوية من الأسهم المصدرة بقيمتها الاسمية، أما الأسهم المصدرة من دون قيمة اسمية فيتم التعبير عن توزيعات الأرباح بمبلغ محدد لكل سهم (10 ل س) مثلاً. إن أفضلية توزيع الأرباح التي تتمتع بها الأسهم الممتازة لا تضمن دفع الأرباح إنها وبشكل مجرد تضمن توزيع الأرباح لحملة الأسهم الممتازة عندما تقرر الشركة توزيع أرباح قبل توزيعها لحملة الأسهم العادية .

غالباً ما تصدر الشركات أسهماً ممتازة (عوضاً عن الدين) عندما تكون نسبة مديونية الشركة إلى حقوق الملكية مرتفعة. لمزيد من المعلومات، يمكن العودة لكتاب الشركات، سنة ثانية، كلية الاقتصاد، جامعه دمشق.

سياسة توزيع الأرباح : dividend policy

يمكن أن تكون دفعات الأرباح مؤشراً مهماً بالنسبة إلى السوق المالي . حيث إن الشركات التي تركز على النمو تعيد استثمار الأرباح في أعمالها المختلفة. من ناحية أخرى فإن مدفوعات الأرباح النقدية تقدم دليلاً على أن جزءاً من أرباح الشركة هي أرباح حقيقية.

إن تحديد المبلغ المناسب للتوزيع من الأرباح يعدّ قراراً إدارياً صعباً. لا ترغب الشركات التي توزع أرباحاً في أن تلغي أو حتى تخفض توزيع الأرباح.

لأنها تخشى أن ينظر إليها بشكل سلبي من قبل سوق الأوراق المالية. لذلك فإن الشركات التي توزع أرباحاً سوف تبذل قصارى جهدها للاستمرار في ذلك. بالإضافة إلى أن نوع حملة الأسهم (خاضعين للضريبة أو غير خاضعين، مستثمرين أفراداً أو مستثمرين في هيئة شركات) له دور كبير في تحديد سياسة توزيع الأرباح. على سبيل المثال، المنشآت غير الخاضعة للضريبة تفضل التوزيع النقدي للأرباح، وليس على شكل أسهم، لأن مسألة الضريبة أو الإعفاءات التي تتمتع بها الأرباح الرأس مالية ليست ذات أهمية بالنسبة لهم. لا توزع الشركات عادة كامل الأرباح المحتجزة المتوفرة لديها وذلك للأسباب التالية:

- 1- تستلزم اتفاقيات القروض مع بعض الدائنين الاحتفاظ بكامل، أو جزء من الأرباح، على شكل أصول، لإنشاء حماية إضافية للدائنين في مواجهة خسارة محتملة.
- 2- تتطلب بعض القوانين أن تحتفظ الشركة بإيرادات معادلة لتكلفة أسهم الخزينة المشتراة حتى تتمكن من الإعلان عن توزيع أرباح.
- 3- الرغبة في الاحتفاظ بأصول كان يمكن أن توزع أرباحاً، من أجل تمويل النمو والتوسع. وتسمى هذه الحالة بالتمويل الداخلي، أو إعادة توظيف الإيرادات في المنشأة ثانية.
- 4- تعمل الشركات على إدارة الأرباح من عام لآخر من خلال تراكم الأرباح في السنوات الجيدة، واستخدام أرباح متراكمة كهذه أساساً لتوزيع الأرباح في السنوات السيئة.
- 5- الرغبة في تكوين أرباح متراكمة تستخدم لمواجهة احتمال الخسارة، أو الأخطاء في حساب الأرباح.

يبدو أن رصيد الأرباح المحتجزة في هذه الشركة دائن بمبلغ 100.000 ل.س، يمكن لهذه الشركة إذا لم يكن هناك قيود أخرى أن توزع أرباح أسهم في حدود الأرباح المحتجزة، لكن وحيث إن كامل أصول الشركة هي أصول ثابتة، ومستخدمة في أعمال الشركة، لا يمكن لهذه الشركة أن توزع أرباحاً نقدية إلا إذا باعت من تلك الأصول في حدود الأرباح التي ترغب في توزيعها، أو أن تقوم بالاقتراض من أجل ذلك.

أما إذا أظهرت الميزانية أن هناك أصولاً متداولة، فالسؤال يبقى ما إذا كانت الشركة ستحتاج هذه النقدية لأغراض أخرى؟
بفرض أن ميزانية الشركة كانت على الشكل التالي:

الميزانية	
التزامات متداولة	100.000 نقدية
حقوق الملكية	460.000 أصول ثابتة
400.000 رأس المال	
<u>100.000 أرباح محتجزة</u>	
500.000	
<u>560.000</u>	<u>560.000</u>

إن وجود التزامات متداولة تشير إلى أن جزءاً من الأرباح سوف تحتاجه الشركة لمواجهة هذه الديون عند استحقاقها. كما أن هناك حاجات للنقدية يوماً بيوم من أجل الأجور وغيرها من المدفوعات غير الموجودة ضمن الالتزامات التي تتطلب الدفع نقداً. لذلك، قبل أن تعلن الإدارة عن توزيعات الأرباح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الأموال المتوفرة من أجل دفع الأرباح.

على الشركة ألا تدفع أرباحاً إلا إذا كان الوضع المالي و المستقبلي للشركة يسمحان بتوزيع الأرباح.

كما أن على الإدارة أن تأخذ في الحسبان التضخم النقدي، وتكاليف الاستبدال قبل التعهد بتوزيع أرباح. فخلال مدة التضخم النقدي الكبير هناك بعض التكاليف (تكلفة استهلاك الأصول الثابتة) التي تُحمل باعتبارها مصروفاً حسب مبدأ التكلفة التاريخية للمحاسبة تبدو هذه التكاليف منخفضة مقارنة بسعر شرائها المقارن، لذلك يبدو الدخل على أنه أكبر مما هو في الحقيقة، لأن عدداً من التكاليف لم يعدل حسب التضخم النقدي. لتوضيح ذلك، نفترض أن إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن دخل صافٍ قدره 179 مليون ليرة سورية حسب التكلفة التاريخية.

إلا أنه، عندما تم تعديل هذا الدخل حسب التضخم العام أصبح الدخل الصافي قدره 68 مليون ليرة، بالرغم من أن الشركة كانت قد وزعت أرباحاً نقدية قدرها 72 مليون ليرة حسب دخلها الجاري، فهل كان التوزيع النقدي للأرباح مبالغ فيه؟

في الولايات المتحدة الأمريكية، تشجع هيئة تداول الأوراق المالية الشركات أن تفصح عن سياسات توزيع الأرباح في تقاريرها السنوية. وذلك بالنسبة إلى الشركات التي تكون قد -1- حققت إيرادات إلا أنها أخفقت في توزيع الأرباح، و-2- الشركات التي لا يتوقع أن توزع أرباحاً بالمدى المنظور، -3- كما أن على الشركات التي اعتادت على توزيع أرباح فإن عليها أن تفصح ما إذا كانت ستستمر بهذه السياسة مستقبلاً أم لا.

Types of dividends

أنواع توزيعات الأرباح:

تستند توزيعات الأرباح في الغالب، إما على الأرباح المتراكمة والمتمثلة في الأرباح المحتجزة، أو على عنصر آخر من عناصر رأس المال الذي هو رأس المال المدفوع الإضافي. من الطبيعي أن يتوقع حملة الأسهم أن الشركة قد عملت بشكل ناجح وأنهم يحصلون على توزيعات أرباح هي جزء من الأرباح التي حققتها. أما بالنسبة لتوزيعات التصفية Liquidating dividends التي هي (توزيعات أرباح على الأسهم لا تستند إلى الأرباح المحتجزة) على الشركة أن تفصح عن ذلك بشكل كافٍ برسالة لحملة الأسهم وهكذا تكون الشركة قد استبعدت مسألة سوء الفهم عن مصدر تلك التوزيعات. توزيعات الأرباح غالباً تكون من النماذج التالية:

1- توزيعات أرباح نقدية Cash dividend

2- توزيعات أرباح عينية Property dividend

3- توزيعات أرباح بسندات دفع Script dividend

4- توزيعات التصفية Liquidating dividend

5- توزيعات الأرباح على شكل أسهم المنحة Stock dividend

على هيئة المديرين (مجلس الإدارة) الإعلان عن توزيعات الأرباح قبل دفع تلك الأرباح حتى يتم تسجيلها في دفتر محاضر جلسات الشركة. هناك ثلاثة تواريخ مهمة فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم:

1- تاريخ الإعلان: يشير إلى تاريخ قرار مجلس الإدارة بالموافقة على دفع أرباح. إن قرار مجلس الإدارة يخلق التزاماً على الشركة مفاده أن هناك أرباحاً مستحقة للتوزيع.

2- تاريخ التسجيل: تحدد هيئة المديرين تاريخ التسجيل (هي التي تقرر آياً من حملة الأسهم قد حصلوا على أرباح). تسجل الشركة حملة أسهمها الذين يستحقون توزيعات الأرباح.

3- تاريخ الدفع: يبين متى ستدفع الشركات الأرباح لحملة الأسهم. لتوضيح العلاقة بين هذه التواريخ الثلاثة في الواقع العملي، نفترض أن هيئة المديرين في إحدى الشركات المساهمة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية في 5 أيار من العام 2002 (تاريخ الإعلان). التوزيعات النقدية المعلنة التي هي 10.25 ل.س. للسهم الواحد لحملة الأسهم المسجلين في 1 تموز من العام 2002 (تاريخ التسجيل)، مستحق الدفع في 10 تموز (تاريخ الدفع).

بما أن العمليات المالية قد حصلت في كل من تاريخ الإعلان (يكون قد حصل التزام)، وفي تاريخ الدفع (الدفع نقداً)، يتم تسجيل قيود اليومية اللازمة لهذه العمليات في هذين التاريخين. ليس هناك ضرورة لقيود يومية عند تاريخ التسجيل. والسبب وراء ذلك أنه قد تتم عمليات بيع أسهم بين تاريخ الإعلان، وتاريخ التسجيل. لذلك، فإن عمليات البيع التي تحصل بين هذين التاريخين تؤخذ بالحسبان. أما إذا حصلت عمليات بين تاريخ الدفع، وتاريخ التسجيل، فلا تؤخذ بالحسبان.

توزيعات أرباح نقدية:

تصوت هيئة المديرين (مجلس الإدارة) من أجل الإعلان عن توزيع أرباح نقدية. وإذا تمت الموافقة على ذلك أصولاً، يتم الإعلان عن التوزيعات، ذلك يعني خلق التزام على الشركة. قبل دفع الأرباح، يجب إعداد قائمة حديثة بأسماء حملة الأسهم، لذلك يكون هناك فاصل زمني بين تاريخ الإعلان، وتاريخ الدفع، هذا الفاصل هو تاريخ التسجيل. إذا تمت الموافقة على التوزيع في 1/10

(تاريخ الإعلان) يمكن لهيئة المديرين أن تحدد أن تاريخ الاستحقاق (تاريخ الدفع) هو 2/5 لجميع حملة الأسهم المسجلين في 1/25 (تاريخ التسجيل). هذه الفترة بين 1/10 و 1/25 تعطي وقتاً لأي عملية نقل ملكية أسهم لم تنجز لأن تنجز وتسجل مع وكيل نقل الملكية، والمدة الزمنية بين 1/25 و 2/5 تعطي الفرصة لوكيل نقل الملكية، أو لقسم المحاسبة (ذلك يعتمد على من أنجز العمل) لأن يجهز قائمة بأسماء حملة الأسهم في 1/25، ولتجهيز الشك بالأرباح الموزعة لإرساله بالبريد.

تمثل عملية الإعلان عن توزيع أرباح الأسهم نقداً التزاماً على المنشأة، وبما أن الدفع مطلوب خلال مدة قصيرة فهي تُعدّ التزاماً متداولاً على المنشأة. تجري المنشأة قيود اليومية التالية لتسجيل الإعلان عن التوزيع والدفع للأرباح المستحقة نقداً.

مثال:

أعلنت شركة الخليج المساهمة في 24 حزيران عن توزيعات أرباح نقدية قدرها 1.8 س.س عن كل سهم من الأسهم البالغة 1.8 مليون سهم تستحق الدفع في 26 تموز لكل حامل سهم مسجل في 15 تموز. تكون القيود المحاسبية على الشكل التالي:

تاريخ الإعلان 24 حزيران		
من حـ/الأرباح المحتجزة	1.800.000	
إلى حـ/أرباح مستحقة التوزيع	1.800.000	
الإعلان عن توزيع أرباح بمعدل 1.8 س.س عن 1.8 مليون سهم		

تاريخ التسجيل - 15 تموز - ليس هناك قيود محاسبية :

تاريخ الدفع في 26 تموز		
1.800.000		من حـ/أرباح مستحقة التوزيع
1.800.000		إلى حـ/ النقدية
		دفع الأرباح المستحقة التوزيع لحملة الأسهم

يمكن الإعلان عن توزيع الأرباح إما على شكل نسبة مئوية معينة من القيمة الاسمية للسهم 6% مثلاً أرباحاً عن الأسهم العادية، أو على شكل مبلغ لكل سهم كأن يكون 0.60 ل.س عن كل سهم من الأسهم العادية مثلاً. في الحالة الأولى يتم ضرب النسبة المئوية بالقيمة الاسمية للأسهم المتداولة للوصول إلى إجمالي الأرباح الموزعة. وفي الحالة الثانية يتم ضرب المبلغ المقرر توزيعه عن كل سهم بعدد الأسهم المتداولة. لابد من الإشارة إلى أنه لا يتم الإعلان عن توزيع أو دفع أرباح عن أسهم الخزينة.

توزيع الأرباح عينياً :

Property dividend or Dividends in kinds

يمكن أن يكون توزيع الأرباح عينياً على شكل بضائع، أو عقارات، أو استثمارات، أو على أي شكل آخر تقررته هيئة المديرين. غالباً ما يكون على شكل توزيع لاستثمارات الشركة في أوراق مالية لشركة أخرى.

إن توزيع الأرباح عينياً يمثل نقلاً غير تبادلي (باتجاه واحد، من الشركة إلى حملة الأسهم أو العكس) بين الشركة ومالكيها. وتسجل عملية نقل الملكية هذه (توزيع الأرباح العينية) بالقيمة العادلة لهذه الأصول، حيث نص رأي هيئة المبادئ المحاسبية صراحة على ذلك (إن نقل الأصول غير النقدية في عملية غير تبادلية لحملة الأسهم أو لمنشأة أخرى يجب أن تسجل بالقيمة العادلة

للأصول المنقولة، ويجب الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجتين عن التخلص من هذه الأصول⁽⁸⁾.

تقاس القيمة العادلة للأصول غير النقدية الموزعة على أساس القيمة المتحققة في عملية بيع إجمالية تمت خلال فترة قريبة من التوزيع. مبلغ كهذا يجب أن يُحدّد استناداً للقيمة المقدرة القابلة للتحقق في عملية نقدية للأصول نفسها، أو لأصول مشابهة، أسعار السوق (البورصة)، من خلال مقيمين مستقلين، أو من خلال غير ذلك من الإثباتات.

عند الإعلان عن التوزيعات العينية، على الشركة أن تثبت قيمة الأصول غير النقدية التي سيتم توزيعها بقيمتها العادلة، وتعترف بأي مكسب أو خسارة آتية من الفرق بين القيمة العادلة للأصول والقيمة المقدرة بتاريخ الإعلان. يمكن عندها تسجيل توزيع الأرباح العينية من خلال جعل حساب الأرباح المحتجزة مدينياً، وحساب أرباح عينية مستحقة التوزيع دائناً بمبلغ مساو للقيمة العادلة للأصول التي سيتم توزيعها. عند توزيع الأرباح العينية (الدفع) يتم جعل حساب أرباح عينية مستحقة مدينياً، والحساب الذي يحتوي على الأصول الموزعة دائناً (والمعاد تقويمه بالقيمة العادلة) على سبيل المثال:

قررت إحدى الشركات المساهمة نقل بعض استثماراتها في الأوراق المالية السوقية التي تبلغ تكلفتها 1.250.000 ل.س من خلال الإعلان عن توزيع أرباح عينية بتاريخ 2000/12/28 التي تستحق التوزيع في 2001/1/30 لحملة الأسهم المسجلين في 2001/1/15. بتاريخ الإعلان كانت القيمة السوقية لتلك الأوراق المالية 2.000.000 ل.س

القيود المحاسبية لإثبات ذلك: 2000/12/28

(⁸) Accounting for nonmonetary transaction, "opinions of the accounting principles board no. 29 (NewYork:AIC PA, 1973), par 18.

750.000	من حـ/ الاستثمار في الأوراق المالية إلى حـ/ مكسب التحسن في قيمة الأوراق المالية إثبات الزيادة في قيمة الأوراق المالية حسب قيمتها العادلة	750.000
---------	---	---------

تاريخ الإعلان 2000/12/28

2.000.000	من حـ/ الأرباح المحتجزة إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً الإعلان عن توزيع أرباح أسهم عينية	2.000.000
-----------	--	-----------

تاريخ التوزيع 2001/1/30:

2.000.000	من حـ/ أرباح مستحقة التوزيع عيناً إلى حـ/ الاستثمارات في الأوراق المالية توزيع أرباح الأسهم المستحقة التوزيع عيناً	2.000.000
-----------	--	-----------

توزيع أرباح الأسهم بسندات دفع: Script dividend

أرباح الأسهم مستحقة التوزيع بسندات، تعني أنه عوضاً عن دفع أرباح الأسهم مباشرة (الآن) اختارت الشركة أن تدفعها في تاريخ لاحق. السند المصدر لحملة الأسهم باعتباره توزيع أرباح هي شكل خاص من أشكال أوراق الدفع. يتم الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع عندما يكون هناك قصور في نقدية الشركة إلا أن الشركة كانت قد حققت نجاحات جيدة. يمكن لمستلم أرباحه بورقة دفع أن يحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو أن يبيعها في سوق الأوراق المالية ليحصل على نقوده مباشرة، أو يخصصها لدى البنك.

عند الإعلان عن توزيع أرباح بسندات دفع يصبح حساب الأرباح المحتجزة مدينياً، وحساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم دائناً، ويتم التقرير

عن هذا الالتزام ضمن التزامات الشركة في الميزانية. عند الدفع، يصبح حساب أوراق الدفع المستحقة لحملة الأسهم مدينياً وحساب النقدية دائناً. إذا كانت أوراق الدفع هذه حاملة للفائدة، فإن الجانب المتعلق بدفع الفائدة نقداً يجب أن يصبح مدينياً بمصروف الفائدة، لا أن يعامل على أنه جزء من أرباح الأسهم. على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح بسندات دفع في 2002/5/27، تستحق بعد شهرين بمقدار 1.5 ل.س. للسهم، علماً أن أسهم الشركة العادية كانت في ذلك التاريخ 2545000 سهم متداول ومستحق الدفع بتاريخ التسجيل 2002/6/5. تحمل أوراق الدفع معدل فائدة قدرها 10% سنوياً، وتستحق في 2002/7/27. القيود المحاسبية لمعالجة ذلك:

بتاريخ الإعلان 5/27:

3.817.500	من حـ/ الأرباح المحتجزة
3.817.500	إلى حـ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم
	الإعلان عن توزيع أرباح أسهم بسندات دفع

بتاريخ الدفع 2002/7/27:

3.817.500	من المذكورين
63.625	حـ/ أوراق الدفع لحملة الأسهم
3.881.125	حـ/ مصروف الفائدة $(12/2 \times 0.10 \times 3817500)$ (*)
	إلى حـ/ النقدية
	دفع قيمة أوراق الدفع المصدرة لحملة
	الأسهم مع مصروف الفائدة

* - المدة التي حسبت على أساسها الفائدة تبدأ من تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح ولتاريخ الدفع.

توزيعات أرباح الأسهم من رأس المال المدفوع، أو ما يسمى توزيعات التصفية:

Liquidating dividends

تستخدم بعض الشركات رأس المال المدفوع أساساً من أجل توزيع أرباح الأسهم. إلا أن عدم الإفصاح المناسب عن هذه الحقيقة، يجعل بعض حملة الأسهم يعتقدون أن الشركة تعمل بربح، وبالنتيجة يمكن أن يؤدي ذلك إلى بيع أسهم إضافية بسعر أعلى من السعر المضمون لها. بتعبير آخر، إن أي توزيع للأرباح لا يستند على الإيرادات يعدّ تخفيضاً لرأس مال الشركة المدفوع، وبالتالي فهو توزيع تصفية. يمكن تجنب هذا النوع من التضليل المقصود، أو غير المقصود، من خلال إرفاق قائمة تبين مصدر كل توزيع من توزيعات الأرباح، مع شك بمبلغ الأرباح الموزعة. إن قانونية دفع أرباح تصفية كهذه يعتمد على مصدر رأس المال المدفوع وقوانين الشركات في الدولة. عموماً يمكن للشركات التي تعمل في المناجم والمقالع أن توزع أرباح أسهم مساوية لإجمالي الدخل المتراكم والاستنفاد. يعدّ جزء الأرباح الموزع الزائد عن الدخل المتراكم على أنه إعادة لجزء من استثمارات حملة الأسهم (استهلاك لرأس المال). على سبيل المثال:

أعلنت إحدى الشركات المساهمة عن توزيع أرباح أسهم لحملة أسهمها العادية قدرها 1.200.000 ل.س. إن إعلان توزيع الأرباح النقدية أشار إلى أن 900.000 ل.س يجب أن تُعدّ على أنها توزيع من أرباح الشركة، والباقي يُعدّ من رأس المال المدفوع. على اعتبار أن إجمالي الأرباح المحتجزة في تاريخه يبلغ 900000 ل.س./

والقيود المحاسبية هي: بتاريخ الإعلان:

من المذكورين		
حـ/ الأرباح المحتجزة		900.000
حـ/ رأس المال المدفوع		300.000
إلى حـ/ أرباح مستحقة التوزيع	1.200.000	
الإعلان عن توزيع أرباح		

بتاريخ الدفع:

من حـ/ أرباح مستحقة التوزيع		1.200.000
إلى حـ/ النقدية	1.200.000	
دفع الأرباح المستحقة التوزيع		

في بعض الأحيان، يمكن أن تقرر الإدارة وقف عمل الشركة، وتعلن عن توزيعات تصفية. في هذه الحالات، يمكن أن تأخذ التصفية عدداً من السنوات لتحقيق بيعاً عادلاً للأصول، وكل دفعة من توزيعات التصفية هذه تؤدي إلى تخفيض رأس المال المدفوع.

توزيعات أرباح الأسهم على شكل أسهم منحة: Stock dividends:

إذا أرادت الشركة رسملة جزء من إيراداتها (إعادة تصنيف المبالغ من رأس مال مكتسب إلى رأس مال مدفوع) يمكنها أن تصدر أسهم منحة. في هذه الحالة لا توزع الشركة أي أصل.

ليس لأسهم المنحة من أثر في حجم حقوق ملكية حملة الأسهم، أو على صافي أصولها. إنما تؤدي إلى تخفيض الأرباح المحتجزة، وزيادة رأس المال المدفوع بمبلغ متساو. تصبح القيمة الدفترية لكل سهم من الأسهم المماثلة أقل بعد توزيع أسهم المنحة مباشرة، يحصل هذا الانخفاض لأن عدد الأسهم المتداولة يكون قد ازداد دون زيادة في إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم. كما

أن أسهم المنحة لا تؤثر في نسبة ملكية السهم في الشركة، على سبيل المثال، حامل أسهم يملك 1000 سهم في شركة مساهمة عدد أسهمها المتداولة 100.000 سهم، إنه يملك 1% من الأسهم المتداولة. إذا أصدرت الشركة 10% أسهم منحة، يبقى حامل الأسهم هذا مالكا لـ 1% من الأسهم المتداولة - 1100 سهم من أصل 110.000 سهم متداول. لذلك، تعد أسهم المنحة إصداراً من قبل الشركة لأسهم من أسهمها لحملة أسهمها بشكل متناسبي (على أساس النسبة و التناسب) من دون حصولها على أي مقابل، عند تسجيل توزيعات الأرباح بأسهم منحة يرى البعض أن على الشركة نقل الأسهم بقيمتها الاسمية بوصفها توزيعات من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم. في حين يرى آخرون نقل الأسهم بقيمتها السوقية العادلة باعتبارها توزيعات أسهم من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم و رأس المال المدفوع الإضافي.

يتم تبني القيمة السوقية العادلة بهدف التأثير في سياسات توزيع الأرباح بالأسهم منبئة من قبل الشركة، لذلك ترى بورصة نيويورك للأوراق المالية اعتماد القيمة السوقية العادلة عندما تزيد تلك القيمة بشكل جوهري عن القيمة الدفترية للسهم.

يمكن للشركة أن تعلن عن توزيع أرباح من خلال إصدار أسهم منحة. وذلك لعدة أسباب:

- 1- يمكن أن تكون الأرباح المحتجزة قد أصبحت كبيرة بالنسبة لحقوق حملة الأسهم، وهكذا يمكن للشركة أن ترغب في رأس مال دائم أكبر.
- 2- يمكن أن يكون السعر السوقي لأسهم الشركة قد زاد بشكل جوهري عن مستوى التبادل التجاري المرغوب (أو القيمة الدفترية للسهم). لذلك، فإن

أسهم المنحة تخفض عموماً القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم العادية للشركة من خلال زيادة عدد أسهم الشركة المعروضة للتداول.

3- يمكن أن ترغب هيئة مديري الشركة في زيادة عدد حملة أسهم الشركة (الذين يمكن أن يشتروا منتجاتها) وبالنهاية زيادة عددهم من خلال زيادة عدد الأسهم المتداولة. كما أن بعض حملة الأسهم يحصلون على أسهم منحة من أجل بيعها إلى آخرين.

4- يمكن أن تعوض توزيعات أسهم المنحة رغبات حملة الأسهم العادية بتوزيع أرباح نقدية حيث قد لا يكون هناك نقدية كافية من أجل دفع الأرباح نقداً.

إن نسبة الأسهم المصدرة تحدد ما إذا كانت أسهم المنحة هي أسهم قليلة، أو أسهم منحة كبيرة. تستخدم الشركات معالجات محاسبية مختلفة لكل صنف من أصناف أسهم المنحة.

تسجيل أسهم المنحة القليلة: Recording small stock dividend

عندما تكون أسهم المنحة أقل من 20-25% من الأسهم المتداولة بتاريخ الإعلان عن التوزيعات يكون لحجم أسهم المنحة الصغير هذا أثر قليل على السعر السوقي لتلك الأسهم. لذلك فإن مهنة المحاسب تتطلب أن يتم تحويل قيمة توزيعات هذه بأسهم منحة من حساب توزيع الأرباح وبالقيمة السوقية العادلة للأسهم المحولة. إن مسوغ هذا الأسلوب في معالجة أسهم المنحة هو أن أغلب مستلمي أسهم المنحة ينظرون إليها على أنها توزيع (لأرباح الشركة المحتجزة) وغالباً بقيمة معادلة للقيمة السوقية للأسهم الإضافية المستلمة. في حين يرى آخرون أن توزيعات الأرباح بأسهم لا يشكل دخلاً لمستلميها. لاحظ أن توزيع الأرباح بأسهم لا يؤثر على أصول أو التزامات الشركة. حيث يعكس القيد، و

بشكل مجرد إعادة تصنيف قسم حقوق ملكية حملة الأسهم. إذا جهزت الشركة ميزانيتها خلال الفترة بين الإعلان عن توزيع الأرباح و دفعها، عليها أن تظهر أسهم المنحة القابلة للتوزيع في قسم حقوق ملكية حملة الأسهم (في حين أنها تظهر الأرباح مستحقة التوزيع نقداً أو بأصول ضمن الالتزامات المتداولة) لتوضيح ذلك:

بفرض أنه سُمح لإحدى الشركات المساهمة بإصدار 20000 سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، مصدر ومتداول منها 8000 سهم. أعلنت هيئة المديرين عن توزيع أسهم منحة قدره 10%. كان السعر السوقي لتلك الأسهم 525 ل.س للسهم الواحد مباشرة قبل الإعلان عن أسهم المنحة. كان رصيد الأرباح المحتجزة 2500000 ل.س. بما أن التوزيعات هي أقل من 20 - 25% من الأسهم المتداولة فإن أرباح الأسهم الموزعة هذه تعالج بالقيمة السوقية. إن قيود اليومية لتسجيل الإعلان عن أسهم المنحة في 2002/8/10 هي:

من حـ/الأرباح المحتجزة	1,050,000
إلى المذكورين	
حـ/أسهم المنحة مستحقة التوزيع	1000,000
(2000 سهم × 500 ل.س)	
حـ/رأس المال المدفوع الإضافي	50.000
(2000 سهم × 25 ل.س)	
تسجيل الإعلان عن توزيعات أسهم منحة	
10% يجب توزيع الأسهم في 2002/9/20	
لحملة الأسهم المسجلين في 2002/8/30	

لاحظ أنه ليس هناك أصول أو التزامات قد تأثرت بالإعلان عن أسهم المنحة. بشكل مجرد لم يكن القيد أكثر من إعادة تصنيف لحقوق حملة الأسهم. إذا تم تجهيز ميزانية بين تاريخي الإعلان عن توزيع أرباح والتوزيع يجب إظهار أسهم المنحة العادية مستحقة التوزيع في قسم حقوق الملكية بشكل إضافة لرأس مال الأسهم (بينما تظهر التوزيعات النقدية والتوزيعات العينية المستحقة على أنها التزامات متداولة).

عند إصدار أسهم المنحة فالقيد المحاسبي لتسجيل الإصدار :

1,000,000	من حـ/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع
1,000,000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية
	تسجيل توزيع 2000 سهم من الأسهم العادية
	كما سُمح بالإعلان عن أسهم المنحة بتاريخ
	2002/8/10

ليس مهماً القيمة العادلة بتاريخ أسهم المنحة، بحيث يحتفظ كل حامل سهم بالنسبة نفسها من حقوق الملكية في الشركة. إذا تم إعداد الميزانية بين تاريخ الإعلان عن توزيع 10% أسهم منحة وتاريخ إصدار الأسهم، فإن القائمة المناسبة لعرض آثار أسهم المنحة هي:

حقوق حملة الأسهم

20000 سهم عادي مسموح بإصداره 500 ل.س قيمة السهم الاسمية.

رأس المال المدفوع

سهم عادي مصدر ومتداول قيمة السهم الاسمية 500 ل.س 8000.000 ل.س

أسهم منحة مستحقة التوزيع بتاريخ 2002/9/20،

2000	سهم قيمة اسمية 500 ل.س	<u>1000.000</u>
9000.000	القيمة الاسمية للأسهم المصدرة التي يجب إصدارها	
50.000	رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية من أسهم المنحة	<u>50.000</u>
9050000	إجمالي رأس المال المدفوع	
1500.000	أرباح محتجزة	<u>1500.000</u>
10550000	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	<u>10550000</u>

تسجيل توزيعات أرباح أسهم المنحة الكبير :

Recording large stock dividends

أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25% من الأسهم المتداولة تُعدّ توزيع كبير لأسهم المنحة. بما أن هناك هدفاً واحداً من التوزيع الكبير لأسهم المنحة ألا وهو تخفيض القيمة السوقية للأسهم، وبالتالي فإنه يمكن تداول الأسهم بسهولة أكبر، فإن الشركة لا تستخدم القيمة السوقية العادلة للأسهم في قيودها. تعالج الشركات توزيعات كهذه بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة وليس بالقيمة السوقية العادلة. بالنسبة للأسهم المصدرة من دون قيمة اسمية أو قيمة محددة، تقوم هيئة المديرين بوضع قيمة لتلك الأسهم.

لتوضيح معالجة أسهم المنحة التي تزيد عن 20-25%: بفرض أن إحدى الشركات كان قد سُمح لها بإصدار 10.000 سهم عادي، قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، جميع الأسهم مصدرة ومتداولة. أعلنت الشركة عن توزيع أرباح 30% أسهم منحة في 2002/9/20 لتصدر في 2002/10/15 لحملة الأسهم المسجلين في 2002/10/10.

القيود المحاسبية لذلك:

بتاريخ الإعلان 2002/9/20

1,500,000	من حـ/ الأرباح المحتجزة
1,500,000	إلى حـ/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع 3000 سهم × 500 ل.س الإعلان عن توزيع 30% أسهم منحة باعتبارها أرباحاً

بتاريخ التوزيع 2002/10/15:

1,500,000	من حـ/ أسهم المنحة مستحقة التوزيع
1,500,000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية (3000 سهم × 500 ل.س) إصدار 30% أسهم منحة باعتبارها أرباحاً

بما أن هناك اختلافاً في المعالجة المحاسبية بين الإعلان عن أسهم المنحة الكبير وأسهم المنحة الصغير، فإنه على المحاسبين أن يقرروا الحجم المناسب لأسهم المنحة قبل إجراء أي قيود محاسبية.

اشتقاق الأسهم: Stock splits

اشتقاق الأسهم هو توزيع 100% أو أكثر من الأسهم الإضافية لأسهم الشركة المصدرة يترافق مع تخفيض القيمة الاسمية للسهم. لا تستلم الشركة أي أصول مقابل هذه العملية. يؤدي اشتقاق السهم إلى انخفاض كبير في القيمة السوقية لكل سهم من الأسهم المتداولة. إن عملية اشتقاق 1-2 تضاعف عدد الأسهم المتداولة مرتين، وعملية اشتقاق 1-3 تضاعف عدد الأسهم ثلاث مرات، وهكذا دواليك. بالرغم من أن اشتقاق الأسهم يخفض القيمة الاسمية للسهم، إلا أن

المبلغ الدائن في حساب رأس المال - أسهم عادية - يبقى نفسه. على سبيل المثال، إن إعلان عملية اشتقاق أسهم 1-2 تؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف. تلجأ الشركات إلى اشتقاق الأسهم عندما تكون أسعار أسهمها في السوق مرتفعة، وبالتالي تكون عملية تداول أسهمها في البورصة قليلة من قبل المستثمرين. هناك اعتقاد لدى الكثير من إدارات الشركات بضرورة أن تكون أسعار الأسهم منخفضة لتكون بمتناول أكثر عدد من المستثمرين. لذلك تلجأ الشركات إلى عمليات اشتقاق الأسهم.

من وجهة النظر المحاسبية، ليس هناك ضرورة لقيود محاسبية لاشتقاق الأسهم، إلا أنه يجب كتابة ملاحظات تشير إلى أن القيمة الاسمية للأسهم قد تغيرت، وأن عدد الأسهم قد ازداد. هذا النقص في حقوق ملكية حملة الأسهم الآتي من عملية الاشتقاق يمكن توضيحه من خلال عملية اشتقاق أسهم إحدى الشركات المساهمة 1-2، حيث إنه لدى الشركة 1000 سهم قيمة السهم الاسمية 100 ل.س إن عملية الاشتقاق أدت إلى مضاعفة عدد الأسهم المصدرة، وتخفيض القيمة الاسمية للسهم إلى النصف:

حقوق ملكية حملة السهم قبل الاشتقاق 1-2		حقوق ملكية حملة السهم بعد الاشتقاق 1-2	
1000.000	أسهم عادية 1000	1000.000	أسهم عادية 2000
	سهم عادي قيمة اسمية 1000 ل.س		سهم عادي قيمة اسمية 500 ل.س
50.000	أرباح محتجزة	50.000	أرباح محتجزة
1050.000	حقوق الملكية	1050.000	حقوق الملكية

يرى بعض الباحثين ضرورة إجراء قيود محاسبية في اليومية العامة، والمسألة لا تتعدى - جعل حساب رأس المال أسهماً عادية مدبنة، وكذلك الأمر في حساب رأس مال أسهم عادية دائنة، مع شرح عملية القيد، بحيث يتم إظهار أن عدد الأسهم أصبح مضاعفاً، والقيمة الاسمية للسهم انخفضت إلى النصف.

100.000	من حـ/ رأس المال - أسهم عادية
100.000	إلى حـ/ رأس المال - أسهم عادية
	تسجيل عملية اشتقاق أسهم 1-2 1000 سهم
	قيمة اسمية 100 ل.س. للسهم استبدلت بـ
	2000 سهم قيمة اسمية 50 ل.س. للسهم
	الواحد.

الفرق بين أسهم المنحة واشتقاق الأسهم :

من وجهة النظر القانونية ، يختلف اشتقاق الأسهم عن أسهم المنحة . ذلك أن اشتقاق الأسهم يؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة، وتخفيض القيمة الاسمية للسهم . أسهم المنحة ، بالرغم من أنها تؤدي إلى زيادة عدد الأسهم المتداولة ، فإنها لا تؤدي إلى تخفيض القيمة الاسمية للسهم، لذلك فهي تزيد من إجمالي القيمة الاسمية للأسهم المتداولة.

إن أسباب إصدار أسهم المنحة عديدة ومتنوعة . يمكن اعتبار أسهم المنحة مؤشراً إعلانياً (للدعاية)، لأن العديد يعدون أن أسهم المنحة هي أرباح موزعة والسبب الآخر هو أن الشركة يمكن أن ترغب بالاحتفاظ بالأرباح في المنشأة من خلال رسملة جزء من الأرباح المحتجزة. في حال كهذه تقوم الشركة بإجراء تحويل عند الإعلان عن توزيع الأرباح بأسهم منحة من رأس المال المكتسب إلى حساب رأس المال المدفوع .

يمكن للشركة أيضا أن تستخدم أسهم المنحة ، كما هو الحال في اشتقاق الأسهم من أجل الزيادة التسويقية للأسهم . بالرغم من أن المسألة التسويقية تعد مسألة ثانوية إذا كان توزيع الأسهم كبيراً ، ويكون له الأثر نفسه في أسعار السوق كما هو الحال عند اشتقاق الأسهم .

في أي لحظة تصدر الشركة أسهماً إضافية بغرض تخفيض القيمة السوقية للسهم عندها يكون التوزيع مشابهاً لاشتقاق الأسهم أكثر منه لأسهم منحة . يحدث ذلك فقط عندما يكون عدد الأسهم المصدرة أكثر من 20-25% من الأسهم المتداولة قبل الإصدار ، وتسمى أسهم المنحة هذه بأسهم المنحة الكبير . يمكن تسميته إصدار كهذا عوضاً عن ذلك اشتقاق للأعلى (موجب) على شكل توزيع أرباح...

(a split up effected in the form of dividend) أو أسهم منحة.

على اعتبار أن اشتقاق الأسهم للأعلى (موجب) على أساس الأرباح الموزعة لا يغير القيمة الاسمية للسهم ، على الشركات أن تحول مبلغ القيمة الاسمية من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة على عكس ما هو الحال عند الإصدار القليل ، حيث يتم التحويل من الأرباح المحتجزة إلى رأس مال الأسهم ، ورأس المال الإضافي المدفوع بالقيمة السوقية للسهم . على سبيل المثال: بفرض أنه سمح لشركة الشام وبوقت واحد اشتقاق أسهم 1-2 ، متأثرة بأسهم منحة ، نتيجة لهذا السماح توزع الشركة أسهماً معادلة لأسهمها المتداولة قبل السماح لها بذلك ، وتحول مبلغ من الأرباح المحتجزة معادلاً للقيمة الاسمية للأسهم المصدرة إلى رأس مال الأسهم . لتوضيح ذلك: أعلنت شركة الشام عن توزيع أرباح بأسهم منحة كبير 30% في 20 تشرين الثاني مستحقة الدفع في 29 كانون الأول لحملة الأسهم المسجلين في 12 كانون الأول . بتاريخ

الإعلان كان عدد الأسهم المصدرة والمتداولة 1000000 سهم . قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. وقيمتها السوقية العادلة 700 ل.س. القيد المحاسبي: بتاريخ الإعلان (20 تشرين الثاني)

150.000.000 من حـ/ الأرباح المحتجزة

150,000,000 إلى حـ/ أسهم منحة مستحقة التوزيع

توزيع أرباح بأسهم منحة

حساب:	
1000000 سهم	300000 سهم إضافي
$\times 30\%$	$\times 500$
300000 سهم	150,000,000

بتاريخ التوزيع (12/29)

150,000,000	من حـ/ أسهم مستحقة التوزيع
150,000,000	إلى حـ/ رأس المال - الأسهم العادية
	إصدار 3000 سهم عادي.

آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة :

Effects of dividend preferences

في حال وجود نوعين من الأسهم في بنية رأس مال الشركة المساهمة (أسهم ممتازة، وأسهم عادية) فإن لامتياز الأسهم الممتازة أثراً على توزيع الأرباح، يتجلى هذا الأثر من خلال تحديد أهم أشكال امتياز الأسهم الممتازة التي يمكن حصرها فيما يلي:

- 1- إن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.
- 2- إن الأسهم الممتازة مجمعة، وغير مشاركة في الأرباح.
- 3- إن الأسهم الممتازة غير مجمعة، لكنها مشاركة في الأرباح.

4- إن الأسهم الممتازة مجمعة ومشاركة في الأرباح.

الأمثلة الآتية توضح العديد من آثار توزيعات أرباح الأسهم الممتازة على توزيعات الأرباح بين حملة الأسهم الممتازة، وحملة السهم العادي. بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة كانت أرباح العام 50.000 ل.س يجب توزيعها باعتبارها أرباح أسهم نقدية. والقيمة الاسمية للأسهم العادية المتداولة 400.000 ل.س، والقيمة الاسمية للأسهم الممتازة 6% هي 100.000 ل.س. يتم توزيع الأرباح لكل صنف من أصناف الأسهم على الشكل التالي، حسب الافتراضات السابقة:

1- أن الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
6000	-	6000	6% من 100.000 ل.س
44.000	44.000		الباقى لحملة الأسهم العادية
50.000	44.000	6000	المجموع

1- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة إلا أنها غير مشاركة، وأن الأرباح لم توزع لحملة الأسهم الممتازة عن سنتين ماضيتين، يتم أولاً توزيع أرباحاً للأسهم الممتازة عن السنتين اللتين لم توزع الشركة عنهما أرباح والباقي يعد من حق حملة الأسهم العادية بعد اقتطاع أرباح للأسهم الممتازة عن العام الحالي أيضاً:

إجمالي	أسهم عادية	أسهم ممتازة	
12.000	-	12.000	توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة متأخرة 6% من 100.000 ل.س عن سنتين (100.000 ل.س $\times$ 6% $\times$ 2)
6000	-	6000	توزيعات أرباح أسهم ممتازة مجمعة 6% عن العام الحالي
32.000	32.000	-	الباقى لحملة الأسهم العادية
50.000	32.000	18.000	المجموع

3- إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة إلا أنها مشاركة في الأرباح بشكل كامل⁽⁹⁾:

وذلك يعني أنه بعد أن توزع الشركة أرباحاً للأسهم الممتازة، والأسهم العادية حسب امتياز الأسهم الممتازة، يوزع الباقي من الأرباح بنسبة رأس المال، وذلك على الشكل التالي:

(9) عندما تكون الأسهم الممتازة مشاركة، يمكن أن يكون هناك اتفاقات متنوعة عن كيفية تنفيذ مزية المشاركة. في حال غياب أي اتفاق خاص يمكن اعتماد الإجراءات الآتية:

أ- بعد تحديد الأرباح الموزعة للأسهم الممتازة عن السنة الجارية، تحصل الأسهم العادية على النسبة نفسها من القيمة الاسمية للأسهم المتداولة، وهي في مثالنا 6% من 400.000 ل.س.

ب- إذا كان هناك متبقٍ من الأرباح المعلنة للتوزيع على الأسهم العادية والممتازة، يوزع هذا المتبقي مشاركة بالنسبة والتناسب بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية المتداولة، حسب قيمتها الاسمية - 20.000 $\times$ (500.000/100.000) للممتازة و 20.000 $\times$ (500.000/400.000) العادية.

أرباح أسهم عن العام الحالي 6%	أسهم ممتازة	أسهم عادية	إجمالي
6000	24.000	30.000	
4000	16.000	20.000	
10.000	40.000	50.000	

تم تحديد المشاركة في الأرباح على الشكل التالي:

أرباح أسهم العام الحالي

إجمالي		
30.000	6000	أسهم ممتازة 6% من 100.000 ل.س
20.000	24.000	أسهم عادية 6% من 400.000 ل.س
		المبالغ المتوفرة للمشاركة (30.000-50.000)
		القيمة الاسمية للأسهم المشاركة
500.000		$500.000 = (400.000 + 100.000)$ ل.س
4%		معدل المشاركة $(500.000 \div 20.000)$
		أرباح الأسهم المشاركة
4000 ل.س		أسهم ممتازة 4% من 100.000 ل.س
16.000		أسهم عادية 4% من 400.000 ل.س
20.000		

4- إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح، ومشاركة بشكل كامل بالأرباح، علماً أن الأرباح لم توزع على الأسهم الممتازة لسنتين ماضيتين (يتم استخدام الإجراءات المتبعة في المثال السابق نفسها).

<u>إجمالي</u>	<u>أسهم</u> <u>عادية</u>	<u>أسهم</u> <u>ممتازة</u>	
12.000	--	12.000	توزيعات أرباح أسهم ممتازة
			6% مجمعة من 100.000 ل.س متأخر
			عن سنتين
30.000	24.000	6000	توزيعات أرباح أسهم العام الحالي
			توزع أرباح المشاركة
			الباقى من الأرباح-
			(50.000-42.000) = 8000 نسبة
<u>8000</u>	<u>6400</u>	<u>1600</u>	نسبة المشاركة =
			$500.000 \div 8000 = 1.6\%$
<u>50.000</u>	<u>30.400</u>	<u>19.600</u>	المجموع

توزيع الأرباح المحتجزة:

Appropriation of retained earning

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة تتعلق بسياسة الشركة، وتتطلب موافقة من هيئة المديرين (مجلس الإدارة). استناداً لبيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 (FASB statement #5) التي ترى أن تخصيص الأرباح المحتجزة يُعدّ عملاً مقبولاً، بشرط أن يظهر ضمن قسم حقوق الملكية في قائمة المركز المالي، ويظهر بشكل واضح على أنه توزيع للأرباح المحتجزة⁽¹⁰⁾.

¹⁰ - Accounting for contingencies, statement of financial accounting standards no.5 (Stamford, conn: FASB, March 1975), par 15.

إن عملية تخصيص الأرباح المحتجزة ليس أكثر من إعادة تصنيف لتلك الأرباح ولأغراض محددة. إن عملية التوزيع لا تضع النقدية جانباً؛ إنها تبين أن الإدارة لا تهدف إلى توزيع الأصول إنما توزيع أرباح الأسهم لمستوى معادل للمبلغ المخصص، لأن الشركة تحتاج إلى تلك الأصول لأغراض محددة. عند إجراء التخصيص، يصبح حساب الأرباح المحتجزة مديناً (يخفّض) بالمبلغ المخصص، وينشأ حساب جديد لغرض محدد تم التخصيص من أجله إذ يصبح دائماً بالمبلغ المحوّل من الأرباح المحتجزة. عندما تصبح عملية التخصيص غير ضرورية، إما لأن الهدف الخاص بها التي احتجزت الأرباح بسببها قد تم إنجازه، أو أن هناك خسارة قد حصلت، أو أنها لم تعد تبدو على أنها ممكنة، يجب إعادة المبلغ المحتجز إلى حساب الأرباح المحتجزة وغير المخصصة. انسجاماً مع بيان هيئة معايير المحاسبة المالية رقم 5 التي ترى أنه (يجب عدم تحميل الأعباء أو الخسائر للمخصص من الأرباح والخسائر، ويجب عدم تحويل جزء من الأرباح المخصصة إلى دخل)⁽¹¹⁾.

هناك العديد من الأسباب التي يمكن ذكرها من أجل تخصيص الأرباح المحتجزة والتي أهمها:

1 - حجوزات قانونية Legal restriction

قوانين بعض الدول تمنع الشركة من شراء أسهمها (أسهم الخزينة) إلا إذا كانت هناك أرباح محتجزة متوفرة للتوزيع على حملة الأسهم بمبلغ معادل لتكلفة أسهم الخزينة. إذا، يجب احتجاز أرباح للتعويض عن أسهم رأس المال التي تم استحوادها مؤقتاً باسم أسهم الخزينة. بكلمة أخرى، لا يمكن شراء أسهم الخزينة إلا من أرباح الشركة، وليس من رأس المال المدفوع.

¹¹ -Ibid, par 15.

2- حجوزات تعاقدية Contractual restriction

غالباً ما يكون هناك قيود على إصدار بعض السندات، تحتوي على ضرورة تخصيص أرباح بمبالغ محددة كل عام من عمر القرض. الأرباح المخصصة هذه غير متوفرة للتوزيع على شكل أرباح أسهم حتى يتم سداد القرض. الأرباح المخصصة وفق شروط كهذه تسمى احتياطي استهلاك السندات.

3- تخصيص أرباح لمواجهة خسائر محتملة

Existence of possible or expected loss

يمكن تخصيص الأرباح لمواجهة خسائر متوقعة مقدرة ناتجة عن دعاوى قضائية، التزامات تعاقدية ملزمة، استدعاء الدين. تخصيصات كهذه لا تخفض إجمالي الأرباح المحتجزة. إنها تظهر لقارئ القوائم المالية أن جزءاً من الأرباح المحتجزة غير ممكن توزيعه على شكل أرباح أسهم نقداً. وهكذا، فإن تسجيل هذه التخصيصات يضمن أن الشركة قد حددت التدفق النقدي الخارج من أجل أرباح أسهم نقدية خلال فترة سداد القرض. إن تسجيل عملية تخصيص الأرباح المحتجزة لا تستلزم حجز نقود جانباً لمواجهة الغرض المحجوزة من أجله.

4- حماية رأس المال العامل:

Protection of working capital position

يمكن لهيئة المديرين أن تسمح بتخصيص أرباح " من أجل رأس المال العامل" من الأرباح المحتجزة حتى تشير إلى أن المبلغ الموجود غير متوفر ليوزع أرباحاً على حملة الأسهم، لأن هناك رغبة قوية بالحفاظ على وضع قوي للشركة. مثال آخر على ذلك هو اتخاذ هيئة المديرين قرار بتمويل برنامج بناء من خلال التمويل الداخلي. إن عملية تخصيص الأرباح للتوسع الصناعي جاءت

لتشير إلى أن الأرباح المخصصة للتوسع سوف لن يُنظر إليها من قبل مجلس الإدارة على أنها متوفرة للتوزيع على شكل أرباح أسهم نقدية.

تضع بعض الشركات مخصصات من أجل الخسائر الطارئة العامة، أو تخصيص أرباح لأغراض عامة غير محددة. تُعدّ هذه الأمور مسوغة في بعض الأحيان من الناحية القانونية أو بموجب قيود تعاقدية.

توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سورية:

تخضع عملية توزيع الأرباح في الشركات المساهمة في سوريا إلى قانون الشركات رقم 3 لعام 2008، وقد حددت المادة 200 من القانون المذكور الأرباح الصافية على أنها الفارق بين مجموع الإيرادات المتحققة في أي سنة مالية والمصروفات والاستهلاك في تلك السنة من جهة أخرى، وقبل تنزيل المخصص لضريبة دخل الأرباح الصافية للشركة، لذلك يمكن القول إن الأرباح الصافية التي تخضع للتوزيع هي الأرباح قبل اقتطاع مؤونة الضريبة التي يتم توزيعها على الشكل التالي:

- 1- مؤونة ضريبة الدخل : يقطع من الربح الصافي الخاضع لضريبة دخل الأرباح المبلغ الذي يعادل الضريبة، محسوباً وفقاً للأسس التي نص عليها قانون ضريبة الدخل.
 - 2- الاحتياطي الإجباري: أوجب قانون الشركات في مادته 197 اقتطاع 10% من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي إجباري، وللشركة أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال، إلا أنه يجوز الاستمرار في هذا الاقتطاع حتى يبلغ مجموع الاقتطاع لهذا الاحتياطي كامل رأس المال.
- يستعمل هذا الاحتياطي لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في

التي تؤثر في الحسابات في قسم حقوق حملة الأسهم في الميزانية خلال دورة محددة. تتضمن هذه العمليات نشاطات تؤثر في حسابات رأس المال المدفوع وفي الأرباح المحتجزة. وهكذا، فإن قائمة حقوق الملكية تتضمن معلومات موجودة في قائمة الأرباح المحتجزة بالإضافة إلى معلومات أخرى إضافية.

تعكس الأعمدة الموجودة في قائمة حقوق الملكية أسماء الحسابات ضمن قسم حقوق الملكية: نوع الأسهم المصدرة والمتداولة، رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية (أو المحددة)، الأرباح المحتجزة، وأسهم الخزينة. يشير كل صف إلى أثر العمليات الرئيسية التي تؤثر في حساب أو أكثر من حسابات حقوق الملكية. وهكذا، فإن قائمة حقوق ملكية الأسهم غالباً ما تعكس:

1- رصيد أول الفترة الزمنية

Balance at the beginning of the period

2- إضافات Addition

3- تخفيضات Deductions

4- الرصيد بنهاية الفترة الزمنية Balance at the end of the period

إن الإفصاح عن التغييرات في الحسابات المنفصلة التي تشكل حقوق ملكية حملة الأسهم أصبح أمراً مطلوباً حتى تصبح القوائم المالية قوائم معلوماتية بشكل أكثر فعالية.

انظر إلى التوضيح الآتي الذي يمثل قائمة حقوق ملكية حملة أسهم إحدى الشركات المساهمة.

قائمة حقوق ملكية حملة الأسهم						
للمدق المالي المنتهي في 2002/12/31 (أ)						
إجمالي	أسهم الخزينة	أرباح مختارة	رأس المال المتفرع زيادة عن	أسهم عادية قيمة	أسهم متنازدة %6	قيمة الأسهم الاسمية
			القيمة الاسمية	اسمية 1700	قيمة الأسهم الاسمية	50 ل.س
1708.0000	(420000)	2500.000	2000000	10500.000	2500.000	رصيد 2002/1/1
8000.000	-	-	1000000	7000000	-	إصدار 100000 سهم عادي
-	-	(1150000)	27.5000	875.000	-	أسهم متنازدة 5% من الأسهم العادية
(900.000)	(900.000)	-	-	-	-	سهم (1250)
185.0000	-	185.0000	-	-	-	شراء 1200 سهم (أسهم خزينة)
(150.000)	-	(15.0000)	-	-	-	صافي الدخل
(45.0000)	-	(45.0000)	-	-	-	أرباح الأسهم نقدًا:
25430000	(1320000)	2600000	32.7500	18375000	2500000	أسهم عادية
						رصيد 2002/12/31

لاحظ أن قائمة حقوق الملكية كانت ملخصاً لأهم أرصدة الحسابات المتعلقة
بقسم حقوق الملكية.

فقد أظهر الصف الأول رصيد أول المدة لكل حساب من حسابات
حقوق الملكية.

أظهر الصف الثاني أن الشركة أصدرت 10000 سهم جديد من الأسهم
العادية، وأعلنت عن أسهم منحة 5% من الأسهم العادية.

في الصف الثالث، كما أن الصف الرابع بين أن الشركة اشترت 1200 سهم من
أسهمها العادية (أسهم خزينة) وهكذا بالنسبة إلى بقية الصفوف. لتبيان أثر كل
عملية على كل صف من الصفوف، نقوم بجمع وطرح محتويات كل عمود
للوصول إلى الرصيد النهائي لحسابات حقوق ملكية حملة الأسهم.

المبحث الثاني

حصة السهم من الأرباح

بعد دراسة هذا البحث ستحصل على المعلومات الآتية:

1. أهمية المعلومات التي تقدمها حصة السهم من الأرباح.
2. حساب حصة السهم من الأرباح في بنيه رأس المال البسيط.
3. حساب حصة السهم من الأرباح في بنيه رأس المال المركب.
4. المقصود بالوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة.

في قائمة الدخل . وبالتالي على شركة الشام الإفصاح عن حصة السهم من الأرباح على الشكل التالي :

شركة الشام	
قائمة الدخل	
3500,000	صافي الدخل
30 ل س .	حصة السهم من الأرباح ¹²
بالنسبة إلى الشركات التي تعرض ضمن قائمة الدخل عمليات غير مستمرة أو عناصر استثنائية عليها أن تعرض مبلغ حصة السهم لكل عنصر من هذه العناصر إما على متن قائمة الدخل، أو بملاحظات مرفقة بالقوائم المالية . يبين	

الآتي كيفية عرض حصة السهم من الأرباح .

شركة الشام قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 2009/12/31

9500,000	إيراد المبيعات
3500,000	تكلفة البضاعة المباعة
6000,000	مجموع ربح
500,000	مصاريف إدارية وبيعية
5500,000	الدخل من العمليات التشغيلية
	إيرادات ومكاسب أخرى

¹ عند حساب حصة السهم من الأرباح، تخفيض الشركات أرباح الأسهم الممتازة من صافي الدخل إذا تم الإعلان عن الأرباح، أو إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الإرباح وليست معلنة . كذلك تم تخفيض 500,000 ل س . من صافي الدخل للوصول لحصة حملة الأسهم الممتازة 3000,000 ل س .

100,000	إيراد فائدة
	مصاريف وخسائر أخرى
(50,000)	خسارة التخلص من جزء من قسم النسيج
(450,000)	أعباء غير عادية- خسارة التخلص من استثمارات
<u>(500,000)</u>	
5100,000	دخل العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل
<u>1600,000</u>	ضريبة الدخل
3500,000	الدخل من العمليات المستمرة
	العمليات غير المستمرة
	الدخل التشغيلي من قسم البيتزا ناقص
54000	ضريبة الدخل المطبقة 24800 ل س
	خسارة التخلص من البيتزا ناقص
<u>(90,000)</u>	ضريبة الدخل المطبقة 41000 ل س
<u>(36000)</u>	
3464000	الدخل قبل العناصر الاستثنائية
	عناصر استثنائية
	- خسارة ناتجة عن زلزال
(45000)	ناقص ضريبة الدخل المطبقة 23000 ل س.
<u>3419000</u>	صافي الدخل

13 ربحية السهم العادي

30	الدخل من العمليات المستمرة
0,54	الدخل التشغيلي لقسم البيتزا المتخلص منه صافي من ضريبة الدخل
(0,90)	خسارة التخلص من العمليات غير المستمرة صافي من ضريبة الدخل
29,64	الدخل قبل العناصر الاستثنائية
(0,45)	خسائر استثنائية / صافي من الضريبة
29,19	صافي الدخل

لدى العديد من الشركات هيكل رأس مال بسيط يتكون من أسهم عادية فقط، بالنسبة إلى شركات كهذه فإنه من الملائم عرض ربحية السهم العادي من الأرباح في قائمه الدخل . في العديد من الحالات تكون ربحية السهم العادي عرضة للتخفيض (dilution) في المستقبل بسبب وجود حالات طارئة تسمح بإصدار أسهم عادية إضافية. لذلك سنعمل في هذا البحث على توضيح

- حصة السهم من الأرباح - بنية رأس المال البسيط
- حصة السهم من الأرباح - بنية رأس المال المركب.

حصة السهم من الأرباح - بنية رأس المال البسيط

Earning per share simple capital structure

يكون تركيب رأس المال بسيطاً عندما يكون مكوناً من أسهم عادية فقط أو لا يتضمن أسهماً عادية يمكن عند تحويلها أو تنفيذها أن يؤدي ذلك إلى تخفيض حصة السهم من الأرباح. (تكون بنية رأس المال مركبة عندما يحتوي على أوراق مالية يمكن أن يكون لها أثر تخففي في حصة السهم من الأرباح

13: عدد الأسهم العادية والمتداولة 100,000 سهم ، حصة الأسهم الممتازة من الأرباح 500,000 ل س

عند تحويلها). إن عملية حساب حصة السهم من الأرباح في بنية رأس المال المركب تحتوي على عنصرين بالإضافة إلى صافي الدخل - هما:

1- حصة الأسهم الممتازة من الأرباح.

2- الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة.

- حصة الأسهم الممتازة من الأرباح:

Preferred stock dividable

كما أشرنا سابقاً، المقصود بحصة السهم من الأرباح هي حصة السهم العادي من الأرباح عندما يكون رأس مال الشركة مكوناً من نوعين من الأسهم المتداولة العادية والممتازة، فإنه يتم طرح أرباح الأسهم الممتازة للسنة الحالية من صافي الدخل للوصول إلى الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية:

$$\text{حصة السهم من الأرباح} = \frac{\text{صافي الدخل} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية والمتداولة}}$$

عند التقرير عن حصة السهم من الأرباح، يجب طرح أرباح الأسهم الممتازة من كل عنصر من العناصر الوسيطة المكونة للدخل (الدخل من العمليات المستمرة، والدخل قبل العناصر الاستثنائية وأخيراً من صافي الدخل) للوصول إلى الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية. إذا تم الإعلان عن أرباح للأسهم الممتازة، وتبين أن هناك صافي خسارة، يتم إضافة أرباح الأسهم الممتازة إلى صافي الخسارة، وذلك بهدف حساب حصة السهم من الخسارة. أما إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأنه لم يتم الإعلان عن أرباح الأسهم الممتازة للعام الحالي، فإنه يجب طرح مبلغ مساو لمبلغ الأرباح التي كان يجب

الإعلان عنها للعام الحالي فقط من صافي الدخل أو تضاف إلى صافي الخسارة. بالنسبة إلى الأرباح المتأخر عنها (In arrears) التي تخص سنوات سابقة تكون مشمولة ضمن حسابات السنوات السابقة.

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة :

Weighted Average number of shares

في جميع الأساليب التي يتم فيها حساب حصة السهم من الأرباح، بشكل الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة خلال الدورة العنصر الأساسي للتقرير عن المبلغ المتعلق بحصة السهم من الأرباح. بالنسبة إلى الأسهم المصدرة أو المشتراة خلال الدورة تؤثر في العدد المتداول من الأسهم ويجب أن تتقّل بجزء من الدورة التي بقيت فيها الأسهم متداولة. المنطق وراء هذا الأسلوب هو أن نجد العدد المكافئ لكامل الأسهم المتداولة خلال العام. لتوضيح ذلك، بفرض أن التغييرات التي حصلت العام في الأسهم العادية المتداولة لإحدى الشركات المساهمة هي التالية:

التاريخ	تغييرات الأسهم	الأسهم المتداولة
1/ كانون ثاني	رصيد أول المدة	90.000
1/ نيسان	إصدار 30000 سهم لتبايع نقداً	30.000
		120.000
1/ تموز	شراء 39000 سهم من أسهم الشركة (أسهم خزينة)	(39.000)
		81.000
1/ تشرين الثاني	إصدار 60000 سهم لتبايع نقداً	60.000
31/ كانون أول	رصيد آخر المدة	141.000

لحساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، يتم إجراء الحساب التالي:

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة			
(C) الأسهم المرجحة	(B) جزء السنة	(A) الأسهم المتداولة	الفترة التي بقيت فيها الأسهم متداولة
22500	3/12	90000	1/كانون الثاني-1/نيسان
30000	3/12	120000	1/نيسان - 1/تموز
27000	4/12	81000	1/تموز-1/تشرين الثاني
23000	2/12	141000	1/تشرين الثاني-31/كانون أول
<u>103000</u>			الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة

كما بينا كان هناك 90000 سهم متداولاً لمدة ثلاثة أشهر، التي تحولت إلى 22500 سهم تمثل كامل الأسهم للعام. بما أنه تم إصدار أسهم إضافية في 1/نيسان فإن عدد الأسهم المتداولة قد تغير، ويجب تثقيف هذه الأسهم بالفترة الزمنية التي بقيت فيها متداولة. عندما تم شراء 39000 سهم في 1/تموز، فإن عدد الأسهم المتداولة قد انخفض وبالتالي يجب إجراء حساب جديد لتحديد عدد الأسهم المتداولة المرجحة المناسب.

أسهم المنحة واشتقاق الأسهم: Stock dividend and stock splits

المقصود بأسهم المنحة هو أن توزع الشركة أرباحها على المساهمين بشكل أسهم، وهذه تتم من خلال حجز جزء من الأرباح المحتجزة، وتوزيع أسهم مقابلها لحملة الأسهم. إنها تغيير في تركيبة حقوق الملكية فقط. حيث ينتج عن ذلك انخفاض مبلغ الأرباح المحتجزة وزيادة مبلغ رأس المال بنفس المبلغ. أما اشتقاق الأسهم فهي أن يتم زيادة عدد الأسهم في الشركة من دون زيادة رأس مالها، وذلك من خلال إلغاء الأسهم القديمة المتداولة، وإصدار ساهمين جديدين

مثلاً عن كل سهم قديم لكن بنصف قيمة السهم القديم، وهكذا يبقى رأس المال ثابتاً أما عدد الأسهم فيتضاعف.

عندما تصدر الشركة أسهم منحة، أو عندما يحصل اشتقاق في أسهم الشركة، فإن احتساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم يتطلب تعديل البيانات المتعلقة بالأسهم المتداولة قبل إصدار أسهم المنحة أو اشتقاق الأسهم، على سبيل المثال، بفرض أن لدى إحدى الشركات المساهمة 100000 سهم متداول في 1/كانون الثاني، وأصدرت 25% أسهم منحة في 6/30 من العام نفسه بهدف حساب الوسطي المرجح للعام الحالي، يجب اعتبار الـ 25000 سهم المصدرة إضافةً والناجمة عن أسهم المنحة على أنها متداولة من بداية العام. لذلك فإن الوسطي المرجح للعام يجب أن يكون 125000 سهماً.

عند إصدار أسم منحة أو حدوث اشتقاق بأسهم الشركة يجب تضمين تلك الأسهم للوسطي المرجح للأسهم المتداولة من أول العام، أما عندما يتم إصدار أسهم جديدة، أو يتم شراء أسهم مقابل نقد فلا يجوز ذلك، والسبب في ذلك هو أن إصدار أسهم منحة أو اشتقاق أسهم، لا يزيد أو يخفض صافي أصول المنشأة، الذي حصل هو إصدار أسهم إضافية من أسهم رأس المال، لذلك يجب تعديل الوسطي المرجح للأسهم. من خلال تعديل الأسهم المتداولة بأسهم المنحة أو اشتقاق الأسهم يمكن إجراء مقارنة بين حصة السهم من الأرباح قبل الاشتقاق، أو إصدار أسهم المنحة وبعد الإصدار أو الاشتقاق. على عكس ذلك، إن إصدار أسهم جديدة أو شراء أسهم نقداً يغير صافي الأصول بالنتيجة فإن الشركة إما أن تربح أو تخسر كنتيجة لهذا التغيير في صافي الأصول. بكلمة أخرى، إن إصدار أسهم منحة أو اشتقاق أسهم لا يغير إجمالي استثمار حملة الأسهم. إنها تزيد فقط عدد الأسهم العادية الممثلة لهذا الاستثمار إلا إذا كان اشتقاق الأسهم عكسياً.

لتوضيح كيف تؤثر أسهم المنحة واشتقاق الأسهم في حساب الوسطي
المرجح لعدد الأسهم المتداولة، بفرض أنه كان لدى إحدى الشركات المساهمة
التغييرات التالية في أسهمها العادية خلال العام.
الأسهم المتداولة رصيد آخر المدة

التاريخ	تغييرات الأسهم	الأسهم المتداولة
1-1	رصيد أول المدة	100000
3/1	إصدار 20000 سهم نقداً	<u>20000</u>
		120000
6/1	إصدار 60000 سهم إضافي (تمثل 50%) أسهم منحة من الأسهم المصدرة)	<u>60000</u>
		180000
11/1	إصدار 30000 سهم نقداً	<u>30000</u>
12/31	رصيد آخر المدة	210000

إن حساب الوسطي لعدد الأسهم المتداولة سيكون على الشكل التالي:

الأسهم المرجحة	جزء السنة (C)	تعديلات الأسهم بأسهم المنحة (B)	الأسهم المتداولة (A)	فترات التداول
$A \times B \times C$				
25000	2/12	1.5	100000	3/1-1/1
45000	3/12	1.5	120000	6/1-3/1
75000	5/12	-	180000	11/1-6/1
<u>35000</u>	2/12	-	210000	12/31-11/1
<u>180000</u>				

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة

يجب تعديل بيانات الأسهم المتداولة قبل إصدار أسهم المنحة (أو اشتقاق الأسهم) بأسهم المنحة المصدرة. لذلك تم تعديل الأسهم المتداولة خلال المدة بين 1/1 و 6/1 بأسهم المنحة. ليس ضرورياً إجراء تعديل على الأسهم التي تصدر بعد إصدار أسهم المنحة لأنها صدرت وفق أسس جديدة. بكل بساطة، فإن أسهم المنحة تعدل الأسهم الموجودة. يتم اتباع الأسلوب نفسه في معالجة اشتقاق الأسهم.

إذا حدث اشتقاق أسهم أو إصدار أسهم منحة بعد نهاية السنة، لكن قبل إصدار القوائم المالية، فإنه يجب تعديل الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة لذلك العام (ولأي أعوام سبقت إذا كانت بهدف المقارنة). على سبيل المثال: حسبت إحدى الشركات المساهمة الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة للعام المنتهي في 2001/12/31 فكانت 100.000 في 2002/1/15، وقبل إصدار الشركة لقوائمها المالية، اشتقت أسهمها العادية على أساس 3،1. في هذه الحالة فإن الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة المستخدم في حساب ربحية السهم عن العام 2001 سوف يكون 300000 سهم. إذا قدمت معلومات عن حصة السهم من الأرباح عن العام 2000 وذلك بهدف المقارنة، فإنه يجب تعديل تلك المعلومات وفق اشتقاق الأسهم.

مثال شامل: Comprehensive illustration

كان دخل إحدى الشركات المساهمة قبل العناصر الاستثنائية Extraordinary 580.000، ومكسباً استثنائياً صافياً من الضريبة قدره 240000 ل.س. بالإضافة إلى أن الشركة أعلنت عن أرباح أسهم ممتازة 1 ل.س. عن كل سهم ممتاز من الـ 100.000 سهم الممتازة المتداولة. علماً أن التغييرات التالية طرأت على أسهم الشركة العادية المتداولة خلال العام 2001 كانت على الشكل التالي.

الأسهم المتداولة رصيد آخر المدة

التاريخ	تغييرات الأسهم	الأسهم المتداولة
1 / 1	رصيد أول المدة	180.000
5 / 1	شراء 30000 سهم خزينة	<u>30.000</u>
		150.000
7/1	إصدار 300000 سهم إضافي	
	اشتقاق أسهم (1-3)	<u>300.000</u>
		450.000
12/31	إصدار 50000 سهم نقداً	<u>50.000</u>
		500.000

لحساب حصة السهم من الأرباح، يتم حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة على الشكل التالي:

تواريخ التداول	الأسهم المتداولة (A)	تعديلات الأسهم باشتقاق الأسهم أو أسهم الخزينة (B)	جزء السنة (C)	الأسهم المرجحة (D) $A \times B \times C$
5/1-1/1	180000	3	4/12	180000
7/1-5/1	150000	3	8/12	<u>300000</u>
				<u>480000</u>

الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة

لاحظ أنه عند حساب الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، تم تجاهل الأسهم التي بيعت في 2001/12/31 لأنها لم تكن متداولة خلال العام.

عندها تم تقسيم الدخل قبل العناصر الاستثنائية على الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة، وكذلك الأمر على صافي الدخل، وذلك لتحديد حصة

اختبار من أجل السندات الغير مخفضة

100000	الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة	210000	صافي الدخل العام
			يضاف: تسوية الفائدة (صافي من الضريبة)
	يضاف: الأسهم المصدرة على افتراض تم تحويل		بمعدل 6% عن
<u>10000</u>	السندات	<u>36000</u>	السندات $60000 \times (-1)$
			(0.40)

110000	الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية والأسهم العادية المحتملة	246000	صافي الدخل المعدل
--------	--	--------	-------------------

حصة السهم الأساسية من الأرباح = $21000 \div 100000 = 2.10$ ل.س.
حصة السهم المخفضة من الأرباح = $246000 \div 110000 = 2.24$ ل.س.
غير مخفضة لأنها أدت إلى زيادة حصة السهم من الأرباح.

بكلمة مختصرة يمكن جعل الدين القابل للتحويل على أنه غير مخفض من خلال مقارنة حصة السهم من الأرباح الآتية عن التحويل 3.6 ل.س (36.000 ل.س إيرادات إضافية ÷ 10000 سهم إضافي) مع حصة السهم من الأرباح قبل تضمين الدين القابل للتحويل 2.10 ل.س (210.000 ل.س ÷ 100.000 سهم). بالنسبة للخيارات أو الامتيازات، في أي لحظة يكون فيها سعر التنفيذ أعلى من سعر السوق، تكون الأوراق المالية غير مخفضة. يجب استبعاد الأوراق المالية غير المخفضة من كل عمليات حساب ربحية السهم، ويجب عدم أخذها بعين الاعتبار عند حساب ربحية السهم المخفضة.

يعد هذا الإجراء مقبولاً من حيث المنطق لأن غرض مهنة المحاسبة هو إخبار المستثمر باحتمال تخفيض حصة السهم من الأرباح عند الإعلان عن ربحية السهم، ولا تهتم بالأوراق المالية التي إذا نفذت أو مولت، ستؤدي إلى زيادة في ربحية السهم.

الإفصاح وعرض حصة السهم من الأرباح :

EPS Presentattion and disclosure

إذا كانت بنية رأس مال الشركة مركبة، يتم عرض حصة السهم من الأرباح على الشكل التالي:

<u>حصة السهم من الأرباح</u>	
حصة السهم الأساسية من الأرباح	<u>3.3 ل.س</u>
حصة السهم المخفضة من الأرباح	<u>2.7 ل.س</u>

عندما تحتوي إيرادات الدورة على عناصر غير اعتيادية "Irregular item"، يجب عرض المبالغ المتعلقة بكل سهم (حيث يمكن تطبيقها) فيما يتعلق بالدخل من العمليات المستمرة "Continuing operations"، الدخل قبل العناصر الاستثنائية "Extraordinary item"، الدخل قبل التغيير في المبادئ المحاسبية (Income before accounting change)، الشركات التي تقدم عناصر الدخل المتعلقة بالعمليات غير المستمرة، عناصر استثنائية، أو الأثر التراكمي للتغيير في المبادئ المحاسبية عليها أن تقدم المبالغ المتعلقة بكل سهم والآتية من تلك العناصر، إما في متن قائمة الدخل أو بملاحظة مرفقة بالقوائم المالية، على الشكل التالي:

<u>حصة السهم من الأرباح</u>	
الدخل قبل العناصر الاستثنائية	3.80 ل.س
الدخل من العناصر الاستثنائية	(0.80)
صافي الدخل	<u>3.00</u>
<u>حصة السهم المخفضة من الأرباح</u>	
الدخل قبل العناصر الاستثنائية	3.35 ل.س
الدخل من العناصر الاستثنائية	(0.65)
صافي الدخل	<u>2.7 ل.س</u>

يجب عرض حصة السهم من الأرباح عن كافة الفترات المقدمة وبالنسبة إلى حصة السهم من الأرباح عن الدورات السابقة المعروفة يجب تعديلها بأسهم المنحة واشتقاق الأسهم، إذا عرضت بيانات حصة السهم المخفضة من الأرباح عن فترة واحدة على الأقل، فإنه يجب الإعلان عنها عن كل الفترات المقدمة حتى وإن كانت نفس ماهي عليه حصة السهم الأساسية من الأرباح. عند تعديل نتائج العمليات عن الفترات السابقة نتيجة لتسويات عن دورات سابقة، فإنه يجب تعديل حصة السهم من الأرباح عن الفترات السابقة أيضاً. يجب الإفصاح عن أثر التعديل هذا في السنة التي حصل فيها التعديل.

بنية رأس المال المركبة يتطلب الإفصاحات الإضافية التالية في ملاحظات والعرض المزدوج للإيرادات:

- 1- وصف للحقوق الامتيازات المتعلقة بالعديد من الأوراق المالية المتداولة.
- 2- تسوية صورة ومخرج الكسر عند حساب حصة السهم المخفضة والأساسية من الأرباح، بما فيها آثار الدخل الفردي، ومبلغ السهم عن جميع الأوراق المالية التي تؤثر في حصة السهم من الأرباح.

- 3- الأثر الذي تحدثه أرباح الأسهم الممتازة عند تحديد الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية من أجل حساب حصة السهم الأساسية من الأرباح.
- 4- الأوراق المالية التي يمكن أن تخفض حصة السهم الأساسية من الأرباح وليست موجودة في حساب ربحية السهم، لأنها يمكن أن تكون غير تخفيفية.
- 5- أثر التحويلات التي تحدث بعد نهاية السنة، ولكن قبل إصدار القوائم المالية. جدول التسويات الآتي يبين التسوية والإفصاح المتعلق بها لمواجهة متطلبات الإفصاح وفق هذا المعيار.

العام المنتهي 2002			
الدخل	الأسهم	حصة كل	
(صورة)	(مخرج)	سهم	
(الكسر)	(الكسر)		
الدخل قبل العناصر الاستثنائية والتغيير في المبادئ المحاسبية	7.500.000		
ناقصاً-أرباح الأسهم الممتازة	(45000)		
حصة السهم الأساسية من الأرباح			
الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية	7455000	3991666	1.87 ل.س
الامتيازات أو الضمانات	30768		
أسهم ممتازة قابلة للتحويل	45000	308333	
فائدة سندات قابلة للتحويل 4%			
(صافي من الضريبة)	60000	50000	
حصة السهم المخفضة من الأرباح + التحويلات المفترضة	7560000	4380767	1.73

كان هناك خيارات أسهم متداولة لشراء 1.000.000 سهم عادي بسعر 85 ل.س. للسهم خلال النصف الثاني من عام 2002، إلا أنها لم تكن موجودة ضمن عملية حساب حصة السهم المخفضة من الأرباح، لأن سعر تنفيذ الخيارات كان أكبر من وسطي سعر السوق للأسهم العادية. لا تزال الخيارات متداولة بنهاية عام 2002 وتتقضي في 2012/6/30.

مثال شامل عن حصة السهم من الأرباح:

Comprehensive earning per share illustration

الغرض من هذا المثال هو توضيح طريقة حساب تخفيض ربحية السهم عندما يكون رأس المال مكون من العديد من الأوراق المالية. القسم الآتي من ميزانية إحدى الشركات المساهمة تم تقديمه لأغراض التحليل، الفرضيات التالية متعلقة ببنية رأس المال:

معلومات مختارة من ميزانية إحدى الشركات في 2001/12/31

ديون طويلة الأجل :

1.000.000 ل.س.

أوراق دفع 14%

2.500.000

سندات قرض قابلة للتحويل 8%

2.500.000

سندات قرض قابلة للتحويل 10%

6.000.000 ل.س.

إجمالي الديون طويلة الأجل

حقوق ملكية جملة الأسهم:

أسهم ممتازة 10% مجمعة، قابلة للتحويل قيمة

اسمية 100 ل.س. 100.000 سهم مصرح بها،

2.500.000 ل.س.

مصدر ومتداول 25000 سهم

أسهم عادية، قيمة السهم الاسمية 1 ل.س	
500000	5.000.000 سهم مصرح بها، مصدر ومتداول
	500000 سهم
2.000.000	رأس المال الإضافي
<u>9.000.000</u>	أرباح متجزئة
14.000.000 ل.س	إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم

الآتي مجموعة من الفرضيات والملاحظات في 2001/12/31

1- منحت الشركة خيارات لشراء 50.000 سهم من أسهم الشركة العادية في تموز 1999 بسعر 20 ل.س للسهم الواحد. وسطي سعر السهم العادي خلال العام 2001 كان 30 ل.س للسهم الواحد. علماً أنه لم يتم تنفيذ أي خيار خلال عام 2001.

2- كلا قرضي السندات 8% و 10% قابلان للتحويل كانا قد صدرا في العام 2000 بالقيمة الاسمية. كل سند من السندات القابلة للتحويل يمكن تحويله إلى 40 سهم من أسهم الشركة العادية (لكل سند قيمة اسمية قدرها 1000 ل.س).

3- الأسهم الممتازة 10% مجمعة، وقابلة للتحويل كانت قد صدرت في بداية عام 2001 بالقيمة الاسمية. كل سهم من الأسهم الممتازة قابلة للتحويل إلى أربعة أسهم عادية من أسهم الشركة.

4- المعدل الوسطي لضريبة الدخل هو 40%

5- الأسهم العادية المتداولة خلال العام كانت 500.000 سهم.

6- لم يتم الإعلان عن أرباح أسهم ممتازة خلال العام 2001.

7- صافي دخل عام 2001 كان 1.750.000 ل.س

8- لم يتم تحويل أي من السندات أو الأسهم الممتازة خلال العام 2001.

إن حساب حصة السهم الأساسية من الأرباح للعام 2001 تبدأ بالمبلغ المستند على الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة كما هو مبين:

1750000	صافي الدخل
(250000)	ناقصاً: متطلبات أرباح الأسهم الممتازة 10% مجمعة وقابلة للتحويل
1500000	الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية
50000	الوسطي المرجح لعدد الأسهم المتداولة
3.00 ل.س	حصة السهم العادي من الأرباح

لاحظ النقاط التالية المتعلقة بعملية الحساب السابقة:

1- عندما تكون الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح، يتم طرح أرباح الأسهم الممتازة للوصول للدخل المتعلق بالأسهم العادية سواء تم الإعلان عن أرباح الأسهم أم لا.

2- حصة السهم من الأرباح البالغة 3 ل.س يجب حسابها باعتبارها نقطة بداية، لأنها مبلغ حصة السهم من الأرباح الذي هو موضوع للتخفيض بسبب وجود أوراق مالية قابلة للتحويل وخيارات.

حصة السهم المخففة من الأرباح Diluted earning per share

لحساب حصة السهم المخففة من الأرباح يجب اتباع الخطوات التالية:

1- تحديد، (من أجل كل ورقة مالية مخففة)، تأثير كل سهم بافتراض التنفيذ / التحويل.

2- رتب نتائج الخطوة الأولى من الأصغر تأثيراً إلى الأكبر تأثيراً في حصة السهم من الأرباح، ذلك يعني ترتيب النتائج من الأكثر تخفيضاً إلى الأقل تخفيضاً لحصة السهم من الأرباح.

3- مبتدئاً بحصة السهم من الأرباح استناداً على الوسطي المرجح للأسهم العادية المتداولة 3 ل.س، أعد حساب حصة السهم من الأرباح من خلال إضافة الأثر الأقل لكل سهم من الخطوة الثانية إذا كانت نتيجة إعادة الحساب هذه أقل من 3 ل.س تابع إلى الأثر التالي الأقل تأثيراً لكل سهم، وأعد حساب حصة السهم من الأرباح. يتم إعادة هذه العملية طالما أن نتيجة إعادة حساب حصة السهم من الأرباح أقل من المبلغ السابق 3 ل.س. ستنتهي هذه العملية إما لأنه لم يبق هناك أوراق مالية لاختبارها أو لأن بعض الأوراق المالية تؤدي إلى زيادة حصة السهم من الأرباح (غير مخففة).

سوف نطبق الآن الخطوات الثلاثة السابقة على المعلومات التي لدينا عن الشركة.

((لاحظ أن صافي الدخل والدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية ليسا نفسيهما إذا تم الإعلان عن أرباح أسهم ممتازة أو مجمعة)). في مثالنا السابق هناك أربع أوراق مالية (خيارات، 8% و 10% سندات قابلة للتحويل، وأسهم ممتازة قابلة للتحويل).

الخطوة الأولى لحساب حصة السهم من الأرباح هي تحديد أثر كل سهم في كل ورقة مالية يمكن أن تؤدي إلى التخفيض.

التوضيحات التالية تبين عملية الحساب هذه:
تأثر الخيارات على كل سهم (أسلوب أسهم الخزينة) حصة السهم المخففة من الأرباح.

عدد الأسهم بموجب الخيار	50000 سهم
سعر السهم بموجب الخيار	$20 \times \text{ل.س.}$
العائد المتحقق بفرض تم تنفيذ الخيار	<u>1.000.000 ل.س.</u>
وسطي سعر السوق للأسهم العام لعام 2001	<u>30 ل.س.</u>
عدد أسهم الخزينة التي يمكن شراؤها بالعائد المتحقق	
(1000000 سهم $\div 30 \text{ ل.س.}$)	<u>33333</u>
الزيادة في عدد الأسهم بموجب الخيار عن أسهم الخزينة التي يمكن شراؤها (50000 أسهم الخيار - 33333 أسهم الخزينة)	<u>16667</u>
أثر كل سهم	
أثر الزيادة مبورة الكسر	<u>لا يوجد</u>
أثر الزيادة مخرج الكسر	<u>0</u>
	<u>16667</u>

تأثير السندات 8% على كل سهم (باستخدام أسلوب التحويل IF-converted method). حصة السهم المخففة من الأرباح :

200.000	مصرفوف الفائدة من العام (2.500.000×8%)
<u>80000</u>	تخفيض في ضريبة الدخل بسبب الفائدة (200.000×40%)
<u>120.000</u>	مصرفوف الفائدة الذي تم تجنبه (صافي من الضريبة) عدد الأسهم العادية المصدرة بفرض تم تحويل السندات
<u>100.000</u> سهم	2500 سند × 40 سهم
	تأثر كل سهم
	أثر الزيادة في صورة الكسر
<u>120.000</u>	=
<u>100.000</u>	=
1.20 ل.س.	100.00016667
	أثر الزيادة في مخرج الكسر

تأثر تحويل السندات 10% في كل سهم (باستخدام أسلوب إذا تم التحويل)،
حصة السهم المخفضة من الأرباح:

250.000 ل.س.	حصة الفائدة عن العام (2500.000×10%)
<u>100.000</u>	التخفيض في ضريبة الدخل بسبب الفائدة (250.000×40%)
<u>150.000</u> ل.س.	مصرفوف الفائدة الذي تم تجنبه عدد الأسهم العادية المصدرة بفرض تم التحويل
<u>100.000</u> سهم	(2500 سند × 40 سهم)
	الأثر على كل سهم
	أثر الزيادة في صورة الكسر
<u>150000</u>	=
<u>100000</u>	=
1.50 ل.س.	أثر الزيادة في مخرج الكسر

تأثير تحويل الأسهم الممتازة 10% القابلة للتحويل على كل سهم (بشرط التحويل)، حصة السهم المنخفضة من الأرباح

250.000 ل.س	متطلبات أرباح الأسهم عن الأسهم الممتازة (25000 سهم $\times$ 10 ل.س/سهم)
	تأثير ضريبة الدخل (أرباح الأسهم لا تخضع للضريبة) أنها ليست مطابقة للضريبة متطلبات أرباح الأسهم المتجنبة
لا يوجد	متطلبات أرباح الأسهم المتجنبة
250.000	عدد الأسهم العادية المصدرة بفرض تم تحويل الأسهم الممتازة القابلة للتحويل (2500 سند $\times$ 40 سهم)
100.000 سهم	الأثر على كل سهم عادي
	أثر الزيادة في صورة الكسر
250.000	
100.000	
2.50 ل.س	أثر الزيادة في مخرج الكسر

الآتي يبين ترتيب الأوراق المالية الأربع حسب احتمال التخفيض (من الأقل إلى الأكثر):

تأثير كل سهم	1-الخيارات
0 ل.س	2-سندات قابلة للتحويل 8%
1.20	3-سندات قابلة للتحويل 10%
1.50	4-الأسهم الممتازة مجمعة قابلة للتحويل 10%
2.50	

الخطوة التالية هي تحديد حصة السهم من الأرباح آخذين بالاعتبار أثر الترتيب السابق . مبتدئين بحصة السهم من الأرباح المحسوبة سابقاً والبالغة 3 ل.س. ، نضيف أثر الزيادة الآتية من الخيارات الأساسية ، على الشكل التالي : إعادة حساب حصة السهم من الأرباح مستخدمين أثر الزيادة في الخيارات:

الخيارات	
الدخل المتوفر لحملة الأسهم العادية	1.500.000 ل.س.
يضاف: الزيادة الآتية من الخيارات على صافي الدخل (صورة الكسر)	لا يوجد
إجمالي	1500.000 ل.س.
الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة	500.000 سهم
يضاف: الزيادة في عدد الأسهم على افتراض تم التحويل (مخرج الكسر)	16667
إجمالي	516667
إعادة حساب حصة السهم من الأرباح	
(1500.000 ل.س. ÷ 516667 سهم)	2.90 ل.س.

بما أن حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها قد خفّضت من 3 ل.س. إلى 2.90 ل.س. فإن للخيار أثراً تخفيضياً فإنه يمكن توقع هذا الأثر لأن وسطي سعر السوق 30 ل.س. يزيد عن سعر الخيار الذي هو 20 ل.س. إعادة حساب حصة السهم من الأرباح بفرض تم تحويل سندات 8% القابلة للتحويل على الشكل التالي :

سندات قابلة للتحويل 8%

1.500.000 ل.س	صورة الكسر من الحساب السابق لعادية
<u>120.000</u>	يضاف: مصروف الفائدة المستبعدة (صاف من الضريبة)
<u>1.620.000 ل.س</u>	إجمالي
516667	مخرج الكسر من الحساب السابق (أسهم)
	يضاف: عدد الأسهم المتداولة المفترض إصدارها
<u>100.000</u>	بعد أن تم تحويل السندات
<u>616667</u>	إجمالي
	حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها
2.63 ل.س	(1620000 ل.س ÷ 616667 سهم)

بما أن حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها قد خُفِضَتْ (من 2.90 إلى 2.63) فإن أثر السندات القابلة للتحويل 8% هو أثر تخفيضي .
إعادة حساب حصة السهم من الأرباح بفرض تم تحويل السندات القابلة للتحويل 10% ، على الشكل التالي :

سندات قابلة للتحويل 10%

1.620.000 ل.س	صورة الكسر من الحساب السابق لعادية
<u>150.000</u>	يضاف: مصروف الفائدة المستبعدة (صاف من الضريبة)
<u>1.770.000 ل.س</u>	إجمالي
616667	مخرج الكسر من الحساب السابق (أسهم)
	يضاف: عدد الأسهم المتداولة المفترض إصدارها
<u>100.000</u>	عندما تم تحويل السندات
<u>716667</u>	إجمالي
	حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها (1770000 ل.س ÷ 716667 سهم)
2.47 ل.س	

بما أن حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها قد خُفضت (من 2.63 إلى 2.47) فإن أثر السندات القابلة للتحويل 10% هو أثر تخفيضي، الخطوة الأخيرة هي إعادة حساب حصة السهم من الأرباح حال تضمينه الأسهم الممتازة القابلة للتحويل 10%، وهي على الشكل التالي :

أسهم ممتازة قابلة للتحويل	
صورة الكسر من الحساب السابق لعادية	1770.000 ل.س
يضاف: متطلبات أرباح أسهم متجنبة	<u>250.000</u>
إجمالي	<u>2020000 ل.س</u>
مخرج الكسر من الحساب السابق (أسهم)	716667 سهم
يضاف: عدد الأسهم من الحساب السابق (أسهم)	<u>100.000</u>
إجمالي	<u>816667 سهم</u>
حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها	
(2020000 ل.س ÷ 816667 سهم)	2.47 ل.س

بما أن حصة السهم من الأرباح المعاد حسابها لم تنخفض، فإن أثر الأسهم الممتازة 10% القابلة للتحويل هو غير تخفيضي. وبالتالي فإن حصة السهم المخفضة من الأرباح هو 47،2 ل.س، وتأثير كل سهم من الأسهم الممتازة لم يتم استخدامه في الحساب.

أخيراً يتم الإفصاح عن حصة الأرباح على قائمة الدخل بالنسبة إلى الشركة على الشكل التالي :

عرض حصة السهم من الأرباح على قائمة الدخل

صافي الدخل	<u>1750000 ل.س</u>
حصة السهم العادي الأساسية من الأرباح	<u>3.00 ل.س</u>
حصة السهم العادي المخفضة من الأرباح	<u>2.47 ل.س</u>

تستخدم الشركة الدخل من العمليات المستمرة (المعدل بأرباح الأسهم الممتازة) لتحديد ما إذا كانت الأسهم العادية المحتملة تخفيفية أو غير تخفيفية (يرى البعض أن هذا المقياس هو رقم مراقبة control number) لتوضيح ذلك، بفرض أن الشركة قدمت المعلومات التالية :

الدخل من المعلومات المستمرة	2.400.000 ل.س
خسارة من العمليات غير المستمرة	(3.600.000)
صافي خسارة	(1.200.000) ل.س
الوسطي المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة	1000000
أسهم عادية محتملة	200000

إن حساب حصة السهم الأساسية و المنخفضة تتم على الشكل التالي :

حصة السهم الأساسية من الأرباح	2.40 ل.س
خسارة من العمليات غير المستمرة	(3.60)
صافي خسارة	(1.20) ل.س
حصة السهم المخفضة من الأرباح	
الدخل من العمليات المستمرة	2.00 ل.س
خسارة من العمليات غير المستمرة	(1.00) ل.س

كما يبدو سابقاً ، فإن حصة السهم الأساسية من الأرباح من العمليات المستمرة أعلى من حصة السهم المخفضة من الأرباح من العمليات المستمرة . السبب وراء ذلك هو أن حصة السهم المخفضة من الأرباح من العمليات المستمرة تحتوي على 200000 سهم إضافي من الأسهم العادية المحتملة في مخرج الكسر .

الخلاصة :

لحساب حصة السهم من الأرباح في الحالات المركبة (Complex) المنخفضة من الأرباح :

- 1- حدد من أجل كل ورقة مالية محتملة التخفيض، أثر كل سهم في حصة السهم من الأرباح بافتراض التنفيذ / التحويل / .
- 2- رتب هذا الأثر من الأكثر تخفيضاً إلى الأقل تخفيضاً .
- 3- أعد حساب حصة السهم من الأرباح مبدئياً بالأكثر تخفيضاً، واستمر بإضافة الأوراق المالية حتى تزداد حصة السهم من الأرباح (لتصبح غير مخفضة) .



الفصل السابع

قائمة التدفقات النقدية

Statement of Cash Flows

الأهداف التعليمية:

بعد قراءة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على:

- أولاً تحديد طبيعة أساس الاستحقاق المحاسبي، وطبيعة المعلومات التي تنتج عن تطبيقه.
- ثانياً تحديد طبيعة الأساس النقدي والفرق بينه وبينه أساس الاستحقاق.
- ثالثاً فهم أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها.
- رابعاً إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة.
- خامساً إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة غير المباشرة.
- سادساً تحديد الاختلافات بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.



مقدمة:

تلقى قائمة التدفقات النقدية اهتماماً كبيراً خلال الفترة الأخيرة، فقد حدثت تطورات في مجال الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية، وذلك من قبل الهيئات المحاسبية القائمة على وضع المعايير المحاسبية بهدف تلبية الاحتياجات المتنامية للأطراف المتعددة المهتمة بالمنشأة من المعلومات. فصدر المعيار المحاسبي رقم (95) في عام 1987 عن هيئة معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Accounting Standards Board (FASB)، الذي طلب تطبيقه اعتباراً من عام 1988، وعُد هذا المعيار بديلاً للرأي رقم 19 الصادر عام 1971 عن هيئة مبادئ المحاسبة الأمريكية APB التي سبقت FASB، والمتعلق بالتقرير عن التغيرات في الوضع المالي (1). كما صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" عن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1992، وطلب تطبيقه من بداية عام 1994، وجاء ماثلاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 95.

(1) Financial Accounting standards Board , Financial Accounting Standards, Statement of Cash Flows, , 1990, P 1046.

نتعرض في هذا الفصل إلى طبيعة معلومات التدفقات النقدية مقارنة بالمعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق، وأهمية قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها، وذلك من خلال ما يلي:

- أساس الاستحقاق والاساس النقدي.
- طبيعة أساس الاستحقاق.
- طبيعة الأساس النقدي.
- مقارنة بين أساس الاستحقاق والاساس النقدي.
- أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها.
- محتوى قائمة التدفقات وتصنيفها.
- إعداد قائمة التدفقات النقدية.
- خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.
- عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.
- عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب غير المباشر.

أساس الاستحقاق والاساس النقدي:

تتوقف طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وخصائصها على أساس القياس المستخدم، وهناك أساسان للقياس المحاسبي، أساس الاستحقاق المحاسبي Accrual Accounting، والاساس النقدي Cash Bases، حيث تختلف المقومات الأساسية لكل منهما عن الآخر، وعلى الرغم من أن أساس الاستحقاق يمثل جوهر العمل المحاسبي، إلا أن هناك تركيزاً كبيراً على أهمية المعلومات التي يقدمها الأساس النقدي. وتعرض فيما يلي لطبيعة كل منهما، والخصائص التي تتمتع بها المعلومات المقدمة وفق كل أساس.

طبيعة أساس الاستحقاق:

يشكل أساس الاستحقاق حجر الزاوية في الممارسة المحاسبية، ويرتبط بمبدأ الدورية والمقابلة، وبقتضي بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من النفقات والإيرادات، فالمحاسب --- وفقاً لقواعد أساس الاستحقاق - يأخذ بالمصروفات والإيرادات وتدفقات القيم المرتبطة بها التي تخص الفترة المحاسبية سواء دفعت أو حصلت خلالها أم لا، فالقاعدة هنا هي ارتباط النفقة أو الإيراد بالفترة المحاسبية تبعاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المحددة لذلك.

وفي الواقع يعدّ أساس الاستحقاق من القضايا الجوهرية في المحاسبة، وذلك لدوره المهم والرئيسي في مضمون المعلومات المحاسبية ومحتواها، فقياس قيم الأصول على أساس الفترة المحاسبية وتقدير استهلاكها وتكوين المخصصات بأنواعها كلها أمثلة عن نتائج تطبيق أساس الاستحقاق. ويمكن القول أن لتطبيق أساس الاستحقاق وما يرتبط به من قواعد ومبادئ محاسبية الدور الأساس في تحديد خصائص معلومات المحاسبة المالية، ومن أمثلة ذلك:

1 - بالنسبة إلى المعلومات الميزانية العمومية مثلاً:

- أ- وفقاً لفرض استمرارية المنشأة والقياس الدوري، فإنه يجب على المحاسب تقدير عمر الأصول الثابتة، ثم تخصيص قيمها على مدى فترات هذا العمر، وإجراء الاستهلاك الخاص بكل فترة ليتم التقرير عن القيم الصافية الخاصة بهذه الأصول لكل فترة مستقلة عن الأخرى.
- ب- يتم تشكيل المخصصات المتعلقة بالقيم المتوقعة للحسابات المدينة والدائنة في نهاية الفترة المحاسبية.

2 - بالنسبة إلى معلومات قائمة الدخل، مثلاً:

- أ- يتم توزيع التكاليف والإيرادات الرأسمالية أو غير الجارية على فترات الاستفادة منها، ليتم في النهاية تحميل كل فترة بما يخصها وفقاً لقواعد محددة، لذلك يتم على أساسها تحديد طبيعة هذه التكاليف أو الإيرادات، مثل مدى ارتباطها بالفترة المحاسبية وتكراريتها.
- ب- يتم تطبيق مبدأ المقابلة بين المصروفات والإيرادات التي تخص الفترة للتقرير عن نتيجة الأعمال عن تلك الفترة.

وبالتالي فإن أساس الاستحقاق يفصح عن المعلومات المحاسبية التي تخص الفترة المحاسبية الواحدة عملاً بالمبادئ والقواعد المحاسبية.

وعلى الرغم من هذا الدور الذي يضطلع به أساس الاستحقاق في العمل المحاسبي وفي تحديد خصائص المعلومات المحاسبية، إلا أنه يتعرض لانتقادات عديدة ومشاكل متعددة بسبب تعدد الطرق والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP مما يوفر فرصة أمام الإدارة لاختيار ما يلائمها من السياسات والطرق المحاسبية، وذلك بشكل يهدف إلى تحقيق أغراضها الخاصة التي قد لا تتوافق مع أهداف المنشأة ومصلحة الملاك، ومن أمثلة ذلك تعدد طرائق تسعير المنصرف من المخزون، وطرق الاستهلاك، وهذا الأمر أثار الشك بالمعلومات

المحاسبية القائمة على أساس الاستحقاق، ودعا البعض إلى القول بأن الأرقام المحاسبية مضللة، وعرضة للتلاعب من قبل الإدارة.

ومع ذلك، فإن أساس الاستحقاق في المحاسبة العديد من المزايا، منها: يتفق أساس الاستحقاق مع الأصول العلمية للمحاسبة، التي تفترض ضرورة القياس والتقرير الدوري، من خلال تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية مصطنعة و مستقلة.

يساعد أساس الاستحقاق في عملية المقارنات سواء كانت هذه المقارنات للمنشأة عن سلسلة زمنية (رأسي)، أو لعدة منشآت عن فترة واحدة أو أكثر (أفقي). يسهم أساس الاستحقاق في الفصل بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية من الناحية المحاسبية.

ومن ناحية أخرى، يمكن القول إنه نتيجةً للفروض والمبادئ المحاسبية المرتبطة بعمل أساس الاستحقاق، فإن المعلومات المحاسبية التي يقدمها أساس الاستحقاق في المحاسبية تنسم بالخصائص التالية:

الموضوعية: لا تحقق المعلومات المحاسبية شروط الموضوعية المطلقة، فالموضوعية في المحاسبة قضية نسبية، وذلك نتيجة لصعوبات عملية تواجه العمل المحاسبي، فالمحاسب يعتمد على تقديراته (الذاتية) للتقرير عن القيم في نهاية الفترة، كما يأخذ بالعمليات الاقتصادية المالية للمنشأة المؤيدة بالمستندات، فالموضوعية في المحاسبة هي إذا موضوعية مستندية.

من حيث الشمول والوضوح: تتصف المعلومات المحاسبية بالشمول والوضوح وفقاً لمتطلبات المبادئ المحاسبية، إلا أن طبيعة هذه المبادئ لا تأخذ إلا بالعمليات المالية أو الأحداث الاقتصادية المالية للمنشأة التي يمكن قياسها نقدياً، وهذا يضع صعوبات أمام العمل المحاسبي عند الأخذ بمتطلبات الإفصاح عن بعض المعلومات التي نالت اهتماماً في الفترة الأخيرة، مثل التقرير عن المنافع

والتكاليف الاجتماعية والبيئية للمنشأة، مما قد يؤثر في مدى شمولية المعلومات المحاسبية.

تتميز المعلومات المحاسبية بأنها معلومات كمية مقاسة نقدًا وفقًا لمبدأ القياس النقدي.

المعلومات المحاسبية في معظمها معلومات تاريخية، وذلك نتيجة لطبيعة المبادئ المحاسبية، مثل مبدأ الاعتراف بالإيراد على أساس البيع، ومبدأ التكلفة التاريخية في قياس الأصول وتقويمها والتقرير عنها.

تعد المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة، إذ إنه على الرغم من تعدد الطرق المحاسبية، إلا أن المبادئ المحاسبية تلزم المنشآت بالثبات في تطبيق سياساتها المحاسبية وفقًا لمبدأ الثبات في المحاسبة، كما أن المعايير المحاسبية تفرض ضرورة الإفصاح عن أية تغييرات في الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة.

تمثل المعلومات المحاسبية نتائج تقريبية مشروطة، إذ إنه نتيجة لفرض الاستمرارية في المحاسبة وما يتطلبه من ضرورة تقسيم حياة المنشأة إلى فترات محاسبية، وضرورة التقرير عن النتائج والقيم المحاسبية في نهاية كل فترة، مما يجعل الأرقام المحاسبية تمثل نتائج تقريبية مشروطة، كما أن صحة بعض النتائج تتوقف على صحة التقديرات في المستقبل التي أخذت بعين الاعتبار عند التقرير عن المعلومات المحاسبية، إذ إن النتائج الحقيقية للمنشأة لا يمكن معرفتها إلا بعد انتهاء حياتها الإنتاجية.

طبيعة الأساس النقدي:

وفقًا للأساس النقدي يتم الأخذ بالمقبوضات والمدفوعات النقدية سواء كانت تخص الفترة الحالية أو فترات أخرى، فالقاعدة هنا هي دخول النقدية وخروجها إلى المنشأة ومنها، بغض النظر عن الفترة التي تخصها.

فالمعلومات التي يقدمها الأساس النقدي معلومات تتعلق بالمقبوضات والمدفوعات النقدية التي تخص المنشأة والتي حدثت خلال الفترة، ولذلك فإن هذه المعلومات تتسم بخصائص معينة منها:

1 - البساطة و الوضوح، إذ لا تتعدد المبادئ المرتبطة بعمل الأساس النقدي كما هو الحال في أساس الاستحقاق، فالقاعدة واحدة وهي دخول النقدية وخروجها إلى المنشأة ومنها.

2 - الموضوعية، وذلك من خلال ابتعاد الأساس النقدي عن عنصر التقدير الشخصي (الذاتي).

ومع ذلك فإن للأساس النقدي عيوباً تؤثر على طبيعة المعلومات التي يقدمها وخصائصها، ومن هذه العيوب:

أ - عدم الشمولية: نتيجة لاقتصاد الأساس النقدي على الأخذ بالمقبوضات والمدفوعات النقدية، فإن المعلومات الناتجة عنه لا تتصف بصفة الشمول مقارنة بشمولية المعلومات المحاسبية الناتجة عن أساس الاستحقاق.

ب - عدم التعبير الصحيح عن واقع أعمال المنشأة و نتيجتها. المعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لا تعبر عن واقع أعمال المنشأة ونتيجتها عن فترة معينة.

ج - صعوبة إجراء المقارنات بين المعلومات التي نتجت عن تطبيق الأساس النقدي، فالمقبوضات والمدفوعات النقدية قد تخص فترات أخرى غير الفترة التي يتم التقرير عنها.

مقارنة بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي:

القضية التي نالت ولا تزال تثار اهتماماً في المحاسبة هي أيهما أفضل؟، المعلومات المحاسبية التي أعدت على أساس الاستحقاق أم المعلومات المعدة على الأساس النقدي؟ والإجابة عن هذا السؤال تحدد أي المعلومات أكثر تأثيراً

على توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المتوقعة مستقبلاً من استثماراتهم، وبالتالي على القرارات المتخذة، وقيمة المنشأة.

من ناحية أولى، ينال أساس الاستحقاق اهتمام المحاسبين والهيئات المحاسبية عموماً، إذ يوجد تأكيد في المحاسبة على أفضلية المعلومات التي يقدمها أساس الاستحقاق مقارنة بالمعلومات التي يقدمها الأساس النقدي، ويصدر هذا التأكيد خصوصاً عن الهيئات المحاسبية. إلا أنه تثار العديد من التساؤلات التي تطرح حول ماهية ملاءة المعلومات المحاسبية الناتجة عن أساس الاستحقاق، منها مثلاً:

1 - تعدد الإجراءات (السياسات) المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP وحرية اختيار الإدارة للطريقة المحاسبية، دعا إلى القول بأن المعلومات المحاسبية مضللة ولاسيما الأرباح المحاسبية التي تتأثر بما تطبقه المنشأة من قواعد ومبادئ محاسبية.

2 - في مجال الأسواق المالية، وباعتبار أن معلومات أساس الاستحقاق معلومات تاريخية وتقديرية نتيجة للمبادئ المحاسبية، وأن أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية تعكس توقعات أطراف السوق أو المستثمرين بشأن المكاسب المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من استثماراتهم استناداً للمعلومات التاريخية المبينة على أساس الاستحقاق المحاسبي، هذا الأمر دعا البعض إلى الاعتقاد بأسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية Prices Lead Earnings، فالأسعار ذات محتوى معلوماتي يتعلق بالأحداث المستقبلية في حين أن المعلومات المحاسبية التي يقرر عنها تجسد أحداث انتهت وانقضت.

إلا أنه يمكن القول إنه إذا كانت القيم المحاسبية للأصول ومفردات الميزانية العمومية لا تعكس المكاسب المتوقعة مستقبلاً إذ إنها تقاس وفقاً لأساس التكلفة التاريخية إلا أن رقم الأرباح المحاسبية يعكس دورياً هذه المكاسب المرتبطة

بجميع الأصول بما فيها أية زيادة محققة في القيمة الاستعمالية لهذه الأصول عن السعر الذي أدخلت به إلى المنشأة.

ومن ناحية أخرى هناك من يرى أن معلومات التدفقات النقدية أكثر ملاءمة، فالمعلومات التي يوفرها نظام التدفقات النقدية أكثر موضوعية من معلومات أساس الاستحقاق، إذ إنها ليست عرضة للتقدير، أو التحيز الشخصي، أو أي تلاعب لعدم تعدد الإجراءات المرتبطة بها، كما أن معلومات التدفقات النقدية تساعد بشكل أكبر في التنبؤ بالتوزيعات المستقبلية، ومدفوعات الديون والقروض مقارنة بدور معلومات أساس الاستحقاق في هذه المجالات.

كما ينبه البعض على وجود مخاطر من الاعتماد على تحليل نتائج المركز المالي وقائمة الدخل من دون الأخذ بالاعتبار لتحليل نتائج التدفقات النقدية نظراً إلى تعدد الطرق المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وعلى الرغم من الاختلاف الذي قد يبدو بين أساس الاستحقاق والاساس النقدي، إلا أنه يجب ألا ننظر إلى كلا النوعين من المعلومات على أنهما متناقضان أو متعارضان، وإنما يجب النظر إلى التكامل بين نظام الاستحقاق في المحاسبة ونظام التدفقات النقدية، وأن المعلومات التي يقدمها كل نظام تكمل المعلومات الأخرى، وهذا ما يسهم بشكل فعال في زيادة ملاءمة المعلومات المحاسبية لمجال أوسع من الاحتياجات .

وفي الواقع يوجد علاقة بين كلا النوعين من المعلومات، وتتضح هذه العلاقة إذا ما تم الربط بينهما، وخاصة عند دراسة العلاقة بين التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية التي غالباً ما يتم الأخذ بالأرباح المحاسبية التشغيلية والتدفقات النقدية التشغيلية مع مراعاة تعديل العلاقة بالتسويات المحاسبية Accruals التي يتم إجراؤها وفقاً لأساس الاستحقاق .

إذ يمكن الحصول على معلومات التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعديل صافي الأرباح التشغيلية بالآثار المتعلقة بأساس الاستحقاق، كما سناقش عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة غير المباشرة. فيمكن الحصول على معلومات التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعديل صافي الأرباح بالآثار المتعلقة بأساس الاستحقاق مثل:

التغيرات التي حدثت في أثناء الفترة في المخزون والحسابات الدائنة والمدينة المتداولة.

العناصر غير النقدية مثل الاستهلاك والضرائب المؤجلة، وأرباح العملات الأجنبية وخسائرها غير المحققة، وأرباح الشركات غير الموزعة.

إلا أن الاتجاه الحالي في الفكر المحاسبي المعاصر يميل إلى التمييز بين عناصر الأرباح المحاسبية ومكوناتها، حيث تمثل عناصر الأساس النقدي أحد مكوناتها، بشكل يساعد في الحصول على فهم متكامل لدور المعلومات المحاسبية في مجالات متعددة.

أهمية قائمة التدفقات النقدية ودورها:

تتولى قائمة التدفقات النقدية التقرير عن التدفقات النقدية التي حققتها المنشأة خلال فترة معينة، وذلك وفقاً للأنشطة الرئيسية للمنشأة مقسمة ثلاثة أنواع من الأنشطة، فنقدم القائمة التدفقات النقدية المستلمة، والنقدية المدفوعة، وصافي التغير في النقدية عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية للمنشأة خلال الفترة بأسلوب يتم فيه تسوية أرصدة النقدية أول المدة، مع أرصدة النقدية آخر المدة.

وتساعد المعلومات التي يتم التقرير عنها في قائمة التدفقات النقدية المستثمرين، الدائنين، والأطراف الأخرى على معرفة ما جرى بالنسبة إلى أكثر أصول المنشأة سيولة، كما توفر ما يلي:

- 1 - تعطي قائمة التدفقات النقدية معلومات حول مصادر النقدية للمنشأة، والطريقة التي تصرف فيها المنشأة في النقدية المتاحة لديها.
- 2 - تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات تساعد على تقييم مقدرة المنشأة على خلق تدفق نقدي في المستقبل.
- 3 - يساعد تصنيف التدفقات النقدية المنشأة في معرفة الطريقة التي تتصرف بها لمواجهة التزاماتها.
- 4 - تقدم قائمة التدفقات النقدية صورة عن الهيكل المالي للمنشأة، بما يتضمن ذلك تقييم درجة السيولة واليسر المالي، ومدى قدرة المنشأة على التحكم في قيمة التدفقات النقدية وتوقيتها، بما يحقق لها القدرة على مواجهة الظروف والمتغيرات.
- 5- مقدرة المنشأة على دفع توزيعات الأرباح للمساهمين.
- 6- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل، وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.
- 7 - تساعد قائمة التدفقات النقدية على إمكانية المقارنة بين الأداء التشغيلي سواء للمنشأة نفسها عن عدة فترات، أو بين عدة منشآت، حيث تستبعد آثار الاعتماد على سياسات محاسبية مختلفة لمعالجة نفس الأحداث بين المنشآت المتعددة.

محتوى قائمة التدفقات وتصنيفها:

يتم تصنيف النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة خلال الفترة على قائمة التدفقات النقدية ضمن ثلاثة أنشطة متنوعة هي تشغيلية، استثمارية، تمويلية. وتحدد هذه الأنشطة على الشكل التالي:

أولاً: الأنشطة التشغيلية **Operating Activities**:

تمثل الأنشطة التشغيلية تلك الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد في المنشأة، والأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل. وتتعلق هذه الأنشطة بالآثار النقدية من عمليات لها علاقة بتحديد صافي الربح، كما هو الحال في عمليات بيع البضائع وتقديم الخدمات، والأنشطة المتعلقة بالعمليات التشغيلية في المنشأة. ويمكن تحديد أبرز الأنشطة التشغيلية فيما يلي:

- أ- مبيعات البضائع أو تقديم الخدمات.
- ب- العمليات المتعلقة بسداد فوائد القروض.
- ت- الحصول على توزيعات أرباح من استثمارات المنشأة في أوراق مالية لدى منشآت أخرى.
- ث- العمليات المرتبطة بمشتريات البضائع والخدمات.
- ج- العمليات المتعلقة بمدفوعات الرواتب للموظفين.
- ح- العمليات المتعلقة بالضرائب.
- خ- العمليات المتعلقة بمدفوعات الفوائد المختلفة مع البنوك.

ثانياً: الأنشطة الاستثمارية **Investing Activities**

تتعلق الأنشطة الاستثمارية باقتناء الأصول طويلة الأجل، والاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية واستبعادها. وتتعلق هذه الأنشطة بعمليات الأصول طويلة الأجل، وذلك من حيث شراء الأصول الثابتة وبيعها، وعمليات الإقراض التي قد تقدمها المنشأة وتحصيل أقساط هذه القروض الممنوحة. ومن أبرزها:

- أ- أنشطة شراء الأصول الثابتة.
- ب- أنشطة بيع الأصول الثابتة.
- ت- الأنشطة المتعلقة بعمليات الإضافات الرأسمالية للأصول الثابتة.
- ث- شراء الأوراق المالية التي تصدرها شركات أخرى.
- ج- تقديم القروض للغير.
- ح- تحصيل أقساط القروض الممنوحة للغير.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية **Financing Activities**

هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة، وتتمثل في الأنشطة المرتبطة بعناصر الالتزامات طويلة الأجل، وحقوق الملكية، وتتضمن:

- أ- الحصول على النقدية من خلال إصدار أسهم.
- ب- عمليات استهلاك أسهم رأس المال نقداً.
- ت- توزيعات الأرباح على المساهمين.
- ث- الحصول على قروض طويلة الأجل من الغير.
- ج- سداد القروض طويلة الأجل.
- ح- عمليات إصدار السندات وردها.

ويمكن بيان أبرز أشكال التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) والتدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) مرتبة حسب الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، والتمويلية، وذلك من خلال الجدول التالي:

أولاً: الأنشطة التشغيلية:

1 - تدفقات نقدية داخلية (مقبوضات):

من بيع البضائع أو تقديم الخدمات.
من عوائد القروض (فوائد)، وعوائد الأسهم (توزيعات أرباح).

2 - تدفقات نقدية خارجية (مدفوعات):

المدفوعات النقدية إلى الموردين من أجل البضائع المشتراة.
المدفوعات النقدية إلى العمال من أجل الخدمات التي قدموها.
المدفوعات النقدية إلى الحكومة من أجل الضرائب.
المدفوعات النقدية إلى المقرضين من أجل الفوائد.
المدفوعات النقدية إلى آخرين من أجل مصاريف مختلفة.

ثانياً: الأنشطة الاستثمارية :

1 - تدفقات نقدية داخلية (مقبوضات):

من بيع الممتلكات، أصول المعمل وتجهيزاته.
من بيع الأوراق المصدرة من قبل شركات أخرى (دين أو ملكية)
من تحصيل القروض المقدمة لمنشآت أخرى.

2 - تدفقات نقدية خارجية (مدفوعات):

من أجل شراء الممتلكات، أصول العمل وتجهيزات .
من أجل شراء الأوراق المالية المصدرة من قبل شركات أخرى (دين أو ملكية)
من أجل تقديم القروض لشركات أخرى.

ثالثاً: الأنشطة التمويلية:

1 - تدفقات نقدية داخلية (مقبوضات):

من بيع أوراق مالية (ملكية).
من إصدار سندات قرض (وأوراق الدفع).

2 - تدفقات نقدية خارجية (مدفوعات):

إلى حملة الأسهم: توزيع أرباح.
استرداد الديون طويلة الأجل، وشراء أسهم رأس مال الشركة.

ملاحظات:

- 1 - التدفقات النقدية: هي التدفقات النقدية وما في حكمها، الداخلة والخارجة.
- 2 - ما في حكم النقدية: هي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة، ويكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً. وأشارت معايير المحاسبة الدولية إلى أن المنشأة تحتفظ بالبنود التي في حكم النقدية بغرض مواجهة الالتزامات النقدية قصيرة الأجل ليس بغرض الاستثمار، أو لأغراض أخرى.
- 4 - يتم تصنيف بعض التدفقات النقدية التي تعود إما إلى أنشطة استثمارية أو تمويلية على أنها أنشطة تشغيلية. على سبيل المثال، الحصول على إيرادات الاستثمار (عوائد وأرباح الأسهم) ودفع الفوائد إلى المقرضين على أنها أنشطة تشغيلية. بشكل عكسي، بعض التدفقات التي تعود إلى نشاطات تشغيلية تصنف على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية. على سبيل المثال، النقدية المستلمة من بيع الأصول الثابتة بربح، بالرغم من أنه يتم التقرير عنها في قائمة الدخل، إلا أنها تصنف على أنها نشاط استثماري والأثر الناتج من المكسب الخاص بها سوف يكون ضمن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بشكل مماثل، تكون المكاسب أو الخسائر من دفع (إطفاء) الدين جزءاً من التدفق النقدي الخارج المتعلق بإعادة دفع الأموال المقترضة وبالتالي فهي نشاط تمويلي.
- 5 - القروض المصرفية: تعد هذه القروض بصفة عامة بمنزلة أنشطة تمويلية. ولا يعد السحب على المكشوف من المصرف نشاطاً تموالياً وإنما يتم تضمينه باعتبارها أحد مكونات النقدية وما في حكمها، ومن سمات الترتيبات المصرفية هذه أنها تظهر رصيد المصرف في كثير من الأحيان على أنه يتذبذب ما بين رصيد موجب إلى رصيد سحب على المكشوف.
- 6 - الحركة بين البنود النقدية، وما في حكمها:

لا تتضمن التدفقات النقدية الحركة التي تتم بين البنود التي تمثل النقدية أو ما في حكمها، لأن هذه المكونات تمثل جزءاً من إدارة النقدية للمنشأة بدلاً من كونها جزءاً من أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتتضمن إدارة النقدية عملية استثمار النقدية الزائدة والبنود التي في حكم النقدية.

7 - قد تحتفظ المنشأة بأسهم وسندات وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، وفي هذه الحالة فإنها تكون مماثلة للمخزون الذي يتم اقتناؤه لإعادة بيعه. لذلك فإن التدفقات النقدية التي تنشأ من شراء أو بيع الأوراق المالية التي يتم التعامل أو المتاجرة فيها يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل. وبالمثل فإن الدفعات النقدية والقروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبها عادة باعتبارها أنشطة تشغيل حيث إنها تتعلق بنشاط توليد الإيراد الرئيسي لهذه المنشأة.

8 - المعاملات غير النقدية: تطلبت معايير المحاسبة الملاحظات التالية بشأن المعاملات غير النقدية:

يجب استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما في حكمها من قائمة التدفق النقدي، ويجب الإفصاح عن مثل هذه المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل هذه.

على الرغم من أن كثيراً من أنشطة الاستثمار والتمويل تؤثر في هيكل رأس المال، والأصول للمنشأة، فإنه لا يكون لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية الجارية. وتتسق عملية استبعاد المعاملات غير النقدية من قائمة التدفق النقدي مع هدف قائمة التدفق النقدي حيث إن هذه البنود لا تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية.

ومن أمثلة المعاملات غير النقدية:

اقتناء أصل ثابت إما بتحمل الالتزامات المتعلقة به مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي. كان يتم شراء أصل ثابت مقابل إصدار ورقة دفع، أو اقتناء أصل مقابل إصدار قرض سندات.

شراء منشأة عن طريق إصدار حقوق الملكية.

تحويل الدين إلى حقوق ملكية، مثل تحويل قرض السندات إلى أسهم. مبادلة أصل غير نقدي أو التزاماً بأصل آخر غير نقدي أو التزاماً، مثل مبادلة مبنى بتجهيزات أو غيرها.

إصدار أسهم مقابل اقتناء أصول ثابتة (الأسهم العينية).

9 - الضرائب على الدخل:

أشارت المعايير المحاسبية الدولية إلى أنه يجب الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما يجب تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة من أنشطة التشغيل ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل، أو الاستثمار على وجه الخصوص. إذ إنه وعلى الرغم من أن الضرائب على الدخل تنشأ من المعاملات التي ينتج عنها تدفقات نقدية يتم تبويبها على أنها أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل في قائمة التدفق النقدي، وعلى الرغم من سهولة تحديد علاقة الضريبة المستحقة بأنشطة الاستثمار، أو التمويل فإنه من غير العملي تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالضرائب حيث إنها تنشأ في فترة مختلفة عن التدفقات النقدية من المعاملة الرئيسية، ولذلك فإن الضرائب المدفوعة تبوب عادة على أنها تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل. ولكن عندما يتم تحديد التدفق النقدي الضريبي بشكل عملي عن كل معاملة على حدة ينشأ عنها تدفقات نقدية وتبوع على أنها أنشطة استثمارية أو تمويلية، فإن التدفق النقدي الضريبي يبوع على أنه نشاط استثماري، أو تمويلي كلما كان ذلك

ملائماً، وعندما يتم توزيع التدفقات النقدية الضريبية بين أكثر من نوعية واحدة من النشاط فإنه يتم الإفصاح عن إجمالي مبلغ الضرائب المسددة.

خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية:

على عكس القوائم المالية الرئيسية، فإن قائمة التدفقات النقدية لا تجهز من ميزان المراجعة المعدل. وغالباً ما تؤخذ المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من ثلاثة مصادر هي:

- 1 - من ميزانيات مقارنة تقدم التغيرات في مبالغ الأصول والالتزامات، وحقوق الملكية في المنشأة من بداية الفترة الزمنية إلى نهايتها.
- 2 - تساعد المعلومات الموجودة ضمن قائمة الدخل الحالية القارئ على تحديد المبالغ النقدية المقدمة أو المستخدمة من قبل الأنشطة التشغيلية خلال الدورة.
- 3 - تقدم البيانات المختارة من الأستاذ العام معلومات تفصيلية إضافية يحتاج إليها في تحديد كيف تم الحصول على النقدية، أو كيف تم استخدام النقدية خلال الدورة.

ويتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية من مصادر البيانات السابقة اتباع خطوات رئيسية هي:

- أ- تحديد التغير في النقدية: من خلال إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول المدة، ورصيد النقدية آخر المدة، ويجب أن يتطابق مبلغ التغير هذا مع صافي الزيادة أو النقص في النقدية.
- ب- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يتطلب هذا الأمر بالإضافة إلى تحليل عناصر قائمة الدخل عن السنة الجارية تحليل ميزانيات مقارنة وبيانات عن عمليات مختارة.

ج- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية: يجب تحليل جميع التغيرات في حسابات الميزانية لتحديد آثار تلك التغيرات على النقدية.

وهكذا يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال التمييز بين العمليات التي تخلق نقداً وتلك العمليات التي تستهلك نقداً ويتحقق ذلك من خلال المعادلات التالية:

1- العمليات التي تخلق نقداً = النقص في الموجودات + الزيادة في المطالبات
على سبيل المثال، بيع آلة قديمة، وبيع جزء من المخزون ونقصان حساب المدينين يعدّ نقصاً في الموجودات، ولكنها بنفس الوقت تؤدي إلى زيادة في النقدية، أو مصدرأ من مصادر النقود. أما الزيادة في القروض المصرفية والزيادة في حسابات الدائنين تؤدي إلى زيادة المطالبات وهي في الوقت نفسه تؤدي إلى زيادة في النقدية. لذلك، تعدّ من مصادر النقدية.

2- العمليات التي تستهلك نقداً = زيادة الموجودات + النقص في المطالبات
حيث أن زيادة المخزون السلعي، وزيادة المدينين، وإقامة بناء جديد كل ذلك يؤدي إلى زيادة الموجودات، لكنها جميعاً تؤدي إلى استخدام النقود. كما أن نقصان أوراق الدفع والدائنين يشكلان نقصاً في المطالبات، وهذا يعني أنه استخدام للنقود.

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق أحد أسلوبين:

1- وفق الأسلوب المباشر.

2- وفق الأسلوب غير المباشر.

لا بد من الإشارة بدايةً إلى أن الاختلاف الرئيس بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر عند إعداد قائمة التدفقات النقدية يتجلى في عرض التدفق النقدي

من الأنشطة التشغيلية فقط. أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهي واحدة بالنسبة إلى الأسلوبين.

عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة:

بموجب الطريقة المباشرة يتم عرض النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة من الأنشطة التشغيلية، ويمثل الفرق بين النقدية المستلمة والنقدية المدفوعة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. بكلمات أخرى، بموجب الأسلوب المباشر يتم تخفيض النقدية التشغيلية المدفوعة من النقدية التشغيلية المستلمة (المقبوضة). وتقوم الطريقة المباشرة على إمكانية تحويل عناصر الإيرادات إلى عناصر للتدفقات النقدية الداخلة، وكذلك تحويل عناصر المصروفات إلى عناصر للتدفقات النقدية الخارجة، وتتأثر عملية التحويل بالتغيرات التي تطرأ على عناصر الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. وقد أوصت المعايير المحاسبية باتباع هذه الطريقة، حيث عدت الطريقة المباشرة توفر معلومات قد تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، الأمر الذي لا يكون متاحاً باستخدام الطريقة غير المباشرة.

وفقاً لهذه الطريقة يتم إعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، من خلال حساب التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والاستثمارية كما يلي:

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

كما سبق بيانه ترتبط هذه التدفقات النقدية بالنشاط الرئيسي للمنشأة المولد للإيرادات والأنشطة الأخرى التي لا تدخل في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، وتشتمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية التي تبين تأثير عمليات المنشأة التي تسهم في تحديد صافي الدخل. ويمكن بيان أبرز الأمثلة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التشغيلية فيما يلي:

1 - التدفقات النقدية الداخلة:

- أ- النقدية المستلمة من بيع البضائع وتقديم الخدمات.
- ب- النقدية المستلمة في حقوق الامتياز، والانتفاع بالأرض، والمناجم، والملكية الفكرية، والأتعاب، والأجور، والعملات، وغيرها من الإيرادات.
- ت- التدفقات النقدية من إيرادات القروض (فوائد دائنة)، وإيرادات الاستثمار في الأسهم (توزيع أرباح أسهم، ربح وخسارة بيع الأسهم).
- ث- النقدية المستلمة من مؤسسة التأمين عن تعويضات التأمين، وغيرها من منافع بوليصة التأمين.
- ج- الاستردادات النقدية من ضريبة الدخل، إلا إذا كان يمكن عزو ذلك إلى نشاطات استثمارية أو تمويلية.
- ح- النقدية المستلمة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الإتجار أو التداول.

2 - التدفقات النقدية الخارجية:

- أ- النقدية المدفوعة للموردين عن البضائع، وللعمال عن الخدمات.
- ب- النقدية المدفوعة للحكومة عن الضرائب.
- ت- النقدية المدفوعة لمؤسسة التأمين عن أقساط التأمين .
- ث- النقدية المدفوعة للمقرضين عن الفوائد.
- ج- النقدية المدفوعة عن عقود تم الاحتفاظ بها لأغراض الإتجار والتداول.

وبموجب الأسلوب المباشر يتم تعديل كل عنصر من عناصر قائمة الدخل من أساس الاستحقاق المحاسبي إلى الأساس النقدي، وذلك من أجل حساب صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويقوم الأسلوب الفعال لتطبيق الطريقة المباشرة

في إعداد قائمة التدفقات النقدية على تحليل الإيرادات والمصروفات المعروضة على قائمة الدخل حسب تسلسل تسجيلها على القائمة، وبيان النقدية المستلمة، والنقدية المدفوعة التي تعود لهذه الإيرادات وهذه المصروفات.

1 - المتحصلات النقدية من المدينين:

لتحديد المتحصلات النقدية من المدينين يجب الأخذ بالحسبان التغير الحاصل في رصيد المدينين خلال الفترة، فزيادة رصيد المدينين يعني أن هناك مبيعات أجلة وفق أساس الاستحقاق قد تمت خلال العام، وحيث إن المبيعات الأجلة لا تزيد النقدية، لتحديد رقم الزيادة في المتحصلات النقدية من المدينين نخفض مبلغ الزيادة في حسابات المدينين من إجمالي إيرادات المبيعات لنحصل على المبيعات النقدية. بشكل عكسي، إن النقص في حسابات المدينين يعني أن المبيعات وفق الأساس النقدي أكبر منها وفق أساس الاستحقاق ، لذلك يجب إضافة مبلغ النقص في حسابات المدينين إلى إيراد المبيعات لأن النقدية المستلمة من المدينين تكون عندها أعلى من إيراد المبيعات.

××××	إيرادات المبيعات
××××	+ النقص في حسابات المدينين
(×××)	أو (-) الزيادة في حسابات المدينين
××××	= المتحصلات النقدية من المدينين خلال الفترة

مثال:

كانت إيرادات إحدى المنشآت 3000000 ل.س (مبيعات) عن عام 2009، ورصيد المدينين 1/1 بلغ 650000 ل.س و 12/31 بلغ 850000 ل.س، وللوصول إلى المتحصلات النقدية من المدينين، يجب تعديل المبيعات بالتغير في رصيد المدينين، بالتالي:

المتحصلات النقدية من المدينين = المبيعات - الزيادة في المدينين = 3000000 - 200000 = 2800000 ل.س.

لو كان رصيد المدينين في آخر السنة 525000 ل.س، لكانت المقبوضات النقدية من المدينين = 75000 + 3000000 = 3075000 ل.س.

ثانياً: المدفوعات النقدية للموردين:

عندما يزداد حساب الدائنين فهذا يعني أن المشتريات وفق أساس الاستحقاق أكبر مقارنة بالمشتريات وفق الأساس النقدي، والعكس صحيح. فلو زاد حساب الدائنين بمقدار 50000 ل.س يعني زيادة المشتريات الأجلة عن المشتريات النقدية، لذلك عند حساب المدفوعات النقدية يتم طرح الزيادة في الدائنين والعكس صحيح، كما يلي:

المشتريات	xxxx
+ النقص في حسابات الدائنين	xxxx
أو (-) الزيادة في حسابات الدائنين	(xxx)
المدفوعات النقدية للدائنين	xxxx

فإذا فرضنا أن المشتريات خلال الفترة بلغت 2600000 ل.س، وأن رصيد الدائنين أول الفترة 175000 ل.س وآخر الفترة 225000 ل.س، بالتالي فإن المدفوعات النقدية للدائنين تساوي المشتريات مطروحا منها الزيادة في حسابات الدائنين = 2600000 - (175000 - 225000) = 2550000 ل.س.

ولتحديد المشتريات يجب تحديد تكلفة المبيعات والتغير في المخزون ما بين أول الفترة وآخرها، بحيث إن:

المشتريات = تكلفة المبيعات (تكلفة البضاعة المباعة) + مخزون 12/31 - مخزون 1/1، حيث يجب تعديل تكلفة البضاعة المباعة بتغير المخزون خلال

الفترة، فعندما تزداد البضاعة يعني ذلك أن المشتريات تجاوزت تكلفة البضاعة المباعة، لذلك يتم إضافة الزيادة في رصيد المخزون أو البضاعة ما بين آخر الفترة وأولها. فإذا فرضنا أن تكلفة المبيعات، أو تكلفة البضاعة المباعة كانت 3500000 ل.س خلال عام 2009، ورصيد مخزون 1/1 بلغ 300000 ل.س في حين أن مخزون آخر المدة بلغ 420000 ل.س، فإن المشتريات تساوي:

$$3500000 + (300000 - 420000) = 3620000 \text{ ل.س.}$$

وبناء عليه، فإن زيادة رصيد المخزون يشير إلى زيادة المشتريات على تكلفة البضاعة المباعة خلال الفترة، والعكس صحيح، فلو فرضنا أن رصيد مخزون 12/31 كان 270000 ل.س، فإن المشتريات = $3500000 + (270000 - 300000) = 320000 \text{ ل.س.}$

3 - المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية:

لتحديد المصروفات المدفوعة نقداً يجب تسوية المصروفات التي تحدد وفق أساس الاستحقاق برصيد المصروفات المدفوعة مقدماً، أو المستحقة في أول الفترة وأخرها. وذلك كما يلي:

xxxx	المصروفات التشغيلية التي تخص العام
xxxx	+ الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً
xxxx	+ النقص في المصروفات المستحقة
(xx)	(-) النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً
(xx)	(-) الزيادة في المصروفات المستحقة
xxxx	= المصروفات المدفوعة نقداً

فالمصروفات المدفوعة مقدماً تمثل تدفقات نقدية خارجية، لذلك فإنه يتم إضافة الزيادة في هذه المصروفات، حيث أن الزيادة في المصروفات عما يخص الفترة يعني أن المنشأة دفعت مصاريف إضافية، فإذا كانت المصروفات التشغيلية التي

تخص العام 210000 ل.س، وكانت المصروفات المدفوعة مقدماً لدى بداية السنة 25000 ل.س وآخر السنة 40000 ل.س، فإذا هذا يعني أن المنشأة دفعت مصاريف مقدمة زيادة. وبناء عليه يتم إضافة مبلغ 15000 ل.س إلى المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية التي تخص العام (40000 - 25000).

وبالمقابل يتم معالجة النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً، حيث يتم معالجة هذا النقص باعتباره تخفيض للمصروفات التشغيلية التي تخص هذا العام. أما بالنسبة إلى المصروفات المستحقة، فإن زيادة هذه المصروفات يعني أن المصروفات التشغيلية وفق أساس الاستحقاق أكبر منها وفق الأساس النقدي، لذلك يتم تخفيض الزيادة في المصروفات المستحقة من المصروفات التشغيلية التي تخص العام للوصول إلى المصروفات التشغيلية المدفوعة نقداً. فإذا فرضنا أن الرواتب التي تخص عام 2009 تبلغ 550000 ل.س، وأن المصروفات المستحقة لدى بداية العام 50000 ل.س وآخر العام 75000 ل.س، فهذا يعني أن المنشأة دفعت رواتب خلال السنة 550000 + (50000 - 75000) = 525000 ل.س. والعكس بالعكس بالنسبة إلى النقص في المصروفات المستحقة، حيث إن هذا النقص يعني أن المنشأة دفعت مصروفات بشكل أكبر مما يخص العام.

4 - مدفوعات ضرائب الدخل:

يتم معالجة مدفوعات ضريبة الدخل على نفس منوال معالجة المصروفات عموماً، حيث يتم إضافة النقص في الضرائب المستحقة، وبالمقابل يتم استبعاد الزيادة في الضرائب المستحقة، كما يلي:

××××	مصرف الضرائب الذي يخص العام
××××	+ النقص في الضرائب المستحقة
(×××)	أو (-) الزيادة في الضرائب المستحقة
××××	= الضرائب المدفوعة نقداً

فإذا فرضنا أن الضرائب المستحقة لدى بداية العام بلغت 110000 ل.س، ولدى نهاية العام 180000 ل.س، في حين أن الضرائب التي تخص العام تبلغ 1200000 ل.س. فهذا يعني أن المنشأة دفعت ضرائب خلال هذا العام $1200000 - (180000 - 110000) = 1130000$ ل.س.

ويمكن بيان معادلة تحويل معظم القيم الظاهرة بقائمة الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي لأغراض تطبيق الطريقة المباشرة كما يلي:

أساس الاستحقاق	يضاف	يطرح	= الأساس النقدي
المبيعات	مدينون 1/1	مدينون 12/31	نقدية محصلة من المدينين
تكلفة المبيعات	مخزون 12/31 دائنون 1/1	مخزون 1/1 دائنون 12/31	نقدية مدفوعة للدائنين
مصروفات تشغيلية	مصروفات مقدمة 12/31 مصروفات مستحقة 1/1	الاستهلاك ديون معدومة أو (م.ء.م.فيها) مصروفات مقدمة 1/1 مصروفات مستحقة 12/31	المصروفات التشغيلية المدفوعة

ويتم عرض صافي التدفق النقدي التشغيلي وفق الأسلوب المباشر كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
المقبوضات النقدية:		
1 - المقبوضات النقدية من المدينين	xxx	
2 - المقبوضات النقدية من الخدمات الأخرى	xxx	
3 - المقبوضات النقدية من عوائد الاستثمارات وإيراداتها	xxx	
مجموع التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة		xxxx
(يطرح) المدفوعات النقدية:		
1 - المدفوعات النقدية للدائنين	xxx	
2 - المدفوعات النقدية للرواتب	xxx	
3 - المدفوعات النقدية للإعلان	xxx	
4 - المدفوعات النقدية للفوائد	xxx	
5 - المدفوعات النقدية للمصاريف الأخرى	xxx	
6 - المدفوعات النقدية لضرائب الدخل	xxx	
مجموع التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة		(xxx)
صافي التدفق النقدي التشغيلي		xxxx

مثال:

نفترض البيانات التالية لإحدى الشركات التي بدأت أعمالها في 2009/1/1:

البيان	2008	2009
النقدية	0	195000
الزبائن	0	25000
المخزون السلعي	0	260000
نفقات مدفوعة مقدماً	0	8000
الأصول الثابتة	0	125000
الدائنين	0	55000
مصروفات مستحقة دائنة	0	25000

وكانت قائمة دخل الشركة في 2009/12/31 والمعلومات الإضافية كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
إيراد المبيعات		975000
-تكلفة البضاعة المباعة		(445000)
مجمّل ربح		520000
النفقات التشغيلية	160000	
الاستهلاكات	10000	
		(170000)
الدخل قبل الضريبة		350000
ضريبة الدخل		(95000)
صافي الدخل		255000

معلومات إضافية:

- 1- تم الإعلان عن توزيع أرباح قدرها 75000 نقداً.
 - 2- الزيادة في حسابات المدينين ناتجة عن شراء بضائع.
 - 3- النفقة المدفوعة مقدماً والمصروفات المستحقة تعود إلى المصروفات التشغيلية.
- المطلوب: إعداد الجزء الخاص بالتدفقات النقدية التشغيلية في 2009/12/31 بموجب الأسلوب المباشر.

1 - النقدية المستلمة من المدينين:

975000	إيرادات المبيعات
(25000)	- الزيادة في حسابات المدينين
950000	= المتحصلات النقدية من المدينين خلال الفترة

2 - المدفوعات النقدية للموردين:

455000	تكلفة البضاعة المباعة
260000	يضاف: الزيادة في المخزون
715000	المشتريات
(55000)	(-) الزيادة في حسابات الدائنين
660000	المدفوعات النقدية للدائنين

3 - المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية:

160000	المصروفات التشغيلية التي تخص العام
8000	+ الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدماً
(25000)	(-) الزيادة في المصروفات المستحقة
143000	= المصروفات المدفوعة نقداً

4 - مدفوعات ضرائب الدخل:

أظهرت قائمة دخل الشركة أن مصروف ضريبة الدخل كان 95.000 ل.س حيث إن الميزانيات لمقارنة لم تظهر أي مبلغ لضريبة دخل مستحقة سواء في بداية العام أو في نهايته، لذلك، فإن كامل المبلغ الظاهر في قائمة الدخل يعد مدفوعاً نقداً من أجل ضريبة الدخل.

الجدول التالي يبين مقارنة بين أساس الاستحقاق والاساس النقدي:

من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي			
الأساس النقدي	إضافة/تخفيض	التسميات	أساس الاستحقاق
950000	(25000)	-الزيادة في حساب الزبائن	إيراد المبيعات 975000
660000	260000	+الزيادة في البضاعة	تكلفة البضاعة المباعة 455000
143000	(55000)	-الزيادة في الدائنين	
	8000	+الزيادة في النفقة المدفوعة مقدماً	النفقات التشغيلية 160000
	(25000)	-الزيادة في النفقة المستحقة	
0	(10000)	مصرفوف الاستهلاك	مصرفوف الاستهلاك 10000
95000			مصرفوف ضريبة الدخل 95000
898000			إجمالي النفقات 720000
52000		صافي النقدية من الأنشطة التشغيلية	صافي الدخل 255000

ويتم عرض صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر على الشكل التالي:

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :		
950000		النقدية المستلمة من الزبائن
		<u>المدفوعات النقدية:</u>
	660000	إلى الموردين
	143000	للتدفقات التشغيلية
(898000)	95000	لضريبة الدخل
52000		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ثانياً: حساب التدفقات النقدية الاستثمارية:

كما سبق بيانه ترتبط التدفقات النقدية الاستثمارية بالأنشطة المرتبطة بالأصول غير المتداولة (الاستثمارات و الأصول طويلة الأجل) طويلة الأجل، ويمكن تحديد أشكال التدفقات النقدية الاستثمارية فيما يلي:

1 - تدفقات نقدية داخلية:

المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والأصول الأخرى طويلة الأجل (بيع أصول ثابتة نقداً).

المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى (بيع استثمارات نقداً).

المقبوضات النقدية من تحصيل الدفعات النقدية، والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (تحصيل الإقراض).

المقبوضات النقدية من عقود أجل، وعقود مستقبلية، وعقود اختيارية، وعقود مقايضة، ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

2 - تدفقات نقدية خارجة:

المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة، وأصول غير ملموسة، وأصول أخرى طويلة الأجل، وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق منها بتكاليف التطوير المرسلة، وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاؤها بالموارد الذاتية (شراء أصول ثابتة نقداً، والمدفوعات النقدية على عمليات تطوير الأصول الثابتة).

المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في منشآت أخرى والحصول في الشركات المشتركة (بخلاف المدفوعات للأوراق المالية التي تعد في حكم بنود النقدية، أو التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها).

المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى (عمليات الإقراض).
المدفوعات النقدية لشراء عقود أجل وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة، ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها، أو المدفوعات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية.

ولا توجد مشاكل تعوق قياس التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، ويتم إدخال عمليات بيع الأصول الثابتة والاستثمارات عموماً وشرائها، بحيث يتم الأخذ بالمبلغ المقبوض أو المدفوع فقط، ويمكن تحديد ذلك كما يلي:

1 - المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة = صافي القيمة الدفترية للأصل الثابت + أرباح بيع الأصول (أو - خسارة بيع الأصل).

2 - المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات = تكلفة الأوراق المالية + أرباح بيع الاستثمارات (أو - خسائر بيع الاستثمارات).

3 - يتم الأخذ بالمبالغ النقدية المدفوعة لشراء الأصول الثابتة أو شراء الاستثمارات، والمبالغ الرأسمالية المدفوعة على الأصول الثابتة خلال المراحل اللاحقة لاقتناء هذه الأصول، بحيث تحقق هذه النفقات (التكاليف) أحد ثلاثة شروط:

أ- تحسين الكفاءة الإنتاجية للأصل الثابت.

ب- زيادة العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

ت- تخفيض تكاليف الإنتاج.

وبذلك يتم التفرقة بين الإصلاح والصيانة العادية التي تنفق على الأصول الثابتة خلال المراحل التالية لاقتنائها وبين النفقات الرأسمالية، بحيث إن نفقات الصيانة العادية تعد نفقات جارية، وتعد المبالغ النقدية المدفوعة والمصنفة باعتبارها نفقات صيانة عادية بمنزلة تدفقات نقدية تشغيلية.

فإذا فرضنا أن تكلفة الآلات لدى المنشأة 5000000 ل.س، ومجمع الاستهلاك بنفس التاريخ 3000000 ل.س، وتم بيع هذه الآلة نقدا بمبلغ 2100000 ل.س، بالتالي فإن المنشأة حققت ربحا قدره 100000 ل.س (حيث أن صافي القيمة الدفترية يبلغ $5000000 - 3000000 = 200000$ ل.س).

مثال:

إذا فرضنا أن العمليات الاستثمارية التي قامت بها إحدى المنشآت في 2009 كانت كما يلي:

- 1 - بيع أراض نقدا بمبلغ 5000000 ثمن شرائها بمبلغ 3000000 ل.س.
- 2 - بيع أثاث نقدا بمبلغ 500000 ل.س، علما أن تكلفته 1000000 ل.س، ومجمع استهلاكه بتاريخ البيع 600000 ل.س.
- 3 - تحصيل قسط من القروض الممنوحة قدره 250000 ل.س.
- 4 - شراء تجهيزات قيمتها 250000 ل.س، دفع من ثمنها نقدا نصف القيمة.

5 - كانت القروض المقدمة من قبل المنشأة خلال العام 3000000 ل.س.
بناء عليه تكون صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية كما يلي:

البـ	ان	جزئي	كلي
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
			المقبوضات النقدية:
1 -	المقبوضات النقدية من بيع أراضي.	5000000	
2 -	المقبوضات النقدية من بيع أثاث.	500000	
3 -	المقبوضات النقدية من عمليات إقراض.	250000	
	مجموع التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة		5750000
	(يطرح) المدفوعات النقدية:		
1 -	المدفوعات النقدية لشراء تجهيزات.	250000	
2 -	المدفوعات النقدية لعمليات الإقراض.	3000000	
	مجموع التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة		(3250000)
	صافي التدفق النقدي الاستثماري		2500000

ثالثاً: حساب التدفقات النقدية التمويلية:

يتم الأخذ بالحسبان التدفقات النقدية المرتبطة بعمليات حقوق الملكية، والاقتراض طويل الأجل، ويمكن بيان أشكال التدفقات النقدية التمويلية فيما يلي:

1 - تدفقات نقدية داخلية:

أ- المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم، أو أدوات الملكية الأخرى.

ب- المقبوضات النقدية من إصدار أدوات المديونية، والقروض وأوراق الدفع، والسندات، والرهونات، والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل.

ت- إصدار سندات قرض.

2 - تدفقات نقدية خارجة:

أ- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أسهم المنشأة أو استردادها.

ب- السداد النقدي للمبالغ المقترضة.

ت- نقدية إلى حملة الأسهم باعتبارها توزيعات الأرباح.

ث- المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق

بالتأجير التمويلي.

ويجب الأخذ بالحسبان العمليات غير النقدية المرتبطة بالأنشطة التمويلية، بحيث

يتم الأخذ بالتدفق النقدي التالي:

1 - إصدار الأسهم، سواء عند تأسيس المنشأة أو عند زيادة رأس المال إذا كانت عمليات إصدار الأسهم مقابل أصول أو خدمات، لا يتم الأخذ بها عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

2 - عمليات استهلاك رأس المال إذا لم يتم سداد قيمتها نقدا لا تدخل في قائمة التدفقات النقدية.

3 - توزيعات الأرباح العينية لا تدخل في قائمة التدفقات النقدية.

4 - علاوة أو خصم إصدار الأسهم نقدا تدخل في قائمة التدفقات النقدية.

5 - يدخل في قائمة التدفقات النقدية ما يتم تحصيله من بيع السندات ورد قيمة هذه السندات.

مثال:

إذا فرضنا أن العمليات التمويلية التي قامت بها إحدى المنشآت خلال عام 2009 كانت كما يلي:

- 1 - تمت زيادة رأس المال من خلال إصدار 5000 سهم، قيمة السهم الاسمية 500 ل.س، وسعر البيع 510 ل.س.
 - 2 - توزيعات أرباح نقداً إلى المساهمين قدرها 400000 ل.س.
 - 3 - سداد قسط قرض السندات بمقدار 850000 ل.س.
- وبناء عليه، فإن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تكون كما يلي:

البيــــــــــــــــان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
المقبوضات النقدية:		
1 - مقبوضات نقدية من زيادة رأس المال: القيمة الاسمية للأسهم + رأس المال المدفوع الإضافي (علاوة الإصدار)	2500000 50000	
تدفقات نقدية داخلية		2550000
(يطرح) المدفوعات النقدية:		
1 - توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين	400000	
2 - سداد قسط قرض السندات	850000	
مجموع التدفقات النقدية التمويلية الخارجة		(1250000)
صافي التدفق النقدي التمويلي		1300000

مثال:

كانت الميزانية المقارنة لإحدى الشركات عن عامي 2008 و 2009 كما يلي:

التغيرات: زيادة/ نقص	2009	2008	البيلان
			الأصول
نقص 40000	540000	580000	النقدية
زيادة 180000	680000	500000	الذمم المدينة
زيادة 240000	540000	300000	مخزون
نقص 20000	40000	60000	نفقات مدفوعة مقدماً
نقص 250000	300000	550000	أراضٍ
0	2000000	2000000	أبنية
زيادة 100000	(210000)	(110000)	مجمع استهلاك أبنية
زيادة 1250000	1930000	680000	تجهيزات
زيادة 180000	(280000)	(100000)	مجمع استهلاك تجهيزات
	<u>5540000</u>	<u>4460000</u>	
			الالتزامات وحقوق الملكية
نقص 700000	330000	400000	الذمم الدائنة (دائنين)
نقص 400000	1100000	1500000	سندات مستحقة الدفع
زيادة 1000000	2200000	1200000	أسهم عادية (قيمة السهم 500 ل.س)
زيادة 550000	<u>1910000</u>	<u>1360000</u>	أرباح محتجزة
	<u>5540000</u>	<u>4460000</u>	

وكانت قائمة الدخل في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
إيراد		8750000
تكلفة البضاعة المباعة		(4650000)
مجمّل ربح		4100000
نفقات تشغيلية	(2210000)	
مصرفوف الفائدة	(120000)	
خسارة بيع تجهيزات	(20000)	(2350000)
صافي الربح قبل الضريبة		1750000
ضريبة الدخل		(650000)
صافي الربح		1100000

معلومات إضافية:

- 1- تتضمن المصروفات التشغيلية مصرفوف الاستهلاك البالغ 330000 ل.س. واستنفاد النفقة المدفوعة مقدماً بمبلغ 20000 ل.س.
 - 2 - بيعت الأرض بقيمتها الدفترية.
 - 3 - تم توزيع أرباح نقداً قدرها 550000 ل.س.
 - 4 - تم دفع مصرفوف فائدة نقداً مبلغ 120000 ل.س.
 - 5 - تم شراء تجهيزات كلفتها 1660000 ل.س. نقداً وتم بيع تجهيزات أخرى بلغت تكلفتها 410000 ل.س. وصافي قيمتها الدفترية 360000 ل.س. بمبلغ 340000 ل.س. نقداً.
 - 6 - تم استرداد سندات مستحقة الدفع بقيمتها الدفترية.
 - 7- تم إصدار أسهم عادية قيمة السهم الاسمية 500 ل.س. نقداً.
- المطلوب: إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الأسلوب المباشر.

الحل:

الخطوة الأولى:

تحديد التغير في النقدية = $540000 - 580000 = 40000$ ل.س نقص.

الخطوة الثانية:

تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

أ - المتحصلات النقدية من الزبائن:

8750000	إيراد المبيعات
(180000)	(-) الزيادة في حساب الزبائن
8570000	= المتحصلات النقدية من الزبائن

ب - المدفوعات النقدية إلى الموردين:

4650000	تكلفة البضاعة المباعة
240000	يضاف الزيادة في قيمة البضاعة
4980000	= المشتريات
70000	+ النقص في حساب الموردين
4960000	= المدفوعات النقدية للموردين

ج - المدفوعات النقدية للمصروفات التشغيلية:

2210000	المصروفات التشغيلية
(330000)	ناقص: الاستهلاكات
(20000)	ناقص: استنفاد النفقة المدفوعة مقدماً
1860000	= المصروفات التشغيلية النقدية

د - مدفوعات الفائدة النقدية وتبلغ 120000 ل.س

هـ - مدفوعات ضريبة الدخل النقدية وتبلغ 650000 ل.س.

الخطوة الثالثة: تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية:

1 - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

- مقبوضات نقدية من بيع الأراضي 250000 ل.س.
- مقبوضات نقدية من بيع التجهيزات 340000 ل.س.
- مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات 1660000 ل.س.

2 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

- إصدار أسهم 1000000 ل.س.
- استرداد سندات 400000 ل.س.
- توزيعات أرباح نقداً 550000 ل.س.

وبناء على ما سبق يمكن إعداد قائمة التدفقات النقدية على الشكل التالي:

الشركة....		
قائمة التدفق النقدي في 2009/12/31		
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
8570000		المقبوضات النقدية من الزبائن
	4960000	المدفوعات النقدية إلى الموردين
	1860000	للمصروفات التشغيلية
	650000	لضريبة الدخل
	<u>120000</u>	الفائدة
(7590000)		
980000		التدفقات النقدية المقدمة من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
	250000	مقبوضات نقدية من بيع الأراضي

340000	مقبوضات نقدية من بيع تجهيزات
(1660000)	مدفوعات نقدية لشراء تجهيزات
(1070000)	النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
1000000	تدفقات نقدية من إصدار أسهم
(400000)	تدفقات نقدية لاسترداد سندات
(55.000)	تدفقات نقدية لتوزيعات أرباح أسهم
50000	صافي النقدية المقبوضة من الأنشطة التمويلية
(40000)	صافي التدفقات النقدية للعام
580000	رصيد النقدية أول المدة 1/1
540000	رصيد النقدية في 2009/12/31

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:

تقوم الطريقة غير المباشرة على إمكانية تحويل صافي الربح إلى صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي، وذلك من خلال الأخذ بالحسبان لعناصر تؤثر في الدخل إلا أنها لا تؤثر في النقدية الاستهلاكات، و الاستنفادات، و المقدمات، و المستحقات الناتجة عن مدفوعات، أو مقبوضات لنقدية تشغيلية سابقة أو قادمة، ولعناصر الدخل أو الإنفاق المترافقة مع النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

ويتم تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة غير المباشرة عن طريق تعديل صافي الربح أو الخسارة بالآثار المتعلقة بالآتي:

1 - التغييرات التي حدثت في أثناء الفترة في المخزون وحسابات مديني التشغيل ودائنيه.

2 - البنود غير النقدية مثل الاستهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وأرباح العملات الأجنبية غير المحققة وخسائرها وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأقلية.

3 - جميع البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلقاً بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل.

حساب التدفقات النقدية التشغيلية:

يتوقف الاختلاف الرئيسي بين الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر لإعداد التدفقات النقدية وعرضها على حساب التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقط.

إذ إنه بموجب الأسلوب غير المباشر يتم إجراء تعديلات أو تسويات على صافي الربح أو الخسارة للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتتوقف هذه التسويات على العمليات غير النقدية (نفقات وإيرادات)، إضافة إلى التسويات المتعلقة بالمقدمات والمستحقات في أول المدة وآخرها.

حيث يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بما يلي:

1 - التغيرات التي تحصل خلال الفترة على عناصر رأس المال العامل (المخزون السلي، المدينون، الدائنون).

2 - عناصر الميزانية كالأستهلاك والاستنفاد، الاحتياطيات، الضرائب المؤجلة.

3 - كافة العناصر الأخرى التي يكون أثر تدفقاتها النقدية استثمارياً أو تمويلياً. وبناء عليه، فإن إعداد قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة غير المباشرة، يقوم على تعديل صافي الربح المعد وفق أساس الاستحقاق، بتسويات أثر عمليات قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو نقص للنقدية.

ويمكن بيان ذلك تفصيلاً من خلال ما يلي:

1 - يتم تحديد التغير في النقدية من خلال الميزانيات المقارنة.

2 - يتم تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال القيام بإجراءات تسوية لصافي الربح حيث إن:

أرباح بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، يتم استبعادها طالما أنها أضيفت مسبقاً إلى صافي الربح في قائمة الدخل، وذلك لأنها تتعلق بعمليات يتم معالجتها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية.

يتم إضافة خسائر بيع الأصول الثابتة و الاستثمارات وكذلك الحال بالنسبة إلى خسائر بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، إلا أنها تضاف حيث كانت قد خصمت مسبقاً من الدخل.

ج - الزيادة في المدينين، حيث تمثل زيادة في المبيعات على أساس الاستحقاق ولذلك يتم خصمها للوصول إلى المبيعات وفق الأساس النقدي، والعكس بالعكس بالنسبة إلى نقص المدينين.

د - الزيادة في المخزون السلعي، وتمثل استخداماً للنقدية لذلك يتم خصمها من صافي الدخل، والعكس بالعكس بالنسبة لنقص المخزون.

هـ - النقص في المصروفات المدفوعة مقدماً يمثل عبئاً تم تحميله على قائمة الدخل لم يتم صرفه خلال الفترة الجارية لذلك يخصم.

و - النقص في الدائنين يعني أن تكلفة البضاعة المباعة والنفقات الأخرى وفق الأساس النقدي أعلى منها وفق أساس الاستحقاق، ولذلك يتم خصمها من صافي الربح، والعكس بالعكس بالنسبة إلى زيادة الدائنين.

مصاريف الاستهلاك، تمثل مصاريف تحسب وفق أساس الاستحقاق، وهي مصاريف غير نقدية وكانت قد خصمت من الربح لذلك يتم إعادتها.

وبناء على ما سبق، يمكن عرض أهم التسويات التي تتم على صافي الدخل ليتوافق مع التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

صافي الدخل

إضافات	تخفيضات
+ مصروف الاستهلاك. + استنفاد الأصول غير المادية والأعباء المؤجلة. + الزيادة في الالتزامات الضريبية المؤجلة. + خسارة الاستثمار في الأسهم العادية باستخدام أسلوب الملكية. + خسارة بيع الأصول الثابتة. + النقص في حسابات المدينين. + النقص في المخزون السلعي. + النقص في النفقات المدفوعة مقدماً. + الزيادة في الالتزامات المستحقة.	- استنفاد علاوة الإصدار - النقص في الالتزامات الضريبية المؤجلة - الدخل الآتي من الاستثمار في الأسهم العادية باستخدام أسلوب الملكية: - الزيادة في الذمم المدينه. - الزيادة في المخزون السلعي. - الزيادة في النفقات المدفوعة مقدماً. - النقص في الذمم الدائنة. - النقص في الالتزامات المستحقة.

صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

ويكون شكل قائمة التدفقات النقدية بموجب الطريقة غير المباشرة كما يلي:

قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

(1) - التدفقات النقدية من عمليات التشغيل:		
الربح الصافي		xxx
يضاف:		
استهلاك الأصول الثابتة	xxx	
إطفاء الأصول غير الملموسة	xxx	
خسائر بيع الأصول الثابتة	xxx	
خسائر الاستثمارات في شركات تابعة	xxx	
النقص في حسابات الدائنين	xxx	
النقص في المصروفات المدفوعة مقدما.	xxx	
النقص في المخزون	xxx	
الزيادة في الدائنين	xxx	
		xxx
ي طرح:		
أرباح بيع أصول ثابتة	(xxx)	
أرباح بيع استثمارات في شركات تابعة	(xxx)	(xxx)
زيادة الأصول المتداولة (عدا النقدية)	(xxx)	(xxx)
نقص الأصول المتداولة	(xxx)	(xxx)
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل	xxx	
(2) - التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار:		
يضاف:		
ثمن بيع أصول ثابتة	xxx	xxx

xxx	xxx	بيع استثمارات طويلة الأجل
		ي طرح:
(xxx)	(xxx)	شراء أصول ثابتة
(xxx)	(xxx)	زيادة استثمارات طويلة الأجل
xxx	xxx	صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار
		(3) - التدفقات النقدية من عمليات التمويل:
		يضاف:
xxx	xxx	زيادة رأس المال
xxx	xxx	زيادة قروض طويلة الأجل
		ي طرح:
(xxx)	(xxx)	تخفيض رأس المال
(xxx)	(xxx)	تسديد قروض طويلة الأجل
(xxx)	(xxx)	أرباح موزعة نقداً
xxx		صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل
xxx		صافي التدفقات النقدية (3+2+1).
xxx		+ رصيد النقدية وشبه النقدية في أول الفترة
xxx		= رصيد النقدية وشبه النقدية في آخر الفترة

مثال:

فيما يلي قائمة الدخل لإحدى المنشآت عن الفترة المنتهية في 2009/12/31:

البيان	جزئي	كلي
المبيعات		6900000
يطرح: تكلفة البضاعة المباعة		
مخزون 1/1	1900000	
+ مشتريات	4400000	
= بضاعة متاحة للبيع	6300000	
(-) مخزون 12/31	(1600000)	
= تكلفة البضاعة المباعة		(4700000)
مجمّل الربح		2200000
مصروفات تشغيلية:		
مصاريف بيعية	450000	
مصاريف إدارية	700000	
		(1150000)
صافي الربح		1050000

وقد توفرت المعلومات التالية:

- 1 - انخفض حساب المدينين خلال العام بمقدار 360000 ل.س.
 - 2 - ازدادت النفقات المدفوعة مقدما خلال العام بمقدار 170000 ل.س.
 - 3 - انخفض حساب الدائنين خلال العام بمبلغ 275000 ل.س.
 - 4 - انخفضت المصروفات المستحقة خلال العام بمبلغ 10000 ل.س.
 - 5 - تتضمن المصروفات الإدارية مصروف استهلاك بمبلغ 60000 ل.س.
- وبناء عليه تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
صافي الربح قبل الضريبة		1050000
يضاف:		
الاستهلاك	60000	
نقص مدينين	36000	420000
ي طرح:		
زيادة مصاريف مدفوعة مقدماً	(170000)	
نقص دائنين	(275000)	
نقص مصروفات مستحقة	(100000)	(545000)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		925000

تمرين محلول:

أظهرت ميزانية إحدى المنشآت الأرصدة التالية عن عامي 2008 و 2009:

البيان	2008	2009
<u>أصول متداولة</u>		
نقدية	600000	1660000
مخزون	3000000	3700000
مدينون	1800000	1700000
مصاريف مدفوعة مقدماً	200000	300000
مجموع أصول متداولة	5600000	7360000
<u>أصول ثابتة</u>		
آلات	5000000	4000000

(1600000)	(1500000)	(-) م. استهلاك
1000000	1000000	أراضي
6000000	4000000	مباني
(2160000)	(1600000)	(-) م. استهلاك
9000000	10000000	تجهيزات
(3600000)	(3000000)	
12640000	13900000	مجموع أصول ثابتة
20000000	19500000	مجموع الأصول
		<u>التزامات متداولة</u>
200000	900000	دائنون
		<u>التزامات طويلة الأجل</u>
400000	1400000	قرض طويل الأجل
		<u>حقوق الملكية</u>
18000000	16000000	رأس المال
900000	800000	رأس مال إضافي
500000	400000	أرباح محتجزة
20000000	19500000	مجموع التزامات وحقوق ملكية

وكانت قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
المبيعات		8000000
يطرح تكلفة المبيعات		(3000000)
مجمّل الربح		5000000
يطرح: مصاريف تشغيلية		(2460000)
استهلاك آلات	500000	
استهلاك عقارات	560000	
استهلاك تجهيزات	1000000	
مصاريف أخرى	400000	
ربح النشاط		2540000
يطرح: إيرادات ومصاريف أخرى		
ربح بيع تجهيزات		100000
(-) خسائر بيع آلات		(200000)
الربح قبل الفوائد والضريبة		2440000
فوائد مدنية		(70000)
الربح قبل الضريبة		2370000
ضريبة		(500000)
صافي الربح		1870000

وقد توافرت المعلومات التالية:

- 1 - تمت زيادة رأس المال نقداً، حيث تم إصدار 4000 سهم بقيمة اسمية 500 ل.س، وبعلوّة إصدار 20 ل.س.
 - 2 - الآلات مشتراة في 2006/1/1 تكلفتها 5000000 ل.س، وتستهلك بمعدل 10%، وقد تم بيع آلة منها نقداً بتاريخ 2009/12/31 تكلفتها 1000000 ل.س بمبلغ 400000 ل.س.
 - 3 - تم شراء عقارات في 2009/1/1 بمبلغ 2000000 ل.س، وهي تستهلك بمعدل 10%، ومقتناة في 2005/1/1.
 - 4 - تبلغ تكلفة التجهيزات 10000000 ل.س، تستهلك بمعدل 10%، وهي مشتراة منذ 2006/1/1، وقد تم بيع إحداها في 2009/12/31 بمبلغ 700000 ل.س تكلفتها 1000000 ل.س.
 - 5 - تم دفع فوائد قروض 5% مبلغ 70000 ل.س.
 - 6 - تم توزيع أرباح نقدية على المساهمين بلغت 1770000 ل.س.
- والمطلوب:

- 1 - إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة.
- 2 - إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة غير المباشرة.

الحل:

أولاً: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.

1 - بالنسبة إلى الآلات:

الآلات مشتراة منذ 4 سنوات، استهلاكها السنوي قبل شراء الآلات الجديدة حتى نهاية عام 2008 يساوي: $5000000 \times 10\% = 500000$ ل.س، وعن الفترة السابقة يكون مجموع الاستهلاك $3 \times 500000 = 1500000$ ل.س.

الألة المبيعة تكلفتها 100000 ل.س، واستهلاكها حتى 2009/12/31 =
 $100000 \times 4 = 400000$ ل.س، صافي قيمتها الدفترية 600000 ل.س،
ومبيعة بسعر 400000 ل.س، وبالتالي هناك خسارة بيع قدرها 200000
ل.س.

استهلاك الآلات عن عام 2009 = $5000000 \times 10\% = 500000$ ل.س،
ومجمع استهلاك الآلات في 2009/12/31 = 1600000 ل.س. حيث يتم
استبعاد مجمع استهلاك الألة المبيعة.

2 - بالنسبة للمباني:

استهلاكها السنوي قبل شراء المباني الجديدة = $4000000 \times 10\% = 400000$
ل.س، مشتتة منذ 2005/1/1، وبالتالي مجمع استهلاكها حتى 2008/12/31 =
 $4 \times 400000 = 1600000$ ل.س.

استهلاكها عن عام 2009 = $7000000 \times 80\% \times 10\% = 560000$ ل.س.
مجمع الاستهلاك في 2009/12/31 = $1600000 + 560000 = 2160000$
ل.س.

3 - بالنسبة إلى التجهيزات:

مشتتة معاً منذ 2006/1/1، استهلاكها السنوي يساوي 1000000 ل.س،
ومجمع استهلاكها في 2009/1/1 يساوي 3000000 ل.س، أما مجمع
استهلاكها في 2009/12/31 يساوي 3600000 ل.س حيث يتم استبعاد مجمع
استهلاك التجهيزات المبيعة.

التجهيزات المبيعة: تكلفتها 1000000 ل.س، ومجمع استهلاكها حتى
2009/12/31 يساوي 100000×4 سنوات = 400000 ل.س وبالتالي صافي
قيمتها الدفترية تبلغ 600000 ل.س، وحيث إنها مبيعة بسعر 700000 ل.س
بالتالي هناك ربح بيع تجهيزات قدرها 100000 ل.س. ومجمع استهلاك

التجهيزات في 2009/12/31 يساوي 900000 $\times$ 4 سنوات = 3600000 ل.س.

حساب التدفقات النقدية التشغيلية:

1 - المتحصلات النقدية من المدينين:

8000000	إيرادات المبيعات
1800000	+ مدينون 1/1
(1700000)	(-) مدينون 12/31
8100000	متحصلات نقدية من المدينين

2 - المدفوعات النقدية للموردين:

المشتريات = تكلفة بضاعة مبيعة + مخزون 12/31 - مخزون 1/1

$$3700000 = 3000000 - 3700000 + 3000000 =$$

3700000	مشتريات
900000	+ دائنون 1/1
(200000)	(-) دائنون 12/31
4400000	= مدفوعات نقدية للدائنين

3 - مدفوعات للمصاريف:

مصاريف بخلاف الاستهلاك = 580000 ل.س.

400000	المصروفات التشغيلية التي تخص العام
(200000)	(-) مصروفات المدفوعة مقدما في 1/1
300000	(+) مصروفات المدفوعة مقدما في 1/31
500000	= المصروفات المدفوعة نقداً

وبناء عليه, يمكن بيان قائمة التدفقات النقدية كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
المقبوضات النقدية:		
1 - المقبوضات النقدية من المدينين	8100000	
مجموع التدفقات النقدية الخارجة		8100000
(يطرح) المدفوعات النقدية:		
1 - المدفوعات النقدية للدائنين	(4400000)	
2 - المدفوعات النقدية للمصاريف	(500000)	
4 - المدفوعات النقدية للفوائد	(70000)	
6 - المدفوعات النقدية لضرائب الدخل	(500000)	
مجموع التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة		(5470000)
صافي التدفق النقدي التشغيلي		2630000
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
المقبوضات النقدية:		
1 - المقبوضات النقدية من بيع أصول ثابتة	1100000	
(يطرح) المدفوعات النقدية:		
1 - المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة	(2000000)	
صافي التدفق النقدي الاستثماري		(900000)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
المقبوضات النقدية:		
1 - مقبوضات نقدية من زيادة رأس المال	2100000	

		(يطرح) المدفوعات النقدية:
	(1770000)	1 - توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين
	(1000000)	2 - سداد قسط قرض السندات
(670000)		صافي التدفق النقدي التمويلي
1060000		صافي التدفق النقدي
600000		+ صافي التدفق النقدي 1/1
1660000		= رصيد نقدية 12/31

ثانياً: إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:

		1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
1870000		الربح الصافي
		يضاف:
	2060000	استهلاك الأصول الثابتة
	200000	خسائر بيع الأصول الثابتة
	(100000)	يطرح: ربح بيع أصول ثابتة
	2160000	يضاف: نقص أصول متداولة وزيادة التزامات متداولة
	100000	نقص مدينون
	2260000	
		يطرح: زيادة أ. متداولة ونقص التزامات متداولة
	(700000)	زيادة مخزون
	(100000)	زيادة م. مدفوعة مقدماً
	(700000)	نقص دائنين

760000		
2630000		صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
		المقبوضات النقدية:
	400000	1 - مقبوضات النقدية من بيع آلات
	700000	2 - مقبوضات النقدية من بيع تجهيزات
		(يطرح) المدفوعات النقدية:
	(2000000)	1 - مدفوعات النقدية لشراء عقارات
(900000)		صافي التدفق النقدي الاستثماري
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
		المقبوضات النقدية:
	2100000	1 - مقبوضات نقدية من زيادة رأس المال
		(يطرح) المدفوعات النقدية:
	(1770000)	1 - توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين
	(1000000)	2 - سداد قسط قرض السندات
(670000)		صافي التدفق النقدي التمويلي
1060000		صافي التدفق النقدي
600000		+ رصيد النقدية 1/1
1660000		= رصيد نقدية 12/31



أسئلة على الفصل السابع

السؤال رقم (1):

ناقش مزايا أساس الاستحقاق والخصائص التي تتصف بها المعلومات الناتجة عن تطبيقه.

السؤال رقم (2):

ناقش طبيعة الأساس النقدية وخصائص المعلومات الناتجة عن تطبيقه.

السؤال رقم (3):

حدد الاختلافات بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

السؤال رقم (4): المطلوب: اختيار الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

المطلوب الإجابة على الأسئلة من 1 حتى 11 من خلال تصنيف تصنف

الأنشطة المذكورة ضمن الأسئلة في قائمة التدفقات النقدية إلى:

A. أنشطة تشغيلية.

B. أنشطة استثمارية.

C. أنشطة تمويلية.

D. غير ذلك.

1- شراء مبان نقداً.

2- استرداد سندات.

3- بيع مبان.

4- نقدية مدفوعة للدائنين.

5- علاوة إصدار رأس المال.

6- إصدار أسهم رأس المال.

7- استلام نقدية من الزبائن.

8- شراء أسهم خزينة.

9- إصدار سندات من أجل شراء أراض.

10- مدفوعات نقدية للعمال.

11- مدفوعات نقدية لمصروفات تشغيلية مستحقة.

12 - من مزايا أساس الاستحقاق:

A. يساعد في إجراء المقارنات.

B. البساطة والوضوح حيث لا تتعدد الإجراءات والسياسات المحاسبية

المطلوبة وفقاً لأساس الاستحقاق.

C. الابتعاد عن عنصر التقدير الشخصي.

D. عدم الاعتماد على أحكام الإدارة وتقديراتها.

13 - من المعاملات غير النقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:

A. اقتناء الأصول عن طريق التأجير التمويلي.

B. شراء منشأة أخرى عن طريق إصدار حقوق ملكية.

C. كل ما سبق مجتمعاً.

D. كل ما ذكر غير صحيح.

14 - إذا كان صافي المبيعات لإحدى المنشآت عن عام 2009 تبلغ 6300000

ل.س، ورصيد المدينين في 1/1 يبلغ 400000 ل.س، بينما كان رصيد

المدينين في 12/31 يبلغ 350000 ل.س، فإن المقبوضات النقدية من المدينين

التي تظهر في قائمة التدفقات النقدية عن العام هي:

A. 6300000 ل.س.

B. 6350000 ل.س.

C. 6700000 ل.س.

D. غير ذلك.

15 - إذا كانت المشتريات لإحدى المنشآت عن عام 2009 تبلغ 400000 ل.س، وكان رصيد الدائنين في 1/1 يبلغ 150000 ل.س وفي 12/31 يبلغ 175000 ل.س، فإن مقدار المدفوعات النقدية للدائنين الذي يظهر في قائمة التدفقات النقدية عن العام هي:

A. 400000 ل.س.

B. 375000 ل.س.

C. 550000 ل.س.

D. 275000 ل.س.

16 - إذا كانت الرواتب الشهرية 15000 ل.س، والرواتب المستحقة في 2009/1/1 تبلغ 25000 ل.س وفي 2009/12/31 تبلغ 40000 ل.س، فإن مقدار الرواتب المدفوعة التي تظهر في قائمة التدفقات النقدية يبلغ:

A. 180000 ل.س.

B. 195000 ل.س.

C. 165000 ل.س.

D. 220000 ل.س.

17 - آلة تكلفتها 1800000 ل.س ومجمع استهلاكها في 2009/12/31 يبلغ 1400000 ل.س، إذا تم بيعها نقداً في 2009/12/31 بربح قدره 25000 ل.س، فإن ثمن البيع الذي يظهر في قائمة التدفقات النقدية هو:

A. 1800000 ل.س.

B. 425000 ل.س.

C. 375000 ل.س.

D. 400000 ل.س.

18 - تعدّ الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية:

- A. أكبر تكلفة من الطريقة المباشرة.
- B. توفر معلومات أكثر تفصيلاً من الطريقة المباشرة.
- C. أكثر ملاءمة للأهداف المرجوة من إعداد قائمة التدفقات النقدية مقارنة بالطريقة المباشرة.
- D. أسهل للفهم والإعداد من الطريقة المباشرة.

19 - يعدّ شراء أراضي نقداً بمبلغ 50000 ل. س:

- A. تدفقاً نقدياً تموالياً.
 - B. تدفقاً نقدياً استثمارياً.
 - C. تدفقاً نقدياً تشغيلياً.
 - D. مصدراً للأموال.
- 20 - لو كانت المنشأة السابقة حصلت على الأراضي مقابل إصدار سندات بنفس القيمة لأصحاب الأراضي، فإن العملية تعدّ:

- A. تدفقاً نقدياً تموالياً.
- B. تدفقاً نقدياً استثمارياً.
- C. تدفقاً نقدياً تشغيلياً.
- D. غير ذلك.

21 - إذا كانت ميزانية إحدى المنشآت في 2008/12/31 تبين أن قيمة الأصول الثابتة تساوي 1500000 ل. س (تستهلك بمعدل 10 % سنوياً باعتبارها مجموعة واحدة مشتتة منذ 5 سنوات)، والأصول المتداولة 1250000 ل. س (منها رصيد النقدية 150000 ل. س)، وحقوق الملكية 1200000 ل. س، والقروض طويلة الأجل 600000 ل. س (بفائدة سنوية 36000 ل. س)، تسدد على خمسة أقساط، وقيمة الالتزامات المتداولة تبلغ

200000 ل. س. وأن التغيرات التي طرأت خلال عام 2009 تمثلت في بيع نصف الأصول الثابتة بخسارة قدرها 25000 ل. س، وزيادة الأصول النقدية فقط بمقدار 450000 ل. س، وزيادة الالتزامات المتداولة بمقدار 110000 ل. س. وإذا علمت أن مجمل الربح عن عام 2009 يبلغ 175000 ل. س، وأن التغيرات الوحيدة التي طرأت على حقوق الملكية كانت بزيادة الاحتياطيات بمقدار 10000 ل. س، وأن مصاريف التشغيل بخلاف الاستهلاك تبلغ 15000 ل. س، والضريبة بمعدل 20 %. فإن صافي الربح لهذه المنشأة في 2009/12/31 يساوي:

A. 79200 ل. س.

B. 9200 ل. س.

C. 19200 ل. س.

D. رقم آخر.

22 - يبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للمنشأة السابقة في 2009/12/31:

A. 188400 ل. س.

B. 220000 ل. س.

C. 210000 ل. س.

D. رقم آخر.

23 - يبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية للمنشأة السابقة في 2009/12/31:

A. 250000 ل. س.

B. 375000 ل. س.

C. 325000 ل. س.

D. رقم آخر.

24 - يبلغ صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للمنشأة السابقة في 2009/12/31:

A. (120000) ل. س.

B. (108000) ل. س.

C. 120000 ل. س.

D. رقم آخر.

25 - يبلغ رصيد النقدية وشبه النقدية للمنشأة السابقة في 2009/12/31:

A. 150000 ل. س.

B. 450000 ل. س.

C. 300000 ل. س.

D. رقم آخر.

26 - إذا كان متوسط عدد الأسهم للمنشأة السابقة عن عام 2009 يبلغ 150000 سهم (ولا يوجد أسهم ممتازة)، فإن التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد تبلغ:

A. 140 ل. س.

B. 1.47 ل. س.

C. 1.528 ل. س.

D. رقم آخر.

27 - إذا توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت:

المبيعات	2000000	مدينون 12/31	600000
1/1	مدينون	500000	

بناءً عليه فإن المقبوضات النقدية من المدينين خلال العام تبلغ:

- A. 1900000 ل.س.
- B. 2600000 ل.س.
- C. 2100000 ل.س.
- D. غير ذلك.

28 - إذا توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت:

المشتريات	1300000	دائنون 12/31	350000
	دائنون 1/1	450000	

بناءً عليه فإن المدفوعات النقدية للدائنين خلال العام تبلغ:

- A. 1300000 ل.س.
- B. 1200000 ل.س.
- C. 1400000 ل.س.
- D. غير ذلك.

29 - باعت إحدى المنشآت آلة تكلفتها 3000000 ل.س. ومجمع استهلاكها

حتى تاريخ البيع 2500000 ل.س. وذلك بربح قدره 50000 ل.س. بناءً عليه

فإن ثمن بيع الآلة يبلغ:

- A. 550000 ل.س.
- B. 500000 ل.س.
- C. 450000 ل.س.
- D. غير ذلك.

30 - من المعاملات غير النقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية:

- A. اقتناء الأصول عن طريق التأجير التمويلي.
- B. شراء منشأة أخرى عن طريق إصدار حقوق ملكية.

C. كل ما سبق.

D. كل ما ذكر غير صحيح.

31 - من عيوب الأساس النقدي:

A. تعدد المبادئ المرتبطة بالأساس النقدي.

B. عدم شمولية المعلومات التي يوفرها الأساس النقدي.

C. الاعتماد على عنصر التقدير الشخصي.

D. كل ما سبق.

32 - إذا توفرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت:

10000	رواتب وأجور مستحقة في 2009/12/31	20000	رواتب وأجور مستحقة في 2009/1/1
-------	-------------------------------------	-------	--------------------------------------

وإذا علمت أن الرواتب والأجور الشهرية تبلغ 15000 ل.س، بالتالي فإن

الرواتب والأجور المدفوعة خلال عام 2009 تبلغ:

A. 180000 ل.س.

B. 190000 ل.س.

C. 170000 ل.س.

D. غير ذلك.

33 - يصنف استهلاك رأس المال نقداً في قائمة التدفقات النقدية ضمن

الأنشطة:

A. التشغيلية.

B. الاستثمارية.

C. التمويلية.

D. غير ذلك.

34 - سداد فوائد القروض يصنف في قائمة التدفقات النقدية ضمن الأنشطة:

A. التشغيلية.

B. الاستثمارية.

C. التمويلية.

D. غير ذلك.

السؤال رقم (5):

فيما يلي قائمة الدخل لإحدى الشركات عن العام المنتهي في 2009/12/31:

840000		إيرادات من عمولات
	624000	نفقات تشغيلية عدا الاستهلاك
	60000	مصروف الاستهلاك
	26000	خسائر بيع تجهيزات
(710000)		
130000		الدخل قبل الضريبة
(40000)		ضريبة دخل
90000		صافي الربح

كما تضمنت الميزانية البيانات التالية:

البيانات	2005	2006
مدفونون	54000	37000
دائنون	31000	41000
ضريبة دخل مستحقة	8500	4000

والمطلوب: إعداد قسم الأنشطة التشغيلية بموجب الأسلوب المباشر وبموجب الأسلوب غير المباشر.

السؤال رقم (6):

كان صافي الربح 640000 ل.س لإحدى المنشآت عن عام 2009, كما ظهرت المعلومات التالية:

1 - بلغ استهلاك الأصول الثابتة المادية 180000 ل.س واستنفاد براءة الاختراع 80000 ل.س.

2 - تم بيع أصول ثابتة نقداً بمبلغ 200000 ل.س تكلفتها 800000 ل.س ومجمع استهلاكها بتاريخ البيع 660000 ل.س.

3 - زاد حساب المدينين بمقدار 125000 ل.س.

4 - نقص حساب المخزون السلعي بمقدار 140000 ل.س.

5 - زاد حساب الدائنين بمقدار 60000 ل.س.

6 - زادت المصروفات المدفوعة مقدماً بمقدار 25000 ل.س.

المطلوب: حساب صافي التدفقات النقدية التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة.

السؤال رقم (7):

كانت قائمة المركز المالي لإحدى الشركات عن عامي 2008 و 2009 كما يلي:

البيان	2008	2009
نقدية	500000	900000
مخزون	500000	605000
مدينون	600000	500000
مباني	3000000	3000000
(-) مجمع استهلاك مباني	(1000000)	(1150000)

2300000	1800000	سيارات
(1005000)	(800000)	(-) مجمع استهلاك تجهيزات
500000	0	أثاث
(50000)	0	(-) مجمع استهلاك أثاث
5600000	4600000	مجموع الأصول
460000	500000	دائنون
90000	150000	مصرفات مستحقة
800000	1000000	قرض طويل الأجل (5%)
		حقوق الملكية:
2500000	2000000	رأس المال - أسهم عادية
750000	750000	أسهم ممتازة
1000000	200000	أرباح محتجزة
<u>4250000</u>	<u>2950000</u>	مجموع حقوق الملكية
<u>5600000</u>	<u>4600000</u>	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

وكانت قائمة الدخل في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	جزئي	كلي
المبيعات		3200000
يطرح تكلفة المبيعات		(1200000)
مجموع الربح		2000000
يطرح:		
مصاريف تشغيلية	(200000)	(800000)

1200000		صافي الربح قبل الفوائد والضريبة
(50000)		يطرح فوائد قروض طويلة الأجل
1150000		ربح قبل الضريبة
(150000)		ضريبة
1000000		صافي الربح

معلومات إضافية:

- 1 - تستهلك المباني بمعدل 5 %، سنوياً والتجهيزات بمعدل 10 % سنوياً.
- 2 - تم شراء الأصول الثابتة نقداً في 2009/1/1 للأثاث، وفي 2009/7/1 للسيارات.
- 3 - أصدرت المنشأة 1000 سهم عادي بسعر 500 ل.س. للسهم الواحد خلال عام 2009 نقداً.
- 4 - بلغت توزيعات الأرباح النقدية للأسهم العادية والممتازة 200000 ل.س. المطلوب: إعداد فائدة التدفقات النقدية بموجب الطريقة المباشرة.

السؤال رقم (8):

كانت قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لإحدى الشركات في 2009/12/31 كما يلي:

البيان	2008	2009
صندوق	3000000	2000000
بضاعة	2500000	3500000
مدينون	2500000	3200000
مجموع أصول متداولة	<u>8000000</u>	<u>8700000</u>
ثابتة	10000000	9000000

(5400000)	(5000000)	(-) م. الاستهلاك
3600000	5000000	مجموع أصول ثابتة
12300000	13000000	مجموع الأصول
2200000	3000000	دائنون
2200000	3000000	مجموع التزامات متداولة
2000000	2500000	قرض
4000000	4000000	رأس المال
2000000	2000000	احتياطيات
2100000	1500000	أرباح محتجزة
8100000	7500000	مجموع حقوق الملكية
12300000	13000000	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

وكانت قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2009/12/31

البيان	جزئي	كلي
صافي المبيعات		7000000
(-) تكلفة المبيعات		(4000000)
= مجمل الربح		3000000
يطرح:		
مصاريف تشغيلية بخلاف الاستهلاك	(440000)	

استهلاك أصول ثابتة	(1000000)	(1440000)
ربح النشاط		1560000
يضاف: ربح بيع أصول ثابتة		40000
		1600000
يطرح الفوائد		(100000)
الربح قبل الضريبة		1500000
يطرح الضريبة (20%)		(300000)
صافي الربح		1200000

وقد توفرت المعلومات التالية:

- 1 - تستهلك الأصول الثابتة بمعدل 10% سنوياً بموجب القسط الثابت. مع العلم أنه تم بيع آلة تكلفتها 1000000 ل.س بتاريخ 2009/12/31 بربح قدره 40000 ل.س.
 - 2 - تبلغ فوائد القرض السنوية 100000 ل.س تدفع نقداً.
 - 3 - تم توزيع أرباح نقدية على المساهمين بلغت 600000 ل.س.
- والمطلوب:
- 1 - إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.
 - 2 - إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.

مصطلحات اللغة الانكليزية:

Time value of money	القيمة الزمنية للنقود
Principal	المبلغ المستثمر أو المقترض
Instant rate	معدل الفائدة
time	عدد السنوات أو جزء السنة الذي يبقى فيه المبلغ المستثمر أو المقترض في الاستثمار أو الاقتراض
Simple interest	الفائدة البسيطة
Compoural interest	الفائدة المركبة
Future value	القيمة المستقبلية
Present value	القيمة الحالية
Annuities	جملة دفعات متساوية تتم في فترات زمنية متساوية
Auunities due	الدفعات المستحقة (المعجلة) (تتم الدفعة في بداية الفترة)
Ordinazy annuities	الدفعات العادية (تم الدفعة في نهاية الفترة)
Deferred annuities	الدفعات المؤجلة
Long-term liability	التزامات طويلة الأجل
Current liability	التزامات متداولة
Unearned revenue	إيراد مقبوض مقدماً (غير مكتسب)
Notes payable	أوراق الدفع
Accont payable	حساب الدائنين
Sales taxes payable	ضريبة مبيعات مستحقة
Bond	سند

Bond discount	خصم اصدار السندات
Bond premium	علاوة اصدار السندات
Stockholders equity	حقوق حملة الأسهم
Treasury stock	اسهم الخزينة
Common stock	الأسهم العادية
Preferred stock	الأسهم الممتازة
Investment	الاستثمارات
Available –for-sale recunting	أدوات مالية بغرض البيع
Hold-to-maturity security	محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
Equity method	أسلوب الملكية
Fair value method	أسلوب القيمة العادلة
Income taxes	ضرائب الدخل
Pretax financial income	الدخل المالي قبل الضريبة
Taxable income	الدخل الخاضع للضريبة
Deferred taxes	الضرائب المؤجلة
Cash flow	التدفق النقدي
Operating activities	الأنشطة التشغيلية
Investing activities	الأنشطة الاستثمارية
Financeing activities	الأنشطة التمويلية
Direct method	الأسلوب المباشر
Indirect method	الأسلوب غير المباشر